



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد - قسم المحاسبة

التكامل بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المالية
لمحاسبة الاستدامة وتأثيرها في قيمة الشركة
(بحث تطبيقي في المصارف التجارية والاستثمارية المدرجة في سوق العراق
للأوراق المالية)

أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة
تقدم بها الطالب:
حيدر جميل احمد الجبوري

بإشراف
أ.د. أسعد محمد علي وهاب العواد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ
فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ

صدق الله العلي العظيم- سورة النور: الآية (14)

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد الأطروحة الموسومة بـ (التكامل بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المالية لمحاسبة الاستدامة وتأثيرها في قيمة الشركة) والتي أعدها الطالب (حيدر جميل احمد الجبوري) قد جرى تحت إشرافي في قسم المحاسبة / في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة.

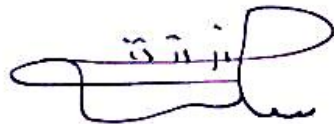


المشرف

أ.د. اسعد محمد علي وهاب العواد

(توصية السيد رئيس القسم)

(بناءً على توصية السيد المشرف أشرح الأطروحة للمناقشة)



أ.د. اسعد محمد علي وهاب العواد

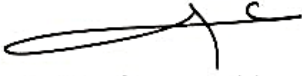
رئيس قسم المحاسبة

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

2023 / 5 / 8

إقرارُ المقوم اللغويّ

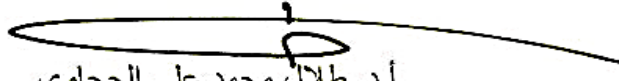
أشهد أنّ أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (التكامل بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المالية لمحاسبة الاستدامة وتأثيرها في قيمة الشركة) للطالب (حيدر جميل احمد الجبوري)) قد تمّت مراجعتها لغويًا من قبلي، وصُحِّحَ ما ورد فيها من أغلاطٍ لغوية وطباعية وتعبيرية. وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.



الدكتور علاوي كاظم كشيّش


2023 / 5 / 13


إقرار لجنة المناقشة

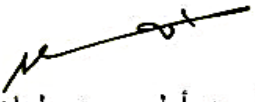
نشهد نحن أعضاء اللجنة المشكلة لمناقشة الأطروحة الموسومة بـ (التكامل بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المالية لمحاسبة الاستدامة وتأثيرها في قيمة الشركة) للطالب (حيدر جميل احمد الجبوري) قد اطلعنا عليها وناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة وبتقدير (**جيد جداً**).



أ.د. طلال محمد علي الجبوري
كلية آشور الجامعة
رئيساً


أ.م. د. جاسم عيدان براك
جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد
عضواً


أ.د. كرار سليم عبد الزهرة حميدي
جامعة الكوفة- كلية الإدارة والاقتصاد
عضواً


أ.م. د. محمد فائز حسن
جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد
عضواً


أ.م. د. أمل محمد سلمان
جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد
عضواً


أ.د. أسعد محمد علي وهاب العواد
جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد
عضواً ومشرفاً

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على أطروحة الدكتوراه / قسم المحاسبة للطالب (حيدر جميل احمد الجبوري) الموسومة بـ (التكامل بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المالية لمحاسبة الاستدامة وتأثيرها في قيمة الشركة) ، أشرح هذه الأطروحة للمناقشة.

ا.د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار توصية لجنة المناقشة.

ا.د. محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة كربلاء

2023 / 7 / 10

الإهداء

إلى ..

منارة الثائرين وقبلة العاشقين كربلاء الإباء

صرح العلم الشامخ في مدينة أبي الأحرار جامعة كربلاء

من علموني فأجادوا أساتذتي الأفاضل

الروح التي لم تفارقني أبداً أبي (رحمه الله)

من غمرتني بحبها ودعائها والدي حفظها الله

رفيقة الدرب زوجتي الحبيبة

أخوتي وأخواتي الأعزاء

قرة عيني (نور ومحمد) حباً وعطفاً

كل من ساعدني في إتمام هذا العمل المتواضع

الباحث

الشكر والامتنان

الحمد لله رب العالمين وله الشكر، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين نبي الرحمة محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين الميامين. وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم. يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف (الأستاذ الدكتور أسعد محمد علي وهاب العواد) لتفضله بالإشراف على أطروحتي، وبذله الجهد والوقت في ذلك، ولما قدمه من النصح والإرشاد والدعم المعنوي الذي اسهم في إتمام هذه الأطروحة وإظهارها بهذا الشكل، فله مني جزيل الشكر والامتنان.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى اساتذتي الكرام، السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها المحترمين لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وجهودهم المبذولة لإغنائها بملاحظاتهم القيمة واعبر لهم عن اعتزازي واحترامي لكل آرائهم وملاحظتهم. وخالص الشكر والامتنان أتقدم به إلى الأستاذ المقوم اللغوي والأستاذ المقوم العلمي.

واقدم شكري وامتناني إلى السيد رئيس جامعة كربلاء (الأستاذ الدكتور باسم نائل السعيد) والسيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد (الأستاذ الدكتور محمد حسين الجبوري).

كما أتقدم بالشكر والثناء لكل أساتذتي الأفاضل في كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء لا سيما الذين تحملوا عبء تدريسي في المرحلة التحضيرية، ولم يدخروا جهداً لتقديم كل ما هو جديد ومفيد من معلومات قيمة وتوجيه ونصيحة أثناء دراستي إذ يسعدني تثبيت أسماءهم في متن أطروحتي وهم الأستاذ الدكتور طلال الجاوي والأستاذ الدكتور أسعد العواد والأستاذ الدكتور صلاح الكواز والأستاذ الدكتور حيدر المسعودي والأستاذ الدكتور علي عبد الحسن والأستاذ الدكتور علي احمد فارس والأستاذ الدكتور صباح واجد والأستاذ الدكتور أحمد كاظم بريس والأستاذ المساعد الدكتور محمد فاضل الياسري.

كما أخص بالشكر والامتنان جميع زملاء الدراسة أختي وأخواتي في دراسة الدكتوراه وكل من كان له دور في دعم هذه الأطروحة.

الباحث

المستخلص:

يهدف البحث إلى قياس التأثير على قيمة الشركة في ظل تكامل التطبيق بين معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS والمعايير المالية لمحاسبة الاستدامة SASB ، فضلاً عن قياس مؤشرات الأداء المالي للمصارف عينة البحث عن طريق نموذج التأثير والارتباط . ولاختبار ذلك تم التطبيق على عينة مكونة من 20 مصرفاً من المصارف العراقية التجارية والاستثمارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة من (2015-2021) أي بواقع 136 مشاهدة (مصرف/سنة).

وقد تم قياس جميع متغيرات البحث بالاعتماد على النماذج التي طورتها الأدبيات السابقة ، فيما يتعلق بقياس تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS عن طريق مؤشرات الأداء المالي {العائد على الموجودات -العائد على حقوق الملكية – الرافعة المالية – حجم الشركة (إجمالي موجوداتها)- ربحية السهم} قبل سنة التطبيق (2016) وبعدها لغاية سنة 2021 ، أما متغير معايير محاسبة الاستدامة المالية فقد تم قياس نسبة الإفصاح عن معلومات محاسبة الاستدامة للمصارف التجارية والاستثمارية وفقاً لمعيار المصارف التجارية FN-CB (14 مؤشر) ومعيار المصارف الاستثمارية FN-IB (18 مؤشر) ، أما المتغير التابع (قيمة الشركة) فقد تم قياسه باستخدام نموذج قياس (Tobin 's Q) للشركات عينة البحث.

وقد تمّ قياس تأثير التكامل بين المعايير للمجموعتين عن طريق نموذج الانحدار المتعدد ، فضلاً عن اتباع الأساليب الإحصائية لاختبار فرضيات البحث ومعرفة حجم التأثير والارتباط ومعامل التحديد باستخدام كل من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v23) وبرنامج جداول البيانات (Excel).

وقد أظهرت أهم النتائج التي توصل إليها البحث: أنّ هنالك تأثيراً وارتباطاً بين تكامل معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير محاسبة الاستدامة المالية وقيمة الشركة وهذا الارتباط متفاوت بين الطردي والعكسي والقوي والمتوسط، ولعل سبب التفاوت يرجع إلى حجم الشركة وإدارتها والوعي الثقافي الخاص بالمستثمرين والزبائن والهيئات التنظيمية .

ثبت المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
	إقرار المشرف
	إقرار المقوم اللغوي
	إقرار لجنة المناقشة
	إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا
أ	الإهداء
ب	الشكر والامتنان
ت	المستخلص
ث-ج	ثبت المحتويات
ج-د	ثبت الجداول
د-ذ	ثبت الأشكال
ذ	قائمة الملاحق
ذر	قائمة المختصرات
2-1	المقدمة
17 - 3	الفصل الأول: أبحاث سابقة ومنهجية البحث
13 - 3	المبحث الأول: أبحاث سابقة وإسهام البحث الحالي
17-14	المبحث الثاني: منهجية البحث
70-18	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي والإبلاغ غير المالي
34-18	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية
53-35	المبحث الثاني: معايير محاسبة الاستدامة وممارساتها في الشركات
70-54	المبحث الثالث: أبعاد محاسبة الاستدامة ودور الشركات فيها
108-71	الفصل الثالث: الإبلاغ المتكامل وقيمة الشركة
88-71	المبحث الأول: الإبلاغ المتكامل للمعلومات المالية والمعلومات غير المالية
108-89	المبحث الثاني: قيمة الشركة في ظل تكامل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير محاسبة الاستدامة المالية
192-109	الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة
111-109	المبحث الأول: نبذة عن سوق العراق للأوراق المالية
126-112	المبحث الثاني: مدى التزام المصارف العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشرات معيار المصارف التجارية (FN- CB) .
151-127	المبحث الثالث: مدى التزام المصارف العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية (FN- IB) .

184-152	المبحث الرابع: تطبيق (Tobin 's Q) لقياس قيمة الشركة وعلاقتها بمؤشرات الأداء المالي وغير المالي .
188-185	المبحث الخامس: اختبار فرضيات البحث
192-189	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات
190-189	المبحث الأول: الاستنتاجات
192-191	المبحث الثاني: التوصيات
216-193	المصادر
ج- ج	الملاحق
ج	المستخلص باللغة الإنكليزية

ثبت الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
37	التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية للشركات	1 - 2
46-45	مبادئ محاسبة الاستدامة	2 - 2
94	مؤشرات قياس قيمة الشركة	1 - 3
111	القطاعات وعدد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة (2022)	1 - 4
114-113	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف الإقليم التجاري	2 - 4
114	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف الإقليم التجاري	3 - 4
115	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف الخليج التجاري	4 - 4
116	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف الخليج التجاري	5 - 4
117-116	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف بابل	6 - 4
117	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف بابل	7 - 4
119-118	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف بغداد	8 - 4
119	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف بغداد التجاري	9 - 4
120	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف الاتحاد العراقي	10- 4
121	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف الاتحاد العراقي	11 - 4
122-121	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف الائتمان العراقي	12 - 4
122	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف الائتمان العراقي	13 - 4
124-123	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف سومر	14 - 4
124	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف سومر	15 - 4
125-124	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) للمصرف التجاري العراقي	16 - 4
125	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) للمصرف التجاري العراقي	17 - 4

129-127	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف أشور الدولي	18 - 4
129	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف أشور الدولي	19 - 4
131-130	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف التنمية الدولي	20- 4
131	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف التنمية الدولي	21 - 4
133-132	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	22 - 4
133	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	23 - 4
135-134	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف الاستثمار العراقي	24 - 4
135	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف الاستثمار العراقي	25 - 4
137-136	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف المنصور للاستثمار	26 - 4
137	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف المنصور للاستثمار	27 - 4
139-138	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف الشرق الأوسط	28 - 4
139	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف الشرق الأوسط	29 - 4
141-140	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	30- 4
141	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	31 - 4
143-142	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف عبر العراق	32 - 4
143	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف عبر العراق	33 - 4
144	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) للمصرف الدولي الإسلامي	34 - 4
145	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) للمصرف الدولي الإسلامي	35 - 4
146-145	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف نور العراق الإسلامي	36 - 4
147	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف نور العراق الإسلامي	37 - 4
148-147	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف العالم الإسلامي	38 - 4
149	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) لمصرف العالم الإسلامي	39 - 4
150-149	موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) للمصرف الأهلي العراقي	40- 4
151	مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN-IB) للمصرف الأهلي العراقي	41 - 4
155	القيمة السوقية لأسهم مصرف الإقليم التجاري	42 - 4

155	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف الإقليم التجاري	43 - 4
156	القيمة السوقية لأسهم مصرف الخليج التجاري	44 - 4
157	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف الخليج التجاري	45 - 4
158	القيمة السوقية لأسهم مصرف بابل	46 - 4
159-158	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف بابل	47 - 4
159	القيمة السوقية لأسهم مصرف بغداد	48 - 4
160	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف بغداد	49 - 4
161	القيمة السوقية لأسهم مصرف الاتحاد العراقي	50 - 4
162-161	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف الاتحاد العراقي	51 - 4
162	القيمة السوقية لأسهم مصرف الائتمان العراقي	52 - 4
163	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف الائتمان العراقي	53 - 4
164	القيمة السوقية لأسهم مصرف سومر	54 - 4
165-164	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف سومر	55 - 4
165	القيمة السوقية لأسهم المصرف التجاري العراقي	56 - 4
166	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) للمصرف التجاري العراقي	57 - 4
167	القيمة السوقية لأسهم مصرف آشور الدولي	58 - 4
168-167	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف آشور الدولي	59 - 4
168	القيمة السوقية لأسهم مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	60 - 4
169	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	61 - 4
170	القيمة السوقية لأسهم المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	62 - 4
171-170	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	63 - 4
171	القيمة السوقية لأسهم مصرف الاستثمار العراقي	64 - 4
172	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف الاستثمار العراقي	65 - 4
173	القيمة السوقية لأسهم مصرف المنصور للاستثمار	66 - 4
174-173	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف المنصور للاستثمار	67 - 4

174	القيمة السوقية لأسهم مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	68 - 4
175-174	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار	69 - 4
176	القيمة السوقية لأسهم مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	70 - 4
177-176	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	71 - 4
177	القيمة السوقية لأسهم مصرف عبر العراق	72 - 4
178-177	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف عبر العراق	73 - 4
179	القيمة السوقية لأسهم مصرف الدولي الإسلامي	74- 4
180-179	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف الدولي الإسلامي	75 - 4
180	القيمة السوقية لأسهم مصرف نور العراق	76 - 4
181	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف نور العراق	77 - 4
182	القيمة السوقية لأسهم مصرف العالم الإسلامي	78 - 4
182	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف العالم الإسلامي	79 - 4
183	القيمة السوقية لأسهم المصرف الأهلي العراقي	80 - 4
184-183	المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) للمصرف الأهلي العراقي	81 - 4
185	نسب الإفصاح وفق متطلبات معياري المصارف التجارية والاستثمارية للمصارف عينة البحث	82 - 4
186	نتائج الانحدار المتعدد (اختبار الفرضية الثانية)	83 - 4
187	نتائج الانحدار المتعدد (اختبار الفرضية الثالثة)	84 - 4
188	نتائج الانحدار البسيط (اختبار الفرضية الرابعة)	85 - 4

ثبت الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
17	أنموذج البحث	1-1
21	العمل المؤسسي في IFRS	1- 2
31	محددات جودة المحاسبة	2- 2
43	مقارنة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة	3- 2
44	الإطار المفاهيمي المتكامل لأداء محاسبة الاستدامة في الشركة	4-2
50	صراعات وتعقيد الاستدامة	5-2
52	العلاقة بين الشركة وأصحاب المصلحة	6-2
53	مثلث الاستدامة	7-2
86	أبعاد الاستدامة في تقرير الشركة	1-3

87	المعلومات المالية وغير المالية في ظل الإبلاغ المتكامل	2-3
87	منافع الإبلاغ المتكامل	3-3
98	الأبعاد الخمسة لأداء الاستدامة	4-3

ثبت الملاحق		
رقم الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
ذ	ملحق	1
ذذ	ملحق	2
ذ- ذ	ملحق	3
ذ	ملحق	4

قائمة المختصرات

مختصر المصطلح	المصطلح باللغة الإنكليزية	المصطلح باللغة العربية
A4S	Accounting for Sustainability	محاسبة الاستدامة
CDSB	Climate Disclosure Standards Board	مجلس معايير الإفصاح عن المناخ
CFP	Corporates Financial Performance	أداء الشركة المالي
CSI	Corporation Social Irresponsibility	الشركة غير المسؤولة اجتماعيا
CSP	Corporate Sustainable Performance	أداء الشركة المستدام
CSRD	Corporate Sustainability Reporting Directive	توجيهات الإبلاغ عن استدامة الشركة
CSS	Corporate Sustainability Systems	أنظمة استدامة الشركة
EBITDA	Earnings Before Interest, Taxes, Depreciation, And Amortization	الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والإطفاء
ECSR	Environmental Corporate Social Responsibility	المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات
EESS	Environmental, Economic, Social, Sustainability	الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية
EFRAG	European Financial Reporting Advisory Group	المجموعة الاستشارية للإبلاغ المالي الأوروبي
EGSEE	Economic, Governance, Social, Environmental, Ethic	الأبعاد الاقتصادية والحوكمة، والاجتماعية، والبيئية والأخلاقية
ESG	Environmental, Social, Governance	البيئة والمجتمع والحوكمة
EVA	Economic Value Added	القيمة الاقتصادية المضافة
FCF	Free Cash Flow	التدفق النقدي الحر
FCFE	Free Cash Flow to Equity	التدفقات النقدية الحرة إلى حقوق الملكية
GRI	Global Reporting Initiative	مبادرة الإبلاغ العالمية
IIRC	International Integrated Reporting Council	المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل

IR	Integrated Reporting	الإبلاغ المتكامل
ISSB	International Sustainability Standards Board	مجلس معايير الاستدامة الدولية
MSRQ	Mandatory Sustainability Reports Quality	جودة تقارير الاستدامة الإلزامية
NFD	Non-Financial Reporting	الإفصاح غير المالي
NOPAT	Net Operating Profit After Tax	صافي ربح التشغيل بعد الضريبة
SAR	Sustainability Accounting Reporting	الإبلاغ عن محاسبة الاستدامة
SCG	Sustainable Corporates Governance	حوكمة الشركات المستدامة
SEC	Securities And Exchange Commission	لجنة الأوراق المالية والبورصات
SERS	System Evaluate Reporting Sustainability	نظام تقييم الاستدامة والإبلاغ عنها
SICS	Sustainable Industry Classification System	نظام تصنيف الصناعة المستدامة
SR	Sustainability Reporting	الإبلاغ عن الاستدامة
SRI	Socially Responsible Investing	الاستثمار المسؤول اجتماعياً
SASB	Sustainability Accounting Standards Board	مجلس معايير محاسبة الاستدامة
SVA	Shareholder Value Analysis	تحليل قيمة المساهم
TCFD	Task Force On Climate-Related Financial Disclosures	فرق العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ
TPB	Theory Of Planned Behavior	نظرية السلوك المخطط
WACC	Weighted Average Cost of Capital	متوسط التكلفة المرجح لرأس المال

المقدمة Introduction

إنّ للمحاسبة وظيفتين أساسيتين تتمثلان في القياس والإفصاح ، وتتأثران بالآليات التي تنظمهما، لذلك يُلاحظ أنّ المعايير التي تعتمد عليها المحاسبة المالية قد تطورت منذ بداية ظهورها بعد تشكيل لجنة المعايير المحاسبية في عام 1973 ثم أصبحت المعايير تُراجع وتُعدل باستمرار لتلائم المتطلبات والمستجدات، ثم تحولت اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية في العام 2001 لتكون المعايير أكثر انتشاراً وتطبيقاً، ثم بعد ذلك زادت المطالبات للحصول على معلومات مالية تتمتع بالشفافية وإمكانية المقارنة بين الشركات، فعمل المجلس على تشكيل مؤسسة معايير الإبلاغ المالي الدولية التي عملت على إصدار IFRS لتكون بديلة عن معايير المحاسبة الدولية بشكل تدريجي وتلبي مطالبات وتطلعات أصحاب المصلحة، إذ عملت الدول والاتحادات القارية (مثل الاتحاد الأوروبي) والمنظمات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) على اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل طوعي أو إلزامي بدءاً من عام 2005 لتحسين الإبلاغ المالي وجودته لتكون هذه المعايير أكثر اكتمالاً بعد المراجعات المستفيضة.

ووفقاً لذلك في العراق، فقد بدأ العمل على تبنيّ هذه المعايير (IFRS) منذ عام 2016، إذ شرع سوق العراق للأوراق المالية بإلزام الشركات المدرجة فيه باعتماد معايير (IFRS) ، لكن لم يتم الاعتماد الإلزامي بشكل كامل بل اقتصر على شركات القطاع المالي (المصارف وشركات التأمين)، كما قُدمت الكثير من الدراسات والأبحاث في السنوات السابقة بأهمية مساهمة هذه المعايير بتطوير هذه الشركات التي اعتمدت المعايير وما تقدمه من تحسين للإبلاغ وجودته.

ومن جانب آخر وفضلاً عن تطور الإبلاغ المالي فقد ظهرت بشكل مواز مطالبات بأهمية الإبلاغ غير المالي بعد حث الشركات ومطالبتها بأن تكون مسؤولة اجتماعياً إذا ما أرادت الاستمرار والمنافسة، لذلك في ظل بيئة اقتصادية عالمية تتميز بالتعقيد والتداخل، أصبحت التقارير المالية التقليدية غير كافية وغير ملبية للطموح. ووفقاً لذلك على مدى السنوات العشرين الماضية أصبح هنالك اهتمام متزايد بالإبلاغ عن محاسبة الاستدامة، فظهرت المطالبات بضرورة إبلاغ الشركات عن ممارساتها المستدامة ضمن بياناتها المالية السنوية نتيجة عدة عوامل منها قضايا المناخ (الاحتباس الحراري) وعمالة الأطفال والسلوك غير الأخلاقي والممارسات الاحتيالية لبعض الشركات واستنزاف الموارد وعوامل أخرى، مما أسهم في ظهور تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات، إذ بدأت بعض الشركات العاملة في الدول التي شرعت قوانين خاصة بالبيئة بإعداد هذه التقارير، ثم تطورت هذه التقارير بظهور معايير خاصة بمحاسبة الاستدامة أو الإفصاح عن معلومات غير مالية خاصة بإعداد محاسبة الاستدامة ضمن الإبلاغ المالي، فصدرت معايير ضمن مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) التي انطلقت في العام 1997 ثم تطورت المطالبات والاستجابات بتشكيل المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل IIRC نتيجة تحالف عالمي من عدة جهات بين مستثمرين ومنظمين ومتخصصين ومنظمات غير حكومية ومنظمات مهنية لها الريادة في محاسبة الاستدامة، جميع هذه الأطراف فسعت إلى أنّ تكون هناك تقارير متكاملة تلبّغ عنها الشركات، ويكون في ذلك التقرير إفصاح عن أدائها المالي وغير المالي بهدف تعزيز الشفافية وإمكانية المساءلة وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصلحة وليس فقط المساهمين، كما أنّ بذرة هذا المجلس قد غرسها أمير ويلز في عام 2004 في مبادرتين الأولى مشروع الأمير للاستدامة (A4S) ومبادرة (GRI) بهدف تبنيّ الممارسات المستدامة من قبل الشركات والإبلاغ عنها بصورة أكثر شمولاً وتماسكاً، ولم

يحصل هذا الإطار الذي أطلقه المجلس على صدها بسبب عدم الإلزام أو التبني العالمي مثل معايير (IFRS). ثم بعد ذلك تأسس مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) كمنظمة غير ربحية، في عام 2011 من قبل Jean Rogers لتطوير معايير محاسبة الاستدامة، إذ بدأ المجلس بإصدار مجموعة معايير في مختلف القطاعات وصلت إلى 79 معياراً في عام 2015 وتمت مراجعتها وتطويرها بشكل أفضل لتصدر بعد ذلك عام 2018 نسخة نهائية أكثر تطوراً. ثم في شهر حزيران 2021، أعلن مجلس معايير محاسبة الاستدامة SASB والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل IIRC ومقره لندن. وفي تشرين الثاني عام 2021، أعلنت مؤسسة معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) أنها ستدمج مجلس معايير VRF ومعايير الإفصاح عن المناخ مع مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) الذي تم تشكيله في تموز 2022. من هنا جاءت مشكلة البحث لقياس التكامل المزمع العمل عليه في السنوات اللاحقة لقياس تأثير التكامل بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير محاسبة الاستدامة المالية على قيمة الشركة عن طريق اعتماد الشركات لهذه المعايير والتي سوف نتناولها في الجانبين النظري والعملي.

ولتحقيق تلك الأهداف، فقد تم تقسيم البحث على خمسة فصول، خصص الفصل الأول منه للأبحاث السابقة ومنهجية البحث عن طريق مبحثين، تناول الأول أبحاثاً سابقة وإسهامه البحث الحالي في حين تناول المبحث الثاني منهجية البحث، وناقش الفصل الثاني الإطار النظري للإبلاغ المالي وغير المالي عن طريق ثلاثة مباحث، ناقش المبحث الأول مدخلا مفاهيمياً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وتضمن المبحث الثاني مدخلا مفاهيمياً لمحاسبة الاستدامة وممارساتها في الشركات، وناقش المبحث الثالث أبعاد محاسبة الاستدامة ودور الشركات فيها، أما الفصل الثالث من البحث فقد تناول الإبلاغ المتكامل وقيمة الشركة في مبحثين، خصص الأول منه للإبلاغ المتكامل للمعلومات المالية والمعلومات غير المالية، وناقش المبحث الثاني: قيمة الشركة في ظل تكامل معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير محاسبة الاستدامة المالية، وتناول الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة عن طريق خمسة مباحث، إذ خصص المبحث الأول: نبذة عن سوق العراق للأوراق المالية. وتضمن المبحث الثاني: مدى التزام المصارف العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشرات معيار المصارف التجارية (FN- CB)، وكان المبحث الثالث: مدى التزام المصارف العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية (FN- IB)، أما المبحث الرابع: تطبيق (Tobin 's Q) لقياس قيمة الشركة وعلاقتها بمؤشرات الأداء المالي وغير المالي. وكان المبحث الخامس: اختبار فرضيات البحث. أما الفصل الخامس فقد تضمن الاستنتاجات والتوصيات وضم مبحثين، تناول الأول منهما الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، وتضمن الثاني التوصيات التي خرج بها.

الباحث

الفصل الأول

أبحاث سابقة ومنهجية البحث

المبحث الأول: أبحاث سابقة وإسهام البحث الحالي.
المبحث الثاني: منهجية البحث.

المبحث الأول

أبحاث سابقة وإسهامات البحث الحالي

يناقش هذا المبحث الأبحاث السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث وإسهام البحث الحالي في مجال معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير محاسبة الاستدامة وقيمة الشركة، وقد حاول الباحث أن يعرض أهم ما جمع من أبحاث ودوريات أجنبية وعربية ترتبط بمتغيرات البحث .

1-1-1 مناقشة الأبحاث السابقة:

تختص هذه الفقرة بمراجعة الأدبيات للأسس النظرية والمفاهيمية الرئيسة لمتغيرات البحث. إذ يقدم الفصل أبحاث ناقشت معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير محاسبة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات وقيمة الشركة فضلاً عن محاسبة الاستدامة . ستتم مراجعة الأدبيات المتعلقة بالمتغيرات أعلاه.

1.1.1.1 الأبحاث المتعلقة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية

أشار (Armstrong et al.,2010) في بحثهم الخاص: برّد فعل السوق على اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في أوروبا ، سعيًا منهم للوصول إلى مناقشة ردود فعل أسواق الأسهم الأوروبية على 16 حدثًا مرتبطًا بتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في أوروبا. إذ جرى التطبيق على 3625 شركة من دول الاتحاد الأوروبي التي اعتمدت هذه المعايير للمدة 2005-2006، ووفقاً لذلك توصل الباحثون إلى وجود رد فعل إيجابي تدريجي للشركات ذات المعلومات الأقل جودة قبل الاعتماد ، والتي تكون أكثر وضوحًا بالنسبة للبنوك ، مع ارتفاع عدم تناسق المعلومات قبل الاعتماد ، بما يتوافق مع توقع المستثمرين فوائد جودة المعلومات الصافية من اعتماد IFRS . مع ما سبق يمكن الاتفاق وبشكل كبير بخصوص الفوائد المتحققة من اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في دول الاتحاد الأوروبي أي الشركة العاملة في هذه الدول للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بجودة الإبلاغ وتناسق المعلومات وإمكانية المقارنة وغيرها.

وأشار (Aubert & Grudnitski,2011) في بحثهما إلى: أثر وأهمية التبني الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في أوروبا سعيًا منهما للوصول إلى نتائج التحليل الذي تصميمه حول تأثير وأهمية التبني الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على شركات الاتحاد الأوروبي ، إذ جرى التطبيق في 13 دولة و20 صناعة ، واستخدم الباحثون العائد على الموجودات (ROA) لتحديد التأثير عن طريق الفروق الهامة في للشركات بموجب (IFRS) ومبادئ المحاسبة المحلية المقبولة عمومًا (LG). وعليه فقد توصل الباحثان إلى وجود فروقات إيجابية كبيرة في الشركات الأوروبية ، كما وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية وعوائد السوق للشركات في العينة المجمعة لجميع البلدان المكونة من 3530 مشاهدة.

ويتضح مما سبق أهمية التبني الإلزامي لـ (IFRS) وأثره في الشركات وتحسين عوائدها وتحسين جودة الإبلاغ فيها وهو من مزايا تطبيق هذه المعايير.

بينما أشار (Bova & Pereira,2012) في بحثهما الخاص: بمحددات ونتائج مستويات الامتثال غير المتجانسة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي بعد الاعتماد الإلزامي لـ IFRS: دليل من دولة نامية ، سعيًا منهما للوصول إلى تحديد آثار اعتماد معايير المحاسبة الدولية ، وتحديدًا معايير الإبلاغ المالي الدولية ، على المستوى الوطني ، فهناك وجهتا نظر متناقضتان ، تكمل أحدهما الآخر. إذ إنّ هناك رأي يعتقد أن معايير IFRS تولد إبلاغاً أفضل ، وأن التوحيد يسمح بإمكانية أكبر للمقارنة. والنتيجة هي أن اعتماد IFRS ستحسن بيئة معلومات الشركة وتخفف كلفة رأس المال. أمّا وجهة النظر الأخرى: فتعتقد أنّ جودة الإفصاح تأتي من قبل القوى السياسية والاقتصادية ، ووفقاً لذلك فإنّ المعايير المحاسبية عالية الجودة لن تترجم بالضرورة إلى تقارير أعلى جودة. إذ تم تحليل قوائم 29 شركة في كينيا، أحد الدول النامية ذات الأسواق المفتوحة. وفقاً لذلك توصل الباحثون إلى أنه يُطلب من كل من الشركات الخاصة والعامة الالتزام بـ IFRS ، إنّ الشركات العامة تُظهر

امتثالاً أكبر IFRS كما أن الملكية الأجنبية مرتبطة بشكل إيجابي وكبير بالامتثال IFRS ، فضلاً عن آثار الامتثال العالي IFRS الذي يرتبط بشكل إيجابي بدوران الأسهم. ومما سبق تنضح أهمية ما توصل اليه الباحثان وطريقة التحليل لاختبار التأثير الذي يمكن الاستفادة منه في بحثنا الحالي عند قياس تأثير التكامل على قيمة الشركة.

كما أشار (Daske et al, 2013) في بحثهم الخاص: إلى اعتماد ميزة عدم التجانس في التبعات الاقتصادية حول اعتماد معايير المحاسبة الدولية / معايير الإبلاغ المالي الدولية ، سعياً منهم للوصول إلى حجم التأثير على السيولة وتكلفة آثار رأس المال حول التنبؤ الطوعي والإلزامي لمعايير المحاسبة الدولية / معايير الإبلاغ المالي الدولية. إذ جرى التطبيق على 30 دولة حول العالم ل 69528 شركة للمدة من 1990 الى 2005 . وتوصل الباحثون إلى إن متوسط السيولة وتكلفة رأس المال لا يتغيران في كثير من الأحيان حول التنبؤ الطوعي لمعايير المحاسبة الدولية / معايير الإبلاغ المالي الدولية ، إذ وجدوا تبايناً كبيراً بين التنبؤ الطوعي والإلزامي بزيادة السيولة وانخفاض تكلفة رأس المال. ويمكن الاتفاق مع ما توصل اليه الباحثون لأن من مزايا تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تخفيض تكاليف التمويل وجذب المستثمرين.

كذلك أشار (Hilliard, 2013) في بحثه إلى: آثار اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية: التجربة الكندية ، سعياً منه للوصول إلى معرفة تأثيرات اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية على البيانات المالية ومكونات حقوق الملكية ، وتأثيرات رد فعل السوق على الأحداث الرئيسية بعد اعتماد IFRS ، وتأثير معامل الاستجابة للأرباح المحتجزة في سياق اعتماد IFRS في كندا. إذ جرى التطبيق على 39 شركة كندية تحولت من المعايير المحلية الى IFRS ، وتوصل الباحث إلى أن عدد الأسهم التي تشارك فيها الشركة (المتداولة في السوق) ترتبط ارتباطاً مهماً من الناحية الإحصائية بالتعديل على الأرباح المحتجزة. إذ من المرجح أن تتمتع الشركات التي تتداول في الأسواق الدولية بخبرة في الإبلاغ بموجب IFRS. وهذا قد يؤدي بهذه الشركات إلى تكيف بعض مكونات الإبلاغ في البيانات المالية مع IFRS قبل الانتقال الرسمي إلى IFRS. ومما سبق يتضح أن الباحث قد توصل إلى حقائق أو طرائق مهمة قد تعمل عليها الشركات عند التحول من المعايير المحلية الى IFRS ، وهو قد يؤدي إلى تضخيم أو تقليل الأرباح المحتجزة كجزء من حقوق الملكية، وبالنتيجة حجم الشركة وعليه لابد من الرقابة الفاعلة على ذلك ، ويقع الدور الأكبر على مراقب الحسابات في اكتشاف مثل هذه الأساليب.

وأشار أيضاً (Manyara & Benuto, 2014) في بحثهما الخاص إلى: اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية لأنه يحسن الوصول إلى رأس المال في استراليا ، سعياً منهم إلى الوصول نحو التحقيق في آثار اعتماد IFRS على الإدراج للشركات الأسترالية وحجم التداول للشركات الأسترالية المدرجة في السوق بين عامي 2002 و 2008. إذ جرى التطبيق على جميع الشركات المدرجة في السوق المالي الأسترالي بداية من 2002/1/1 لغاية 2008/12/31 ، علماً أن استراليا اعتمدت معايير IFRS عام 2005 ، ووفقاً لذلك فقد توصل الباحثان إلى أن الاعتماد أسهم في تحسين الوصول أسهم الشركات بشكل أكبر ، إذ تحسن الوصول بشكل أكبر من المستثمرين الأجانب الى أسهم الشركات، مما أدى إلى زيادة حجم التداول في السوق. ومما سبق يمكن الاتفاق مع ما توصل اليه الباحثان بتأثير اعتماد IFRS على السوق المالي في بلد ما لأنه سيسهم في منح الثقة بأسهم الشركة وبالنتيجة زيادة حجم التداول.

أما (George et al., 2016) فأشاروا في بحثهم الخاص إلى: مراجعة أدبيات اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية ، سعياً منهم إلى الوصول نحو تقديم صورة متماسكة للأدبيات الأرشيفية التجريبية حول كيفية تأثير اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية: كجودة التقارير المالية ، وأسواق رأس المال ، واتخاذ قرارات الشركات ، والإشراف والحوكمة ، والحصول على التمويل ، والتدقيق. إذ جرى تحليل 64 دراسة وبحث لخمس مجالات عالمية للمدة من 1999 الى 2015 ، ووفقاً لذلك فقد توصل الباحثون إلى أن أغلب الدراسات المبكرة ترى أن اعتماد IFRS يجلب فوائد كبيرة للشركات والبلدان المتبينة له من حيث (1) تحسين الشفافية (2) تخفيض

تكاليف التمويل (3) تحسين الاستثمارات الوطنية (4) قابلية أفضل للمقارنة بين التقارير المالية (5) زيادة المتابعة من قبل المحللين الأجانب. ومما سبق تتضح أهمية ما توصل اليه الباحثون من نتائج بعد تحليل عدد كبير من الدراسات طيلة مدة دراسة مع ملاحظة أنّ أغلب الدراسات قد توصلت إلى نتيجة مفادها إنّ أغلب المزايا التي ممكن تحقيقها تكون في حالة التبني الإلزامي.

أما (Mantzaria et al, 2017) فأشارو في بحثهم الخاص: باعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل الشركات اليونانية غير المدرجة: إلى دور الضغوط القسرية والهيمنة ، سعياً منهم للوصول إلى تحليل دوافع المُعدّين للقوائم المالية في الشركات اليونانية غير المدرجة على اعتماد (IFRS). إذ جرى استخدام استمارة استبيان على عينة من 391 شركة للمدراء الماليين أو المحاسبين في الشركات الصغيرة أو المتوسطة غير المدرجة في سوق الأوراق المالية من مجموع الشركات البالغ 947 شركة فقط 20% من الشركات قد أكملت الاستبيان مع إجراء مقابلات لبعض الشركات للمدة من 2009 الى 2011 لمعرفة الدوافع وراء الاعتماد دون طلب الاتحاد الأوروبي ، ووفقاً لذلك فقد توصل الباحثون إلى أنّ قرار الامتثال للمعايير الدولية للإبلاغ المالي يمكن أن يكون مدفوعاً أيضاً بالضغوط القسرية والهيمنة التي تمارسها المؤسسات القوية عند تفاعلها مع المصالح الاستراتيجية للهيئات على المستويين الدولي والوطني. كما أنّ اعتماد IFRS مدفوع في الغالب بالضغوط التي تمارسها الشركات الأم على الشركات التابعة لها والمتطلبات القانونية للدولة ، كذلك متطلبات الاقتراض (المؤسسات المالية) والتعاقد على الديون التي تفرضها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني . ومما سبق يتضح أن بالإمكان الاستفادة في العراق من الأساليب التي اتبعتها المنظمات المهنية أو الحكومية أو المؤسسات المالية اليونانية في توجيه الشركات غير المدرجة في السوق وحثها على اعتماد IFRS ، إذ يمكن عن طريق منظم الشركات أو سوق العراق للأوراق المالية استخدام هذه الأساليب لجعل جميع الشركات تعتمد معايير IFRS.

في حين أشار (عباس ، 2022) في بحثه الخاص إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وتأثيرها في إدارة الأرباح وانعكاسه على قرارات المستثمرين ، سعياً منه إلى الوصول نحو بيان تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في البيئة العراقية، إذ جرى التطبيق على 11 مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2011 الى 2020 ، ووفقاً لذلك فقد توصل الباحث الى وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في إدارة الأرباح وقرارات المستثمرين. ومما سبق تبرز أهمية ما توصل اليه الباحث إلى مزايا تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في تقليل إدارة الأرباح وتحسين قرارات المستثمرين.

2.1.1.1 الأبحاث المتعلقة بحاسبة الاستدامة وقيمة الشركة

لقد أشار (Kerscher & Schäfers , 2015) في بحثهما الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وتقييم السوق لشركات الاستثمار العقاري المدرجة ، وسعى الباحثان إلى التحقيق في العلاقة بين أداء الشركة المستدام CSP وأداء الشركة المالي CFP لعينة مكونة من 191 شركة استثمار عقاري مدرجة في تسع دول. ووفقاً لذلك فقد توصل الباحثان إلى أنّ نتائج التحليل التطبيقي قد أوضحت أنّ المشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات مع اعتماد استراتيجية أوسع للمسؤولية الاجتماعية للشركات تعظم ثروة المساهمين. فضلاً عن وجود ارتباط إيجابي بين مقدار معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات المبلّغ عنها لشركة الاستثمار العقاري المدرجة وتقييمها في السوق. ويتفق البحث مع النتائج السابقة بشكل كبير على اعتبار أنّ توجه أغلب المستثمرين نحو المعلومات غير المالية أي إنّ سلوكهم اتجه صوب الشركات التي تبّغ عن معلومات مسؤولياتها الاجتماعية أو الأداء المستدام الذي يصب بالمحصلة في قيمة الشركة المدرجة في السوق.

وأشار أيضاً (Friede et al., 2015) في بحثهم الخاص بـ: ESG والأداء المالي: أدلة مجمعة من أكثر من 2000 دراسة تجريبية سعياً منهم إلى الوصول نحو جميع البيانات الأولية والثانوية المقدمة من دراسات

المراجعة الأكاديمية السابقة عن طريق تجميع نتائج حوالي 2200 دراسة فردية لإعطاء تعميم شامل ممكن الاعتماد عليه فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة ، ووفقاً لذلك فقد توصل الباحثون إلى انه يجب أن يكون التوجه نحو الاستثمار المسؤول على الامد الطويل مهماً لجميع أنواع المستثمرين العقلانيين من أجل الوفاء بواجباتهم الائتمانية وربما مواءمة مصالح المستثمرين بشكل أفضل مع الأهداف الأوسع للمجتمع. وأشار أيضا (Dienes et al., 2016) في بحثهم الخاص المعنون بـ ما دوافع الإبلاغ عن الاستدامة؟ سعياً منهم للوصول إلى تنظيم مجال البحث في الإبلاغ عن الاستدامة . لذلك جرى التطبيق على 316 دراسة سابقة في هذا المجال للمدة من 2000-2015 وتوصل الباحثون بعد مراجعتهم وتحليلهم لهذه الدراسات إلى أنّ حجم الشركة ووضوح وسائل الإعلام وهيكل الملكية هي أهم العوامل الدافعة للإفصاح عن تقارير الاستدامة ، بينما يبدو أن حوكمة الشركات لها تأثير فقط على لجان التدقيق أو الاستدامة. ومن جانب آخر المحددات الأخرى المتمثلة بالربحية ، وهيكل رأس المال ، وعمر الشركة ، فضلاً عن تشكيلة مجلس الإدارة، فأنها لا تظهر اتجاهات واضحة كمؤشر لحوكمة الشركات.

كما أشار (Jose,2017) في بحثه إلى الحاجة نحو توافق معايير الإبلاغ عن الاستدامة بهدف الوصول إلى مناقشة أهمية الإبلاغ عن الاستدامة في مجالات الأعمال الحالية وما إذا كانت هناك حاجة لتوحيد معايير الإبلاغ عن الاستدامة. إذ يتم تحليل معايير الإبلاغ عن الاستدامة الحالية مبدئياً كمراجعة للأدبيات لفهم محتواها ونطاقها. فضلاً عن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل غالبية دول العالم ، فقد تم التطبيق عن طريق مراجعة تحليلية لمعايير GRI ومعايير CSR ومعايير FASB من حيث الهدف والنطاق والمحتوى ، لذلك يرى الباحث أنّ تعدد معايير الإبلاغ يؤدي إلى انخفاض القابلية للمقارنة ، وعليه فهناك حاجة إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية تتعلق بالإبلاغ عن الاستدامة.

وإن ما توصل اليه الباحث نتيجة منطقية ممكن التأكيد عليها في هذا البحث كون التعدد والتنوع يفقد المعلومات المالية وغير المالية اهم خاصية هي قابلية المقارنة.

في حين أشار (الموسوي ،2017) في بحثه إلى العلاقة بين المسؤولية البيئية والأبعاد المحاسبية للرفاهية الاجتماعية واثرها على تعظيم قيمة الشركة سعياً منه إلى الوصول نحو دراسة وتحليل العلاقة بين المسؤولية البيئية والأبعاد المحاسبية للرفاهية الاجتماعية وتأثيرها على تعظيم قيمة الشركة؛ وتوجيه الأنظار إلى التأثيرات البيئية التي تسببها الشركات الصناعية نتيجة نشاطها الصناعي الذي يحتم عليها بذل المزيد من الجهود لخفض مستوى المشكلات البيئية ، إذ جرى التطبيق على الشركة العامة للسمنت الجنوبية والمعامل التابعة لها ، لذلك توصل الباحث إلى أنّ مفهوم المسؤولية البيئية يلخص جميع الالتزامات والأنشطة التي تؤديها الشركات الصناعية تجاه البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للحد من خطر التلوث البيئي وتحديد كل هذه الالتزامات من الناحية المالية لغرض الإبلاغ عنها في التقارير المالية وإيصالها إلى أصحاب المصالح لغرض اتخاذ القرارات الملائمة. فضلاً عن أنّ مفهوم الرفاهية الاجتماعية يتمثل في أنه " العمل على إشباع حاجات الإنسان البيولوجية من المأكل والمشرب والملبس والمسكن من جهة، ومن جهة أخرى العمل على إشباع حاجاته الاجتماعية كالتعليم والثقافة والخدمات الطبية وتوفير الأمن والسلم الأهلي، وبالأحرى هي توفير مستوى لائق للمجتمع في جميع جوانبه وحياته.

ومما سبق يتضح إنّ النتائج التي توصل اليها الباحث كانت نظرية فضلاً عن الوصول اليها عن طريق استمارة استبيان تعد ضعيفة نسبياً فضلاً عن أنّ قيمة الشركة ممكن حسابها عن طريق نماذج كثيرة .

وأشار أيضا (Chen et al., 2017) في بحثهم الخاص إلى تأثير قيمة الشركة على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وعائدات الأسهم؟ سعياً منهم إلى الوصول نحو قياس أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات التايوانية. لذلك جرى التطبيق على 1487 مشاهدة من اصل 772 شركة عن طريق التقارير السنوية المنشورة ، ووفقاً لذلك فقد توصل الباحثون إلى أن تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على أسعار الأسهم يختلف

باختلاف قيمة الشركة، أي أنّ أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تؤدي إلى زيادة تكاليف الشركات منخفضة القيمة فحسب ، بل تؤدي أيضاً إلى خفض قيمة الشركة الذي يؤثر سلباً على عوائد الأسهم. وبخلاف ذلك ، تتمتع الشركات عالية القيمة بقدرة أكبر على تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ويمكن لاستثمارات المسؤولية الاجتماعية للشركات أن تزيد بشكل فعال من أسعار أسهمها وقيمتها السوقية.

ومما سبق يمكن الاتفاق إلى حدٍ ما مع نتائج الباحثين، على اعتبار وجود تناسب طردي بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية وقيمة الشركة أو سعر سهمها كلما زادت الأنشطة المسؤولة اجتماعياً وفق ما يلبي متطلبات أصحاب المصلحة زادت قيمة الشركة أو سعر سهمها السوقي .

بينما أشار (Kwakye et al.,2018) في بحثهم إلى محددات نية المشاركة في الإبلاغ عن محاسبة الاستدامة (SAR): من منظور المحاسبين المحترفين، سعياً منهم إلى الوصول نحو معرفة تصور المحاسبين المحترفين والنية للمشاركة في (SAR). عن طريق الاعتماد على نظرية السلوك المخطط (TPB) ، فضلاً عن تحديد فيما إذا كانت المواقف والمعايير الذاتية والتحكم السلوكي المتصور لها أي تأثير على نية الشركة في SAR. إذ جرى التطبيق عن طريق استبيان لـ 86 محاسب محترف في غانا ، لذلك يرى الباحثون أن المعيار الذاتي فقط والتحكم السلوكي المدرك يؤثران بشكل كبير في نية الشركة للمشاركة في SAR. ضمناً ، ولا يؤثر موقف المحاسب تجاه نية المشاركة في الممارسة، وأن الاستعداد للمشاركة يتم تحديده في الأساس عن طريق توافر الموارد والضغط من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

ومما سبق يظهر إن الباحثين ناقشوا قضية مهمة تتعلق باستعداد المحاسبين للمبادرة أو تشجيع الإبلاغ المستدام الذي وضحوه بشكل جليّ بأنّ عدم وجود الضغط من أصحاب المصلحة الرئيسيين يجعل المحاسبين لا يسعون إلى ذلك ويستدل من ذلك، على أنّ أصحاب المصلحة إذا كان لديهم الإرادة الحقيقية للاستدامة سيتم ذلك من ناحية الممارسة والإبلاغ عنها.

وأشار (Quirós et al.,2018) في بحثهم الخاص إلى أهمية قيمة الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة: الحالة البرازيلية سعياً إلى الوصول نحو تحليل ما إذا كانت أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي نفذتها الشركات المدرجة في بورصة ساو باولو خلال الفترة 2010-2015 تلعب دوراً مهماً في تعزيز قيمة الشركة. إذ جرى التطبيق على 73 شركة برازيلية في 24 قطاع مدرج في السوق. وتوصل الباحثون إلى أنّ السوق لا يولي أهمية كبيرة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة على وجه التحديد ، بينما يهتم السوق بشكل إيجابي وكبير على الممارسات البيئية التي تؤديها الشركات غير المرتبطة بالصناعات الحساسة تجاه النشاط البيئي. من ناحية أخرى يثمن السوق بشكل إيجابي مهم ممارسات الحوكمة الاجتماعية التي تعمل عليها الشركات المنتمية لهذه الصناعات الحساسة. ومما سبق يتضح أنّ الباحثون ناقشوا قضية مهمة تنصدر العديد من المؤلفات، إلا وهي كيف تؤثر المسؤولية الاجتماعية أو الاستدامة في تعظيم قيمة الشركة التي قد اثبتها العديد من الباحثين خلال السنوات الماضية الأخيرة في الدول المتقدمة التي تشهد اهتماماً منقطع النظير بقضايا الاستدامة، إلا أنّ ذلك لم يناقش في دول نامية أو ذات اقتصادات ناشئة كالبرازيل، فأوضحوا جوانب مهمة تتعلق بوعي المجتمعات الاستثمارية بأهمية جوانب الاستدامة.

وأشار (الإبراهيمي , 2018) في بحثه توظيف معايير محاسبة الاستدامة (معياري FNO101) في المصارف التجارية لتحسين الإفصاح وتحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين، سعياً منه إلى الوصول نحو بيان قدرة المصارف التجارية في توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) وفق مفهوم واضح لمؤشرات الاستدامة والإبلاغ عنها ، فضلاً عن بيان التأثير الجوهري في توظيف معيار محاسبة الاستدامة (FNO101) في تحسين الإفصاح وتحقيق الشفافية إلى تعزيز ثقة المستثمرين في الاستثمار وجذب رؤوس الأموال ولتحقيق هدف البحث جرى التطبيق على عينة من المصارف العراقية البالغ عددها (18) مصراً في سوق العراق للأوراق المالية ، لذلك توصل الباحث إلى أنّ مستوى التزام المصارف التجارية عينة البحث بالإبلاغ عن

الاستدامة وفق معايير SASB كانت مقبولة بنسبة (50.545%) ويمثل متوسط عام للمصارف. ومما سبق يمكن الاتفاق مع الباحث في أن المصارف العراقية بسبب اعتمادها على معايير الإبلاغ المالي الدولية وغيرها من مبادرات الشفافية قد أسهمت بالإبلاغ عن معلومات غير مالية أي (معلومات عن الاستدامة).

كما أشار (المعموري 2019) في بحثه تأثير تطبيقات الحوكمة ومعايير محاسبة الاستدامة ودورها في تحسين الأداء والإبلاغ المالي إلى تعزيز الثقة في البيانات المالية سعياً منه إلى الوصول نحو بيان قدرة الشركات على تعزيز الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصالح عن طريق الثقة في البيانات المالية عند تطبيق وتوظيف معايير محاسبة الاستدامة وقواعد الحوكمة عن طريق تحسين الأداء والإبلاغ المالي للشركات. إذ جرى التطبيق على عدد من الشركات العراقية والعربية المدرجة في السوق المالي وتمثلت العينة في اختيار ثلاثة قطاعات هي (التكنولوجيا والاتصالات) ، والخدمات (النقل) ، والصناعة (صناعات الملابس والجلود والنسيج) وتم اختيار ثلاث شركات عراقية وثلاث شركات عربية للمدة (2016-2017)، لذلك توصل الباحث إلى أن الالتزام من قبل الشركات العراقية والعربية بمعايير محاسبة الاستدامة الصادرة عن مجلس (SASB) يبسط عملية الاطلاع عليها من قبل أصحاب القرار . ومما سبق يظهر أن الباحث قد توصل إلى أهمية الإبلاغ عن الاستدامة من قبل أصحاب الشركات وكيف يمكن أن تؤثر في قراراتهم وبالنتيجة تحسين الممارسات المستدامة والإبلاغ عنها.

وأشار (Arribas et al.,2019) في بحثهم الخاص إلى: إدراج الشركات غير المسؤولة اجتماعياً في مؤشرات الأسهم المستدامة سعياً إلى الوصول نحو تحديد كون الشركات التي تم تعريفها على أنها أخلاقية ومستدامة ومسؤولة اجتماعياً من قبل وكالات التصنيف الاجتماعي تستحق بالفعل هذه التسمية، إذ جرى التطبيق على 4604 شركة عالمية في 59 قطاع للمدة من 2011-2016 ، وتوصل الباحثون إلى أن إدراج الشركات غير المسؤولة في مؤشر داو جونز للاستدامة (DJSI) تتمتع بممارسات أخلاقية ومسؤولة اجتماعياً. ومما سبق يتضح أن الباحثين ناقشوا فكرة جديدة لأهمية موضوعات الاستدامة عالمياً فضلاً عن التقلبات في أوضاع الشركات وما تواجهه من هبوط وصعود من ناحية القيمة السوقية طبقاً لأحد أهم المؤشرات العالمية في أسواق المال، هو مؤشر داو جونز العالمي وكيف تؤثر الفصاح الإعلامية للشركات في تصنيفاتهم التي حصلوا عليها من الوكالات المختصة بتصنيفات الاستدامة وتفرعاتها في سعر سهم الشركة في الأسواق .

وأشار أيضاً (Delsena & Lehr, 2019) في بحثهما الخاص إلى: كون القيمة مهمة أم القيم مهمة؟ وتحليل عدم التجانس في تفضيلات الاستثمارات المستدامة ، إذ جرى التطبيق عن طريق استبيان شارك فيه 2486 في صندوق التقاعد في هولندا ، سعياً منهم إلى الوصول نحو أي الاستثمارات المستدامة مفضلة بشكل عام ، لذلك توصل الباحثون إلى أن الاستثمار المستدام في صندوق الرواتب التقاعدية مفضل بشكل كبير. أي قرابة 75% على الأقل يفضلون الاستثمار المستدام . ومما سبق يمكن الاتفاق مع ما توصل إليه الباحثان نوعاً ما ذلك لأسباب، منها الوعي بأهمية الاستدامة لهذه الشريحة من الناس على اعتبار أن أغلبهم لديه تحصيل علمي وثقافي لأهمية الحفاظ على البيئة وتعظيم اقتصاد البلد وكون الشركة احد مكوناته، فضلاً عما تقدمه للمجتمع، لذلك سيكون التفضيل للاستثمارات المستدامة التي تقدم للمشاركين فيها بعد مستقبلي أفضل .

وأشار أيضاً (Cañamero et al., 2020) في بحثهم الخاص ب: قياس المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلى مراجعة لمؤشرات استدامة الشركات ، والتصنيفات والتقييمات سعياً منهم إلى تحديد الخصائص المشتركة لأنظمة استدامة الشركة CSS وتجميعها في ثلاثة أنماط مختلفة هي: الفهارس ، والتصنيفات ، والتقييمات. لذلك تم الحصول على المعلومات والبيانات خلال النصف الأول من عام 2019. من ثلاثة مصادر رئيسية هي: أولاً المقالات العلمية. ثانياً ، مواقع الأنترنت والمستندات المقدمة من مديري (أنظمة استدامة الشركات) CSS (التقارير السنوية ، وأوراق الحقائق والوثائق التي توضح منهجية CSS) ، وثالثاً: التقارير السنوية التي تتضمن تقارير الاستدامة فضلاً عن المواقع الإلكترونية للشركات الكبرى في قطاعات الاتصالات ومصنعي توربينات

الرياح. لذلك توصل الباحثون إلى أنّ مؤشر أنظمة استدامة الشركات CSSs ملائمة لاستخدامها من جميع أصحاب المصلحة وبالنتيجة يمكن لأصحاب المصلحة اختيار CSS المثالي لمصالحهم أو توقعاتهم أو احتياجاتهم ، واستخدام مؤهلات الشركة التي توفرها CSS لتحقيق أهدافهم مثال ذلك يمكن للمستثمرين تكييف محافظتهم الاستثمارية على النحو الأمثل مع نهج مستدام ، إذ يمكن للمستهلكين الاقتراب من استراتيجيات الشراء الخاصة بهم على الشركات التي تتمتع بأفضل أداء ESG ، فضلاً عن الموظفين إذ يمكنهم اختيار الشركات الأكثر جاذبية لممارسة عملهم. كما يمكن للشركات اختيار الموردين الذين يعززون تأثيرات الاستدامة غير المباشرة ، أو لمعرفة أداء الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة لمنافسيهم، إذ تمثل نقطة مرجعية لتحسين وزيادة أدائهم. كذلك تساعد الاكاديميين في اختيار CSS المثالي لإطار عملهم البحثي. **ومما سبق يبدو أنّ الباحثين طوروا أطواراً متكاملًا لقياس المسؤولية الاجتماعية للشركات بطريقة تساعد جميع المهتمين بمجالات الاستدامة في قياس أداء الشركات في مختلف الأبعاد وبأكثر من منظور، كما أنّ وجود نظام يقيس استدامة الشركات مع معايير إبلاغ مالي يتكامل مع معايير الاستدامة قد ينتج عنها مستقبلاً إبلاغ متكامل وبجودة تلبي جميع أصحاب المصلحة.**

وأشار (Kamara, 2020) في بحثه الخاص إلى: تقييم نقدي لآراء أصحاب المصلحة حول دور المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في تحقيق التنمية المستدامة: حالة سيراليون ، سعياً إلى الوصول نحو التنمية المستدامة عن طريق وجهات نظر أصحاب المصلحة، إذ جرى التطبيق على أربعة شركات متنوعة في دولة سيراليون ومقارنتها بنظيراتها في الدولة النامية إذ تم الحصول على البيانات عن طريق المقابلات والمستندات من الشركات عينة البحث للوصول إلى مدى فعالية الأساليب والاستراتيجيات المتبعة في هذه الشركات كما تم استخدام أسلوب دراسات الجدوى على استراتيجيات الشركات عينة الدراسة للوصول إلى التنمية المستدامة ، إذ توصل الباحثون إلى أنّ الشركات متعددة الجنسيات في سيراليون تبذل جهوداً نحو الممارسات المستدامة عن طريق المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ولكن كما هو موضح تجريبياً ، فإن هذه الجهود ليست فعالة نظراً لـ "دراسة الجدوى" والتوجه الاستراتيجي لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. **ومما سبق يتضح أنّ ما توصل إليه الباحث منطقي نوعاً ما كون الشركات بإمكانها تبني ممارسات مستدامة والإبلاغ عنها وفق أكثر من مدخل أو البنية.**

كما أشار (Alsayegh et al., 2020) في بحثهم : التحول في أداء الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للشركات من خلال الإفصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والاقتصادية سعياً إلى الوصول لتحديد تأثير الإفصاح عن معلومات ESG في أداء الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية EESS ، إذ جرى التطبيق على الشركات الأسيوية في 20 دولة لـ 1244 شركة للفترة من 2005 إلى 2017، لذلك توصل الباحثون إلى أنّ الإفصاح عن تنفيذ الاستراتيجيات البيئية والاجتماعية ضمن نظام فعال لحوكمة الشركات يعزز أداء استدامة الشركة. كما أظهرت النتائج أنّ الأداء البيئي والأداء الاجتماعي يؤثران بشكل إيجابي في الأداء الاقتصادي المستدام ، وذلك يشير إلى أنّ قيمة الشركة الاقتصادية وخلق قيمة للمجتمع مترابطان. وفقاً لنظرية أصحاب المصلحة ونظرية القيمة المشتركة ، ويُعد الإفصاح عن المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة لجميع أصحاب المصلحة عاملاً جوهرياً في خلق ميزة تنافسية لتحسين أداء استدامة الشركات. **مما سبق يمكن الاتفاق بشكل كبير بخصوص أنّ الإبلاغ المستدام عن ESG يسهم بشكل كبير في تعزيز قيمة الشركة السوقية من سعر السهم والميزة التنافسية والقيمة الاجتماعية.**

وأشار (Nicholl, 2020) في بحثه : دمج المحاسبة المالية والاجتماعية والبيئية سعياً إلى الوصول نحو اقتراح حل السياسة العامة لتحديث المحاسبة المالية السائدة من جذورها في القرن التاسع عشر وجعلها أكثر ملاءمة وتوافقاً مع السياسة العامة ودوافع المستثمرين الفرديين والاحتياجات العالمية ، كما يتجلى في أهداف محاسبة الاستدامة. في حين يرى إعادة النظر في أساس المحاسبة المالية بحيث تتكامل النتائج الاجتماعية والبيئية مع

النتائج المالية وإدراك أن هذه مسألة تتعلق بالسياسة وليست مسألة محاسبية. تتطلب التغييرات في السياسة معايير محاسبية تضمن معلومات جيدة كافية لإبلاغ قرارات المستثمرين عندما تكون معتمدة "مفيدة" على أساس جديد لدوافع المستثمرين. ووفق ما أفضت إليه نتائج الباحث نجد أن فكرة التكامل جيدة وهو ما يدعو إليه جميع أصحاب المصلحة والمنظمات العالمية إلا إن ربط نجاحها بأرادة سياسية للمنظمات المعنية بوضع المعايير فكرة جديدة وقد تكون واقعية إلى حد ما.

وأشار (Beske et al., 2020) في بحثهم الخاص: تحليل الأهمية النسبية في تقارير الاستدامة والتكامل سعياً منهم إلى تقييم الإفصاح عن تحليل الأهمية النسبية في الاستدامة والتقارير المتكاملة عن طريق فلاتر الشرعية ونظرية أصحاب المصلحة. إذ جرى التطبيق على 33 شركة للفترة من 2014 إلى 2017 ووفقاً لذلك فقد توصل الباحثون إلى: أن الشركات تبذل جهداً في تحديد أصحاب المصلحة الجوهريين والجوانب والموضوعات، لكن الإبلاغ عن الأهمية النسبية يبدو وسيلة للعرض عند الإبلاغ عن الاستدامة، وعلى الأقل الالتزام بمشاركة أصحاب المصلحة. وطبقاً لما أنجزه الباحثون أعلاه بالعمل وفق نظريتي أصحاب المصلحة ونظرية الشرعية للوصول إلى مقارنة بين تقارير الاستدامة ابتداءً مع مقترحات التكامل، لم يستطيعوا الوصول إلى قناعة بحيث تمكنهم من تعميم نتائجهم بسبب تعدد الأطر المطبقة في الشركات عينة البحث، فضلاً عن غياب تحليل الأهمية النسبية في تقارير الاستدامة، كما أن استخدام نظريتين تحلان في طياتهما الكثير من التعارض، لأن الشرعية تعتمد على المجتمع أي ما يحتاجه من معلومات بينما نظرية أصحاب المصلحة تركز بشكل أساسي على الإدارة والمستثمرين، أي قد نجد الإبلاغ موجوداً ولكن تغيب الجودة فيه فلا اتفاق مع ما توصلوا إليه.

وأشار أيضاً (Grewal et al., 2021) في بحثهم الخاص ب: الأهمية النسبية لمعلومات الاستدامة والمعلوماتية عن أسعار الأسهم سعياً منهم إلى الوصول نحو تقديم دليل على معايير المحاسبة الناشئة للإفصاح عن معلومات الاستدامة. على وجه الخصوص، وهو فحص ما إذا كانت الشركات التي تفصح طواعية عن المعلومات التي تم تحديدها على أنها مادية من قبل مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) لديها معلومات أعلى عن أسعار الأسهم، لذلك تم الحصول على البيانات من Bloomberg إذ تمثل المصدر الرئيس لبيانات الشركات التي تتبع أكثر من 300 مقياس مختلف وتغطي جميع جوانب ESG، لذلك توصل الباحثون إلى أن الشركات التي تقدم المزيد من الإفصاح عن الاستدامة الذي يحدده SASB لديها قدر أكبر من المعلومات حول أسعار الأسهم، مما يشير إلى أن هذه الإفصاحات تحتوي على معلومات ذات صلة مالية خاصة بالشركة. فضلاً عن أن العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة الذي تم تحديده بواسطة SASB وبيانات أسعار الأسهم معتدلة بطرق يمكن التنبؤ بها. تعد الرابطة أقوى بالنسبة للشركات الأكثر تعرضاً لقضايا الاستدامة وللشركات التي قامت بدمج قضايا الاستدامة بشكل أكبر في ممارساتها التجارية واستراتيجيتها. إذ يمكن للمديرين زيادة المحتوى المعلوماتي الخاص بالشركة في أسعار الأسهم بزيادة الإفصاح عن الاستدامة الذي يحدده SASB. ومما سبق يمكن الاتفاق مع نتائج الباحثين بخصوص تأثير الإبلاغ عن الاستدامة على سعر سهم الشركة في السوق.

وأشار كذلك (Christensen et al., 2021) في بحثهم: التحليل الاقتصادي ومراجعة الأدبيات للإبلاغ الإلزامي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة سعياً منهم إلى تجميع الآثار الاقتصادية المحتملة للإفصاح الإلزامي ومعايير الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وموضوعات الاستدامة. إذ تم تحديد السمات الرئيسية لتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. بعد ذلك، تقارير الاستدامة للشركات الأمريكية، بما في ذلك التأثيرات في أسواق رأس المال، على أصحاب المصلحة بخلاف المستثمرين، وعلى سلوك الشركة، ووفقاً لذلك توصل الباحثون إلى: إن إضافة المعلومات الخاصة ب (CSR) يمكن أن تفيد أسواق رأس المال عن طريق زيادة السيولة، وانخفاض تكلفة رأس المال، وتخصيص أفضل لرأس المال. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تسهم إفصاحات المسؤولية الاجتماعية إلى تغيير سلوك الشركة.

ويمكن الاتفاق تماماً مع هذا الرأي، لأنه بمرور الزمن سيكون سلوك الشركة أي نشاطها مستداماً ويسهم في جميع الأبعاد كونها ملزمة بالإبلاغ عن مسؤولياتها الاجتماعية، وأن المستثمر الحصيف عادة ما أصبح يبحث عن هذا النمط من الشركات فضلاً عن قيمة الشركة مستقبلاً.

ومن جانب آخر قد يؤدي الإبلاغ الإلزامي إلى معرفة سلوك الشركة غير المستدام، فقد يكلفها الكثير بسبب حالات التقاضي من المستثمرين والمجتمع في حال كانت ممارستها غير مسؤولة اجتماعياً لذلك ستسعى لتجنب هذا السلوك، كما إن تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات تتميز بمجموعة واسعة النطاق ومتعددة الأوجه من الموضوعات، هي غالباً ما تكون طويلة الأجل وغير نقدية وغير ملموسة بطبيعتها، فضلاً عن مجموعة كبيرة من المستخدمين، مما يجعلها تختلف عن التقارير المالية.

ومما سبق يمكن تلافى هذه الإشكالات إذا تبنت الشركات وبشكل اختياري أو إلزامي العمل بمعايير محاسبة الاستدامة SASB فأنها وضعت لمختلف القطاعات ومقاييس ومؤشرات فسررتها هذه المعايير. كما يبدو أن وجود إطار متكامل للإبلاغ، يحكم بمعايير إبلاغ تتضمن ما تطلبه محاسبة الاستدامة من إفصاح قد يكون الحل الأكثر واقعية وجدوى إذا كانت المعايير الدولية التي تحكم الإبلاغ ملزمة التطبيق على الشركات المدرجة في أغلب أسواق المال العالمية.

كما أشار (Velte, 2022) في بحثه الخاص: البحث الأرشيفي حول التقارير المتكاملة: إلى مراجعة منهجية للدوافع الرئيسية وتأثير التقارير المتكاملة في قيمة الشركة الذي يهدف عن طريقه إلى نقل فهم مفصل للحوكمة والأداء (غير المالي) والمحددات المتعلقة بالإبلاغ المتكامل ومساهمتها في قيمة الشركة بما يتماشى مع دراسة الجدوى، وتمثلت عينة البحث بـ 85 دراسة بين دراسات أكدت على اعتماد الإبلاغ المتكامل وبين دراسات أكدت على جودة الإبلاغ المتكامل، لذلك يرى الباحث أن (1) تكوين مجلس الإدارة و (2) ضغط أصحاب المصلحة يؤثران بشكل إيجابي في جودة IR الإبلاغ المتكامل؛ بينما يؤدي (3) الأداء غير المالي إلى زيادة اعتماد الإبلاغ المتكامل IR وجودته.

ومما سبق يمكن الاتفاق مع ما توصل إليه الباحث فيما يتعلق بالإبلاغ المتكامل وجودته والأسباب التي تدفع الشركات لاعتماده.

وأشار أيضاً (Abdi et al., 2022) في بحثهما الخاص باستكشاف تأثير الإفصاح عن الاستدامة (ESG) والأداء المالي (FP) في صناعة الطيران في قيمة الشركة، إذ جرى التطبيق على 38 شركة طيران للفترة من 2009-2019، وتهدف الدراسة إلى استكشاف تأثير درجات ESG في الأداء المالي لقيمة هذه الشركات. وتوصل الباحثون إلى أن مبادرات الحوكمة تعمل على تحسين القيمة، فضلاً عن ذلك تحسن مستوى الكفاءة المالية، وقد يكون حجم الشركة هو الوسيط المناسب للارتباط بين الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة في صناعة الطيران.

ويمكن الاتفاق إلى حد ما مع هذا الرأي لأن الإفصاح المالي وغير المالي (المعلومات الخاصة بمحاسبة الاستدامة بأبعادها المتعددة) يسهم إلى حد ما في تعظيم قيمة الشركة وهو ما أثبتته الباحثون.

وأشار أيضاً (Toth et al., 2022) في بحثهما الخاص ب: العلاقة المتبادلة بين الاستدامة المتعلقة بالمناخ، إفصاحات التقارير المالية لصناعة السيارات الأوروبية سعيًا منهم إلى الوصول نحو التحقق من العلاقة بين الاستدامة والتقارير المالية لشركات صناعة السيارات الأوروبية المهيمنة. إذ جرى التطبيق على التقارير المالية لـ 10 شركات أوروبية مهيمنة في صناعة السيارات الأوروبية تطبيق هذه الشركات معايير الإبلاغ المالي الدولية فضلاً عن معايير GRI، لذلك يرى الباحثون أنه يمكن تحسين عمليات الإفصاح عن الاستدامة في الشركات الخاضعة للمراجعة من عدة جوانب وتحديدها كمياً، وتعقبها إلى الإفصاحات المالية، ويمكن مقارنتها ببعضها البعض إذا طبقت طريقة مراجعة مماثلة. فضلاً عن المقارنة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ومعايير

GRI السائدة ، إذ من الممكن وضع مخطط واضح للإفصاح. أي نظرياً يجب أن تكون التقارير المالية وتقارير الاستدامة قادرة على التوفيق بينها بعضها البعض .

ويمكن الاتفاق إلى حد ما مع رأي الباحثين أعلاه للحاجة لوجود معايير متسقة ومنسجمة لتكون هنالك إبلاغاً متكاملًا وجودة عالية.

أما ما يخص التقارير المالية عينة البحث لعام 2018 فلم يتم تحديد الإفصاح المتعلق بالغرامة البيئية (عقوبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون) كسياق منفصل داخل تقارير هذه الشركات ، ودولياً هناك نهج جديد قادم بين الهيئات التنظيمية لـ GRI و SASB ومؤسسة IFRS لتحقيق فعالية أعلى لتقارير الاستدامة .

ووفقاً لذلك يمكن الاتفاق مع هذا الرأي الذي بدأت فكرته تأخذ العمل بها وقد نرى معايير موحدة مضمنة فيها موضوعات المعلومات المالية وغير المالية في قادم السنوات.

وأشار أيضاً (Chiu, 2022) في بحثه الخاص بـ: أجندة التمويل المستدام للاتحاد الأوروبي: إلى تطوير الحوكمة للأهمية النسبية المزدوجة في مقاييس الاستدامة سعياً منه إلى الوصول نحو تحديد إدارة المقاييس باعتبارها ضرورية لأجندة التمويل المستدام للاتحاد الأوروبي وكيفية تطويرها بشكل أكبر ، لذلك توصل الباحث إلى أنّ الرافعة المالية لا يمكن أن تكون "الإجابة الكاملة" لتحقيق التغيير السلوكي الاقتصادي نحو الاستدامة. وأنّ التعبئة المالية من أجل الاستدامة هي في نهاية المطاف قائمة على الحوافز فضلاً عن ذلك يمكن أن يلعب تطوير التوجيهات التنظيمية لسلوك المستثمرين دوراً مهماً في تعبئة سلوك الشركات المستدام.

وأشار أيضاً (Gerwing et al., 2022) إلى بحثهم الخاص: بدور حوكمة الشركات المستدامة في جودة الإبلاغ عن الاستدامة الإلزامية ، سعياً منهم إلى الوصول نحو تحليل العلاقة بين مختلف آليات حوكمة الشركات المستدامة (SCG) وجودة تقارير الاستدامة الإلزامية (MSRQ) إذ جرى التطبيق على 540 شركة في ألمانيا في عام 2017. ووفقاً لذلك توصل الباحثون إلى إن مجالات التحسين في العديد من الحالات تمكن أصحاب المصلحة من معالجة معلومات الاستدامة ومقارنتها بشكل أفضل لصنع القرار. علاوة على ذلك وجود ارتباط إيجابي بشكل ملحوظ بين أربعة من آليات SCG الخمس ذات الصلة و MSRQ (المكافأة المستدامة للمجلس التنفيذي ، وجود لجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ومبادرات المشاركة ، والتأكيدات الخارجية). وتبين نتائج الباحثين أعلاه أهمية فكرة حوكمة استدامة الشركات في ألمانيا لضمان الاتساق وقابلية المقارنة للمعلومات الذي قد يفيد جميع أصحاب المصلحة، لذلك نعتقد بأنها فكرة جيدة لتقوية المعلومات غير المالية. فضلاً عن ذلك يمكن أن يسهم استخدام آليات SCG لزيادة MSRQ التي بدورها قد تساعد في التخفيف من عدم تناسق المعلومات وتقليل تضارب المصالح بين مديري الشركات وأصحاب المصلحة.

2.1.1 مجالات الإفادة من بعض الأبحاث السابقة:

- 1- أسهمت الأبحاث السابقة في دعم الجانب النظري للبحث الحالي عن طريق اعتماد الباحث على جملة من المصادر العلمية الرصينة التي تطرقت لمتغيرات البحث.
- 2- الاستفادة من المواضيع التي تطرقت إليها الأبحاث السابقة لإكمال بعض الأبعاد الخاصة بالمتغيرات وربطها في بيئة البحث الحالية وإمكانية الاستفادة منها ضمن البيئة العراقية.
- 3- أسهمت الأبحاث السابقة والأساليب المتبعة فيها لقياس التأثير والارتباط بين المتغيرات لتصميم نموذج خاص بالبحث الحالي لقياس التأثير والارتباط.

3.1.1 إسهامة البحث وموقفه من الأبحاث السابقة:

بعد عرض ومناقشة الأبحاث السابقة يمكن تثبيت أهم الملاحظات التي تبين موقف البحث الحالي من الأبحاث السابقة كالآتي :

- 1- عدم وجود دراسة أو بحث أجنبي أو عربي بشكل عام أو عراقي بشكل خاص حسب اطلاع الباحث لحين إتمام كتابة البحث الحالي يجمع المتغيرات الثلاثة سويةً، ذلك أعطى للباحث الحافز الكافي للبحث في غمار متغيرات البحث.
- 2- جوهر الاختلاف الأساسي بين البحث الحالي والأبحاث السابقة حسب رأي الباحث في عدم تطرق جميع الأبحاث السابقة إلى فكرة ربط معايير الإبلاغ المالي الدولية مع المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة بصورة تكامل وقياس ذلك التأثير في قيمة الشركة ، فإنّ الأبحاث السابقة التي تطرقت إلى الإبلاغ المتكامل (الذي يتضمن تطبيق IFRS لقياس الأداء المالي) ولم تنطرق إلى معايير الاستدامة المالية (SAS) (لقياس الأداء غير المالي) ، إذ تعتمد أغلب الأبحاث على مؤشرات بلومبيرغ العالمي لقياس الإبلاغ عن الاستدامة للشركات في العالم ، فضلاً عن أنّ الإبلاغ المتكامل يعتمد على معايير GRI بخلاف البحث الحالي الذي ربط بين معايير الإبلاغ المالي IFRS مع معايير الاستدامة المالية (SAS) الخاصة بالمصارف التجارية والاستثمارية التي تم تطبيقها على عينة من المصارف العراقية ، كما أنّ فكرة التكامل بين مجموعتي المعايير (SAS & IFRS) من الناحية النظرية والعملية ستكون في السنوات القادمة بعد الاتفاق بين المؤسسات الدولية الذي تم ذكره في المقدمة وفي المبحث الثاني من الفصل الثالث.
- 3- يُعدّ البحث الحالي حسب اطلاع الباحث الأول من نوعه يجمع بين معايير الزامية (IFRS) وأخرى اختيارية (SAS) وقياس تأثيرها في قيمة الشركة.
- 4- يُعدّ البحث الحالي أول بحث على مستوى العراق يتطرق إلى معيارين من معايير (SASB 2018) وتطبيقهما على أكبر عدد ممكن من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

المبحث الثاني

منهجية البحث Research Methodology

سنتناول منهجية البحث المتمثلة في أهمية البحث في جانبه الفلسفي والتطبيقي وأهدافه مع عرض للمشكلة وفرضياتها والمقاييس المعتمدة.

1-2-1 أهمية البحث Research Importance

1-1-2-1 أهمية البحث من الناحية النظرية Theoretical Importance:

تتجلى أهمية البحث وفق الآتي:

أهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية وإسهامها في الإبلاغ عن معلومات مالية تمتاز بشفافية وموثوقية وقابلية مقارنة. فضلاً عن التوجه العالمي للاهتمام بالإبلاغ غير المالي وتحديد ما يخص قضايا الاستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة ، فقد ترجم في المبادرات العالمية ومعايير محاسبة الاستدامة SASB لحث الشركات على المساهمة في قضايا الاستدامة والمحاسبة عنها وتوظيف المعلومات المبلغ عنها وفق معايير صممت لكل قطاع أو صناعة. فضلاً عن ذلك قيمة الشركة التي أصبحت الهدف الأكبر لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، لذلك تسعى كل من معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير محاسبة الاستدامة إلى تعظيمها. لذلك يُعد التكامل بين كل من معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المالية لمحاسبة الاستدامة ذا حاجة ملحة مستقبلاً ، إذ يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية الى توظيف التكامل مستقبلاً بين المجموعتين من المعايير لتصبح جميعها إلزامية.

1-2-2-1 أهمية البحث من الناحية التطبيقية Applicational Importance:

تكمن أهمية البحث من الناحية التطبيقية في أهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية في البيئة العراقية التي أصبحت إلزامية على شركات القطاع المالي (المصارف وشركات التأمين) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وما أسهم فيه تطبيق IFRS من فرض معلومات مالية جذبت مستثمرين أجانب سهّل عليهم إمكانية المقارنة مع المصارف المماثلة في البيئة الإقليمية أو الدولية من أجل اتخاذ قرارات استثمارية افضل ، فضلاً عما أضافته هذه المعايير إلى سوق العراق للأوراق المالية من أجل التصنيف والدخول في اتحاد البورصات العالمية مستقبلاً. كذلك أهمية معرفة مدى مساهمة المصارف العراقية في الممارسات المستدامة والإبلاغ عنها وفق معايير محاسبة الاستدامة الدولية وما يمكن أن تضيفه هذه الممارسات والإبلاغ عنها إلى الشركة على تداول أسهمها أو السمعة الجيدة والحصة السوقية. فضلاً عن ذلك أهمية التكامل بين IFRS والمعايير المالية لمحاسبة الاستدامة الذي يجري العمل عليه عالمياً من قبل المنظمات الدولية والهيئات المهنية ذات العلاقة.

1-2-2-1 هدف البحث Research Objective

1-2-2-1 هدف البحث من الناحية النظرية :

يهدف البحث من الناحية النظرية إلى التعريف بماهية معايير الإبلاغ المالي الدولية وتطورها والعقبات التي ترافق تطبيقها ومزاياها وأسباب اعتمادها ، عن طريق مناقشة تجارب دول أخرى ضمن اقتصادات متطورة أو ناشئة أو نامية، فضلاً عن التبعات الاقتصادية لاعتمادها . كذلك تسليط الضوء على محاسبة الاستدامة ونشأتها وتطورها والأسباب التي دعت إلى وجودها وكيف تعاملت الشركات معها وكيف أبلغت عنها، فضلاً عن أبعادها وكيف يمكن للشركات ربط أبعادها ضمن استراتيجياتها ومن ثم مناقشة الإبلاغ المتكامل أو التقارير المتكاملة، وكيف ظهرت وتطور وأين طبقت وما مزاياها ؟. فضلاً عن ذلك تسليط الضوء على التكامل بين المعايير المزمع إنجازها في السنوات القادمة ، ثم معرفة قيمة الشركة وتسليط الضوء على مفهومها وطرائق قياسها .

2-2-2-1 هدف البحث من الناحية التطبيقية :

يهدف البحث من الناحية التطبيقية إلى معرفة ما أسهمت فيه IFRS من تطوير للإبلاغ عن المعلومات غير المالية (معلومات الاستدامة) وفق معايير محاسبة الاستدامة أي معرفة التداخل بين معايير IFRS ومعايير SASB . ومن ثم معرفة مستوى الإفصاح عن معلومات أبعاد محاسبة الاستدامة للمصارف التجارية والمصارف الاستثمارية وفق معايير SASB ، كذلك قياس التأثير على قيمة المصارف في ظل التكامل في التطبيق بين معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS والمعايير المالية لمحاسبة الاستدامة SASB. كذلك قياس مؤشرات الأداء للمصارف عينة عن طريق نموذج قياس التأثير والارتباط .

3-2-1 مشكلة البحث Research problem

إنّ العديد من الدول وخاصة النامية منها التي شهد اقتصادها التحول من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق كحالة العراق وان هذا التحول يتطلب جملة من القضايا وافتتاح سوق العراق للأوراق المالية الذي يسعى إلى جذب المستثمرين وتوسعة رؤوس الأموال للشركات المدرجة فيه، وان السوق المذكور لكي ينضم إلى المنظمات الدولية ، كذلك حاجة المستثمرين الأجانب إلى بيانات مالية تكون ذات شفافية وموثوقة وقابلة للمقارنة كل ذلك أدى إلى إلزام الشركات المدرجة فيه بتطبيق (IFRS)، فضلاً عن تطور الوعي الثقافي لدى المستثمرين بأهمية قضايا محاسبة الاستدامة وضرورة أن تكون الشركات لديها مساهمات يتم الإبلاغ عنها، ووفقاً لذلك فإنّ المستثمرين يبحثون اليوم عن الشركات التي تطبق معايير الاستدامة الدولية (الإبلاغ عن معلومات غير مالية) إلى جانب الإبلاغ عن المعلومات المالية، كما يسعى المستثمرون إلى تعظيم ثروتهم التي تأتي بالأساس من تعظيم قيمة الشركة، وبناء على ذلك تبرز مشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي الآتي:
هل إنّ التكامل في تطبيق كل من معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المالية لمحاسبة الاستدامة يؤثر في قيمة الشركة؟ .

ويتفرع من هذا التساؤل الآتي:

1. هل توجد علاقة بين اعتماد IFRS وتعزيز الإفصاح بين المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة SASB؟
2. ما مدى إبلاغ المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في قطاع المصارف التجارية والاستثمارية عن المعلومات غير المالية وفق (معايير SASB)؟
3. ما مدى تأثير الأداء المالي للشركات بالإبلاغ عن المعلومات غير المالية الخاصة بأبعاد محاسبة الاستدامة؟

4-2-1 فرضيات البحث Research Hypotheses

عن طريق التساؤلات التي تمّ التطرق لها في مشكلات البحث فإنّ البحث الحالي يستند إلى الفرضيات الآتية:
الفرضية الأولى : إنّ تطبيق IFRS يسهم في تحسين الإفصاح وفق متطلبات SASB.
الفرضية الثانية :

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ارتباط بين تكامل تطبيق IFRS و SASB وقيمة الشركة.
الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ارتباط بين تكامل تطبيق IFRS و SASB وقيمة الشركة.

$Tobin's Q = \sigma + \beta_1 disESG + \beta_2 ROA + \beta_3 ROE + \beta_4 Lev + \beta_5 Log Firm Size + \beta_6 EPS$
الفرضية الثالثة :

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ارتباط بين تكامل تطبيق (IFRS) و SASB وسعر إغلاق السهم.
الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ارتباط بين تكامل تطبيق (IFRS) و SASB وسعر إغلاق السهم.

$SP = \sigma + \beta_1 disESG + \beta_2 ROA + \beta_3 ROE + \beta_4 Lev + \beta_5 Log Firm Size + \beta_6 EPS$
الفرضية الرابعة :

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ارتباط موجبة بين سعر إغلاق السهم وقيمة الشركة.
الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ارتباط موجبة بين سعر إغلاق السهم وقيمة الشركة.

1-2-5 مجتمع وعينة البحث Community and Sample Research

يتكون مجتمع البحث من الشركات المالية قطاع الخدمات المصرفية في سوق العراق للأوراق المالية ، أما عينة البحث فتتكون من عينة من الشركات المدرجة والمتمثلة بعينة من المصارف التجارية والمصارف الاستثمارية (20 مصرف من 37 مصرفاً فعلاً) مع ملاحظة أنّ أغلب المصارف التي لم يتم أخذها ضمن العينة بسبب حداثة أدرجها في سوق العراق للأوراق المالية أو تأسيسها أو أنّ قوائمها غير مكتملة ، لذلك أصبحت العينة مقبولة ، أما عن المدة الزمنية لقوائم المصارف التي تم تحليلها وهي سبع سنوات متتالية، وكانت مصارف كالاتي:.

أولاً: المصارف التجارية:

- 1- مصرف الإقليم التجاري. 2- مصرف الخليج التجاري. 3- مصرف بابل. 4- مصرف بغداد. 5- مصرف الاتحاد العراقي. 6- مصرف الائتمان العراقي. 7- مصرف سومر. 8- المصرف التجاري العراقي.

ثانياً: المصارف الاستثمارية:

- 1- مصرف آشور الدولي للاستثمار. 2- مصرف التنمية الدولي للاستثمار. 3- المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية . 4- مصرف الاستثمار العراقي. 5- مصرف المنصور للاستثمار. 6- مصرف الشرق الأوسط للاستثمار. 7- مصرف جبهان للاستثمار والتمويل الإسلامي. 8- مصرف عبر العراق. 9- المصرف الدولي الإسلامي. 10- مصرف نور العراق الإسلامي. 11- مصرف العالم الإسلامي. 12- المصرف الأهلي العراقي.

1-2-6 متغيرات البحث وطرائق قياسها Research variables and methods of measures

يمكن تحديد متغيرات البحث المستقلة (غير المعتمدة) والتابعة (المعتمدة) وطرائق قياسها كالاتي: المتغير المُستقل الأول: تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، ويتم قياسه عن طريق مؤشرات (العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية والرافعة المالية وحجم الشركة وربحية السهم).

المتغير المستقل الثاني: تطبيق معايير محاسبة الاستدامة، ويتم قياسه عن طريق تحليل القوائم المالية للمصارف عينة البحث (التجارية والاستثمارية) ومطابقة إفصاحات المعلومات المالية والمعلومات غير المالية مع متطلبات كلاً من معيار المصارف التجارية الذي يتضمن 14 مؤشر في جدولين سيتم إعطاء رقم 1 للمؤشر المفصوح عنه من قبل المصرف و0 للمؤشر غير المفصوح عنه وتكون قيمة كل مؤشر 7 درجات ، ومعيار المصارف الاستثمارية الذي يتكون من 18 مؤشر في جدولين سيتم إعطاء رقم 1 للمؤشر المفصوح عنه من قبل المصرف و0 للمؤشر غير المفصوح عنه وتكون قيمة كل مؤشر 5.5 درجة .

المتغير التابع: قيمة الشركة، ويتم قياسه باستخدام مقياس (Tobin 's Q) للشركات عينة البحث وفقاً

للمعادلة الآتية:- (Sauaia & junior, 2002: 302-303)

$$\text{Tobin 's Q} = (\text{MVE} + \text{PS} + \text{DEBT}) / \text{TA}$$

أما التكامل بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير محاسبة الاستدامة: فسيتم قياسه باستخدام الطرائق الإحصائية (نموذج الانحدار المتعدد ، ارتباط بيرسون ، معامل التحديد).

7-2-1 الحدود المكانية والزمانية Spatial and Temporal Boundaries

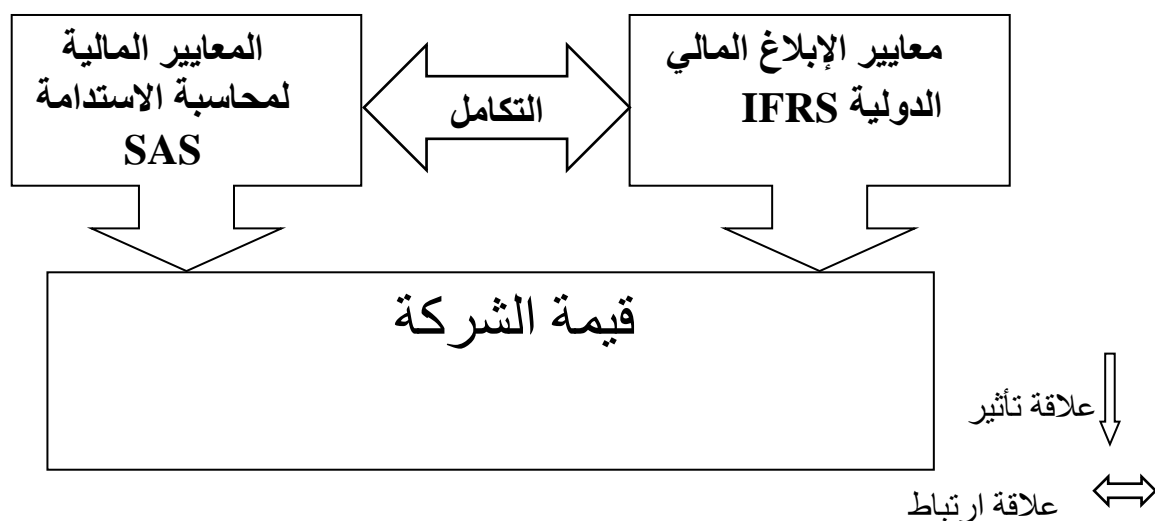
الحدود المكانية: عينة من الشركات في قطاع الخدمات المصرفية في سوق العراق للأوراق المالية .
الحدود الزمانية: البيانات المالية للشركات عينة البحث للفترة من 2015-2021.

8-2-1 الأساليب والبرامج الإحصائية Statistical Methods and Programs

لتحقيق أهداف البحث والوصول إلى النتائج الخاصة بعينة البحث فقد تم استخدام مجموعة من الأساليب والبرامج الإحصائية منها برنامج SPSS v23 وبرنامج Microsoft Office (Excel).

9-2-1 9-2-1 أنموذج البحث Research Model

يوضح الشكل (2-1) أنموذج البحث متضمنا متغيرات البحث والعلاقة بينهما.



شكل (2-1) أنموذج البحث

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي والإبلاغ غير المالي

المبحث الأول

مدخل مفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

المبحث الثاني

مدخل مفاهيمي إلى محاسبة الاستدامة وممارستها في الشركات

المبحث الثالث

أبعاد محاسبة الاستدامة ودور الشركات فيها

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

أدت عولمة الاقتصاد إلى صدارة المشاكل الناجمة عن الاختلافات في التقارير المالية المستخدمة في العديد من البلدان. ونتيجة لذلك، حظيت محاولات تحقيق التوافق الدولي للمعايير والممارسات المحاسبية بقبول واسع النطاق باعتباره ملائمًا وعمليًا. كما يتوافق ذلك مع الهدف الأساس لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لتطوير مجموعة موحدة من معايير المحاسبة تكون عالية الجودة لجميع الشركات المدرجة في الأسواق العالمية. وفي أعقاب موجات العولمة الأخيرة في الأسواق المالية واعتماد IFRS في السوق الأوروبي، اكتسب الجدل المتعلق بالتحول إلى IFRS وعواقبها الاقتصادية زخمًا (Samaha & Khlif, 2016: 34). وازداد اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في أكثر من 166 دولة طلبت أو سمحت باستخدام IFRS أو اعتمدت سياسة لتقريب معايير المحاسبة المحلية مع IFRS. وفي ما يلي تقديم لموضوعات مفاهيمية توضح فكرة المعايير، من أين انطلقت وما الأسباب التي دعت إلى إصدارها والمزايا التي تقدمها ومعوقاتها وموضوعات أخرى ذات صلة.

1.1.2 الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي Conceptual Framework For Financial Reporting الغرض والحالة

يرى (Bakker et al.,) أنّ الهدف من وضع الإطار المفاهيمي هو تحديد المفاهيم التي يعتمد عليها إعداد وعرض البيانات المالية، إذ أنّ إعداد القوائم المالية يعتمد في جوانب عديدة على التقديرات والأحكام الشخصية بدلاً من التصورات الدقيقة. لذلك يوفر الإطار المفاهيمي المقاييس التي تعتمد عليها أوجه عدم اليقين هذه. كما أنّ الهدف الرئيس للإطار هو مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في وضع معايير جديدة ومراجعة المعايير الحالية. ولذلك يساعد الإطار المفاهيمي أيضًا واضعي المعايير الوطنية ومعيديها، فضلاً عن المدققين والمستخدمين وغيرهم من المهتمين بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي في إكمال مهامهم. ومع ذلك، فإنّ الإطار المفاهيمي لا يُنظر إليه في حد ذاته على أنه معيار دولي للإبلاغ المالي، وبالتالي لا يمكنه تجاوز أي معايير دولية للإبلاغ المالي على الرغم من احتمال وجود تعارضات محتملة (Bakker et al., 2017:28).

1.1.1.2 هيكل الإطار Structure of framework

يتكون إطار عام 2018 من مقدمة تحدد حالة وغرض الإطار، وثمانية فصول كالآتي¹:
1. يتمثل الفصل الأول بالهدف من الإبلاغ المالي للأغراض العامة. 2. أمّا الفصل الثاني يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة. 3. ويبين الفصل الثالث القوائم المالية ووحدة الإبلاغ. 4. ويوضح الفصل الرابع عناصر القوائم المالية. 5. أما الفصل الخامس فيوضح مفاهيم الاعتراف وإلغاء الاعتراف. 6. ويوضح الفصل السادس مفاهيم القياس. 7. والفصل السابع يتضمن العرض والإفصاح. 8. ويبين الفصل الثامن مفاهيم رأس المال والحفاظ عليه. (Alibhai et al., 2020:15-16).

3.1.2 عملية إعداد معايير الإبلاغ المالي الدولية Process of IFRS Standard Setting

يرى (Alibhai et al.,) بأنّ مجلس معايير المحاسبة الدولية لديه الإجراءات الرسمية الواجبة التي تم تحديدها في دليل الإجراءات الواجبة لمؤسسة معايير الإبلاغ المالي الدولية الصادر في شباط 2013 من قبل لجنة مراقبة الإجراءات القانونية (DPOC)، إذ تتمحور مسؤولية اللجنة وفق الآتي (Alibhai et al., 2020:4):
1. المراجعة الدقيقة لأنشطة الإجراءات القانونية الواجبة في وضع المعايير لمساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية وموظفي مؤسسة IFRS.

¹ يمكن قراءة تفاصيل أكثر بالرجوع إلى المصادر الآتية: (Elliott & Elliott, 2019:163 :180)، (2018:25:30)، (Kieso et al., 2019:2 - 22)، (JETER & CHANEY).

2. مراجعة وتحديث دليل الإجراءات القانونية الخاصة بتطوير المعايير والتفسيرات لضمان كون إجراءات المجلس هي دائماً الأفضل.
3. المراجعة المستمرة للمجموعات الاستشارية العائدة للمجلس لضمان التوازن المناسب في وجهات النظر المقدمة.
4. مراقبة مدى فعالية المجلس الاستشاري للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ولجنة التفسيرات والهيئات الأخرى التابعة للمجلس.
5. تقديم توصيات إلى الأمناء حول التغييرات الأساسية الخاصة بتكوين اللجان التي تعد جزءاً من الإجراءات القانونية حسب الحاجة .

4.1.2 مجلس معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية IASB & IFRS

يعتقد (Chand et al.,) أنّ مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يعمل مع واضعي معايير المحاسبة الوطنية لتحقيق التوافق في معايير المحاسبة لجميع دول العالم. إذ تشير دراسة استقصائية قدمتها شركة Deloitte عام 2009 إلى أنّ أكثر من 100 دولة قد ألزمت شركاتها باعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) لجميع شركاتها المدرجة محلياً. إذ تحتاج البلدان التي تعتمد معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS إلى تدريب المحاسبين لديها ليكونوا قادرين على فهم هذه المعايير وتطبيقها بطريقة متسقة (Chand et al.,2012:154).

أما Hilliard فيناقش بأنّ المعايير المحاسبية تهدف إلى الحد من عدم تناسق المعلومات عن طريق تنظيم الإبلاغ المالي. كما أنّ أحد الأهداف الرئيسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية يتمثل بتطوير مجموعة واحدة من معايير رأس المال المختلفة في العالم. لذلك طور مجلس معايير المحاسبة الدولية IFRS بهدف تلبية هدف النظرية الأساسية للإبلاغ المالي- لقياس النشاط الاقتصادي. ومن الناحية العملية، تُعد معايير الإبلاغ المالي الدولية مزيجاً من مناهج القياس نظراً للتطبيق العملي للحصول على القيمة العادلة لجميع الموجودات والمطلوبات في كل فترة إبلاغ (Hilliard,2013:15).

ويرى Bhatia & Tripathy أنّ المعايير المحاسبية هي الجزء الأساسي من أي نظام محاسبي، لأنها تمثل الآلية الرئيسية لأنظمة السوق المالي. كما أنّ (IFRS) هي أفضل آلية لعمل الإبلاغ المالي بهدف إنشاء مستوى عالمي موحد لبيئة المعلومات المحاسبية. لعل ما توصلت إليه الأبحاث السابقة لدور معايير المحاسبة الأساسية في تحديد أهمية التقارير المالية قد وفرّ الجودة الكافية لمختلف أصحاب المصلحة الخارجيين مثل المستثمرين والمقرضين. فضلاً عن ذلك، فإنّ أصحاب المصلحة الداخليين، مثل المديرين، يتأثرون أيضاً بالعواقب الاقتصادية للتقارير المالية بطريقة تشكل المعلومات المحاسبية والتقارير المالية أساس عقود التوظيف الخاصة بهم، لذلك توضح البيانات المالية قرارات الأعمال وإجراءات المديرين وتعكس أداؤهم فيما يتعلق بصافي الدخل والمركز المالي والكفاءة في استخدام موارد الشركة (Bhatia & Tripathy,2018 :129-131).

أما Boapeah et al., فقد ناقشوا أحد أهداف (IASB) في تطوير مجموعة من معايير الإبلاغ المالي عالية الجودة تكون مقبولة دولياً. لتحقيق هذا الهدف، ويقوم (IASB) بالإجراءات القانونية الواجبة، التي تعتمد على الخبرة الفنية للمهنيين من عدة دول، بإصدار معايير (IFRS) تقلص بعض البدائل المحاسبية المسموح بها وتتطلب قياسات محاسبية تعكس بشكل أفضل الأداء الاقتصادي للشركة. لذلك إذا كانت هذه الإجراءات من قبل واضعي المعايير العالمية فيمكن أن تحد من السلطة التقديرية الانتهازية للإدارة في تحديد القيم المحاسبية، ويمكن أن تزيد جودة التقارير المالية (Boapeah et al.,2020:8-10).

5.1.2 التطور التاريخي لمعايير الدولية للإبلاغ المالي Historical Development of IFRS

يرى Zeff أنّ بعد الحرب العالمية الثانية، كان في كل دولة مبادئها المحاسبية المقبولة بشكل عام، أو الممارسة المحاسبية المناسبة. حتى بين المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في البلدان ذات أسواق رأس المال النشطة التي تعتمد عليها الشركات المدرجة بشكل كبير في التمويل- الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا- وكانت هناك اختلافات مهمة أظهرت فجوة أكبر بين مبادئ المحاسبة المقبولة في البلدان الأنجلو أمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي واليابان. كما أن في خمسينيات القرن الماضي بدأت حقبة النمو السريع للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، إذ بدأت الشركات في توسعة نطاق وصولها إلى ما وراء حدودها. وتميزت الستينيات بعمليات الاندماج والاستحواذ الدولية المتكررة، في نيسان 1963، نشر تقرير خاص عن الشكل الجديد لمنظمات الأعمال المسمى "الشركات متعددة الجنسيات". زاد هذا الاتجاه الدولي من الرغبة في مقارنة البيانات المالية المعدة في بلدان مختلفة، كانت مبادرة الظهور Benson's في عام 1973 أكثر من رائعة بعد المراسلات والاجتماعات مع قادة هيئات المحاسبة من جميع أنحاء العالم، قاد Benson's تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB). وكان دافعه هو تعزيز التوافق الدولي لمعايير المحاسبة، وتقليل الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين البلدان (Zeff,2012: 808-811).

ومما سبق يمكن القول إنّ فكرة المعايير على مستوى دولي تتسم بالتوحيد أو الاتساق تظهر نتائج مقبولة بمعلومات قابلة للمقارنة بدأت من التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية التي تمثل التحدي الجديد آنذاك.

أمّا George et al., فيرون أنّ أول إصدار لمجموعة من معايير المحاسبة الدولية كان في عام 1971 من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، التي تمت إعادة هيكلتها لاحقاً لتأسيس مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). وعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على تأسيس مؤسسة معايير الإبلاغ المالي الدولية التي أصدرت IFRS. وحصلت IFRS على القبول الواسع في الاتحاد الأوروبي، لذلك فقد ألزمت معظم الشركات التي يتم تداولها أسهمها في الأسواق الخاضعة للتنظيم، بإعداد حساباتها وفقاً IFRS بدءاً من 1/1/2005. ومن جانب آخر اختارت دول مثل هونغ كونغ وأستراليا اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في المدة ذاتها تقريباً مع اتباعها لاحقاً في العديد من البلدان (George et al.,2016: 903-904).

6.1.2 الإطار المؤسسي لعمل معايير الإبلاغ المالي الدولية

يعتقد (Judge et al.) باستخدام المنظور المؤسسي الجديد من الباحثين لفحص أسعار التحويل والتحالفات الدولية ومعايير العدالة التوزيعية والتجديد الاستراتيجي للشركات القائمة وتغلغل التجارة الإلكترونية ووضع الدخول الأجنبي نتيجة لذلك، قد تكون النظرية المؤسسية الجديدة، المعرفة على نطاق واسع، مناسبة للشرح والتنبؤ بالقوى التي تحفز أو تقيد اعتماد IFRS، ومن منظور اقتصادي يرى عدد من الباحثين في أنّ المؤسسات هي "قواعد اللعبة" التي تحدد الحوافز لأفراد المجتمع - الأفراد أو الشركات - للانخراط في الأنشطة الاقتصادية التي تعزز النمو. كما تمثل القوانين واللوائح المؤسسات الرسمية، والقواعد والاتفاقيات تمثل المؤسسات غير الرسمية، الذين لهما تأثير في السلوك الاجتماعي. ووفقاً لذلك يبحث علماء المؤسسات من منظور علم الاجتماع، آلية تأثير المؤسسات الاجتماعية وتأسيسها في الأنشطة الاجتماعية ذات المستوى الأدنى من السلوك التنظيمي معتمدين بذلك على نظرية الأنظمة المفتوحة (Judge et al.,2010: 162).

ومما سبق يتضح أنّ الباحثين يطرحون فكرة عمل مؤسسية مترابطة لما تسعى إليه الجهات التي تصدر معايير الإبلاغ المالي الدولية وكيف تحاول التعمق مجتمعياً لتعطي فكرة عن الشرعية أو الحتمية على الدول

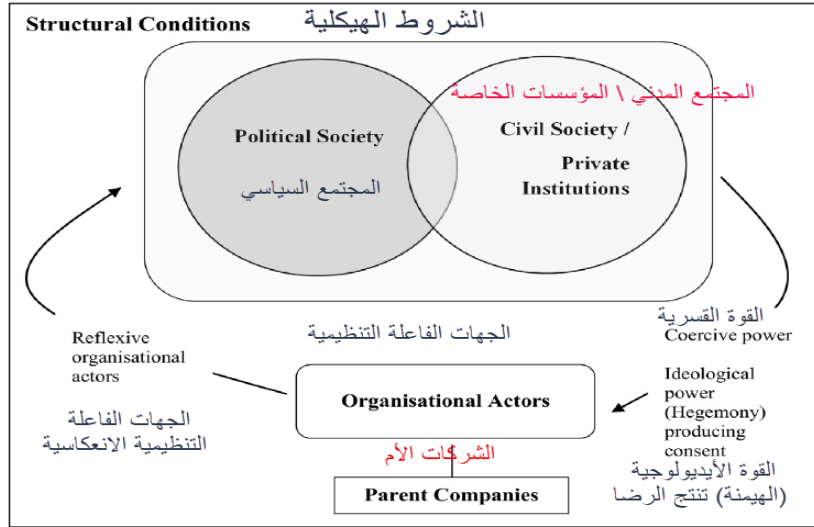
لا اعتماد *IFRS* بطريقة دراسة مجالات المجتمعات ، كما قدم *Hofstede* وغيره من علماء الاجتماع خصائص المجتمعات والثقافات والقيم فيها، وكيف يمكن التغيير فيها بوسائل متعددة عن طريق العولمة وما تبعها من تغييرات ونظريات ومتطلبات، كل ذلك لكي تحقق المنظمات المهتمة بالمحاسبة الدولية (معايير محاسبية عالمية موحدة) أهدافها ولكي تعطي للشركات أهمية هذه المعايير وما تقدمه من مزايا للمعلومات التي تصدرها وكيف تكون موثوقة ومؤثرة في المستفيدين منها.

ويعتقد *Nurunnabi* أنّ النظرية المؤسسية تبحث في الهياكل التنظيمية الداخلية التي تتشكل عن طريق العوامل الخارجية ودور المؤسسات خارج الشركة في تشكيل هياكلها التنظيمية وسياساتها وإجراءاتها. ووفقاً لذلك تشير الهياكل داخل الشركات في هذا المجال إلى اللوائح والممارسات المحاسبية ، أما المؤسسات غير التنظيمية فتشير إلى الحكومات والمهنيين والوكالات المانحة ، لذلك تستجيب الشركات لمثل هذه الضغوط بقصد الحصول على الشرعية. فضلاً عن ذلك يُفترض أنّ الشركات العاملة في بيئة أعمال مماثلة تقارن الطلب والسلوك الفعلي بما في ذلك الهياكل والخيارات والتصاميم (Nurunnabi, 2015: 139-141).

وقد ركز *Nurunnabi* كذلك على أهمية الشرعية التي تسعى اليها المنظمات الدولية التي تصدر *IFRS* وكيفية ربطها بالمجتمع واثـر التنظيم المحكم والقواعد والتعليمات في البلد الذي تعمل فيه الشركة، وكيف يؤثر بالاعتماد الطوعي أو الإلزامي، لذلك يمكن الاتفاق مع ما قدمه.

أما (Mantzaria et al.) ناقشوا في تركيز الدراسات المؤسسية السابقة على التوافق والتجانس للمنظمات العاملة في بيئات مماثلة ، وامثالها للتوقعات المؤسسية ذات الصلة والضغوط الثقافية التي تعد سلوكاً مناسباً من وجهة نظر مؤسسية ، وتتضمن القرارات التنظيمية قواعد مؤسسية ، المعايير والإجراءات ، بينما يُتوقع من المنظمات تغيير هياكلها وممارساتها لتتوافق مع الهياكل السائدة والضغوط المؤسسية التي يراها المجتمع مقبولة أو مشروعة. ووفقاً لذلك يُعد الحفاظ على الشرعية وتوسيع مجالها داخل البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أمراً جوهرياً للنظرية المؤسسية في سبيل حصول الشركات على الدعم وجذب الموارد (3-4 Mantzaria et al.,2017).

ومما سبق يبدو أنّ الباحثين كذلك لم يخرجوا عن اطار المجتمع والشرعية والهياكل التنظيمية ، لكن قد تكون هنالك وجهة نظر أشمل لأنهم تطرقوا إلى جوانب متعددة أكثر بخلاف المجتمعات كالبيئة الاقتصادية والسياسية التي قد تكون ذات أهمية مساوية أو أكثر من قيم وثقافة المجتمع، فعلى سبيل المثال إذا كانت سياسة بلد ما تنظر إلى إن المعايير الدولية نوع من الاستعمار أو الهيمنة فمن غير المعقول أن تتبناها أو تسمح للشركات العاملة في أراضيها بتطبيقها ، فضلاً عن ذلك فقد يكون اقتصاد الدولة اشتراكي والشركات بالغالب مملوكة للدولة، فحتماً لا تسعى إلى اعتماد مثل هذه المعايير بل تعمل وفق معاييرها المحلية. وفي أدناه توضيح للعمل المؤسسي *IFRS*



شكل (1-2) العمل المؤسسي IFRS

source: Mantzaria, Elisavet & Christos Sigalab, Tony Hinesc, (2017):Adoption of the International Financial Reporting Standards by Greek non-listed companies: The role of coercive and hegemonic pressures, *Accounting Forum*, Volume 41, Issue 3,p(5).

7.1.2 الشرعية ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB & legitimacy

إنّ Bamber & McMeeking يعتقدان بأنّ نظرية الشرعية مهمة، لذلك لها رؤية إستراتيجية ورؤية مؤسسية. كما إنّ هناك مساءلة تنظيمية بين الوكيل (واضع المعايير) والمدير (المجتمع) تتعزز عندما يقوم الوكيل بالأشياء "الصحيحة". وبالإشارة إلى سياق وضع المعايير المحاسبية، يمكن القول أن: "شرعية (مجلس معايير المحاسبة الدولية) ليست فطرية. إنه ليس طبعياً أو موجوداً مسبقاً لقد تم إنشاؤه وإدارته". ومع ذلك، فإن الحديث عن الشرعية بشكل عام قد يكون غير مجدي. لذلك حددت ثلاثة أشكال أساسية للشرعية هي: البراغماتية والأخلاقية والمعرفية. وتسعى منظمة مثل IASB، جاهدة لتحقيق الشرعية المعرفية، ولكن هذا يعتمد على الخبرات التراكمية للمكونات فيما يتعلق بالشرعية البراغماتية والأخلاقية للمنظمة. كما تشير الشرعية البراغماتية إلى الإحساس بالفورية بين المنظمة والجمهور، حيث تهيمن المصلحة الذاتية على الخطاب (Bamber & McMeeking, 2016:12-14).

ومما سبق تتضح بشكل جلي آلية السلطة التي يتمتع بها IASB وكيفية إدارته وعمله في وضع المعايير وفرضها أو تسويقها إلى العالم بما يتلاءم مع المصلحة الذاتية لأعضاء المجلس، كما أنّ ردود الفعل المتلقاة من الجمهور (الشركات، الباحثين، المحللين.. الخ) تسمح للمجلس بتقييم نتائج من قدموه أي تمثل تغذية راجعة، كما إنّ المجلس لديه السلطة والتأثير اللازم لتغيير المعايير بالشكل الذي قد يخالف إدارات الشركات وإراداتهم وفق ما يتمتع به من تأثير شرعي. كما إنّ المجلس يمارس عمله بسياسة قوية فضلاً عن دور التحشيد الذي تمارسه الشركات على المجلس مما يسمح لهم بتعديل بعض فقرات المعايير أو تأجيل التطبيق أو إضافة بدائل قياس أخرى. ويمكن الاتفاق مع الباحثين إلى حد ما بخصوص الشرعية المعرفية وكون المجلس هو المختص بوضع المعايير أي الطبيعة الاحتكارية قد تجعل من عملهم براغماتياً أي مصلحتهم هي العليا لفرض إرادة مجلس معايير المحاسبة الدولية.

8.1.2 نظرية الإلزام البيئية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية Environmental determinism theory

يرى Bhatia & Tripathy أن الشركات ملزمة بإعداد تقاريرها المالية في إطار معايير المحاسبة السائدة، ففي بداية القرن الحادي والعشرون، أصبح هنالك إجماع شبه عالمي باعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية كنظام إبلاغ معاصر يلبي المتطلبات للإبلاغ المالي في الشركات، وتكون هذه المعايير محل معايير المحاسبة المحلية (133: Bhatia & Tripathy, 2018). أما Kouki فيرى وفقاً لنظرية الإلزام، أن المحاسبة هي نتاج بيئتها، لذلك قبل الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، في 1/ 1/ 2005 في دول الاتحاد الأوروبي، تميزت البيئة الاقتصادية بضغط الشركات متعددة الجنسيات. علاوة على ذلك، كان ينظر إلى العولمة المالية على أنها عملية تكامل للأسواق المالية المختلفة، إذ إن انفتاح جميع الأسواق المحلية على الأسواق الدولية من أجل تحقيق سوق مالي عالمي واحد. كما إن المحاسبة في الاتحاد الأوروبي كانت تعاني من تنوع المعايير المحاسبية وتعددتها فضلاً عن السياسات والاختيارات المحاسبية مما يتطلب توافق الطرائق والمعايير المحاسبية؛ لذلك غيرت عدة دول قوانينها أو شرعت أخرى من أجل النهوض بواقع الممارسات المحاسبية (Kouki, 2018: 4).

ومما سبق ظهرت لهذه النظرية آثار في العراق إذ أقر سوق العراق للأوراق المالية في عام 2015 تطبيق الشركات المدرجة فيه وخاصة في قطاع المال (المصارف وشركات التأمين) معايير الإبلاغ المالي الدولية بداية من 2016 فضلاً عن ذلك تبني العراق لتطبيق IFRS بشكل كامل على جميع الشركات في عام 2020 وقد أجلت بسبب ظروف جائحة كوفيد-19، فضلاً عن عدم توافر البيئة المثالية للاعتماد فتم تأجيله إلى سنوات لاحقة، ويلاحظ أن اعتماد العراق جاء نتيجة إلزام البيئة المحيطة بالشركات (المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة).

9.1.2 أسباب اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية Reasons for adopting IFRS

يرى Elliott & Elliott أن هناك حاجة إلى المعايير، لأن الأرقام المحاسبية مهمة عند تحديد المستحقات التعاقدية. إذ تحدد الأطراف المتعاقدة في كثير من الأحيان الحقوق فيما بينها من حيث الأرقام المحاسبية (135: Elliott & Elliott, 2019). أما Kouki فيعتقد بأن البيئة الاقتصادية قد اتسمت بعولمة الأسواق المالية منذ عام 1990، وظهور الشركات متعددة الجنسيات واتساعها لذلك، فإن حاجة الشركات إلى الحصول على معلومات محاسبية شاملة وقابلة للمقارنة تواجه تنوع مجموعات المحاسبة وممارسات المحاسبة غير المتجانسة في جميع دول العالم. فضلاً عن ذلك، ففي أوائل عام 2000 أسهمت فضائح الشركات الكبرى أمثال Enron و World com في فشل معايير المحاسبة المطبقة حينها (مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة). مما عُد مسألة توافق المحاسبة الدولية كافية وعملية. ونتيجة لذلك، تحظى معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) بأهمية كبيرة في توحيد المعايير المحاسبية، وقد مكنت العديد من البلدان شركاتها من تبني المعايير الدولية طواعية (Kouki, 2018: 2). ويعتقد Judge et al., بأن معظم الدول الصناعية أنجزت معاييرها المحاسبية المحلية بمرور الزمن، إذ إن بعض البلدان مثل (كندا) قد أسست معاييرها تاريخياً على نموذج مقبول عالمياً (تقليدياً، مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة مؤخرًا، معايير الإبلاغ المالي الدولية). وبالنتيجة فإن المنافسة للحصول على رأس المال قد وصلت إلى أبعاد عالمية، وهذا جعل الدول مستعدة للتجارة بمعاييرها المحلية لمجموعة أكثر استخداماً (IFRS) (Judge et al., 2010: 162). أما AIMutawaa et al., فيرون من جانب آخر أن المعلومات مهمة للمستثمرين والمستفيدين الآخرين من أجل اتخاذ القرارات المناسبة. كما أن لوائح السوق يجب أن تكون شاملة لضمان توافر المعلومات لجميع المستثمرين في الوقت ذاته. ففي حالة الأسواق الناشئة يدعي أن المستثمرين الأجانب والمحليين قد لا

تشجعهم على الاستثمار في الأسهم بسبب عدم كفاءة السوق الناشئة عن عدم المساواة في الوصول إلى المعلومات. قد يكون هذا حاجزاً للاستثمار (AlMutawaa et al., 2010:33-34). ويمكن الاتفاق مع هذا الرأي بشكل كبير، ومتابعة ذلك تحديداً في سوق العراق للأوراق المالية قبل الزام المصارف بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وبعد تطبيقها وملاحظة كيفية تحسّن التداول.

10.1.2 مزايا تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية Benefits of IFRS

اتفق كلا من (Boapeah et al., Houque et al.,) على أنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل الشركة تسهم في زيادة الشفافية في الشركة وتعزيز إمكانية المقارنة للتقارير المالية عبر الحدود. فضلاً عن تحسين جودة الإبلاغ المالي، وتحسين الممارسات المحاسبية وتحسين الوصول إلى التمويل الخارجي وتقليل عدم تناسق المعلومات. وصولاً إلى تعزيز قيمة الشركة وحماية المستثمرين (Boapeah et al., 2020:1) (Houque et al., 2016:2). ويرى Mantzaria et al., أنّ تقديم إطار إبلاغ مالي يتمتع بالجودة العالية والشفافية يحسن من قابلية المقارنة، فضلاً عن مساعدة أسواق رأس المال على اتخاذ قرارات أكثر كفاءة في تخصيص الموارد (Mantzaria et al., 2017: 2). وناقش Brown بأن من مزايا تطبيق IFRS هي تسهيل وصول الشركة إلى أسواق رأس المال الدولية وبالنتيجة تدفقات الاستثمار عبر الحدود. وإزالة الحواجز أمام الاستثمار عبر الحدود: وتتمثل إحدى تأثيرات التي يسعى إليها اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في إزالة الحواجز أمام الاستثمار عبر الحدود (Brown, 2011: 271-272). أمّا Kim et al., فيعتقدون بأنّ اعتماد IFRS يسهم في تقليل تكلفة الحصول على الأموال من أسواق رأس المال الدولية. (Kim et al., 2014: 471). فضلاً عن المزايا السابقة يرى Horton et al., أنّ تطبيق IFRS يسهم في تحسين كفاءة وسطاء المعلومات، وللتحقق من ذلك قدمت عدة أبحاث أدلة مختلطة حول ما إذا كانت معايير الإبلاغ المالي الدولية الأرقام ذات جودة أعلى مقارنة بتلك المرتبطة بتطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً محلياً. كما أظهرت النتائج لهذه الأبحاث أنّ جودة تقارير الشركات تزداد بعد اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية الطوعي. فضلاً عن إنّ تسويات معايير الإبلاغ المالي الدولية توفر معلومات جديدة للمستثمرين حتى بالنسبة للشركات التي أبلغت بالفعل عن أدائها في ظل المعايير المحلية (Horton et al., 2012: 6). أمّا Brochet et al., فيعتقدون بارتباط اعتماد معايير المحاسبة الدولية بجودة أعلى للمحاسبة، ويبدو أنّ الكثير من هذا التحسن يحدث للشركات المقيمة في البلدان التي لديها معايير محلية تختلف اختلافاً كبيراً عن المعايير الدولية (Brochet et al., 2013: 2).

ومما سبق يمكن الاتفاق مع جميع الآراء إذ يبدو بشكل واضح أهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية وما تقدمه من مزايا وفوائد لجميع الأطراف المستفيدة من عمل الشركة فقد أسهم بشكل كبير في وصول هذه المعايير في أكثر من 166 دولة في العالم اعتمدت أو وافقت معاييرها مع IFRS، ولهذه المعايير أهمية في بلد مثل العراق الذي يبحث عن توفير مناخ استثماري للأجانب وتطوير سوقه المالي وجذب الشركات الأجنبية للعمل داخل أراضيه.

11.1.2 معايير الإبلاغ المالي الدولية وجودة الإبلاغ المالي IFRS and financial reporting quality

يعتقد George et al., استناداً إلى عينة من الشركات من 20 دولة اعتمدت بشكل إلزامي IFRS في عام 2005، تحقق العديد من الباحثين بخصوص كون اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يقلل من تجانس الدخل، ويقلل من إدارة الأرباح (George et al., 2016: 909-912). أمّا Elbannan فيعتقد بأنّ المنظمين أدركوا أهمية الإبلاغ المالي لتنمية الأسواق المالية واستقرارها على المدى الطويل. كما تسهم معايير الإبلاغ المالي عالية الجودة في توفير السيولة في سوق رأس المال للبلد (Elbannan, 2011: 210)، ووجد George et al., عن طريق دراسات استقصائية، خاصة بكل بلد أيضاً عن نتائج متناقضة تتعلق بآثار

التطبيق الإلزامي IFRS على جودة الإبلاغ. فعلى سبيل المثال ، واستناداً إلى عينة من 150 شركة ألمانية ذات تقنية عالية انتقلت إلى IFRS في عام 2005 ، اكتشف أنّ جودة المحاسبة ساءت بعد التبديل ، حيث أظهرت الأرقام المحاسبية IFRS المزيد من إدارة الأرباح ، وتقليل الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب (George et al.,2016: 909-912).

ومما سبق يمكن القول أنّ تطبيق IFRS كما له آثار إيجابية كذلك يمكن أن يكون له آثار سلبية، تحديداً بعد بدء الاعتماد الإلزامي نتيجة أسس القياس والعرض والإبلاغ التي قد تختلف بين المعايير المحلية والدولية، وعليه فمما لا شك فيه مهما تعددت الدراسات وتنوعت تبقى IFRS تقدم منحى يتسم بجودة الإبلاغ وتحسين الشفافية.

12.1.2 معايير الإبلاغ المالي الدولية وجودة الأرباح IFRS and earnings quality

يرى Elbannan أنّ أحد جوانب جودة الإبلاغ المالي هو جودة الأرباح ، وعلى الرغم من أنّ جودة الأرباح قد تناولها العديد من الباحثين، إلا أنه لا يوجد تعريف مفاهيمي أو عملي مقبول على نطاق واسع يركز عليه. لذلك يتبع في تحديد جودة الأرباح على أنها الامد الذي تلتقط فيه الأرباح المبلغ عنها فكرة الدخل ، التي تمثل التغيير في إجمالي الثروة ، وليس فقط التدفق النقدي. وطبقاً لذلك فهناك أهمية لمعالجة الشركة قضايا القياس والإفصاح المحاسبي ، مثل تحديد مستوى المستحقات والتصنيف غير المناسب للأصول والالتزامات. ومقارنة بالإجراءات المحاسبية الأخرى (Elbannan,2011:210-211). أما Jiao et al., فيرون أنّ قرار الاتحاد الأوروبي بفرض (IFRS) فعلياً أن تنتقل أكثر من 7000 شركة إلى لغة مختلفة للإبلاغ المالي. كما أنّ الدافع الذي كان وراء هذا القرار هو تحقيق تكافؤ الفرص للشركات المدرجة من أجل تحسين أداء الأسواق المالية. لذلك ناقش عدد كبير من الباحثين كون معايير الإبلاغ المالي الدولية الإلزامية قد أدت في الواقع إلى تحسين جودة الإبلاغ المالي مستنديين بذلك إلى قياس جودة الأرباح وتجانسها ، الاستحقاقات التقديرية ، فضلاً عن توقيت الخسائر. كما توثق عدة دراسات الآثار الإيجابية لسوق رأس المال للمعايير الدولية للإبلاغ المالي الإلزامية ، المتمثلة في تحسين السيولة وانخفاض كلفة التمويل. علاوة على ذلك ، حركة أسعار الأسهم بشكل أكثر ثباتاً بعد اعتماد IFRS الإلزامية ، وبما يتفق مع تحسين المعلومات (Jiao et al.,2012:57).

ومن جانب آخر يرى (Ismail et al.,) أنّ باحثين آخرين قد ناقشوا فكرة أخرى تتعلق بجودة الأرباح والمعايير المطبقة : فإنّ معايير المحاسبة توفر عدد متنوع من الخيارات المحاسبية ، وعليه فقد يؤدي تطبيقها إلى أرباح ذات جودة مختلفة، وسبب ذلك في أنّ كل خيار محاسبي له تكاليفه، وتزداد هذه التكاليف مع ممارسة خيار محاسبي متكرر ، فمن المتوقع أن تنتشر إدارة الأرباح على نطاق واسع في ظل أنظمة متراخية تترك مساحة كافية لإصدار الأحكام، كما توصلت إحدى الدراسات إلى أنه يمكن تحقيق جودة أعلى للأرباح عن طريق وجود معايير محاسبية أكثر صرامة تحد من عدد الخيارات المحاسبية وتفرض طرائق أكثر وضوحاً. كما تؤكد نتائج الأبحاث السابقة بأن معايير المحاسبة الأكثر صرامة تسهم بزيادة جودة الأرباح المقاسة عن طريق تباين الأرباح المبلغ عنها ، فضلاً عن الارتباط الإيجابي بين الأرباح المبلغ عنها وردة فعل السوق على أسعار الأسهم (Ismail et al., 2013:56-57).

ومما سبق يمكن القول إن جودة الأرباح تتأثر بشكل أو بآخر بالمعايير المتبعة لأنها تحدد أسس القياس والطرائق المحاسبية اللازمة للقياس، ليتم الإفصاح بصورة شفافة عن منتجات الشركة وقيمتها السوقية لأنّ المساهمين غالباً ما يبحثون عن المعلومات الأكثر اتساقاً، وعليه يمكن الاتفاق مع آراء الباحثين بخصوص كون الشركة التي اعتمدت IFRS قد ازدادت جودة أرباحها، فضلاً عن التركيز الأساسي للإبلاغ المالي هو المعلومات حول أداء الشركة المقدمة عن طريق مقاييس الأرباح ومكوناتها التي بشكل ما على أساس الاستحقاقات لتعطي قيمة أكثر دقة بخصوص التدفقات النقدية المستقبلية.

13.1.2 تغييرات جودة المحاسبة حول التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

Accounting Quality Changes Around Mandatory IFRS Adoption

أوضح (Christensen et al.,) أنّ المدى الذي يتم فيه تضمين معايير الإبلاغ المالي الدولية في الشركة هو محدد رئيس لجودة المحاسبة الناتجة إذا تم استخدامها لإعداد التقارير الداخلية وإذا تم تكيف الأنظمة لأنشاء المعلومات المطلوبة تلقائيًا. وبالمثل ، فمن المرجح أن تؤثر درجة تضمين معايير الإبلاغ المالي الدولية في الشركة على تكاليف الامتثال (Christensen et al., 2015 :37-39). أمّا Brown فقد ناقش ما قدمه باحثون من رؤية تخص اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية وقدم تقارير مالية عالية الجودة. إذ يقيم الخبراء بانتظام، جودة عمليات الإبلاغ من قبل الشركات في النمسا وألمانيا وسويسرا. وتوصلت إحدى الدراسات إلى أنّ جودة الإبلاغ قد تحسنت بموجب IFRS في البلدان المذكورة أعلاه ، وشكلت في عام 2004 أكثر من نصف الشركات المعروفة باعتمادها للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في ذلك العام (Brown,2011: 274-275). كما يرى Ahmed et al., أنّ مستوى ممارسة المحاسبة والتدقيق في بلد ما والاختلافات بين معايير المحاسبة المحلية للبلد ومعايير الإبلاغ المالي الدولية يكون لها تأثير على مدى اعتماد IFRS فيما يتعلق بمدى ملاءمة القيمة ، والاستحقاقات التقديرية ، ودراسات دقة توقعات أرباح المحللين ، لذلك يرى عدد من الباحثين أنّ هنالك ميزة للممارسات المحاسبية الجديدة بعد تطبيق IFRS (Ahmed et al.,2013 : 182-184).

ومما سبق يتضح إن جودة المحاسبة عادت ما تتأثر بأساليب القياس والإفصاح على اعتبار أنهما وظيفتا المحاسبة الأساسيتان كما إن الجودة ترتبط بجودة الأساليب المتبعة التي تستند على المعايير المتبعة، لذلك يبدو على الأمد البعيد أنّ لابد من انتقال جودة IFRS إلى المحاسبة بشكل عام بسبب المزايا التي تقدمها هذه المعايير.

14.1.2 تأثير تنظيم الإبلاغ المالي على مستوى التمويل وتكاليفه Financial reporting regulation effects on financing level and costs

يعتقد (Rashid et al.,) بأن صياغة IFRS قد تمّت لتوحيد اللوائح المحاسبية في جميع أنحاء العالم. إذ تعمل المعايير على توجيه رأس المال الكفاء، مما يساعد المستثمر على إدارة محفظته بأكثر الطرق ربحية. كما يساعد على توسيع مجال الاستثمار، فضلاً عن مساعدة المستثمرين على تحقيق أرباح عن طريق محفظة متنوعة. ويُذكر أيضاً أنّ IFRS ينتج بيانات مالية ذات جودة أفضل مقارنة باللوائح الحالية ، لذلك فهو يقلل من كلفة التمويل . كما عززت معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) الاستثمار في الصناديق الدولية المشتركة. لذلك توصل العديد من الباحثين إلى أنّ اعتماد IFRS يجعل المستثمرين أكثر أمناً لاستثماراتهم المتنوعة (Rashid at al., 2012: 9) . كما أوضح (Downesa et al.,) بأنه في ظل التطبيق الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية أصبحت هنالك بيئة استثمار جديدة في أسواق المال تمت دراستها في دول (فنلندا وألمانيا وهولندا والنرويج وبريطانيا)، كما يتوقع أن يؤثر هذا التغيير في حصة الشركات العامة في السوق بناءً على الرأي الآتي : إنّ بيئة معلومات الشركات تؤثر على كلفة رأس المال ومستوى الاستثمار ، لذلك فإن فرص النمو باتت معروفة للمستثمرين . وأشارت نظريات المعلومات إلى أن مقدمي رأس المال لديهم مخاوف من تكاليف الوكالة ، وتصف ثلاث قنوات يؤثر فيها عدم تناسق المعلومات على تكاليف الوكالة ، وكلفة رأس المال ومستوى الاستثمار. ويسهل اتساق المعلومات على المستثمرين عملية الاختيار، وبالنتيجة يجذب المزيد من رؤوس الأموال الأقل كلفة إلى الأسواق المالية. فيسهل تناسق المعلومات إدارة الموارد تمكين مراقبة أداء الإدارة. بخلاف ذلك يقلل تناسق المعلومات من مشكلة الاختيار العكسي بين المستثمرين. وعموماً يؤدي عدم اتساق المعلومات إلى مخاطر معنوية ومشاكل اختيار عكسية ، مما يؤثر سلباً على كلفة ومستوى التمويل المتاح للشركة (Downesa et al., 2018 :3) . ومما سبق يمكن الاتفاق مع الباحثين وأراءهم بخصوص تأثير تنظيم الإبلاغ المالي على تكاليف التمويل، لأنه عادة تمنح الجهات الخارجية أو الداخلية مقدمي التمويل

إلى تقارير مالية شفافة متسقة لضمان متابعة أموالهم واتخاذهم لقرارات الاستثمار من عدمه أو الاستمرار مع الشركة أو التغيير فضلاً عن إمكانية مساءلة الإدارة ، لذلك يمكن تأييد الآراء التي تنظر إلى أن IFRS تسهم بشكل كبير في تحسين تنظيم الإبلاغ المالي الذي من مزاياه تخفيض تكاليف التمويل.

15.1.2 معايير الإبلاغ المالي الدولية في الاقتصادات الناشئة IFRS in Emerging Economies

يعتقد Ismail et al., بأن ما ذكره Hofstede عن اختلاف البلدان النامية جوهرياً عن الأسواق المتقدمة من حيث الجوانب المؤسسية والتنظيمية والسوقية للاقتصاد والمجتمع. كما أنّ البلدان النامية لديها أسواق مالية أضعف وأقل نضجاً ، وإنفاذ تنظيمي محدود وملكية أكثر تركيزاً ؛ لذلك يمكن القول كل هذا يؤدي إلى عدم تناسق المعلومات بشكل واضح. فضلاً عن ذلك فإن المعايير المحاسبية في الأسواق النامية تختلف عادة عن تلك المطبقة في الأسواق المتقدمة ، مما يجعل من الصعب على المستثمرين الحكم على الأداء الحقيقي للشركة في سوق مالي متطور يُبنى عليه اتخاذ قرار استثماري عقلاني (Ismail et al., 2013:53-54). ووفقاً لذلك يمكن الاتفاق مع وجهة نظر الباحثين بالأخص ما يراه Hofstede تجاه أهمية اعتماد IFRS في البلدان النامية لما تضيفه هذه المعايير من مزايا لأسواقهم ، وبالنتيجة توسع أو تجذب الاستثمارات الأجنبية الخارجية والتي يلقي بظلاله على تنمية السوق بشكل خاص والاقتصاد الكلي للبلد.

أما Samaha & Khelif فيعتقدان بأن تبرير قرار الاقتصاد الكلي بتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في البلدان النامية عن طريق نظريتين رئيسيتين ، هما النظرية الاقتصادية للشبكات والتماثل (Samaha & Khelif, 2016: 35-36):

1- النظرية الاقتصادية للشبكات: فوفق هذه النظرية من المرجح أن تتبني البلدان النامية معايير IFRS إذا كان شركاؤها التجاريون أو البلدان داخل منطقتها الجغرافية هم من يعتمدون معايير الإبلاغ المالي الدولية. كما توضح هذه النظرية بأن IFRS منتج ، ويتعين على دولة واحدة تقييم القيمة الجوهرية للمنتج وقيمة شبكته. وفقاً لذلك فإذا كان لدولة ما علاقات اقتصادية متينة مع البلدان الأخرى التي اعتمدت IFRS ؛ سيؤدي اعتماد IFRS إلى تقليل التحيز المحلي الذي يواجهه المستثمرون الأجانب عموماً، وسيسهل العمليات متعددة الجنسيات.

2- التماثل واعتماد IFRS وفقاً لذلك يمكن استخدام ثلاثة أنواع من التماثل لشرح اعتماد IFRS في بلد واحد: أ- التماثل القسري الذي يشير إلى وجود مؤسسات يمكنها إجبار الجهات الاقتصادية الفاعلة على اعتماد IFRS ومواءمة معايير المحاسبة المحلية مع IFRS المالية.

ب- النوع الثاني هو تماثل المحاكاة الذي يشير إلى تقليد الدول التي يُنظر إليها على أنها أكثر مقبوليةً ونجاحاً . ج- النوع الثالث هو التماثل المعياري الذي يشير إلى مستوى التحصيل التعليمي لبلد ما. وفي هذا السياق قد تؤثر النسبة المئوية للسكان المتعلمين للممارسات المحاسبية، وبالنتيجة التحول نحو IFRS .

ومما سبق يمكن الاعتقاد بأهمية هذا التحليل لكيفية اعتماد IFRS في البلدان والعراق أنموذجاً، إذ يظهر أن القطاع المصرفي ابتداءً اعتمد IFRS منذ عام 2016 بسبب رغبته في فتح باب الاستثمار الأجنبي لتعظيم الاقتصاد وتسهيل عمل الشركات الأجنبية العاملة في البلد وخاصة في المجالين (المالي والصناعي) وتحديداً في قطاع الصناعات النفطية، على اعتبار أن هنالك الكثير من الشركات الأجنبية للاستخراج والتنقيب .

ويرى Zakari أنّ بعض الدول ذات الاقتصادات الناشئة قد بادرت لاعتماد IFRS ، مثل الأردن والصين وبولندا والإمارات العربية المتحدة ، ودول أخرى عملت على تكييفها مع واقعها الخاص، كما لوحظ في مصر ، ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاعتماد إلى الاستفادة من مزايا IFRS في تحسين جودة ومصداقية الإبلاغ المالي وتطوير الاستثمار الذي يؤدي إلى التنمية الاقتصادية. في حين أنّ معظم دول الشرق الأوسط تطلب أو تسمح للشركات الخاضعة لسلطاتها المالية باستخدام IFRS ، كما إنّ اعتماد IFRS في البلدان النامية ليس أمراً

جوهرياً فقط ، بل أصبح مطلوباً أيضاً للوصول إلى الأسواق المالية العالمية. علاوة على ذلك ، فإن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية أصبح ظاهرة عالمية. ولكن ما توصل إليه عدد من الباحثين بخصوص المعلومات المحاسبية والمالية المبلغ عنها في البلدان النامية من الصعب الوثوق به ، على الرغم من حاجة هذه البلدان إلى جذب الاستثمار الأجنبي ، فضلاً عن المطالب الملحة من المستثمرين الأفراد والمؤسسات ومؤسسات الإقراض ، والوكالات متعددة الجنسيات بضرورة تطبيق IFRS ، إلا أن بعض البلدان لا تزال تتخذ طرائق أخرى كالتوافق وغيرها (Zakari, 2014: 394-395). ومما سبق يمكن القول إن العوامل التي قد تُعد عائقاً أمام المعايير الدولية كثيرة، منها ما يتعلق بالأنظمة السياسية والقانونية أو ثقافة المجتمع التي تُعد عاملاً هاماً وحاسماً إلى حد ما . في العراق لا بد من تقديم التقارير المالية وفق المبادئ والقواعد العراقية، ويسمح باعتماد IFRS وبعبارة أخرى ألزمت الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باعتماد IFRS إلى جنب المعايير العراقية. كما يبدو أنّ النية الاختيار أو التحول إلى معايير أخرى غير IFRS يرجع إلى مستوى التنظيم أو متطلبات السوق الذي تعمل فيه الشركة أو تنظيم المحاسبة بشكل عام في دولة الشركة، لذلك فإن غالبية الشركات في العالم باستثناء الشركات الأمريكية عادة ما تكون مجبرة على IFRS أو معايير محلية تتوافق معها، كما في مصر ودول أخرى.

1.2.16 حوافز الإبلاغ للشركات وجودة الإبلاغ المالي Reporting incentives of firms and FRQ

يرى (Al-Akra et al.,) أنّ نظرية الوكالة تفترض أنّ إدارات الشركات الرابحة تبتلع عن معلومات مفصلة لزيادة ثقة المستثمرين ، ودعم مواقفهم والحصول على المكافآت الجيدة (Al-Akra et al.,2010 : 175) بينما يعتقد Bhatia & Tripathy بأنّ الامتثال للمعايير المحاسبية الإلزامية في عملية إعداد البيانات المالية يتطلب حكمهم وتقديرهم المناسب لأعمالهم ؛ لذلك تعكس البيانات المالية فعالية المديرين في هذا الصدد. وبالنتيجة يتم تحسين أداء المديرين عن طريق البيانات المالية عالية الجودة التي تعزز من استمرارهم. وبما أنّ الأبحاث اثبت أنّ IFRS معايير إبلاغ عالية الجودة ، ووفقاً لذلك فمن الممكن أن تخلق بيئة معلومات تبين فعالية المديرين بشكل مختلف مقارنة بالإبلاغ بموجب معايير المحاسبة الحالية. لذلك ، فعندما تتحول الشركة من معايير محاسبية ذات جودة منخفضة إلى معايير محاسبية عالية الجودة ، فإنّ هناك احتمالاً مفاده أن كفاءة المعلومات المبلغ عنها قد تختلف اعتماداً على مدى الاختلاف بين المعيارين. نظراً لأنّ الإبلاغ على أساس IFRS هو الأحدث في مجال تنظيم الإبلاغ (Bhatia & Tripathy,2018: 132-133). أمّا Bassemir & Farkas قد أوضح أنّ في بيئة الشركات المساهمة ، ينشأ الطلب على جودة الإبلاغ المالي لسببين أساسيين: أولاً : يقلل الإبلاغ المالي من عدم تناسق المعلومات المسبق بين المديرين ومقدمي رأس المال (المحتملين) ويساعدهم على تقييم إمكانات الربح للشركة.

ثانياً ، تسمح المعلومات المبلغ عنها لمقدمي رأس المال بمراقبة استخدام أموالهم، وبالنتيجة التخفيف من مشاكل الوكالة اللاحقة. ووفقاً لذلك تُحدد حوافز الإبلاغ الخاصة بالشركات عن طريق الأهمية النسبية لدور التقييم والإشراف داخل الشركة. أمّا الشركات الخاصة ذات الملكية المركزة فتتميز برقابة صارمة على الإدارة حيث عادة ما يكون لأصحاب المصلحة الرئيسيين الوصول إلى المعلومات عن طريق القنوات الخاصة ، في الواقع قد يستفيد المطلعون (مثل المالكين المسيطرين والدائنين) من التقارير غير الشفافة، لأنها تحمي مزاياهم الخاصة من السيطرة والمعلومات (Bassemir & Farkas,2018: 9-11).

ومما سبق يظهر إن جودة الإبلاغ تتأثر بأصحاب المصلحة أي المستفيدين من الإبلاغ، كما أشار الباحثون أعلاه ويمكن الاختلاف مع آراءهم في جوانب معينة بخصوص الصراع الذي ينشأ بين من لهم السيطرة في الشركة والدائنين وهذا يؤثر على جودة الإبلاغ ، على اعتبار أنّ هنالك العديد من الوسائل التي تضمن جودة الإبلاغ المالي، منها الحوكمة واستراتيجية الشركة ورأي المدقق الخارجي وغيرها.

17.1.2 دور معايير المحاسبة المالية في جودة المعلومات **The role of financial accounting standards in the quality of information**

يرى Ahmed et al., أنّ المعلومات عالية الجودة تُعدّ أمراً بالغ الأهمية من أجل الأداء الفعال لأسواق رأس المال. وتحديداً تؤدي أنظمة المحاسبة والمعايير المحاسبية دوراً هاماً في تشكيل إعداد وتقديم المعلومات المالية للمستخدمين الخارجيين الذين يعتمدون على هذه المعلومات في اتخاذ قراراتهم. كما أنّ المعلومات المالية مهمة لمجتمع الاستثمار ، وطبقاً لذلك فإنّ اعتماد (IFRS) أساساً لإعداد وعرض التقارير المالية هو قرار هام في السياسة العامة يتطلب تحليل التكلفة / الفائدة ، كما إن تحسين بيئة معلومات المحللين تمثل إحدى الفوائد التي يتبنّاها اعتماد IFRS في بعض الدول في أن التقارير المالية أصبحت أكثر شفافية لأن IFRS تزود المستخدمين بمتطلبات إفصاح إضافية وتحدد قواعد القياس والاعتراف التي تؤثر بشكل مباشر في جودة الأرقام المحاسبية (Ahmed et al., 2013: 174-176)، أما Brown يعتقد بأنّ المعايير المحاسبية مهمة في سوق المال المتطور لأنها تساعد في حل مشكلة الوكالة. بشكل عام ، فإنّ المطلعين - أي المسيطرين في الشركة ، أو المديرين يكونون على دراية أفضل من الخارجيين بالفرص الاستثمارية لشركتهم ، ومدى صعوبة عملهم ، والامتيازات التي سيحصلون عليها ومدى جودة أداء الشركة بشكل عام. وبما أنّ فرص التوسع والتطور قائمة فيحتاج إلى المزيد من الأموال لدى أشخاص من خارج الشركة الذين يعلمون بشكل كافٍ بأن المديرين عادة ما تهمهم منافعهم الذاتية ، فضلاً عن معرفتهم الكافية بالفرص الاستثمارية المتاحة لذلك يقدم الممولون هذه الأموال ليستفيدوا من الفرص المتاحة، التي يكون المديرون أكثر دراية فيها. بسبب اختلاف معايير المحاسبة من بلد إلى آخر ، بسبب الاختلافات في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تفاعلت في الماضي لتحديد المعايير المحاسبية لتلك البلدان اليوم. كما إن أغلب التنوع (الاختلاف) في معايير المحاسبة عبر البلدان ناتج عن الاختلافات المتأصلة في الأنظمة القانونية ، العلاقات بين الشركات ومموليها ، أنظمة ضريبة الدخل ، ومعدلات التضخم ، والروابط التاريخية (السياسية والاقتصادية) ومستوى التعليم في المجتمع (Brown, 2011: 271-272). **ومما سبق يمكن القول بأنّ وجود لوائح أو قواعد أو معايير تتسم بالجودة الكافية قد تسهم في تخصيص رأس المال ومراقبة أداء الشركة وإدارتها بشكل كافٍ. كما أن احد أسباب عدم وجود نظرية محاسبية متفق عليها أصبح البديل عنها اطاراً مفاهيمياً متفق عليه نتج عنه معايير محاسبية يسعى القائمون عليها إلى أن تكون لغة عالمية موحدة، لكن الاختلافات التي ذكرت أعلاه في الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تحول دون ذلك ، ولهذا تسعى المنظمات الدولية إلى استخدام منطق الإلزام والضغط لتسويق مزايا هذه المعايير لكي تطبق بشكل كامل.**

18.1.2 التأثيرات المباشرة للثقافة الاقتصادية الوطنية على المحاسبة القومية **Direct effects of national economic culture on national accounting**

يرى Chand et al., أنّ Hofstede (1980-1988) قد حدد خمس قيم مجتمعية يمكن استخدامها لوصف الثقافة الوطنية للبلد هي: الفردية مقابل الجماعية، بعد السلطة (النفوذ الوظيفي)، وتجنب عدم التأكد، والذكورية مقابل الأنثوية، والاتجاه قصير الأجل مقابل الاتجاه طويل الأجل، باستخدام إطار Hofstede الثقافي (1980)، حددت أربع قيم محاسبية يمكن استخدامها لوصف الثقافة الفرعية المحاسبية للبلد هي: المهنية مقابل التحكم القانوني، والتوحيد مقابل المرونة ، والتحفيز مقابل التفاؤل ، والسرية مقابل الشفافية ، وأوضح عدد من الباحثين أهمية السرية كونها تؤثر بشكل مباشر في طبيعة المعلومات المقدمة في التقارير المالية للشركات من خلال تأثيرها على قياس الموجودات والأرباح (المحافظة) والإفصاح عن المعلومات (السرية) "على الرغم من أنه يمكن استخدام إطار المحاسبة الثقافية لإظهار تأثير الثقافة على مجموعة قواعد الإبلاغ المالي في بلد ما، كما أوضح Hofstede أنّ الثقافات يمكن أن تتقارب حتماً ، ويمكن أن تتغير القيم الثقافية للأفراد عندما يهاجرون ويحصلون على تعليم مشترك ويحاولون التكيف مع ثقافة أجنبية (Chand et al., 2012: 156-162).

ومما سبق يمكن أخذ الأبعاد الثقافية في حالة العراق، إذ يتضح أنّ المجتمع العراقي يميل إلى الجماعية أكثر من الفردية، أما بُعد السلطة أو النفوذ الوظيفي فعادةً هنالك فجوة بين الرئيس والمرووسين، أي يتمتع المسؤول الأعلى بسلطة عليا ووجود تباعد كبير بين المراكز الإدارية، كذلك فإنّ تجنب عدم التأكد عادة ما يقلل تجنب المجهول نتيجة عدم تعقيد القواعد والإجراءات في العراق، أما الذكورية فالمجتمع العراقي ذكوري ويميل إلى التوجه قصير الأجل، وجميع هذه القيم تؤثر بشكل ما في مهنة المحاسبة وتبني المعايير الدولية.

كما أوضح Cieslewicz أنّ وصف Hofstede للثقافة بأنها: "البرمجة الجماعية للعقل، وتميز أعضاء الإنسان الواحد، وتم تقديم تعريف موسع للثقافة في الدراسة الثقافية الأحدث والأكثر شمولاً للقيادة العالمية وفعالية السلوك التنظيمي، وقد بنيت على دراسة Hofstede الأساسية، إذ ركزت دراسة GLOBE على جوانب الثقافة الاقتصادية الوطنية. ويحتوي وصف الثقافة على مجموعة من النتائج المستخلصة من الدراسات الثقافية التي نشأت بعد Hofstede وقد أشار إلى أنّ الثقافة تتكون من الدوافع والقيم والمعتقدات والهويات والتفسيرات أو المعاني المشتركة للأحداث المهمة التي تنتج عن التجارب المشتركة لأعضاء المجموعات وهي تنتقل عبر الأجيال العمرية. وعادةً ما يتم امتصاص الثقافة عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية ويتم بناؤها في الذاكرة طويلة الأجل والوصول إليها. كما للثقافة تأثيرات منتشرة في الأفراد، والناس مشبعون بالثقافة ويديرون المؤسسات، ويترتب على ذلك أن الثقافة الاقتصادية الوطنية لدولة معينة لها تأثير في تشكيل مؤسسات تلك الدولة، لذلك تم وضع ذلك من قبل Hofstede، الذي عبّر عن أنّ الثقافة أدت إلى تطوير الشركات ومنهجها. كما أشار Hofstede إلى اثر هذه العلاقة النظرية عندما أشار إلى أنّ القيم المجتمعية لها آثار مؤسسية. وعند الحديث عن المؤسسات، فإنّ الشركات نفسها ليست جوهر الاهتمام. إذ أنّ التركيز لا ينصب هنا على الحكومات بذاتها، بل على سياساتها واتفاقياتها فضلاً عن إنفاذها (Cieslewicz, 2014: 512-513). ومما سبق يبدو أهمية الثقافة ودورها المهم في المحاسبة في هذا البلد أو ذاك، أو قواعده أو لوائحه أو مدى تقبل المعايير الدولية واعتمادها أو التوافق معها لما لها من آثار أو عقبات، فقد وضّحها العديد من الباحثين وهم عادة ما يستندون على ما قدمه Hofstede وبعده آخرون، كما إنّ ما قدمه Hofstede يُعد بحثاً اجتماعياً قيماً لأغلب دول العالم، وكيف يستفيد منه الباحثون كلاً حسب الدولة التي أجرى فيها بحثه أو دراسته، ويمكن الاتفاق مع آرائهم ونتائجهم بخصوص دور الثقافة واثرها في العمل المحاسبي بشكل عام والمعايير المحاسبية بشكل خاص.

19.1.2 معوقات اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية Obstacles to adopting international financial reporting standards

1.19.1.2 أولاً: فرص التدريب في مهنة المحاسبة

يرى Nurunnabi إنّ اعتماد IFRS وتنفيذه على المستوى العالي يحتاج إلى التعليم والخبرة المطلوبة لتكون قادرة على فهم وتفسير المعلومات المحاسبية. لذلك يُعدّ تعليم المحاسبة الركيزة الأساسية لأنظمة المحاسبة الحديثة والمعقدة لأن زيادة مستوى التعليم في بلد ما قد تؤدي إلى زيادة الوعي المجتمعي والطلب على مساءلة الشركات. لذلك يشار عادة إلى أن مهنة المحاسبة المتطورة بموجب نظام التعليم المتطور في بلد معين يؤدي إلى تقليد الجهد لتقديم الإبلاغ الملائم. وفقاً لذلك توصل الباحثون إلى إن أوجه القصور في تعليم المحاسبة والتدريب في الدول النامية معروفة إلى حد ما. إذ ظهر أنّ البلدان التي تتمتع بأعلى مستويات التعليم تمضي بسهولة في اعتماد IFRS. كما يؤدي انخفاض مستويات التعليم إلى انخفاض الخبرة والحوافز الحقيقية أمام اعتماد IFRS (Nurunnabi, 2015: 137). ووفقاً لذلك تتضح أهمية التعليم والتدريب أي التأهيل الكافي للمحاسبين في سبيل ضمان نجاح اعتماد IFRS وتحقيق الفوائد المرجوة لذلك إذ أنّ العديد من البلدان اليوم

تقوم قبل مدة الاعتماد بإرسال محاسبين من ذوي الخبرة في دورات إلى منظمات مهنية أو دول لها باع طويل في تطبيق هذه المعايير لاكتساب الخبرات اللازمة ومعرفة المعوقات التي تعترض العمل بها.

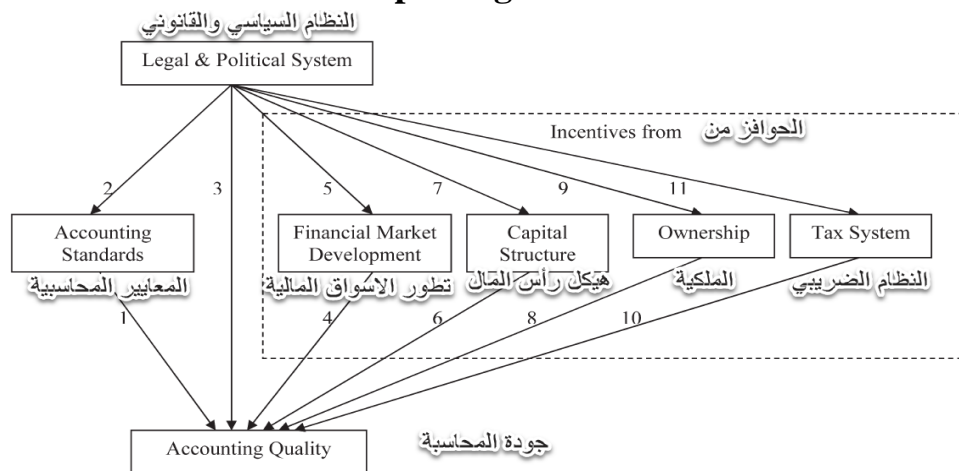
2.19.1.2 ثانياً: تكاليف اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية The costs of IFRS adoption

أما Pawsey فيعتقد أنّ اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية قد يتطلب وقتاً ومالاً كبيرين يخصصان لترقيات نظام معلومات الشركات وتدريب الموظفين وتطويرهم. كما لا يبدو أنّ تكاليف تطوير الموظفين وتطوير نظام AIS لمرة واحدة. فضلاً عن الزيادة المستمرة في تكاليف خدمات AIS لشركاتهم. كذلك للتأكد من أن المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية الآخرين قد فهموا التأثيرات بشكل كامل، ذلك لتجنب أي مفاجآت محتملة في الإصدار الأولي للأرصدة المتوافقة مع IFRS. وسلطت عدد من البحوث السابقة الضوء أيضاً على إمكانية اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية التي تتطلب التفاوض على التعهدات المصرفية إلى الحد الذي تستند فيه التعهدات إلى مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً. عن طريق تقديم أدلة على هذه الاحتمالات المحتملة ، كما أنّ اعتماد IFRS يتطلب وقتاً طويلاً يتم تكريسه لضمان أنّ مستخدمي البيانات المالية ، بخلاف الدائنين ، كانوا على دراية بالتغييرات التي تطرأ على البيانات المالية لشركاتهم بسبب اعتماد IFRS. فضلاً عن زيادة مستمرة في التكاليف المرتبطة بتعليم مستخدمي البيانات المالية لشركاتهم (Pawsey, 2017: 5-7).

ومما سبق يمكن الاتفاق على حد ما مع توصل إليه الباحث بخصوص تكاليف الاعتماد المذكورة أعلاه ، ويمكن أن تكون أكثر من ذلك على اعتبار أنّ المعايير تصدر باللغة الإنجليزية وتحتاج ترجمة إلى لغة البلد الذي تعمل فيه الشركة إذا كانت لغتها غير الإنجليزية (الولايات المتحدة) . فضلاً عن إنّ العوامل التي قد تُعد عائق أمام المعايير الدولية كثيرة منها ما يتعلق بالأنظمة السياسية والقانونية أو ثقافة المجتمع التي تُعد عاملاً هاماً وحاسماً إلى حد ما ، إذ أنّ العديد من الشعوب ذات الفكر الاشتراكي تنظر إلى المعايير بأنها احد وسائل الهيمنة وفرض الأرادات الأجنبية ، لذلك عادة ما ترفض اعتمادها . وفي بيئة الأعمال العراقية لا بد من تقديم التقارير المالية وفق المبادئ والقواعد العراقية، ويسمح بعرض القوائم المالية وفق IFRS إلى جانب القواعد العراقية بالنسبة للشركات غير الملزمة باعتماد IFRS مثل شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بداية من عام 2016.

20.1.2 العوامل المثرة على جودة المحاسبة بعد اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية

Factors Affecting the Quality of Accounting After the Adoption of International Financial Reporting Standards



شكل (2-2) محددات جودة المحاسبة

Source: Soderstrom, Naomi S. & Sun ,Kevin Jialing (2007). IFRS Adoption and Accounting Quality: A Review, *European Accounting Review*, Vol. 16, No. 4, 675–702, p(688)

يوضح الشكل (2-2) مخططاً يصف محددات جودة المحاسبة. فضلاً عن توضيحه لمعايير المحاسبة والأنظمة القانونية والسياسية وحوافز الإبلاغ المالي تؤثر جميعها في جودة المحاسبة ، على الرغم من أنّ التحويل إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية من المحتمل أن يؤثر في التقارير المالية ، إلا أنه يمثل أحد محددات الجودة العامة للمحاسبة. كما إنّ المحددات الأخرى ستستمر في الاختلاف عبر البلدان ، فمن الممكن أن تستمر جودة المحاسبة في الاختلاف بين البلدان بعد اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية . ولعل جودة المحاسبة تتأثر بجودة المعايير المحاسبية المطبقة ، ذلك من الممكن أن تصبح التقارير المالية بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية ذات جودة عالية وموثوق بها بشكل متزايد (SODERSTROM & SUN, 2007:687-688) .

21.1.2 دور الإبلاغ المالي في أسواق رأس المال The Role Of Financial Reporting In

Capital Markets

أوضح Palepu et al., أنّ أهم تحدي لأي اقتصاد هو تخصيص السيولة الفائضة لفرص الاستثمار. إذ يمكن للاقتصادات الفعالة استغلال الأفكار التجارية الجديدة لتحفيز الابتكار وابتكار الوظائف وتعظيم الثروة بوتيرة سريعة. لذلك فهناك العديد من رواد الأعمال الجدد والشركات القائمة الراغبون في جذب هذه السيولة لتمويل أفكارهم التجارية. كما إن محاكاة هذه السيولة بالفرص الاستثمارية في الأعمال أمر معقد لثلاثة أسباب على الأقل هي: عدم تماثل المعلومات ، وتضارب المصالح المحتمل ، وعدم تماثل الخبرة (يمثل ظهور الوسطاء وسيلة منع لكساد الأسواق. وهناك نوعان من الوسطاء في أسواق رأس المال هما ، الوسطاء الماليون ، مثل المصارف وصناديق الاستثمار الجماعية التي تركز على تجميع الأموال من المستثمرين الأفراد وتحليل البدائل الاستثمارية المختلفة لاتخاذ قرارات الاستثمار. ودور الوسطاء الماليون مثل المصارف يميل لتوفير الأموال لرواد الأعمال. ووفقاً لذلك يظهر دور الإبلاغ المالي المهم في عمل وسطاء المعلومات والوسطاء الماليين. أمّا النوع الثاني هم وسطاء المعلومات الذين يضيفون قيمة، إما عن طريق تعزيز مصداقية التقارير المالية (كما يفعل المدققون) ، أو عن طريق تحليل المعلومات الواردة في البيانات المالية (كما يفعل المحللون ووكالات التصنيف) (Palepu et al., 2013:4-5) .

ومما سبق يتضح أهمية الإبلاغ المالي كوسيلة تواصل بين من يبحث عن فرص لاستغلال مدخراته والشركات التي تبحث عن تمويل كافٍ، فيأتي دور الوسطاء الماليين الذين يعتمدون على المعلومات الواردة في القوائم المالية لتحليل فرص الاستثمار ، أمّا وسطاء المعلومات فلهم الدور المهم نتيجة آرائهم بعدالة القوائم المالية مستندين في ذلك على المعايير المعتمدة من قبل الشركات.

22.1.2 آثار تغيير مبادئ المحاسبة Effects of Changing Accounting Principles

يعتقد Soderstrom & Sun بأن الأنظمة القانونية قد أسهمت تاريخياً ، إلى جانب الاختلافات السياسية والاقتصادية الأخرى ، في التنوع الكبير في أنظمة المحاسبة ، إذ أدى ذلك إلى صعوبة المقارنة المفيدة بين التقارير المالية عبر الحدود. وبما إنّ أوروبا هي أساس العديد من الأنظمة القانونية: كالإنجليزية والألمانية والفرنسية والإسكندنافية ، وبالنتيجة ، قبل التوافق ، كانت هناك أنظمة محاسبة متنوعة للغاية. لذلك أدرك أعضاء الاتحاد الأوروبي أهمية التحرك نحو توافق معايير المحاسبة وتوحيدها. ونتيجة لذلك في أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي عمل الاتحاد الأوروبي على إصدار عدة توجيهات بهدف توحيد ممارسات الإبلاغ المالي والحد من التنوع لتسهيل الإدراج في الأسواق المالية الدولية والاستثمار عبر الحدود. في التسعينيات تقدم التوافق المحاسبي مع تحسين معايير المحاسبة الدولية (IAS) كما أثر التوافق في اقتصاد الاتحاد الأوروبي مثل اعتماد عملة واحدة (اليورو) . على الرغم من أنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لم يكن إلزامياً حتى عام 2005 ، لكن في أواخر التسعينيات سُمح للشركات في بعض الدول الأوروبية باستخدام معايير المحاسبة الدولية كبديل لمعايير المحاسبة المحلية (SODERSTROM & SUN, 2007:677) .

ومما سبق يمكن الاعتقاد بأن توافق معايير المحاسبة المحلية لدول الاتحاد الأوروبي قبل اعتماد IFRS قد أسهم بطريقة وأخرى على تذليل العقبات أمام اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية من شركات الاتحاد الأوروبي.

23.1.2 العواقب أو الآثار الاقتصادية بعد تبني الشركة معايير الإبلاغ المالي Economic Consequences after adopting IFRS

إنّ النتائج المتنوعة للأدبيات السابقة بخصوص اعتماد IFRS جاءت نتيجة لقضايا منهجية، إذ تتعلق القضية المنهجية الأولى والأكثر تحيزاً في الاختيار الذي نشأ عندما تتكون العينة المبحوثة من الشركات التي تتبنى طواعية معايير الإبلاغ المالي الدولية، إلى جانب العواقب الاقتصادية المواتية الواضحة المترتبة على اختيار الشركة اعتماد IFRS طواعية ، فقد يكون قرار التبني الطوعي أيضاً بسبب خصائص تلك الشركة. كما قد يتم إيجاد تحيز لنتائج مهمة عندما يتم منح المكاسب الاقتصادية من الإدراج في سوق دولية اعتمدت المعايير طوعياً. ومن ناحية أخرى ، قد تكون مسألة الاختيار الذاتي متحيزة ضد إيجاد عواقب اقتصادية كبيرة. ويمكن أن يحدث ذلك على سبيل المثال ، عندما تكون المعايير المحلية الخاصة بشركة ما مماثلة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، وبالنتيجة تكون أكثر استعداداً لاعتماد IFRS بسبب انخفاض تكاليف اعتمادها من الشركات المحلية التي تكون أقل تشابهاً مع IFRS & Aubert (Grudnitski,2011: 4-5).

ومما سبق يمكن الاعتقاد بأن الباحثين قدموا تحليلاً منهجياً مهماً بخصوص تبعات التبني الاختياري (الطوعي) وراحت تتجه صوبه الشركة لما له من آثار أو نتيجة عوامل أو استراتيجيات تسعى إليها فضلاً عن المكتسبات التي تجنيها الشركة.

وعادةً ما تتم مناقشة تأثير التقارير المالية من حيث النتائج الاقتصادية ، وهو مفهوم قدمه Zeff (1978) باعتبار تأثير التقارير المحاسبية في سلوك صنع القرار للشركات وأصحاب المصلحة. ومن المعلوم أنّ للمحاسبة عواقب اقتصادية تتمثل بما أسهمت فيه التغييرات في المعايير المحاسبية إلى إعادة توزيع التدفقات النقدية للشركات ، أو ثروة الجهات التي تعتمد هذه الأرقام عند اتخاذ القرار. واستخدام مصطلح العواقب الاقتصادية يشير إلى آثار الإبلاغ المالي على قيمة الشركة وعلى ثروة أولئك الذين يتخذون القرارات بناءً على المعلومات المحاسبية. كما يمكن أن يؤدي الإبلاغ المالي إلى عواقب اقتصادية عن طريق أدوار المعلومات في عملية التقييم والإشراف (Brüggemann et al., 2013: 7-9).

ومما سبق يبدو أنّ الباحثين ربطوا بشكل مثالي تأثير اعتماد IFRS في قيمة الشركة، وربطوا ذلك بقضايا متعددة كالقرارات الاستثمارية وأشاروا إلى مسألة مهمة هي (مشكلة الوكالة) فقد يسهم الاعتماد لـ IFRS في حلها، وإن كان تعقيد هذه المشكلة وتجذرها واضحاً، إلا أنه ممكن التخفيف منها ، فضلاً عن ذلك فإن الباحثين قد أشاروا إلى قضية تغيير التوزيعات النقدية للمساهمين، أي تعظيم ثروات المساهمين النقدية مادام التبني يسهم في جودة الأرباح وتعظيم قيمة الشركة ، إذ أنّ ذلك سيكون له أثر اقتصادي كبير على الشركة وأصحاب المصلحة. كما إنّ دور المعلومات المفيدة أساسي بالنسبة للمستثمرين لأنها تعطي صورة عن أنشطة الشركة من أجل التوقع المستقبلي بشأن المكاسب التي يمكن الحصول عليها فضلاً عن إمكانية مساهمة الإدارة عن أدائها الماضي فيما يتعلق بالموارد التي عهدهت إليها ، وقد يمثل ذلك أثراً أو عواقب اقتصادية يُعتمد على المعايير التي تنظم الإبلاغ المالي.

ويرى Sato & Takeda إلى أنّ التزام الشركة بزيادة مستويات الإفصاح الذي من شأنه تخفيف عدم تناسق المعلومات بين المستثمرين والاختيار المعاكس في أسواق رأس المال ، مما يؤدي إلى زيادة سيولة السوق ، وانخفاض كلفة رأس المال ، وتعزيز قيمة الشركة. وعادةً ما يؤدي عدم تناسق المعلومات إلى

اختيار سلبي بين المستثمرين، مما يقلل فرص الحصول على التمويل في السوق. كما أنّ من المرجح أن تصدر الشركات أسهمها بخصم لجذب المستثمرين المحتملين لشرائها. لذلك تؤدي الإصدارات المخصصة إلى تقليل عائدات الشركات، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التمويل. وعلى العكس من ذلك، فإنّ زيادة مستويات الإفصاح تقلل من عدم تناسق المعلومات، والخصومات على إصدارات الأسهم، وتكاليف رأس المال. واستناداً إلى الافتراض بأنّ اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يحسن مستويات الإفصاح، فضلاً عن جودة ممارسات الإبلاغ المالي وقابليتها للمقارنة (Sato & Takeda,2017: 320-321).
ومما سبق يمكن الاتفاق مع أراء الباحثين ونتائجهم بخصوص التبعات الاقتصادية للإبلاغ المالي أو الإفصاح وفق IFRS كما تم بيان ذلك في سياق مزايا أو منافع اعتماد IFRS.

المبحث الثاني

مدخل مفاهيمي إلى محاسبة الاستدامة وممارساتها في الشركات

A conceptual Introduction to Sustainability Accounting and its Practices in Companies

أصبح مفهوم الاستدامة في البداية محط تركيز عملية صنع السياسات الدولية مع نشر تقرير Brundtland، الذي قدم نتائج اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وكان بمثابة أساس مهم لقمة الأرض للأمم المتحدة في عام 1992. فهذا التقرير يعرّف الاستدامة بأنها تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة (Ameer & Othman, 2012: 2). كما إنّ الاستدامة لم تُعد موضوعاً جديداً. ومع ذلك ، فإنه ما يزال موضوعاً ناشئاً. إذ أنّ هنالك العديد من النظريات التي تم تطويرها حول السعي لتحقيق الاستدامة البيئية أو الاستدامة الاجتماعية أو استدامة الأعمال. كما أنّ الشركات في وقتنا الحاضر تُعد من المساهمين الأساسيين في الرفاهية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ووفقاً لذلك فإنّ الممارسات المستدامة للشركات أصبحت ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة طويلة الأجل للاقتصاد والمجتمع. وسيطرّق هذا المبحث إلى بدايات محاسبة الاستدامة وتطور ممارستها ومفهومها وأهميتها للشركات.

2.2.1 المحاسبة الاجتماعية Social Accounting

يرى (Gray et al.) أنّ المحاسبة الاجتماعية هي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ؛ والتقارير الاجتماعية والبيئية والأخلاقية ؛ كما يستخدم مصطلح المحاسبة الاجتماعية كمصطلح أكثر شيوفاً. وتُعرّف التقارير الاجتماعية للشركات بأنها عملية نقل الآثار الاجتماعية والبيئية والإجراءات الاقتصادية للشركات إلى أصحاب المصلحة في المجتمع. وطبقاً لذلك فإنها تتضمن توسيع نطاق مساءلة الشركات ، بما يتجاوز الدور التقليدي المتمثل في توفير حساب مالي لأصحاب رأس المال ، ولا سيما المساهمين (Gray et al., 2014: 3-5) ومما سبق يتضح أنّ الاستدامة أو محاسبة الاستدامة كانت لها تسميات متعددة ومنذ عقود ثلاثة ظهر اهتمام ولبعض أبعادها وان كانت تعرف بمسميات أخرى.

أما Vigante & Vigante يعتقدان بأنّ المحاسبة الاجتماعية هي اتجاه ناشئ في المحاسبة ، تأخذ في الاعتبار الجوانب غير المالية مثل المعلومات الاجتماعية والبيئية والحوكمة. لذلك فهذا النهج مهم لإجراء حوار منظم ومنهجي مع أصحاب المصلحة ، ولا سيما النظر في تنوع المصالح والأهداف. وعليه فلا تستطيع أنظمة المحاسبة المالية التقليدية التعامل مع تعقيد متطلبات الحوكمة الحديثة. ومعالجة هذه المشاكل تكمن في الإفصاح عن المؤشرات غير المالية ، التي تعرف بأنها معلومات بيئية واجتماعية وإدارية. إذ تحدد هذه المؤشرات كيف تأخذ الشركة في الاعتبار القضايا الاجتماعية والبيئية والأخلاقية والمتعلقة بحقوق الإنسان في عملياتها اليومية (Vigante & Vigante, 2013: 7-8). ويرى Lazkano & Beraza أنّ المحاسبة الاجتماعية هي "تحليل منهجي لتأثيرات الشركة على مجتمعات المصالح أو أصحاب المصلحة ، مع مدخلات أصحاب المصلحة كجزء من البيانات التي يتم تحليلها في القوائم المحاسبية" (Lazkano & Beraza, 2019: 7-8).

وطبقاً لذلك يظهر هنالك اهتمام واضح لدور الشركة في المجتمع وما تقدمه لرفاهية المجتمع وأفراده ودور الشركة في تحقيق حقوق الإنسان والمحافظة عليها والاهتمام بالجوانب الأخلاقية وليس فقط تحقيق المصالح لأصحاب المصلحة (المساهمين وغيرهم) وتعظيم ثروتهم، بل يتعدى ذلك كل هذا ، وهذه المفاهيم هي بذرة محاسبة الاستدامة.

2.2.2 أهداف المحاسبة الاجتماعية Goals of Social Accounting

يرى Gull et al., أنّ أهداف المحاسبة الاجتماعية تتمحور بالقياس والتحديد الدوري لصافي المنافع الاجتماعية في مؤسسة فردية تتضمن النفقات الاجتماعية والإيرادات الداخلية للشركة وزيادة المدخرات الخارجية في الأقسام الاجتماعية. وبما أنّ الموارد الاقتصادية للمجتمع محدودة، لذلك فمن الضروري الوصول إلى أقصى إنتاجية في تطبيق أي استخدام لها بحيث تكون الفائدة الاجتماعية لاستخدامها أكثر من النفقات الاجتماعية (Gull et al., 2013: 311-312). **ومن الأهداف أعلاه تتضح بشكل جلي أهمية المحاسبة للمجتمع وما تقدمه في الوقت الحاضر لاستمرار الموارد المحدودة والمساهمة الفعالة للشركة.**

3.2.2 إجراءات المحاسبة الاجتماعية Social Accounting Procedures

تتمثل الإجراءات الرئيسية للمحاسبة الاجتماعية بتحليل التكاليف وإعداد جدول مزايا الموظفين والخدمات الاجتماعية، فضلاً عن نهج القيمة المضافة والمنافع الاجتماعية الأخرى. ويرى Singh إن إجراءات المحاسبة الاجتماعية تتمثل بتحليل التكاليف والفوائد : هو أسلوب لتقييم الفوائد البيئية والاجتماعية وتكاليف الاستثمار. إذ يتم استخدامه لفهم توقعات المجتمع ومخاوفه بشأن التأثيرات الاجتماعية والبيئية المحتملة للشركة لتمكين الأعمال التجارية من معالجتها وجعل المشروع أكثر قبولاً. فضلاً عن إعداد جدول منفصل يمثل مزايا الموظفين والخدمات ، والنفقات الاجتماعية العامة ، وصيانة البلدة ، وما إلى ذلك، وتظهر كجزء من الملحق في التقرير العام السنوي. وتتكون مزايا وخدمات الموظفين من الراتب والأجور ومزايا الضمان الاجتماعي المختلفة. ويشمل جدول النفقات الاجتماعية العامة مرافق طبية وتعليمية ووسائل نقل وغيرها. فضلاً عن نهج القيمة المضافة الموسع وهي أداة مبتكرة لحساب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما إن هنالك مناهج أخرى مثل ذكر الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة في خطاب الرئيس أو تقرير المديرين أو تقرير المدقق. لذلك يهدف هذا النهج إلى إعلام الجمهور العام والحكومة وأعضائها بأهداف المنظمات ذات الأهداف الاقتصادية (Singh,2013:18). **ومما سبق يمكن الاعتقاد أنّ هذه الإجراءات مفيدة ومهمة للشركات التي تريد معرفة ماذا ستحصل اذا ما اهتمت بمسؤوليتها تجاه المجتمع.**

4.2.2 التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

Historical Development of the Concept of Social Responsibility

يرى Vevere & Svirina إمكانية العثور على بعض أشكال المسؤولية الاجتماعية في القرن الثامن عشر في كتاب آدم سميث (تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) الذي وضح فيه أن احتياجات المجتمع ورغباته يمكن تلبيتها على أفضل صورة عن طريق التفاعل الحر للأفراد والشركات في السوق. أمّا في أوائل القرن التاسع عشر، فقد أدى التصنيع والتقدم التكنولوجي إلى خلق فرص عمل جديدة أسهمت في تحسين مستويات المعيشة. ثم تحولت أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات لتركز على حماية البيئة، وبيع المنتجات النافعة ، والمطالبة بأنماط الحياة الصحية، كما شهدت بداية القرن العشرين تأسيس النقابات العمالية ، إذ بدأت الحكومات في تحمل عبء المزيد من المسؤولية عن الرفاهية والبنية التحتية. ووفقاً لذلك يتفق الباحثون في المسؤولية الاجتماعية للشركات عموماً على أنّ المفهوم ظهر في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي ، ولكن تم تحديده في عام 1953 بشكل واضح عندما نشر رجل الأعمال Howard Bowen كتابه عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (Vevere&Svirina,2020:9). **ومما سبق يتضح أنّ بدايات الاستدامة كانت بشكل مسؤولية الشركات تجاه المجتمع، ومنذ قرابة التسعة عقود بدأت معالم الاستدامة ولكن نتفق مع رأي الباحثين بشأن البداية الفعلية عندما نُشر أول كتاب عنها في 1953.**

ويتفق كل من Carroll et al., ، Das et al., على أنّ أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي شهدت تحولاً في مواقف الحكومات والشركات، وتم تمرير العديد من القوانين التشريعية لحماية حقوق المستهلك، وكانت الموضوعات الرئيسية التي يمكن وصفها بالمسؤولية الاجتماعية هي العمل الخيري ، وتحسين ظروف العمل وحياة الموظفين، والعلاقات مع الزبائن، والعلاقات مع المساهمين (Carroll et al., 2018:34) al., 2018:43-44)، والجدول رقم (1-2) يلخص التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية :

جدول (1-2) التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية للشركات

الخمسينيات 1950'S	هيمنة الشركات الكبيرة وازدياد المسؤوليات الإدارية ، أصبح مديرو الشركات مقيمين عامين ، ظهور فكرة موازنة الالتزامات المتنافسة لموارد الشركة ، قبول العمل الخيري كمظهر من مظاهر دعم الأعمال التجارية لأسباب مهمة.
الستينيات 1960'S	حقوق المستهلك، انتقاد الكوربوراتية ² العلاقة بين الشركة والمجتمع ، التشريع والعمل الخيري وظروف العمل ، سياسات شؤون الموظفين، علاقات الزبائن، علاقات المساهمين.
السبعينيات 1970'S	توظيف الأقليات: علم البيئة (الاهتمام بالبيئة) ، تدريب الأقليات، مساهمات في التعليم، مساهمات في الفنون ، التجديد الحضري ،حقوق مدنيه، الأداء الاجتماعي للشركات ، نهج إداري قواعد السلوك.
الثمانينيات 1980'S	الاستجابة الاجتماعية للشركات ، والأداء الاجتماعي للشركات ؛ السياسة العامة وأخلاقيات العمل ونظرية أصحاب المصلحة.
التسعينيات 1990'S	العولمة؛ ثورة تكنولوجيا المعلومات نهاية الحرب الباردة القضايا البيئية، دور المنظمات غير الحكومية، مبادرة الإبلاغ العالمية، الصراع العالمي، مبادئ الاستثمار المسؤول، تعاونية المواطنين، الاستدامة.
القرن الـ 21	نموذج ثلاثي الأبعاد للمسؤولية الاجتماعية للشركات (تقليل هرم المسؤولية الاجتماعية للشركات من أربعة مستويات) ،المسؤولية الاجتماعية للشركات كطريقة لممارسة الأعمال التجارية ، 6 أنواع من المسؤولية الاجتماعية للشركات ، الاستدامة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Vevere&Svirina,2020:9) و (Carroll et al., 2018:34)

يوضح الجدول (1-2) خلاصة تطور CSR وكيفية الانتقال بين العقود وتطور الأهداف وتوسع الضغوط على الشركات بشأن مساهمتها الاجتماعية التي شملت أبعاد متعددة ومسؤوليات متنوعة.

أما Idowu et al., فيرون أنّ المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) أصبحت حالياً واحدة من أكثر الموضوعات مناقشة في مجال الأعمال التجارية ، كذلك في المجال الأكاديمي. ولا سيما بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة التي أعادت الموضوع إلى الواجهة. إذ أصبحت مسؤولية الأعمال تجاه المجتمع موضع تساؤل ، حيث كانت الأزمة ناتجة بشكل أساسي عن توزيع أدوات مالية خاطئة ، وممارسات إقراض مشكوك فيها ، وقرارات تجارية مدفوعة فقط بتعظيم الربح قصير الأجل . ونتيجة لذلك ، اهتزت الثقة في مصداقية الأعمال على المستوى العالمي، ويُعد الأمر اللافت للنظر هو أن المستجيبين في اغلب الاستطلاعات التي أجريت بعد الأزمة لم يلوموا الحكومات وانعدام سيطرتهم على الشركات في

² الكوربوراتية: مصطلح تتعدد استخداماته لتشير إما إلى نمط من الإيديولوجية السياسية التي تولي أهمية لسيطرة الدولة على المنظمات الاجتماعية عبر التنظيمات النقابية والحرفية، وإما كنمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي قائم على التمثيل السياسي على أساس المصالح النقابية والمهنية.

الأزمة. وبدلاً من ذلك ، كان يُنظر إلى الحوافز الخاطئة للمديرين والفساد والرشوة وعدم الكفاءة والافتقار إلى الشفافية بأنها الأسباب المهيمنة الأساسية (Idowu et al.,2015: xviii).
ومما سبق يمكن القول أنّ مثل هذه الأزمات قد تسهم في إعادة النظر في ممارسات الشركة والبحث عن حلول تعالج هذه الأزمات وتعيد ثقة المجتمع في الشركة، وكل ذلك يعجل الاهتمام بالممارسات المسؤولة التي تخدم المجتمع والشركة.

5.2.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية - Corporate Social Responsibility (CSR) Concept

ناقش Harjoto & Jo رؤية Friedman للمسؤولية الاجتماعية للشركات وعدّها امتداداً لجهود الشركات لتعظيم ثروة المساهمين، ولكنها تتوافق أيضاً مع القواعد الأساسية للمجتمع (Harjoto & Jo, 2011: 45). أمّا Levy et al., فيرون أنّ المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) تمثل ساحة متنازع عليها، مع وجود اتجاهات نحو أشكال أكثر ديمقراطية وخاضعة للمساءلة من الحوكمة، كذلك نحو خصخصة سلطة الشركات وتقليص الحوكمة التنظيمية. إذ تستخدم المنظمات غير الحكومية والشركات لغة وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات كأدوات استراتيجية في الصراعات السياسية حول حوكمة الشركات. كما أنّ العمل بالمسؤولية الاجتماعية للشركات هي محاولة تحويل موضع حوكمة الشركات نحو أصحاب المصلحة في المجتمع المدني ، لذلك كثيراً ما تستخدم الشركات المسؤولية الاجتماعية لها بشكل استراتيجي كشكل من أشكال التنظيم الذاتي الذي يعمل على استيعاب الضغوط الخارجية ، وبناء الشركة كعامل أخلاقي ، وتحويل تهديد التنظيم x (Levy et al.,2010:94-95). ومما سبق يمكن الاعتقاد أنّ رأي Friedman ذو أبعاد مهمة، إذ يمزج بين ما يصبو إليه المجتمع وما يريده مالكو الشركة ، ومن جانب آخر فإنّ الباحثين والمؤلفين والاكاديميين ينظرون إلى المسؤولية الاجتماعية من جوانب متعددة أو بعبارة أخرى من وجهات نظر مختلفة، طبقاً لما يرونه من صراع بين الشركات وأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، لذلك تتعدد التعريفات، وغالباً ما تكون منحازة تجاه اهتمامات محددة قد تمنع تطوير المفهوم وتنفيذه، ومن الممكن التطرق إلى بعضها هنا :

فقد عرفها Gray et al., بأنها الأنشطة التي يجب أن تكون الشركة مسؤولة عنها ويحددها المجتمع وليس الشركة نفسها حصرياً، فضلاً عن فكرة المجتمع نفسه ، فهناك ميل إلى التفكير في المجتمع على أنه يضم مجموعة من أصحاب المصلحة ، وهؤلاء هم الذين نتطلع إليهم لتحديد المساءلة (Gray et al., 2014:54-55) أما Chandler فقد عرفها بأنها: تعزيز المجتمع عن طريق إنشاء وتقديم المنتجات والخدمات التي يريدها المستهلكون، وتوفير فرص العمل والوظائف للموظفين، وتطوير الأسواق للموردين، ودفع الضرائب للحكومات والعائدات للمساهمين والمطالبين الآخرين بشأن الإجراءات التي تولدها الشركة لأشخاص مختلفين (Chandler, 2015: xxiv) وعرف Carroll et al., المجتمع : أنه مجموعة واسعة من الأشخاص ذوي التقاليد والقيم والمؤسسات والأنشطة الجماعية والاهتمامات. ، ووفقاً لذلك عند الحديث عن علاقات الأعمال والمجتمع ، يشار إلى الأعمال التجارية والمجتمع المحلي ، والأعمال التجارية والبلد ككل ، أو الأعمال التجارية العالمية ، أو الأعمال التجارية ومجموعة محددة من أصحاب المصلحة (مثل المستهلكين ، الموظفين والمستثمرين وعلماء البيئة) (Carroll et al.,2018:6). كما ناقش Vadera & Harsha تعريف المفوضية الأوروبية للمسؤولية الاجتماعية للشركات : بأنها مسؤولية الشركات والمنظمات عن تأثيرها في المجتمع. ووفقاً لذلك فعلى المنظمات تطوير عملية التكامل في الأعمال التجارية المختلفة الاجتماعية والبيئية والأخلاقية لحقوق الإنسان وشواغل المستهلك والاستراتيجية الأساسية بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة للوفاء بمسؤوليتهم الاجتماعية تماماً (Vadera & Harsha,2018:8-9). وعرفت كذلك: العلاقة الثلاثية المتكافئة بين الموظفين والشركات والدولة، أو بعبارة أخرى الشراكة الاجتماعية (Veveve & Svirina, 2020:8).

ومما سبق يتضح جليا الاختلاف في وجهات النظر بخصوص مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات التي هي بذرة الاستدامة ، رغم التنوع والاختلاف، ألا إن الجميع يرون أهمية المجتمع أو ما تقدمه الشركة من فائدة مجتمعية.

6.2.2 الحاجة إلى أشكال جديدة من شرعية الشركات The Need for New Forms of Corporate Legitimacy

أوضح Castello & Lozano على أنه في السنوات القليلة الماضية ، تعرضت شرعية الشركات إلى هجمات شديدة. كما أدت الأزمة المالية الحالية والفضائح والاشتباكات بين العديد من الشركات والمجتمع المدني إلى مطالب أكبر للتدقيق في سلوك الشركات. وإن ثقة الجمهور في أخلاقيات الشركات تتضاءل بسرعة ، والعولمة الجارية تخلق سياق انتقال من الاقتصادات الوطنية إلى الاقتصادات العالمية. لذلك أصبحت الشرعية من أكثر القضايا أهمية بالنسبة للشركات ، وخاصة تلك العاملة على مستوى العالم. كما يعد أخذ المساهمة الاجتماعية للشركة كأمر مسلم به ، فهو كان في البداية المصدر الرئيسي لشرعية الشركة ، وأقل تواتراً ، وتسعى الشركات إلى أشكال جديدة من الشرعية ، وحتى في بعض الأحيان تتدخل في المجالات التي كانت تنتمي تقليدياً إلى مجال المسؤوليات السياسية للجهات الفاعلة في الدولة. وتحت ضغط التوقعات المجتمعية المتغيرة، وبدأت بعض الشركات في تكثيف مشاركتها في المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) عن طريق تقديم مبادرات جديدة وخطاب جديد في اتصالاتها مع أصحاب المصلحة (Castello & Lozano, 2011: 11-12).

ومما سبق يتضح أن الشرعية مهمة جداً للشركات لكي تمارس نشاطها في المجتمع وتتفاعل معه بشكل يلبي أهداف الطرفين في التوسع والتقدم والعولمة وغيرها من الأسباب التي نُكرت أعلاه.

7.2.2 المبادرات الاجتماعية للشركات Corporate Social Initiatives

هي أنشطة رئيسة تؤديها الشركة لدعم القضايا الاجتماعية والوفاء بالتزامات المسؤولية الاجتماعية. لذلك وضح Kotler & Lee بأنه يمكن تحديد ست مبادرات رئيسة تكون ضمن إطارها أغلب الأنشطة ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية وتتمثل بالآتي: الترويج للأسباب: توفر الشركة الأموال أو المساهمات العينية لزيادة الوعي المتعلق بقضية اجتماعية أو دعم جمع التبرعات لقضية ما. والتسويق المرتبط بالسبب: تعمل الشركة على تقديم مساهمة أو التبرع بنسبة من إيراداتها لقضية محددة بناءً على مبيعات المنتج. فضلاً عن التسويق الاجتماعي للشركات: تدعم الشركة تطوير أو تنفيذ حملة لتغيير سلوك ما ، بغية تحسين الصحة أو السلامة العامة أو البيئة أو رفاهية المجتمع. والسمة المميزة هنا التركيز على تغيير السلوك . والعمل الخيري للشركات: تقدم الشركة إسهامات مباشرة لجمعية خيرية أو قضية ما، عادةً ما تكون في شكل منح نقدية، وتبرعات أو خدمات عينية. والتطوع المجتمعي: تدعم الشركة وتحفز موظفيها ووكلاء التجزئة للتطوع بوقتهم لدعم منظمات المجتمع المحيط بها وقضاياها. وممارسات الأعمال المسؤولة اجتماعياً: تعتمد الشركة وتنفذ ممارسات الأعمال والاستثمارات التي تعالج القضايا الاجتماعية لتحسين رفاهية المجتمع وحماية البيئة (Kotler & Lee, 2005: 36-37).

ومما سبق تظهر هذه الأمثلة العملية لمبادرات اجتماعية بأنها تصب في خانة المسؤولية الاجتماعية للشركة وكيف يمكن لها خدمة المجتمع والتأثير فيه، في ظل إدراكها لأهمية خدمة المجتمع والتفاعل معه سعياً من الشركات إلى اللحاق بركب المنافسين الذين جعلوا مثل هذه المبادرات جزء من استراتيجيتهم التنافسية.

8.2.2 العلاقة بين إدارة الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية The Relationship between HR Management and Social Responsibility

يرى Idowu et al., أنّ منذ ظهور مبادئ المسؤولية الاجتماعية وانتشارها، قام العديد من الباحثين بالتحقيق في العلاقة بين إدارة الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية للشركات. إذ أنّ تصور المتقدمين للحصول على الوظائف عن الممارسات الحالية للشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية يحدد مدى جاذبية الشركة. لذلك سيكون للشركة التي تتمتع بسلوك مسؤول علاقات جيدة مع الموظفين باكتساب مزايا إضافية ، بما في ذلك تحسين الصورة العامة وتحفيز الموظفين ودعم المجتمع. كما لا بد من دور رئيس أن يكون للموارد البشرية دوراً في تفعيل اليات المسؤولية الاجتماعية، ووفقاً لذلك تسهم الآثار المجتمعة للسياسات الناجحة في مجال إدارة الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية في دعم السلوكيات المرغوبة ، مع مساهمة فعالة لنشأة مناخ تنظيمي يساعد في الحفاظ على الأداء المستدام. كما يُعد الموظفون أحد أصحاب المصلحة الداخليين الرئيسيين في تصميم وتنفيذ استراتيجيات الشركة ذات العلاقة بالأداء المستدام. ووفقاً لذلك يمثل رضا الموظفين جزء كبيراً من القيمة المضافة للشركة، فضلاً عن كونهم جزء أساسياً في تصميم استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية والاستثمار التنظيمي بالمعنى الواسع (Idowu et al.,2019:31).
ومما ورد أعلاه تبدو أهمية الموارد البشرية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركة، إذ تُعد كأدوات تجسد الخطط أو المبادرات أو تنفذ الاستراتيجيات التي تضعها الشركات.

9.2.2 كسب واستدامة الدعم للمسؤولية الاجتماعية للشركات Winning and Sustaining Support for CSR

يعتقد Endo بان العلاقة المتوقعة بين هيكل مجلس الإدارة والمسؤولية الاجتماعية للشركات يمثل في نظرية الوكالة. ووفقاً لذلك ناقشت الدراسات السابقة هذا المنظور، لأنّ المديرين يمثلون الوكلاء المقترضين المنفذين لممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات بهدف إخفاء سلوكهم الانتهازي ، والحصول على الدعم من أصحاب المصلحة عندما يواجهون تحدياً من قبل المساهمين. ووفقاً لذلك فقد تكون ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات جزءاً من استراتيجية ترسيخ المديرين. كما يؤدي اعتماد نظرية الوكالة التي تدعم توجه المساهمين بشكل طبيعي إلى الاعتقاد بأن المساهمين يحتاجون إلى مراقبين مفوضين (أي مديرين مستقلين) لمراقبة المديرين، وأن المجالس الأصغر والأكثر استقلالية هي بالضرورة مجالس إدارة أفضل (Endo,2020: 2-3).

ومما سبق يمكن الاعتقاد بأهمية رأي الباحث بخصوص إمكانية اعتماد المسؤولية الاجتماعية ذريعةً لكسب الدعم والاستمرار في تحقيق مجلس الإدارة لمنافعه الخاصة، فضلاً عن بقائهم في مناصبهم، لذلك فمن الضروري تمتع المجلس بالاستقلالية مع وجود آليات حوكمة فعالة.

بينما يرى Coombs& Holladay أنّ أحد أسباب مراجعة التكاليف المؤسسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات هو إعداد المديرين للرد على جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات المقترحة. إذ تمثل تكاليف الشركة الأسباب المحتملة التي تجعل المديرين الآخرين يعارضون جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات. لذلك تم تصميم التواصل المقنع لتعزيز المواقف الإيجابية وكسب الدعم من أولئك الذين يترددون بشكل عام أو محايدين بشأن هذا الموضوع. كما أنّ في عرض قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات ، يجب على المديرين الاعتراف بالتكاليف المحتملة للشركة (Coombs& Holladay, 2012:26-27). ومما سبق قد يظهر أنّ العديد من الباحثين يتفقون ويختلفون بخصوص العوائد المالية من المسؤولية الاجتماعية للشركات. إلا أنه يمكن الاعتقاد بوجود عائد مالي ولو على الأمد المتوسط. كما إنّ CSR ليست دائماً كلفة أنفقت بل هي تعزيز لعائد مالي محتمل. وتحتاج الشركات الدعم الكافي للاستمرار في إنفاقها

الاجتماعي من أصحاب المصلحة الداخليين مثل (المالكين – العاملين) والخارجيين (مثل الزبائن والموردين) وغيرهم.

10.2.2 المسؤولية الاجتماعية وأصحاب المصلحة Social Responsibility and Stakeholders

يرى Baker & Nofsinger أن قياس الأداء البيئي ومسؤولية الشركة الاجتماعية الخاصة بالزبائن هي من أولويات المسؤولية الاجتماعية للشركات ، وفيما يخص قياس الأداء البيئي : تركز الإجراءات البيئية على هيكل التكلفة والأداء البيئي للشركة. إذ يمكن لمصادر متنوعة إثبات مثل هذا التقييم، وقد يكون بعضها متأصلاً في الإلزام والبعض الآخر اختيارياً. فمثلاً أدت مأساة بوبال Bhopal عام 1984 التي تسربت فيها مواد كيميائية في مصنع بالهند إلى وفاة الآلاف ، إلى تشريع الإفصاح البيئي. لذلك قد يطلب الاهتمام أكثر بالمحاسبة البيئية ضمن البيانات المالية للشركة ، أما المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالزبائن فهي تمثل العلاقة بين أحد أصحاب المصلحة والشركة كعلاقة يقدر فيها أصحاب المصلحة منتجات الشركة. إذ تُظهر العديد من الأدلة أن الزبائن يميلون إلى منتجات الشركات المسؤولة اجتماعياً، وأنها ليست مجرد الشيء الصحيح الذي لا بد من العمل عليه، لكن أيضاً الشيء الذكي الذي يجب أدائه. فيمثل التصرف بطريقة مسؤولة اجتماعياً أمراً ذكياً من الشركات لحث زبائنها للتعرف عليها وتعزيز مواقفهم تجاه المنتجات (Baker & Nofsinger, 2012: 330-331).

ومما سبق يمكن القول، مهما كانت هنالك معايير وإرشادات وقوانين ملزمة إلا أنها قد تكون غير مثالية بشكل كافٍ لإنهاء التأثيرات البيئية للشركة، وقد تزيل بعض المبهمات من أداء الشركة البيئي وتحسنه إلى الحد الذي يكون أفضل من سنة إلى أخرى وصولاً إلى المنتجات الصديقة البيئة، وأن أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للزبون تكون بشكل غير مباشر، وأن للمبادرات الاجتماعية أن تعزز صورة الشركة لدى الزبون والحفاظ على ولائه عن طريق أدائها بالطريقة التي يتوقعها الزبون ويستشعر قيمتها لديه.

11.2.2 الاستدامة والتطورات الحديثة Sustainability and Recent Developments

ناقش Pitelis et al., ما يسعى اليه المسوقون في جميع أنحاء العالم، إذ يعملون في مجال التوقع بدوافعنا للربح ، لكن تحقيقاتهم عن النفس البشرية تكشف عن تحول كبير في الموقف بشأن مبلغ المال الذي نتوقع إنفاقه وما نحن مستعدون لأنفاقه. فعلى نحو متزايد ، يقوم البائع والمشتري بتكوين وحدة ثنائية تسعى إلى المنتجات التي من شأنها أن تخدم الأول وتوفر فائدة للأخيرة دون الإضرار بمناخ الأرض أو أي من شعوبها. وسيشعر جميع المسوقين والموردين وتجار التجزئة بتأثير هذا التغيير، كذلك إن هناك تحولاً دائماً في السلوك الشرائي وطبيعة الاستهلاك. وعليه يتبنى قادة السوق هذا التغيير عن طريق تضمين القيم الاجتماعية والمجتمعية في مقترحات أعمالهم، لذلك تؤدي إعادة الترميز المعرفي إلى جعل الاستدامة مختلفاً تماماً عن الخطاب الموضوعي لعلم ظلّ بعيداً عن خبرتنا وحياتنا اليومية (Pitelis et al., 2011: 97-148).

ومما سبق يمكن الاتفاق مع المؤلف وبشكل كبير في إن الغالبية من الشركات بإداراتها وموظفيها فضلاً عن عامة الناس قد يعتقدون بأن الاستدامة مجرد نظريات أو أفكار افتراضية، كما نؤيد الطرح الفلسفي الرافع للباحثين للاستدامة وما ينبغي العمل عليه لجعل الاستدامة أكثر قبولاً وأهمية من المجتمع بشكل عام والشركات بشكل خاص وكيف على الإنسان إدراك أهمية المحافظة على الموارد والتفكير بإيجابية وتعظيم منفعتها ليست على حساب الآخرين.

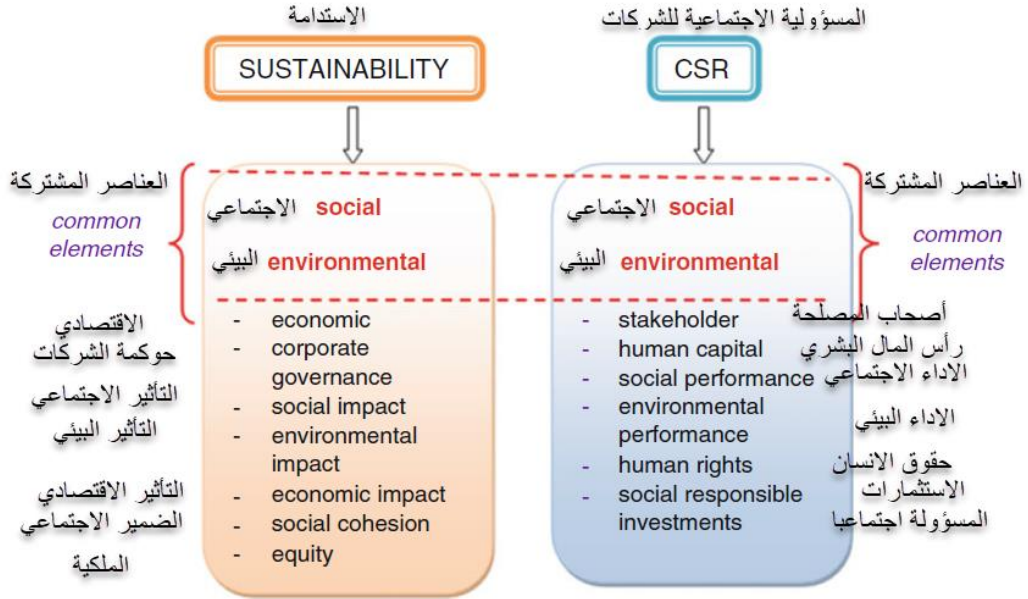
أما Lee & Vachon فيرى أن استدامة الشركات هي تطور حديث نسبياً في الإدارة ظهر في الستينيات من القرن الماضي، وتمت مناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية ضمن موضوع "الأعمال

والبيئة"، إلى جانب المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) و "الإدارة البيئية الطبيعية"، وفي وقت لاحق تم تقديم "خط الأساس الثلاثي" فضلاً عن "استدامة الشركة". وشكلت التنمية المستدامة بيئة الأعمال العامة، وفي عام 1992، أصدر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) الذي عقد في ريو دي جانيرو جدول أعمال القرن 21، الذي وُضع أساساً لبدء نشأة عالم أكثر استدامة. على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم ، وارتفعت أصوات المجتمعات مطالبة عالم الأعمال بأداء دور أكثر أهمية في ممارستها المستدامة (Lee & Vachon, 2016:24-25). ويعتقد Filho بأن مفهوم محاسبة الاستدامة وضرورتها في النظام العالمي ظهر منذ عام 2000، إذ أصبحت مفاهيم الاستدامة وإدارتها ومبادراتها المرتبطة في مجال الموظفين ذات أهمية متزايدة لا سيما في الشركات. كما تمت مناقشة استدامة الموارد البشرية في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ، ومحاولات تطوير نموذج الاستدامة الاجتماعية عن طريق عمل لجنة Brundtland ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حول البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي للاستدامة . إذ جرت محاولة لنقل النهج الثلاثي الأبعاد إلى المجال المؤسسي والتنظيمي. ووفقاً لذلك فإن الهدف من خط الأساس الثلاثي هو توضيح القيمة المضافة للشركات التي تسهم فيها اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً (Filho, 2019: 64-65). ويعتقد Brockett & Rezaee بأن الأزمة المالية العالمية في عام 2007 كشفت العديد من المشاكل، بما في ذلك عدم كفاية تقييم المخاطر وإدارتها ، فضلاً عن عدم فعالية الحوكمة المؤسسية، وكان التركيز منصباً على الأداء في الأمد القصير. إذ يمكن للممارسات المستدامة تصحيح كل هذه المشاكل وتحقيق نمو طويل الأجل. ووفقاً لذلك فإن الاستدامة تدخل في جميع جوانب الأعمال والأسواق ، من القرارات الإستراتيجية إلى العمليات والأداء والإبلاغ عن معلومات الاستدامة للمستثمرين والأسواق المالية، التي يمكن بدورها المساهمة في منع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والحوكمة المؤسسية والبيئية في المستقبل (Brockett & Rezaee, 2012:5).

ومما سبق يتضح كيف نشأت الاستدامة وتطورت من حقبة إلى أخرى والأسباب التي دعت إلى ظهورها وكيف اتسعت المطالبات من المجتمعات بأهميتها وما يعول عليها في تصحيح الإخفاقات التي رافقت الشركات.

12.2.2 مقارنة بين الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات Sustainability and CSR

يمكن توضيح العلاقة المقارنة بين الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية كما في الشكل (1-2) أدناه:



شكل (2-3) مقارنة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة

source: Idowu, Samuel O., & Louche ,Céline (2011). *Theory and Practice of Corporate Social Responsibility*, Springer Heidelberg Dordrecht London New York, p(81).

يرى Idowu & Louche أن الشركات أصبحت على مدى قرون ذات خبرة في توليد الأرباح بينما ما يزال من الممكن اعتبار إدارة التحديات البيئية والاجتماعية مجالاً جديداً (وفي حين شهدت الآونة الأخيرة اعتماداً واسع النطاق للغة الاستدامة من قطاع الشركات، كما يمكن ملاحظة التحول في الآونة الأخيرة نحو لغة المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث يتم غالباً استخدام كلا المفهومين بالتبادل وقبول التقارب بينهما على نطاق واسع. ومع ذلك، فإلى أي مدى يمكن التعامل مع كلا المفهومين بشكل مترادف؛ على وجه الخصوص، لأن كلا المفهومين حتى يومنا هذا ما يزالان غامضين من الناحية التشغيلية والاستدامة البيئية والاجتماعية بشكل علني من حيث التوجه، مع الأخذ في الاعتبار مخاوف المساواة، والمستقبل والحدود البيئية. بخلاف ذلك، فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات تلبي الجوانب الاجتماعية للعمليات التجارية، ولا تعالج المشاكل البيئية إلا بالتوسع أو بشكل غير مباشر. لذلك ففي منتصف التسعينيات أصبح هناك اعترافاً ضمنياً في الأدبيات المتعلقة بالأبعاد البيئية في المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما يعتمد هذا على الحجج الأخلاقية لتوسيع نظرية أصحاب المصلحة لمنح العالم الطبيعي مكانة في مجالس إدارة الشركة. (Idowu & Louche, 2011:79-81)، أما Jo & Harjoto فقد ناقشا حقيقة أن العديد من تعريفات المسؤولية الاجتماعية للشركات حتى يومنا هذا تتجاهل تضمين القضايا البيئية أو مجرد الإشارة إلى مصطلحات "تقليل الضرر" أو "المخاوف" أو "الإشراف البيئي". بعبارة أخرى، يمكن بالفعل أن تكون المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة منفصلتين عن بعضهما البعض، لا سيما أن البيئة تمثل أحد أصحاب المصلحة التي ليس له صوت خاص بها، وعليه فهي عرضة للتدهور من قبل الكثير من الشركات (Jo & Harjoto, 2012:55-56). ومما سبق لا يمكن الاتفاق مع رأي Idowu & Louche بخصوص وجود اختلاف بين المفهومين مادامت هناك إشارة إلى البيئة بطريقة وأخرى، وعليه يبدو أن العديد من الشركات تعمل بالمسؤولية الاجتماعية للشركات حتى قبل ظهور معايير محاسبة الاستدامة.

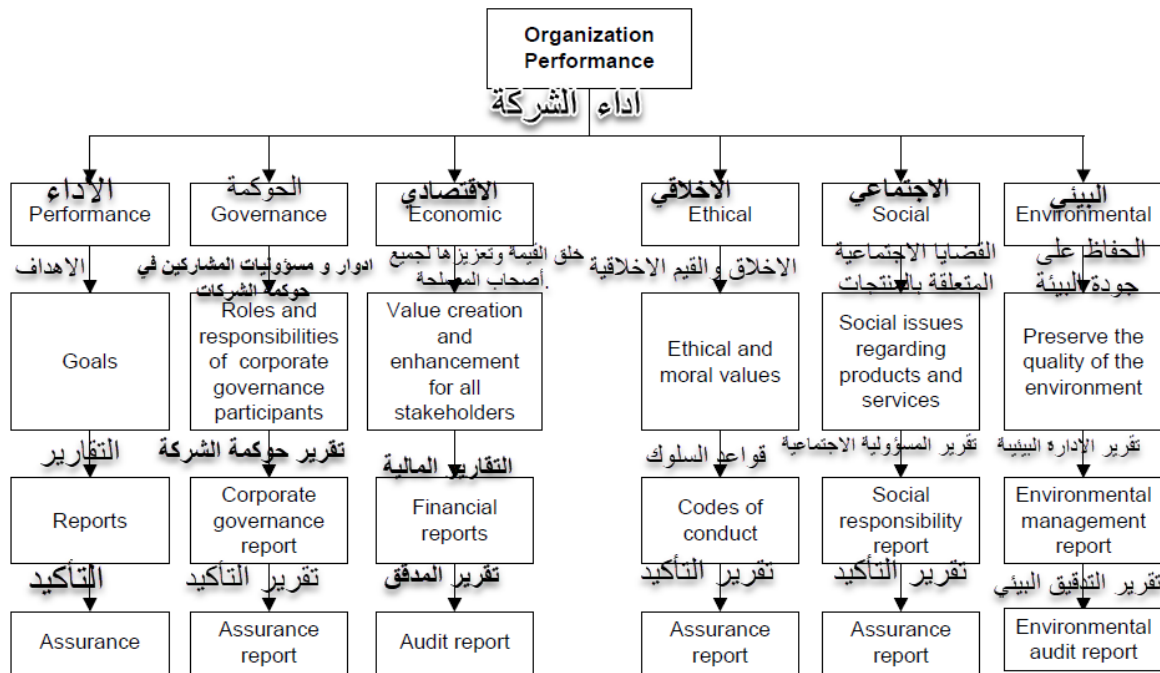
13.2.2 Conceptual Framework of Sustainability Accounting

صنف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (1992) الاستدامة إلى ثلاثة أبعاد أساسية هي: حماية البيئة والمجتمع والازدهار الاقتصادي: (Lemke,2020:12-17)

1.13.2.2 حماية البيئة: يُشار بهذا إلى البيئة الطبيعية نفسها. ويترتب على ذلك توضيح حماية البيئة على أنها الطريق نحو الاستدامة البيئية، وتمثل حالة لا تتضرر فيها الطبيعة بسبب النشاط البشري، بطريقة يتم فيها تلبية احتياجات اليوم دون التأثير باحتياجات جيل الغد.

2.13.2.2 التنمية الاجتماعية: يُعد البعد الاجتماعي في محاسبة الاستدامة الأقل تطوراً. لذلك تضمنت أربعة مجالات في البعد الاجتماعي هي: النزاهة والوعي والمشاركة والتماسك الاجتماعي. كذلك يُشار إلى أربعة مفاهيم رئيسة مختلفة قليلاً هي: رأس المال الاجتماعي، والبنية التحتية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية والنزاهة، والحوكمة الإلزامية. كما تشمل المفاهيم الأساسية، من بين أمور أخرى، جودة الحياة، والرفاهية الشخصية، والسعادة، والرضا عن الحياة، والاندماج الاجتماعي، والكرامة، والمودة، والحرية، والسلامة.

ومما ورد أعلاه يمكن الاعتقاد بأهمية الإطار المفاهيمي لمحاسبة الاستدامة الذي يمثل بوصلة توضح للشركة اتجاهاتها في المجالات التي أوضحتها الإطار أعلاه، وما ينبغي على الشركة العمل عليه إذا ما أرادت تحقيق الممارسات المستدامة، والشكل (4-2) يوضح الإطار المفاهيمي المتكامل لمحاسبة الاستدامة في الشركة:



شكل (4-2) الإطار المفاهيمي المتكامل لأداء محاسبة الاستدامة في الشركة

Source: Brockett, Ann M., & Rezaee, Zabihollah (2012). *Corporate Sustainability, Integrating Performance and Reporting*, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey), P(15).

يوضح الشكل (4-2) أنّ الإطار يتكون من ستة أبعاد كانت في الأساس ممثلة بثلاثة أو أربعة أبعاد، إلا أنّ التوسع والتطور الذي حدث على الاستدامة خلال العقد الماضيين أسهم في أن تكون بشكل أدق وأوسع مع ملاحظة كل بعد وتفرعاته، إذ يوضح للشركة آلية العمل بشكل كامل وصريح.

14.2.2 مفهوم استدامة الشركات المعاصر Contemporary corporate sustainability concept

عرّف Aras & Ingley الاستدامة: بأنها الأنشطة التي تدل على إدراج الجوانب الاجتماعية والبيئية في العمليات التجارية العادية للشركة وتفاعلها مع أصحاب المصلحة فضلاً عن ذلك وبنطاق أوسع، يمكن اعتبار أنّ الاستدامة من الناحية الاقتصادية تشير إلى نجاح نظام اقتصادي، كما يمكن الإشارة إلى الاهتمامات الاجتماعية عن طريق الحفاظ أو استمرار نجاح مجموعة اجتماعية (مثل الديمقراطية) أو إلى المسائل البيئية [على سبيل المثال السماح باستمرار الرفاهية للبيئة -نظام أو جزء منه أو مزيج من الثلاثة (Aras & Ingley, 2017: 71-72) ويرى Carroll et al., أنّ الاستدامة هي خلق قيمة للمساهمين فضلاً عن القيمة الاجتماعية مع تقليل الأثر البيئي على طول سلاسل القيمة التي نعمل فيها، وعرفت كذلك من قبل (PwC): استدامة الشركة هي القدرة على الحفاظ على أعمالها بشكل مسؤول، مع التركيز على المخاطر الخارجية الجديدة والأخرى على العواقب المستقبلية لقراراتها (Carroll et al., 2018:5) ويتفق كلاً من Ameer & Othman وArowoshegbe & Emmanuel على تعريف لجنة Brundtland³ للأمم المتحدة الاستدامة على أنها نظام للتنمية: يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة، والفكرة الأساسية وراء الاستدامة هي أن أنماط السلوك الحالية خاصة في العالم المتقدم غير مستدامة وعليه تهدد أساليب الحياة الحالية والمستقبلية (Ameer & Othman, 2012: 2-2) (Arowoshegbe & Emmanuel, 2016:99-100) (2).

ومما سبق يبدو أنّ تعدد التعريف وتنوعها من الباحثين أو المنظمات المعنية لا تختلف بالجوهر، وهو سلوك الإنسان الذي يجسده في الشركة أو غيرها وكيف يسهم في المحافظة على الموارد المحدودة وحماية البيئة وتقليل الانبعاثات في ظل تغيير المناخ وتطور وعي الناس تجاه البيئة والمطالبات بأن تقدم الشركة للمجتمع كما تأخذ منه، ويبين المفهوم الواسع للاستدامة تسعة مبادئ أساسية كما في الجدول رقم (2-2) أدناه:

جدول (2-2) مبادئ محاسبة الاستدامة

1. الأخلاق:	على الشركة وضع المعايير والممارسات الأخلاقية والترويج لها ومراقبتها والمحافظة عليها في التعامل مع جميع أصحاب المصلحة.
2. الحوكمة:	لابدّ من أن تدير الشركة مواردها بكفاءة وفعالية، مع الأداء المؤتمن لمجالس إدارة الشركات والمديرين على حقوق جميع أصحاب المصلحة.
3. الشفافية:	ينبغي أن توفر الشركة الإفصاح في التوقيت المناسب عن المعلومات المتعلقة بمنتجاتها وخدماتها ونشاطاتها، مما يسمح لأصحاب المصلحة باتخاذ قرارات صحيحة.
4. العلاقات التجارية:	على الشركة ممارسة أعمالها التجارية بعدالة مع الموردّين والمورّعين.
5. العائد المالي	ضرورة قيام الشركة بتعويض مقدمي رأس المال بعائد مفضل على الاستثمار وحماية موجودات الشركة.
6. المساهمة في المجتمع/ التنمية الاقتصادية:	على الشركة تعزيز علاقة المنفعة المتبادلة مع المجتمع حيث تكون حساسة لثقافة المجتمع واحتياجاته.
7. قيمة المنتجات والخدمات:	على الشركة مراعاة احتياجات ورغبات وحقوق زبائنها، إذ لابد من سعيها لتوفير أعلى مستويات القيمة للمنتجات والخدمات التي تقدمها.
8. ممارسات التوظيف:	ينبغي على الشركة تحسين ممارسات إدارة الموارد البشرية التي تعزز عن طريقها التطوير الشخصي والمهني لموظفيها فضلاً عن شفافية ممارسات التوظيف.

³ Brundtland: عيّن الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويبار، غرو هارليم بورتلاند رئيسةً للجنة، في كانون الأول عام 1983.

9. حماية البيئة:	على الشركة السعي الجاد لحماية البيئة وتعزيزها عن طريق المنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى.
------------------	--

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Epstein & Buhovac, 2014: 22) يتضح مما سبق كيف تتضمن الاستدامة تسعة مبادئ أساسية أو ذات أهمية كبرى، وعلى الشركة أخذها في الاعتبار لضمان نجاحها في الاستدامة وتحقيق استراتيجيتها التي تسعى إلى تنفيذها، لذلك يمكن الاعتقاد بأن هذه المبادئ هي خطوات عمل نحو الممارسات المستدامة بالنسبة للشركة.

15.2.2 أهمية محاسبة الاستدامة The importance of sustainability Accounting يعتقد Wood et al., بأن محاسبة الاستدامة أصبحت الآن محور تركيز مستمر لتطوير السياسات ، وأصبحت مقاييس الاستدامة مركزية ، إذ يتم تطوير النماذج باستمرار للإبلاغ عن العمليات بشكل أفضل، بينما يتم تحسين قواعد البيانات بشكل متزايداً لتوفير الوصف الأكثر اكتمالاً وتماسكاً للمجتمع (Wood et al.,2015:139-140) ، كذلك تزايد الاتجاه نحو الإفصاح عن التنمية المستدامة وإدخال محاسبة الاستدامة ضمن الإطار العام للنظام المحاسبي، أما Epstein & Buhovac و Khodair فيعتقدون بأن هناك اهتماماً متزايداً من قبل الحكومات والشركات والمؤسسات الدولية والأكاديمية والمهنية بالاستدامة للأسباب أدناه : **اللوائح أو القوانين:** تفرض اللوائح الحكومية وقواعد السلوك الصناعية على الشركات أهمية الممارسات المستدامة. إذ إن عدم الامتثال للوائح يكون مكلفاً ، حيث تشمل تكاليف عدم الامتثال التنظيمي للشركات الآتي: - العقوبات والغرامات -تكاليف قانونية - توقف الإنتاج بسبب عمليات التفتيش الإضافية - إيقاف محتمل للعمليات - الآثار المستقبلية على سمعة الشركة. فضلاً عن **العلاقة مع المجتمع:** أغلب الناس والهيئات غير الحكومية الناشطة أصبحت على دراية أكبر بقضايا الاستدامة والآثار التي تخلفها الشركات على المجتمع والبيئة والاقتصاد. وفقاً لذلك يعد تحديد المسائل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الهامة لأصحاب المصلحة الرئيسيين بهدف تحسين العلاقات مع أصحاب المصلحة يسهم في تعزيز الولاء والثقة (Epstein & Buhovac , 2014: 4-5) . وأما **متطلبات التكلفة والإيرادات:** يمكن للاستدامة أيضاً أن تخلق قيمة مالية للشركة عن طريق زيادة الإيرادات وخفض التكاليف إذ يمكن زيادة الإيرادات عن طريق زيادة المبيعات بسبب تحسين سمعة الشركة. كما يمكن خفض التكاليف بسبب استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة ، وتحسين المنتجات والعمليات . وكذلك **الالتزامات المجتمعية والأخلاقية:** تتأثر الشركة بسبب الالتزامات المجتمعية والأخلاقية على البيئة والمجتمع والاقتصاد، وتحمل الشركات مسؤولية إدارة الاستدامة، كما أنّ الاهتمام الشخصي بالآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وأثارها الاجتماعية والأخلاقية أدت ببعض المديرين التنفيذيين والشركات إلى تضمين الاستدامة في استراتيجياتهم (Khodair ,2019: 3-4).

ومما سبق قد يظهر ترابط بين هذه الأسباب، لذلك تدرك الشركات الكبرى التي لها حصة سوقية أو قيمة اقتصادية كبيرة أهمية العلاقة بين عملياتها والمجتمع التي تدفعها إلى إعادة النظر بمسؤولياتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية حول مفهوم الاستدامة.

ويرى Ozili أنّ هنالك دوافع أو أسباباً أخرى تدفع الشركات إلى الاهتمام بالاستدامة و إدارتها لتحقيق الأهداف المتوخاة منها وهي: (Ozili ,2021 :3-5) . **تجنب الغسل الأخضر:** 4 : الغسل الأخضر هو مفهوم يستخدم لوصف الموقف الذي تتفق فيه الشركة وقت ومالاً إضافياً على الإعلان عن نفسها على أنها صديقة للبيئة عندما لا تكون كذلك. فضلاً عن **التقليد وضغط الصناعة:** هناك تحول عالمي نحو الاستدامة في كل صناعة تقريباً. إذ بدأت العديد من الصناعات في دمج اعتبارات الاستدامة في

4 "ظاهرة الغسل الأخضر بالإنجليزية (greenwashing): هو فعل تضليل المستهلكين حول الممارسات البيئية للشركة أو الفوائد البيئية لمنتج أو خدمة ما. إن ممارسة الغسل الأخضر هو عمل من أعمال نقل المعلومات إلى الجمهور ويعد ظاهراً ومضموناً تحريفاً للوقائع والحقيقة من أجل أن تظهر الشركة اجتماعية أو مسؤولة بيئياً في أعين الجمهور المستهدف."

ممارساتها. والضغط التشريعي: إذ يحدث عندما يتم تمرير التشريع الذي يتطلب من الشركات الامتثال لبعض متطلبات الإفصاح والإبلاغ عن الاستدامة. في بعض البلدان، ويتم دعم تقارير الاستدامة بالتشريعات عن طريق لجنة الأوراق المالية والبورصات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وضغط أصحاب المصلحة واكتساب الشرعية: يمكن لأصحاب المصلحة المهتمين بالبيئة الضغط على الشركات للتحول من المحاسبة التقليدية إلى محاسبة الاستدامة.

يتضح مما سبق إن Ozili قدم أسباب مهمة أخرى فضلاً عن الأسباب الأربعة المذكورة أعلاه وكيف على الشركات الاهتمام بالاستدامة والإبلاغ عنها إذا ما أرادت الاستمرار، فالاستدامة والاستمرارية مرتببتان بشكل تام.

16.2.2 مناهج تفسير التنمية الموجهة نحو الهدف العملي لمحاسبة الاستدامة Approaches of the pragmatic goal driven development interpretation of sustainability accounting

تمتاز محاسبة الاستدامة بوجود أكثر من منهج أو مدخل يحدد مسارها، وبشكل عام وفي سياق شركة معينة: (النهج من الأعلى إلى الأسفل.، ونهج أصحاب المصلحة.، نهج المسار المزدوج.) ويرى Schaltegger & Burritt أنّ البيانات المقدمة من محاسبة الاستدامة توفر نقطة انطلاق لاتخاذ قرارات جيدة، ولكن فقط إذا كانت البيانات مرتبطة بالأهداف المحددة، إذ يتم تحسين جودة القرارات. وبالنسبة لمناهج التفسير يبدأ النهج من الأعلى إلى الأسفل لتطوير محاسبة الاستدامة بأوسع تعريف ومن هذا النهج يتم اشتقاق نهج القياس، إذ تتمثل الفكرة الأساسية لهذا المدخل في تطوير نظام مؤشرات قابل للاستخدام بشكل عام مشابه لذلك الذي يقدمه مخطط مؤشر عائد الاستثمار (ROI) الذي أصبح شائعاً بواسطة DuPont. أمّا مدخل أصحاب المصلحة هو تطوير محاسبة الاستدامة بطريقة مختلفة تماماً. لعل السؤال هنا ما الذي يعنيه أداء الاستدامة لشركة ما؟، وما هي المؤشرات التي تعكس هذا الأداء بشكل أفضل؟ وكيف ينبغي قياسه؟ والإبلاغ عنه؟ على أن يتم تحديده عن طريق مشاركة أصحاب المصلحة. أمّا نهج المسار المزدوج فيتم فيه التحقق من جميع قضايا أصحاب المصلحة ذات العلاقة وقد تم تناولها، كذلك استراتيجية الشركة المتعلقة بقضايا الاستدامة الرئيسية واقعية ومرنة في الظروف المتغيرة، مثل الأزمة الاقتصادية العالمية. ويشجع نهج المسار المزدوج لمعلومات محاسبة الاستدامة الإدارة على مراقبة واسعة النطاق للقضايا التي يُمكن أن تكون مصدر قلق والمؤشرات ذات الصلة (Schaltegger & Burritt, 2010:382)، إنّ للحدود المفروضة على مشاركة أصحاب المصلحة في محاسبة الاستدامة، أصبح من الضروري إيجاد نهج بديل عملي لزيادة احتمالية الالتزام المتوازن للاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في محاسبة وإدارة الاستدامة. بشكل عام، يحتاج مثل هذا النهج إلى كشف الافتراضات التي تكمن وراء عملية اتخاذ القرار، وبالنتيجة جعل هذه الافتراضات خاضعة للتفكير وربما قابلة لإعادة النظر (Schneider, 2015:532).

ومما سبق يتضح أنّ لكل نهج أو أسلوب ما يبرر اتباعه في الشركة لتحقيق الهدف العملي لمحاسبة الاستدامة إذ يمكن الاعتقاد أنّ نهج مشاركة أصحاب المصلحة ضروري للشركة، كونهم يتيحون للشركة إن تعظم قيمتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما لا بد من الإشارة إلى أصحاب المصلحة ليسوا الداخليين فقط الشركة بل الخارجيين معهم.

17.2.2 دوافع مبادرات وممارسات الاستدامة Motives for Sustainability Initiatives and Practices

يعتقد Bansal & DesJardine بأنّ الاستدامة تهدف إلى تأمين العدالة بين الأجيال، وبهذه الطريقة فإنّ مبادئ الاستدامة لا جدال فيها، كما يرغب معظم الناس في العيش مثل آبائهم ويريدون أن يتمتع أطفالهم

بفرص مماثلة. لذلك ينطبق المنطق نفسه على الأعمال التجارية، ويريد معظم المديرين أن تكون أعمالهم مربحة على الأقل كما كانت في الماضي، وبشكل مثالي، أن تنمو الأرباح (Bansal & DesJardine, 2014:71) أما Brockett & Rezaee فيعتقدان بأن المستهلكين أصبحوا أكثر تنقيفاً بشأن المبادرات المستدامة ، فقد أصبحوا يتوقعون تغييرات في كيفية إنتاج المنتجات وتعبئتها. كما يبحث عدد متزايد من المستهلكين عن تلك الشركات التي تظهر وعياً واهتماماً بقضايا الاستدامة. وعليه يتوقع العديد من المستهلكين أن تكون الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من المنتجات والخدمات التي يشترونها (Brockett & Rezaee, 2012: 7-8) ويرى Xie et al., أن سبب التوجه نحو نظرية أصحاب المصلحة هي أن الشركات لديها التزامات تجاه عدد من الفئات المستهدفة، وبالنتيجة يجب أن تضيف قيمة لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المساهمين والدائنين والموردين والزبائن والموظفين وغيرهم. ومع ذلك ، تشير نظرية المساهمين التقليديين إلى أن الهدف الأساسي للشركة هو خلق قيمة للمساهمين في وظيفة موضوعية واحدة لتعظيم الأداء المالي. وطبقاً لذلك تعمل استدامة الأعمال على تعزيز تطبيق نظرية أصحاب المصلحة في حماية مصالح الجميع ، وفي ضوء ذلك يمكن تحقيق الهدف الرئيس المتمثل في تعظيم القيمة لجميع أصحاب المصلحة في إطار استدامة الأعمال عند مراعاة مصالح جميع أصحاب المصلحة (Xie et al., 2018:2) .

ويتضح من أعلاه اهم الدوافع وأكثرها تحفيزاً للشركات من اجل الممارسات المستدامة وهم المستهلكون، باعتبارهم المستهدف الأول للشركة الذي تعمل من أجله والذين هم جزء لا يتجزأ من أصحاب المصلحة اذا تم ربطهما بنظرية أصحاب المصلحة.

18.2.2 المنطق المؤسسي وراء استدامة الشركات The Institutional Logics Behind Corporate Sustainability

يرى Schneider أن المنطق المؤسسي يمثل الأنماط التاريخية المبنية اجتماعياً للممارسات المادية والافتراضات والقيم والمعتقدات والقواعد التي ينتج بها الأفراد أساس عيشهم المادي ، المبني على تنظيم الزمان والمكان لواقعهم الاجتماعي. لذلك يؤثر المنطق المؤسسي على الأفراد، إمّا عن طريق تكوين الهوية الاجتماعية أو الحوافز والعقوبات للتوافق أو عدم التوافق مع منطق معين ، إذ يتبع مفهوم استدامة الشركات بشكل مثالي المنطق المؤسسي الذي يهدف إلى التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية فيما يتعلق بالأجيال الحالية ، كذلك في الاحترام الزمني. لذلك يسعى هذا المفهوم إلى تحقيق هدف رفاهية شامل يتناقض بشدة مع المنطق السائد في المجال الاقتصادي - منطق السوق . وبموجب المنظور المؤسسي يمكن اعتبار منطق الاستدامة راسخاً في مختلف القطاعات المجتمعية. إذ أن القطاع الأول هو المجتمع المدني ، حيث يسعى عدد لا يحصى من المنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح إلى تحقيق أهداف متعددة تشكل عناصر من نموذج الاستدامة ، بما في ذلك مجموعة واسعة من الموضوعات مثل، حماية البيئة ، ومكافحة الفساد ، وحماية حقوق الإنسان والأمن الغذائي. (Schneider,2015:528) ويتضح مما سبق سير مفهوم الاستدامة وفق المنطق المؤسسي مع ملاحظة اختلاف منطق الاستدامة عن المنطق الاقتصادي (منطق السوق) الذي كان سائداً منذ الأزل، وهو تعظيم الربح، بل أصبحت الاعتبارات المجتمعية جزءاً مكماً لتعظيم الربح، الذي بتحقيقه لابد من تعظيم رفاهية المجتمع والمساهمة في تلبية احتياجاته.

19.2.2 مناهج تقييم استدامة الشركات Approaches to Corporate Sustainability Assessment

يرى Schneider & Meins أن هناك أسباباً متعددة تجعل تقييم استدامة الشركة مهماً لكل من الشركات التي تهدف إلى سلوك تجاري مستدام ومجموعة من أصحاب المصلحة المهتمين باستدامة الشركة، وإنّ أهم

الجهات الفاعلة (المنظمات الدولية، والمعايير، ومنهجيات التصنيف) التي تؤثر على تصور وممارسة تقييم استدامة الشركات ونهجها. لذلك سيسمح بتتبع وفهم المبادئ الأساسية لتقييم الاستدامة وأيضاً التصنيف. كما يمكن القول أنّ هذه المنظمات تمارس ضغطاً معيارياً على ممارسة الاستدامة والإبلاغ عنها. ووفقاً لذلك يتم تقييم استدامة الشركات من مختلف الجهات ذات الريادة، فعلى المستوى الوطني تقدم الجمعيات المهنية إرشادات لأعضائها من أجل الممارسات البيئية والاجتماعية المستدامة. ويتمثل أحد التدابير في دعم مثل هذه التطلعات في منح جوائز للممارسات المستدامة الذي أصبح شائعاً في معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. ومن الأمثلة على هذه الجوائز "مبادرة Freiheit und Verantwortung" في ألمانيا و "الجائزة السويسرية لأخلاقيات العمل" في سويسرا (Schneider & Meins, 2012: 213) ويتضح مما سبق دور تقييم الاستدامة في تشجيع الشركات على ممارستها بشكل يحقق أهدافها ويحفزها على التعزيز والاستمرار عن طريق الجوائز وغيرها.

20.2.2 المسار الحرج لتطوير محاسبة الاستدامة Critical path of Sustainability Accounting Development

وصف Burritt & Schaltegger بكلمة (التعظيم) ما يتعلق بمفهوم معين، إذ أوضح أنّ التعظيم مرتبط بشكل ملائم بـ "الوضع الحقيقي فيما يتعلق بتأثير نشاط الشركة على البيئة الخارجية وما يترتب على ذلك من آثار على المستقبل"، وهذا ما تُعنى به محاسبة الاستدامة، كما تشير المشكلة إلى أنّ الاستدامة غير مفهومة بشكل كافٍ. لذلك يعتقد الباحثون بأنّ الشركة ككيان قانوني هي الحدود الخاطئة لتطبيق مفهوم الاستدامة. ومع ذلك، يمكن القول أيضاً أنه لا توجد حدود مناسبة، سواء كان النظام البيئي المحلي، أم النظام الاجتماعي، أم الأرض، حيث لا يوجد شيء معروف مستدام على الامد الطويل جداً. لأن بعض الشركات حريصة على اعتماد عمليات محاسبة الاستدامة، والاطلاع على ناتج محاسبة الاستدامة، ولمس المنتج واستعمال المنتج ليراه الجميع في ظل هذه الظروف، ويشعر المديرين والشركات بالحاجة إلى التعامل مع عمليات محاسب الاستدامة وتقارير الاستدامة الناتجة بسبب الضغوط المتنوعة من الأطراف الداخلية (أنواع مختلفة من المديرين تتطلب رضا المديرين في التسويق والبيئة والمحاسبة والإنتاج واللوجستيات والبحث والتطوير وما إلى ذلك)، والأطراف الخارجية (ضغوط وسائل الإعلام، وضغط أصحاب المصلحة، والضغوط السياسية، وأحياناً ضغط السوق أيضاً (Burrirt & Schaltegger, 2010: 830-831)).

ومما سبق يمكن الاعتقاد بأنّ آراء الباحثين في حينها قد تكون منطقية وواقعية لعدة أسباب، منها غياب المعايير والمنظمات المعنية وعدم وجود بدائل في الصناعة لتقليل الانبعاثات، والربح الذي كان هو الهدف الأعظم لأصحاب المصلحة، الوعي المجتمعي وغيرها، لكن الآن اختلفت الظروف وتغيرت كثيراً في أغلب دول العالم وخاصة بعد تقرير Bruntland. كما أنّ تأثير الضغوط الداخلية والخارجية والفرص والتهديدات على الشركات في سبيل المضي في طريق الاستدامة والإبلاغ بشكل كافٍ لكي تحصل على بعض الفرص الخاصة بالسمعة الجيدة والحصة السوقية أو قيادة السوق. ولتوضيح الضغوطات أو الصراعات يُنظر الشكل (2-5)

والتحسين وتطوير أفاق البحث لتعزيز ممارساتها المستدامة وظهور مفاهيم جديدة ارتبطت بالاستدامة ك رأس المال الاجتماعي الذي نعتقد بأهميته ودوره في تعظيم قيمة الشركة.

22.2.2 حوافز الاستدامة وخطط المكافآت وعوائد المساهمين Sustainability incentives, compensation plans and shareholder returns

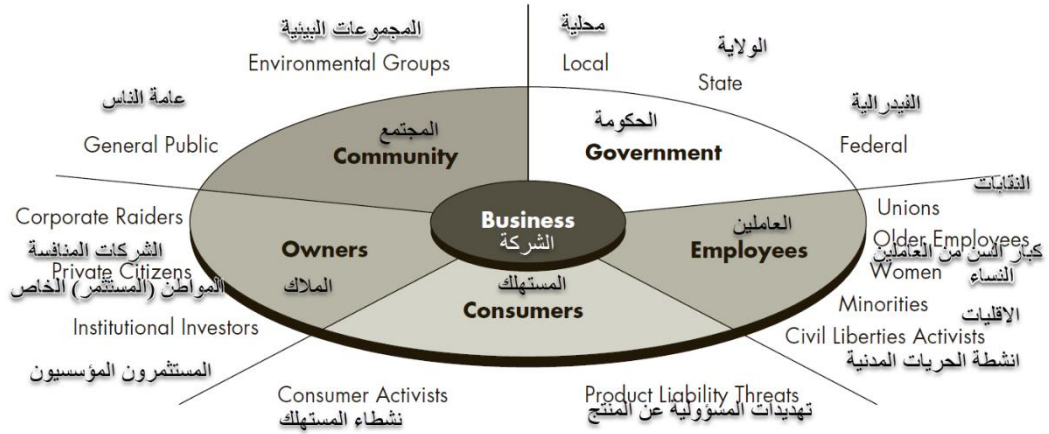
يرى Abdelmotaal & Abdel-Kader أنّ دراسات قليلة ركزت على مقاييس الاستدامة التي استخدمت قياس رضا الزبائن، وهي مقاييس رئيسة قصيرة الأجل تمثل مؤشرات للأداء طويل الأجل في عقود المكافآت. ولقد استخدموا بيانات تاريخية لمدة 6 سنوات من 18 فندقاً تديرها شركة ضيافة للاختبار قبل وبعد تنفيذ تغيير في خطة المكافآت. إذ وجدوا أنّ خطة المكافآت الجديدة مبنية على مقاييس الأداء (المالية وغير المالية) مع جزء كبير من هذه المكافآت على أساس الإداء غير المالي. كما أنّ السبب وراء عدم بذل المديرين العناية الواجبة من الجهود لتحسين رضا الزبائن قبل إدخال الإداء غير المالي في خطة التحفيز. وذلك يوضح أن دفع المكافآت المشروط بالإداء المالي فقط صغير جداً بحيث لا يقدم الدافع المناسب. والتحقيق في تأثير استخدام الإداء غير المالي في عقود التحفيز على الأداء الحالي والمستقبلي. وأشارت نتائجهم إلى وجود علاقة إيجابية بين استخدام الإداء غير المالي في عقود المكافآت مع أداء عوائد الشركة في سوق الأوراق المالية (Abdelmotaal & Abdel-Kader,2016:6-7).

ووفقاً لما سبق يمكن الاعتقاد بأهمية وضع أهداف الاستدامة أو المتعلقة بها كأساس في أجور ومكافآت المسؤولين التنفيذيين للحد من تضارب المصالح وضمان الحد الأدنى من أنّ المسؤولين يضعون في اعتبارهم أهمية الاستدامة ويتخذون الإجراءات اللازمة في الأبعاد الثلاثة للاستدامة.

24-2-2 إدارة الموارد البشرية المستدامة Sustainable Human Resource Management

يعتقد Filho بأنّ مصطلح إدارة الاستدامة المستخدم حالياً، يتعلق بالشركات والبلديات غالباً، ويستخدم أيضاً فيما يتعلق بالشركات الأخرى. كما أنّ مهمة إدارة الاستدامة في الشركات في تضمين القواعد والمبادئ التوجيهية للعيش معاً واستهداف رفاهية المجتمع ، أي القوى العاملة حيث يتم الاعتراف بحقوق جميع الأفراد والحفاظ على مصالح الموظفين ، لذلك ينصبّ التركيز هنا على إدارة الموارد البشرية للشركات ويصبح عنصراً لا غنى عنه لاستدامة إدارة الشركة. ويُعد أساس مفهوم الإدارة المستدامة للموارد البشرية هو أنّ الموظفين والشركات على قدم المساواة يعملون معاً على تطوير وصيانة إمكانات الموظفين، كما أنّ نطاق تفسير الإدارة المستدامة للموارد البشرية متعدد الجوانب ، وليست ابتكاراً بقدر ما هي تكيف لنهج إدارة الموارد البشرية الحالية مع التحديات المجتمعية والسياسية الحالية التي تركز على الموظف. ووفقاً لذلك فإنّ أحد محاور الإدارة المستدامة للموارد البشرية هو مشاركة أصحاب المصلحة الخارجيين مثل الزبائن ، ووسائل الإعلام والمجتمع، فضلاً عن أصحاب المصلحة الداخليين كأعضاء اللجان أو الموظفين (Filho, 2019: 64-65).

ومما سبق تبدو أهمية الموارد البشرية كجزء أساسي من استراتيجية الشركة تجاه قضايا الاستدامة، وكيف يكون التكامل مع العاملين فيها ، فضلاً عن أصحاب المصلحة المتنوعين من المجتمع والزبائن، إذ لا بد من وضع حقوقهم محل اعتبار وتطوير مهاراتهم وغيرها من الأمور التي تكون سبباً في نجاح استدامة الشركة، وتمثل العلاقات التجارية وأصحاب المصالح المختارين في الشكل رقم (2-6)



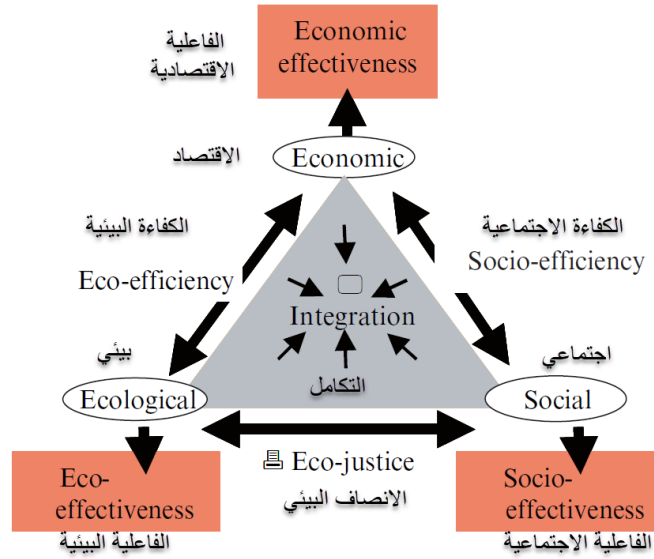
شكل (6-2) العلاقة بين الشركة وأصحاب المصلحة

Source: Carroll, Archie B & Jill A. Brown, Ann K. Buchholtz (2018). *Business & Society, Ethics, Sustainability, and Stakeholder Management, Cengage Learning*, (10th ed.). Cengage Learning products are represented in Canada by Nelson Education, Ltd., P(9).

من الشكل (6-2) تظهر العلاقة بين الشركة وأصحاب المصلحة الأساسيين، وكيف يضم كل محور عدداً من الأطراف الأخرى التي تسعى إلى التأثير في الشركة لتحقيق أهدافها بناءً على المنفعة المتبادلة تحت الممارسات المستدامة.

2-2-25 Challenges Deriving from the Sustainability Triangle

يوضح مثلث الاستدامة الأبعاد الثلاثة للممارسات المستدامة عن طريق رسم الأهداف البيئية والاجتماعية الاقتصادية في مثلث ومعالجة الترابط والتأثير المتبادل بين هذه الأبعاد. إذ يتم تحديد الفرق بين التركيز على ضلع بين زاويتين لمثلث الاستدامة عن طريق التمييز بين الفعالية والكفاءة. إذ أنّ الفعالية عادةً هي الهدف فكلما حاولت الإدارة تحسين بُعد واحد لمثلث الاستدامة يتأثر البعد الآخر بذلك. كما يمكن قياس الفعالية الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية بمؤشرات أو أرقام مطلقة. بخلاف ذلك توضح الكفاءة العلاقة بين الأبعاد المختلفة مثل البعد البيئي والاقتصادي للكفاءة البيئية، أو البعد الاجتماعي والاقتصادي للكفاءة الاجتماعية (حتى الكفاءة الاقتصادية تعكس العلاقة بين القضايا الاقتصادية المختلفة مثل الموجودات والربح). كما أنّ قياس الكفاءة يتم عن طريق المؤشرات أو النسب المئوية. وتُعدّ مؤشرات الكفاءة مؤشرات متقاطعة تتضمن وحدتين منفصلتين للقياس، ما لم يتم قياس البعدين الآخرين لتحليل الكفاءة من الناحية النقدية. أمّا الفعالية الاقتصادية فهي أداة لتحقيق أفضل نتيجة اقتصادية متاحة (Schaltegger et al., 2006:6). وأدناه الشكل (7-2) يوضح أركان مثلث الاستدامة.



شكل (7-2) مثلث الاستدامة

Source: Schaltegger, Stefan & Martin Bennett, Roger Burritt (2006). *Sustainability Accounting and Reporting*, Springer Nature Switzerland AG., P(8).

26-2-2 عمل الاستدامة :

يوضح نموذج استدامة الشركات (محركات النجاح) والآثار (المكافآت ومقاييس النجاح) للاستثمارات في الممارسات الاستدامة ، وطريقة تحليل الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لمنتجات الشركات والخدمات والعمليات والأنشطة الأخرى. يعد استخدام هذا النموذج لتحسين اتخاذ القرارات الخاصة بكل من نفقات الاستدامة المستهدفة وغيرها من قرارات رأس المال والاستثمار التشغيلي العام. كما يوضح الدور المهم للرقابة الإدارية وقياس الأداء من أجل تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي والمالي. كما إن النموذج يوضح علاقة السبب والنتيجة بين الإجراءات الإدارية في الممارسات المستدامة والأداء المالي. المجموعات الرئيسية الثلاث من التأثيرات ترتبط بالآتي: (Epstein & Buhovac, 2014: 261) التكاليف والعوائد المالية المباشرة لأعمال الشركات . والآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لممارسات الشركات . فضلاً عن الآثار المالية الناتجة عن أداء الاستدامة وردود فعل أصحاب المصلحة ذات العلاقة. كما يمكن أن تعزز الاستدامة الأعمال التجارية بعدة طرق. الاتي بعض المكاسب الموثقة لتحسين أداء الاستدامة : مثل المكافآت المالية : - انخفاض تكاليف التشغيل (بما في ذلك انخفاض تكاليف التقاضي) - وزيادة الإيرادات - انخفاض التكاليف الإدارية - وانخفاض تكاليف رأس المال - وارتفاع أسعار الأسهم. (Chams & Blandón, 2019: 1067-1069) المكافآت المتعلقة بالزبائن: زيادة رضا الزبائن - ابتكار المنتجات - زيادة الحصة السوقية - تحسين السمعة - فرص النمو الجديدة في السوق.

المكافآت التشغيلية: تحسين عملية الابتكار - المكاسب الإنتاجية - تقليل أوقات الدورة - تحسين العوائد - تقليل المخلفات.

المكافآت التنظيمية: تحسين الرضا الوظيفي - تحسين العلاقات مع أصحاب المصلحة - الحد من التدخل التنظيمي - تقليل المخاطر - زيادة التعلم (Epstein & Buhovac , 2014: 261-263).

المبحث الثالث

أبعاد محاسبة الاستدامة ودور الشركات فيها

Dimensions of sustainable accounting and the role of companies in it

إنّ محاسبة الاستدامة هي نتاج تفاعل عدة أبعاد مترابطة مع بعضها البعض ، إذ كانت تتضمن ثلاثة أبعاد (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي) ومن ثم ظهرت عدة أبحاث ودراسات أضافت أبعاداً أخرى كالحوكمة والأخلاق وغيرها بحسب المتغيرات والمطالبات العالمية. لذلك سيتطرق هذا المبحث إلى أبعاد محاسبة الاستدامة وتطورها وكيف تتداخل الأبعاد فيما بينها أحيانا والموضوعات المتعلقة بكل بعد.

1.3.2 البعد الاقتصادي Economic Dimension

ينفق كلاً من Arowoshegbe & Emmanuel و Alhaddi على أنه بموجب مفهوم TBL فإنّ البعد الاقتصادي يشير إلى تأثير ممارسات أعمال الشركة في الاقتصاد. إذ يتعلق بقدرة الاقتصاد كأحد أبعاد الاستدامة على البقاء والتطور في المستقبل من أجل دعم الأجيال القادمة. كما يربط البعد الاقتصادي نمو الشركة بنمو الاقتصاد ومدى مساهمتها في دعمه. بمعنى آخر ، يركز على القيمة الاقتصادية التي تقدمها الشركة للنظام المحيط بطريقة تزدهر بها وتعزز قدرتها على دعم الأجيال القادمة (Arowoshegbe & Emmanuel, 2016:105) (Alhaddi , 2015:8). أمّا Tate & Bals فيعتقدان بأن "العمل المستدام" ما يزال الى اليوم يمثل منظوراً يركز على الاقتصاد الذي يستخدم درجات متفاوتة من جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) مثل كفاءة الطاقة ، وتقليل انبعاثات الكربون ، وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام ، والمعاملة العادلة للموظفين ، والعتاء الخيري. لذلك عالجت الشركات التي تتبنى هذا المنظور جزءاً صغيراً فقط من تحديات الاستدامة العالمية (Tate & Bals, 2016:1) ، ويرى Tawfik أنّ الاستدامة هي إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الشركات لضمان بقائها واستمراريتها لعلاقتها الوثيقة برفاهية الإنسان ومستوى المعيشة والتقدم. لذلك يركز مفهوم الاستدامة على حقيقة مهمة، هي أنّ الاهتمام بالبيئة والمجتمع يقع في صميم التنمية الاقتصادية. ونتيجة لذلك ، ظهرت بعض مؤشرات الاستدامة المرتبطة بأسواق رأس المال، مثل مؤشر داو جونز في الولايات المتحدة ، ومؤشر FTSE4 في المملكة المتحدة ، ومؤشر الاستدامة المؤسسية (ISE) في البرازيل (Tawfik et al., 2021:1121) ويعتقد Andersson et al., بأنّ المستدامة تحتاجها الشركة لتعظيم أدائها ، ويراعي البعد الاقتصادي لـ TBL الأداء بشكل صريح. وفقاً لذلك ، يتضمن البعد الاقتصادي (أو الربحي) قدرة الشركة على النمو اقتصادياً لتحقيق الأداء المالي. وهذا البعد يربط النمو الاقتصادي للشركة بمساهمتها في الاقتصاد ، حيث يركز على القيمة الاقتصادية التي تقدمها الشركة للنظام العاملة فيه بطريقة تزدهر بها وتعزز قدرتها على دعم الأجيال القادمة (Andersson et al., 2022:1161).

ومما سبق يتضح بشكل جلي الدور الذي تلعبه الشركة عندما تزدهر مع مراعاة المجتمع والبيئة وتعظيم قيمتها الاقتصادية الذي بطريقة وأخرى سيصب في الناتج المحلي للبلد، لذلك اغلب الدول المتقدمة ذات الاقتصادات المتطورة التي تقود العالم تظهر بصمة الشركات واضحة ومؤثرة، ووفقاً لذلك فإنّ محاسبة الاستدامة قد حثت الشركات على اخذ دورها للمساهمة في تعزيز رفاهية المجتمعات والحفاظ على مواردها وبيئتها في ظل تنمية اقتصادية.

2.3.2 العولمة الاقتصادية Economic globalization

ناقش Rudolpha & Figgeb ما يمكن أن تؤديه العولمة الاقتصادية في نمو صناعات أكثر تلوثاً في البلدان ذات اللوائح البيئية الأقل ، كما هو الحال في العديد من الدول النامية. وبشكل عام في جميع البلدان، ومن المتوقع أن تؤثر العولمة الاقتصادية على تكثيف المطالب البيئية. إذ يستند رأيهما على الأسباب الآتية: لم يتم تشكيل إطار (عالمي) فعال لتنظيم استخدام الأراضي وانبعاثات الكربون ، مما قد يؤدي إلى ظهور لوائح ملزمة عالمياً. كما تميل الدول الأكثر تقدماً إلى تكثيف الإنتاج الزراعي واستخدام الطاقة ، مما يزيد من الضغوطات البيئية، لذلك فإن العولمة الاقتصادية تعزز المطالب البشرية. ومع ذلك يبقى التأثير المسبق غير واضح ، لأنّ العولمة الاقتصادية قد يكون لها أيضاً آثار مخففة على مطالب الإنسان على البيئة. فعلى سبيل المثال ، قد تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى نقل التكنولوجيا ونشر تقنيات الإنتاج النظيف ، مما يسمح للبلدان النامية بالقفز من عمليات الإنتاج الأقل كفاءة. كما قدمت دراسات سابقة دليلاً على أنّ هذه التأثيرات تنجح حتى عندما تستثمر الشركات من البلدان الأقل نمواً في البلدان الأكثر ثراءً. لذلك يتضح أنّ العولمة الاقتصادية تقلل من المطالب البشرية (Rudolpha & Figgeb, 2017: 349-350). ومما سبق يمكن الاتفاق مع الباحثين في جوانب ونختلف في أخرى، فالعولمة سلاح ذو حدين، إذ إن البلدان التي تكون فيها اللوائح صارمة ومكلفة تعمل الشركات على تجنبها وتبحث عن بلدان أقل صرامة كما هو الحال في البلدان العربية بشكل عام وباعتبار العراق جزء من هذه البلدان يظهر أنّ العولمة قد يستفيد منها في جذب الاستثمارات الأجنبية من الشركات العالمية، إلا أنه يفتقر إلى اللوائح أو القوانين الصارمة التي تلزم الشركات بالمحافظة على البيئة والمساهمة بشكل جدي في الرفاهية الاجتماعية ، ومن جانب آخر قد تكون العولمة احد الوسائل لتوسعة مطالبات الناس بضرورة الاستدامة بكل أبعادها بسبب التغيرات المناخية وازدياد نسب الفقر وتراجع الاقتصاد في العديد من دول العالم.

3.3.2 البعد البيئي Environmental Dimension

ويعتقد Alfaro & Sánchez باتساع مفهوم البعد البيئي بمرور الزمن ليشمل عناصر مثل تأثير الأنظمة القانونية والأسواق والسياسات التنظيمية، التي تقدرها مجموعات متنوعة مهتمة بالتخفيف من تغير المناخ. إذ بدأ الاهتمام بالاستدامة البيئية. فعلى سبيل المثال، ما تضمنه إعلان اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (1987) مصطلح التنمية المستدامة لوصف الحاجة لمواجهة التحديات البيئية الحالية دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة مثل المياه والهواء ، التلوث ، وندرة الموارد الطبيعية ، وإزالة الغابات ، وتغير المناخ ، وعدم المساواة الاجتماعية (Alfaro & Sánchez, 2022:3) أمّا Taplin et al., فيرون أنّ أحد أكثر الجوانب قيمة لمحاسبة الاستدامة هو أنه يسمح لصانعي القرار الذين ليس لديهم خبرة بيئية بإصدار أحكام حول كيفية تفاعلهم مع البيئة ، وما التكاليف أو العوائد الممكن الحصول عليها. كما إن ربط المعلومات البيئية في إطار مناسب ومألوف للمحاسبة المالية يمكن أن يوفر المعلومات الموجهة نحو الهدف اللازم لتحسين جودة القرارات البيئية (Taplin et al., 2006: 349).

ومما سبق يظهر أنّ احد الأسباب أو العوامل التي دعت إلى وجود محاسبة الاستدامة والسعي خلفها، هو ما خلفته الشركات من تأثير على المناخ نتيجة الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية المحدودة والهدف الدائم لتعظيم الربح على حساب الطبيعة والمجتمع، لذلك أدرك العالم أهمية الاهتمام بالبيئة فبدأت النداءات تنطلق من مختلف المنظمات العالمية وما تبعها من مؤتمرات للتوعية بأهمية الاستدامة البيئية.

4.3.2 المحاسبة البيئية Environmental Accounting

يعتقد Nechi أن القضايا البيئية كانت المحفز لجميع الأدبيات التي أدت إلى ظهور مفهوم محاسبة الاستدامة. ولكي يتم قبول الاستدامة البيئية ، فلا بد من أن تتضمن جملة من الأهداف التي تحد من التدهور البيئي واستهداف الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية. ومع ذلك ، ونظرًا لأن النمو الاقتصادي لا يزال الموجّه الرئيس للتنمية البشرية ، يجب اختيار الأهداف البيئية بحيث تستمر الأنشطة الاقتصادية في دعم المجتمعات مع تعديلها لتكون أقل ضرراً للبيئة (Nechi et al.,2020: 755). أما Çalıyurt فعرف البعد البيئي أو المحاسبة البيئية بشكل متنوع طبقاً لتسمياتها الأخرى، إذ سميت "المحاسبة الخضراء" أو "المحاسبة البيئية" في الأدبيات. إذ تستند هذه التعريفات إلى البحث في استخدام الموارد المتعلقة بالبيئة في العمل المحاسبي. كما تشمل المحاسبة البيئية الجوانب التي تكون فيها الشركات مسؤولة أمام المجتمع. وفي الوقت ذاته قياس المعاملات المالية التي أنفقتها الشركة في مجالات مثل حماية البيئة والاستثمار والجوانب التي تحمي البيئة. كما تهدف المحاسبة البيئية إلى ضمان تنفيذ الاستثمارات بما يتوافق مع البيئة عن طريق مراعاة مصالح المجتمع وأنه يمكن ضمان محاسبة الاستدامة عن طريق الفعالية والكفاءة في أنشطة حماية البيئة. لذلك فإن الهدف الأساس للمحاسبة البيئية هو إنتاج المعلومات على المستويين (الكلي والجزئي) لشرح التفاعل بين البيئة والاقتصاد (Çalıyurt, 2021: 22).

ويتضح من مفهوم المحاسبة البيئية وفقاً لرأي الباحثين كيف يمكن للموارد التي تنفق على البيئة أن تدخل في المحاسبة ودورها في المجتمع والاقتصاد، وما ينبغي على الشركات الاستثمار في الجوانب البيئية التي تحد من استنزاف الجودة البيئية لذلك فإن الجانب البيئي قد يكون هو أول عامل أثر بشكل كبير في محاسبة الاستدامة.

5.3.2 المحاسبة البيئية كمصطلح في المحاسبة المالية Environmental Accounting in Terms of Financial Accounting

يرى Çalıyurt أن نقل المعلومات البيئية إلى النظام المحاسبي ، أي "مفهوم التوثيق" للمحاسبة هو الشرط الأول الذي يجب أخذه في الحسبان. إذ يتم استخدام نوعين من المستندات لتحويل النفقات البيئية إلى المحاسبة ، والمستندات المالية توضح أنشطتها (على سبيل المثال ، الفاتورة). والمستندات غير المالية: تمثل المستندات القانونية والوثائق الفنية الصادرة لحماية الموارد البيئية مثل القوانين واللوائح والأنظمة والتقارير الفنية. كما يمكن رؤية تقاطع المحاسبة المالية والمحاسبة البيئية عند نقطتين هما (التسجيل والإبلاغ) إذ يتم تسجيل الأنشطة المتعلقة بالبيئة عند التسجيل في حسابات الميزانية العمومية. مع ضرورة تحديد الحسابات التي سيتم استخدامها في حالة فتح حساب جديد له علاقة بالأنشطة البيئية ثم بعد ذلك تسجل وفقاً لطبيعة العملية، فعلى سبيل المثال بعض الموجودات كالمواد الخام ومحطات المعالجة التي تم شراؤها من الشركة في نطاق الأنشطة البيئية . أما ما يتعلق بالإبلاغ فتظهر بعض الأنشطة البيئية في الحسابات الختامية ، وليس في حسابات الميزانية العمومية (Çalıyurt, 2021: 24-25).

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن تسجيل العمليات المالية ذات الطابع البيئي لا يظهر بشكل جلي في القوائم المالية للشركة أي ضمن إحدى القوائم، بل يمكن الإشارة إلى ما أنفق من مصاريف بيئية أدت إلى زيادة المبيعات ضمن الإفصاحات. كما أن الإبلاغ عن الأنفاق البيئي يبقى في نطاق محدود من جانب المحاسبة المالية كون أغلب الشركات في ظل ظهور محاسبة الاستدامة أصبحت تصدر تقارير متعلقة بالبيئة بشكل مستقل ، لكن ضمن نفس المدة المالية التي تغطيها التقارير المالية وهي نقطة الالتقاء بينهما.

6.3.2 الإفصاح البيئي Environmental Disclosure

يرى G.& Kabra أنه في بداية الأمر تم النظر إلى التقارير البيئية كأحد مكونات التقارير الاجتماعية للشركات. ولكن بعد ذلك ، تم إجراء عدد من المحاولات لتقييم حالة المحاسبة الاجتماعية والبيئية (SEA) ، كذلك الإبلاغ عن ممارسات الشركات. كما أظهر العديد من الباحثين اهتمامًا ثابتًا بتوضيح كيفية استجابة الشركات للقضايا البيئية وإلى أي مدى يتم الإفصاح عن المعلومات. ويلاحظ أنّ سلوك الإفصاح منخفض المستوى وغير مكتمل وغير ملائم لاتخاذ قرار استثماري سليم (3: G.& Kabra, 2017). أما Fonseca et al., ناقشوا ما قد يطلب من الشركات لوائح بيئية تتكون من أدوات القيادة والرقابة (التشريعية والإدارية) ، واللوائح المستندة إلى السوق (MBR) ، و EID الإفصاح عن المعلومات البيئية كما عملت الصين وفق ذلك إذ ألزمت الشركات المدرجة في أسواقها ، وأكد المبدأ التوجيهي على نطاق المعلومات البيئية الطوعية التي ستفصح عنها الشركات المدرجة في الصين ، وطالبها بالإفصاح عن المعلومات البيئية للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية ، وتعزيز أهمية أعمال حماية البيئة ، وتعزيز الإشراف الاجتماعي لحماية البيئة (Fonseca et al.,2019: 368-369). ويعتقد Yao et al., بأنّ تحسين شفافية إفصاحات الشركات ومساعدة أصحاب المصلحة في تقييم المخاطر البيئية بشكل صحيح ، لذلك أصدرت الحكومة لحماية البيئة مقاييس الإفصاح البيئية ، غالبًا ما يُنظر إلى هذه المقاييس على أنها أول قاعدة للإفصاح البيئي في الصين ، كما تتطلب الإفصاح البيئي الإلزامي للشركات العاملة في 16 صناعة ملوثة ، وتطلب مقاييس الإفصاح البيئي MDEI والإفصاح التفصيلي عن تصريفات الملوثات ، وخطط الطوارئ البيئية ، ومرافق حماية البيئة. وعلى الرغم من أنّ الشركات العاملة في الصناعات غير الملوثة لم تكن مطالبة بتقديم إفصاحات بيئية ، فقد تم تشجيعها بشدة من قبل الوكالات الحكومية المنظمة (Yao et al.,2019:672).

ويتضح مما سبق سعي الباحثين الجاد من أجل حث الشركات والجهات المعنية إلى الاهتمام بالإفصاح البيئي الذي سيسهم بأن تعمل الشركات على المساهمة في تقليل التلوث والابتكار نحو المنتجات الخضراء، كما نلاحظ دولة بحجم الصين وما تشتمل أراضيها من شركات كبرى محلية أو اجنبيه كيف تشجعها بشكل طوعي على الإفصاح البيئي لكي تشجع باقي الشركات حتى لو كانت تسهم بشكل سلبي في البيئة إلى تعديل سياساتها البيئية.

7.3.2 التأثيرات على قرارات الإفصاح البيئي الطوعي Influences On Voluntary

Environmental Disclosure Decisions

يرى Brammer & Pavelin أنّ الإفصاحات الطوعية هي محاولات لإزالة التفاوتات المعلوماتية بين الشركة والوكلاء الخارجيين ، وهم في المقام الأول وكلاء في مجتمع الاستثمار. وأوضحت الأحداث بعد 2002 في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات ارتباط الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والبيئية لأنشطة الأعمال بأثار مالية كبيرة. لذلك قد يفضل المستثمرون عدم الاستثمار في الشركات التي تفشل في الإفصاح الاختياري للمعلومات المتعلقة بأدائها البيئي. ووفقاً لذلك فإنّ النقطة الجوهرية تتمثل في غياب الإفصاح الذي سيجعل المستثمرين يتصورون الأسوأ وينخفض سعر سهم الشركة. وبذلك قد يُنظر إلى الإفصاحات البيئية الطوعية على أنها محاولات من جانب الشركات للحد من مخاطر المعلومات (والتكاليف المرتبطة بها) التي يواجهها المستثمرون المحتملون والحاليون. وعلى الرغم من تأثير عدم الإفصاح ، فإنّ العديد من الشركات لا تقدم مثل هذه الإفصاحات ، وإن تم ذلك الإفصاح فيتم إجراؤه بأقل جودة. وقد يرجع سبب التفاوت أو عدم الإفصاح إلى جانبين: تكاليف قياس المعلومات البيئية والتحقق منها ومقارنتها والإفصاح عنها؛ فضلاً عن فقدان التقدير الاستراتيجي الخاص بتقديم التزامات عامة بالإجراءات أو الأداء المستقبلي التي يمكن التحقق منها (Brammer & Pavelin,2006:1171).

ومما سبق يظهر أن الباحثين أوضحوا أهمية الإفصاح البيئي الطوعي وما يتعلق به من تكاليف في حال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإنفاق الشركة تجاه البيئة وكيف تؤثر على قيمة أسهمها السوقية، كما أنّ عدم الإفصاح ربما تكون تكاليفه أكثر بكثير، لأنّ المستثمر الواعي اليوم أصبح يفضل الشركات التي تضع الاعتبارات البيئية في استراتيجيتها وتفصح عنها على الشركات الغامضة من الناحية البيئية.

8.3.2 السمعة البيئية وأداء السوق Environmental reputation, and market performance

يعتقد Nguyen & Adomako بأنّ السمعة البيئية هي "التقدير العام الذي تحتفظ به الشركة من قبل مكوناتها" عن طريق مشاركة الممارسات البيئية الواضحة للغاية، كما تميل الشركات إلى غرس الانطباع لدى أصحاب المصلحة بأنّ لديهم بالفعل برامج استباقية بيئيًا لحماية البيئة الطبيعية، كذلك كلما زاد عدد أصحاب المصلحة الذين يحظون بتقدير كبير للشركة بسبب نشاطها البيئي، كانت سمعتها أفضل. كما إنّ السمعة تعكس تكامل الانطباعات الفردية، فإنّ النشاط الاستباقي البيئي للشركات هو من يوضح الرؤية الخارجية العالية الذي يرتبط بشكل إيجابي بالسمعة البيئية. وإنّ الاستراتيجية البيئية الاستباقية الموجهة نحو الخارج الساعية إلى حماية البيئة وتقليل المشكلات البيئية، ستزيد عدد أصحاب المصلحة الذين ينظرون إلى الشركة بعين الاعتبار. لذلك ينعكس هذا في اهتمام المستهلكين بالبصمات البيئية للمنتجات التي يشترونها (Nguyen & Adomako, 2021: 2010).

ومما سبق يمكن الاتفاق مع الباحثين بخصوص ما تقدمه الاستراتيجية البيئية الاستباقية للشركة من مزايا وتفضيلات جيدة لدى أصحاب المصلحة في داخل وخارج الشركة وكيف يعزز من حصتها السوقية في ظل مطالبات الناس الساعية إلى حماية البيئة.

9.3.2 العولمة البيئية Environmental globalization

يعتقد Zeng & Eastin بأنّ الشركات متعددة الجنسيات من أقل البلدان نمواً تصدر سياسات وممارسات إلى البلدان المضيفة، إذ تم تطويرها لاستيعاب المعايير التنظيمية للبلد الأصلي. كما إن نشأت الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية ذات البيئات الضعيفة التنظيم وتعمل في المتوسط بمعايير بيئية أقل صرامة من شركات العالم المتقدم، ووفقاً لذلك ستعمل هذه الشركات على نقل صرامة تنظيمية بيئية ضعيفة نسبياً على استثماراتها في الخارج. وفي المقابل، يؤكد تأثير "التصعيد" على أنّ الاعتبارات المتعلقة بالسمعة والاعتبارات المالية يمكن أن تقيد الشركات متعددة الجنسيات في البلدان المتقدمة والنامية من الالتزام بالمعايير البيئية الصارمة في العمليات المضيفة. كما يمكن أن يولد هذا التأثير ديناميكية تنافسية تحفز شركات البلدان المضيفة على تحسين أدائها البيئي. لذلك يمكن لهذه العمليات مجتمعة أن تشجع على تحسين شامل في السلوك البيئي الراسخ في البلدان المضيفة (Zeng & Eastin, 2012). ومن ناحية أخرى يرى Bilgili أنّ العولمة تلعب دوراً مهماً مشجعاً للأنشطة الاقتصادية ذات الاعتبارات البيئية. كما تُعد العولمة ظاهرة مهمة ترفع التجارة الدولية وتعزز الإنتاج السريع وتؤثر على البشر من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعلى الرغم من تحفيز النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري والإنتاج السريع، فإنّ العولمة لها عواقب بيئية كبيرة ما يزال من الصعب تحديدها، إذ تحفز العولمة الأنشطة الاقتصادية. نظراً لأنّ هذه الأنشطة تؤدي إلى تكاليف بيئية، فقد يُفترض أنّ العولمة تزيد من سوء جودة البيئة عن طريق تحفيز الانفتاح التجاري والأنشطة الاقتصادية الأخرى. ويشير تأثير التركيب في الإنتاج إلى تأثير التجارة في الإنتاج عبر البلدان، إذ ستكون البلدان النامية ذات اللوائح البيئية الضعيفة نسبياً في إنتاج السلع الأكثر ضرراً بينما ستخصص البلدان المتقدمة ذات اللوائح البيئية الصارمة في قطاعات الإنتاج النظيف في إنتاج السلع الأقل ضرراً (Bilgili et al., 2020: 1-3).

ومما سبق يمكن الاعتقاد بأهمية تنوع الدراسات التي تطرق إليها الباحثون من حيث تحديد أثر العولمة في البيئة، كما يمكن الاتفاق مع الجوانب السلبية والإيجابية للعولمة على البيئة لأنّ الوعي العالمي

ودخول الدول في اتفاقيات ومؤتمرات بخصوص الإنتاج النظيف والموارد صديقة البيئة قد يكون هنا تأثير العولمة إيجابياً جداً لتحسين جودة البيئة العالمية والمساهمة في الحد من تغيير المناخ، فضلاً عن أنّ الإفصاح عن البصمة البيئية للشركة ذات الأسواق العالمية في تقاريرها قد يشجع الشركات الأخرى المنافسة أن تسير على خطاها وتكون العولمة قد أسهمت في تحسين الجودة البيئية.

10.3.2 البصمة البيئية Environmental footprint

يرى Almuli et al., بأنه في العقود القليلة الماضية ، شهد العالم نمواً كبيراً في تنميته الاجتماعية والاقتصادية ورفاهية الإنسان ، مما أدى بدوره إلى زيادة الطلب العالمي على الطاقة (الوقود الأحفوري على وجه الخصوص)، بغض النظر عن الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول المختلفة لزيادة دور الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والحفاظ عليها (Almulali et al., 2015:315-316). كما إنّ الطلب البشري على الطاقة والمياه والأخشاب والبنية التحتية وغيرها تمارس ضغوطاً بيئية ، مما يؤدي بدوره إلى تغيير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي وتآكل الأرض. لذلك تقيس البصمة البيئية مساحة الأراضي المنتجة والمحيطات المطلوبة لدعم الطلب البشري على الموارد الطبيعية وعزل النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية (Ahmed et al., 2020:1-2). أمّا Rafique et al., يرون أنه من الممكن أن تؤدي درجات الحرارة المرتفعة للغاية والظروف الجوية القاسية والارتفاع المفاجئ في مستوى سطح البحر إلى تعطيل إنتاج السلع والخدمات بسبب التحول في عوامل الإنتاج. كما أنّ المحاولات العالمية الساعية لحماية البيئة والنظام البيئي الذي يحافظ على الناس والاقتصادات هو الطريقة الوحيدة للعودة إلى المسار الصحيح لتحسين رفاهية المجتمع عن طريق حماية البيئة. إذ يتم استخدام البصمة البيئية على نطاق واسع لقياس المخاطر البيئية والاستدامة فيستخدمها الباحثون لقياس الأداء البيئي المستدام. كما يعتقدون بوجود ترابط بين البصمة البيئية والتعقيد الاقتصادي ورأس المال البشري والتجارة وجودة الصادرات واستخدام الطاقة في أكبر عشرة دول ذات اقتصادات معقدة. كما أظهرت هذه الدول نمواً اقتصادياً ملحوظاً مع التصنيع والتوسع الحضري في الماضي القريب (Rafique et al.,2022: 4623-4625).

ومما سبق يمكن الاعتقاد بأن البصمة البيئية هي نتاج عدة عوامل تتفاعل فيما بينها لتكون للشركة بصمة بيئية واضحة تعزز من مكانتها بين المنافسين في السوق، فضلاً عن قيمة الشركة الاقتصادية، لذلك فإذا ما أرادت الشركة تحقيق هذه القيم لا بد لها من تعزيز هذه العوامل والعمل وفقها.

11.3.2 آليات الحوكمة البيئية والأداء البيئي

Environmental Governance Mechanisms and Environmental Performance

يعتقد Rodrigue et al., بأن تلتزم الشركة التي تتبنى الالتزام بالمعايير الاجتماعية السائدة عن طريق تكييف عملياتها وأنشطتها للوصول إلى مستوى الأداء الذي يلي توقعات أصحاب المصلحة. كما تشير نظرية أصحاب المصلحة ووجهات النظر الأخلاقية بشأن الحوكمة ، إلى أنه يمكن استخدام آليات الحوكمة البيئية بشكل جوهري لتلبي ممارسات الشركات توقعات الأداء البيئي لأصحاب المصلحة (Rodrigue et al.,2013:110) ويعتقد Hussain et al., بأنّ حجم المجلس يؤثر في الممارسات المستدامة، إذ يتم أخذ حجم مجلس الإدارة في الاعتبار بشكل أساسي من منظور نظرية الوكالة كميزة تؤدي إلى مراقبة أقل مثالية في حوكمة الشركات مع زيادة الحجم. كما أنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة كانت النتائج أقل فعالية في المراقبة والتواصل واتخاذ القرار. ويرى باحثون أنّ حجم مجلس الإدارة الأصغر يجعل الاتصال أكثر كفاءة ، مما يؤدي إلى زيادة المساءلة والالتزام (Hussain et al.,2018: 416). ووفقاً لذلك فإنّ وظائف مجلس الإدارة جزء لا يتجزأ من نوع الحوكمة. إذ يُقال أنّ المديرين يتولون بشكل أساسي وظيفتين متكاملتين : مراقبة القرارات الإدارية وأنظمة الرقابة فضلاً عن توفير الموارد ، والمشورة للإدارة ويتم الجمع بين وظيفتي المراقبة والمشورة مع أصحاب المصلحة والحجج القائمة على الأخلاقيات حول الحوكمة لشرح التأثير الموضوعي للإدارة البيئية على الأداء البيئي

وحجم الاستثمار. لذلك فمن منظور أصحاب المصلحة ، "تتطلب حوكمة الشركات أن تتحمل الشركات المسؤولية عن تأثيرها في المجتمعات وأصحاب المصلحة". ويُعد المديرون أنفسهم مسؤولين أمام العديد من أصحاب المصلحة ويدركون احتياجاتهم وتوقعاتهم ، ووفق ذلك يمثل الأداء البيئي توقعاً مهماً لأصحاب المصلحة (Rodrigue et al.,2013:109-110).

ومما سبق يمكن التسليم بأهمية هذا الرأي بخصوص مسؤولية إدارة الشركة عن الأداء متعدد الأبعاد (اقتصادي واجتماعي وأخلاقي وبيئي)، وعليه فإذا كانت الحوكمة جيدة والأداء وفق توقعات أصحاب المصلحة والإدارة تودي وظائفها بشكل جيد من حيث المراقبة والمشورة فكل ذلك سيؤدي إلى تحقيق استراتيجية الشركة وأهدافها فضلاً عن تعزيز مكانتها السوقية وتعزيز استثماراتها.

12.3.2 بعد الحوكمة Governance dimension

يعتقد Tuan بأنّ عمليات الاحتيايل والانهيال المؤسسي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات كمجال أكثر أهمية للإدارة الحديثة. كما أنّ معظم التعاريف المبكرة لحوكمة الشركات ، يُنظر إليها على أنها نظام يستخدم لحماية مصالح المستثمرين أو أنها الطرائق التي يضمن بها مقدمو تمويل الشركات لأنفسهم الحصول على عائد من استثماراتهم (Tuan,2012: 550)، أما Schneider & Meins فيعتقدان بأنه على عكس مقاييس الأداء الفعلي ، فإنّ مقاييس ميزات الحوكمة ليست بالضرورة مؤشرات لأداء الاستدامة ، كما أنها لا تضمن مثل هذا الأداء. ولا تشير هذه الميزات بالضرورة إلى مدى جودة إدارة الشركة للقضايا المتعلقة بالاستدامة ، حتى مع وجود آليات الحوكمة وهياكل أنظمة التشغيل يوفر على الأقل الشعور بسلوك الشركة في هذا المجال. ومع ذلك ، فإن الشعور البسيط لا يكفي بالتأكيد لاعتباره مقياساً صالحاً لأداء الاستدامة الفعلي للشركة. إذ تميل الشركات إلى تبني السمات الهيكلية التي يتوقعها المجتمع ، وإن كانت تبعد إجراءاتها الفعلية وأداءها عن هذه الهياكل. في الواقع بالنسبة للمجال البيئي للاستدامة ، تميل الشركات التي تفصح عن مستويات عالية من الملوثات التي تحد من الامتثال البيئي ، وفقاً لذلك انخفاض أداء الممارسات المستدامة من الشركات التي لديها حوكمة استدامة أقل شمولاً. كما أنّ المعلومات حول حوكمة الاستدامة الشاملة تهدف إلى إظهار الجهود المبذولة لتحقيق الاستدامة دون الالتزام بإظهار أي إنجازات (Schneider & Meins,2012:217-218). ويرى Ntim & Soobaroyen بأنه تم دعم مدونات الحوكمة الجيدة والأدلة الخاصة بممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات (مثل مبادرة الإبلاغ العالمية) المنتشرة في جميع أنحاء العالم من المؤسسات العالمية ، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ، مع ما يترتب على ذلك من تأثير على الحكومات الوطنية (Ntim & Soobaroyen,2013:4-5).

ومما سبق يتضح أهمية بُعد الحوكمة كأحد مكونات محاسبة الاستدامة الذي يرتبط ويتداخل مع باقي الأبعاد الأخرى، كذلك فإنّ الحوكمة الجيدة ليست مقياساً على أنّ الشركة لديها ممارسات مستدامة، لكن عكس ذلك ممكن إذا كانت ممارسات الشركة مستدامة لا بد من وجود آليات حوكمة جيدة، كما أنّ الحوكمة الفعالة تدل على السلوك الجيد للشركة.

13.3.2 حوكمة الاستدامة: The Governance of Sustainability

يرى Bacchus & Walsh بأنه أينما يعيش الناس معاً ، سواء كمجتمع أم أمة أم اتحاد أمم ، فإنه يستدعي الحاجة إلى الحوكمة: وتحديد أهداف جماعية ، حول كيفية عيش السكان وتنظيم أولوياتهم ، حاضراً ومستقبلاً من أجل مصادرهم، وطبقاً لذلك تعمل الحوكمة على تشجيع السلوك المتوقع بين الأفراد والشركات لتحقيق أهداف معينة. إذ يعمل تحقيق التنسيق الاجتماعي الضروري عن طريق القواعد ، بما في ذلك القانون الرسمي ، والممارسات الجيدة المثالية ، والمعايير غير الرسمية للسلوك أو الممارسة الجيدة ، حيثما كان تطبيق تلك القواعد ضرورياً. كما إنّ فهم هذه الأنماط والمشكلات يجذب نظريات وممارسات جديدة للحوكمة. وتؤكد الحوكمة من أجل الاستدامة على الترابط بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

ومصالح الأجيال القادمة (Bacchus & Walsh, 2021:122). بينما يعتقد Naciti بما أنّ البشر يطورون وعيهم وقدراتهم من أجل اتخاذ قرارات أفضل ، فعلى غرار البشر ، يمكن للشركات الوصول إلى حالة من الوعي الذاتي وتحمل مسؤولية أفعالها. ووفقاً لذلك أصبحت الأبعاد الاجتماعية والبيئية والأخلاقية في بيئة الأعمال مترابطة في القرن الحادي والعشرين. وتقليل أهمية الهدف المهيمن واتساع الحاجة إلى الإثراء من وجهة نظر اجتماعية وثقافية وبيئية. من جانب آخر يبقى القانون غير كامل وكافٍ إن كان ممتازاً ، فهو ثابت بطبيعته ، ونتيجةً لذلك قد لا يلبيّ الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع. وفي هذا المجال تحديداً تدفع الأخلاقيات الشركات إلى موقف استباقي يتمثل في التغلب على الامتثال للقوانين المعمول بها واتخاذ خيارات أكثر مسؤولية (Naciti, 2019: 2-3) ومن جانب آخر يرى Hong et al., أنّ حوكمة الشركات هي آلية مهمة لتحديد ما إذا كان المديرون يتلقون أجرًا مرتبطًا بنتائج الأداء الاجتماعي للشركة ، وأنّ الأجر التنفيذي المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات تؤدي إلى المزيد من أنشطتها، كما إنّ الجدل بين الباحثين حول تأثيرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأداء المالي للشركة ، كان أحد أبرز الحجج ضد الفوائد المالية للمسؤولية الاجتماعية للشركات هو التنبؤ تكلفة الوكالة لأول مرة بواسطة Friedman (1970) ، الذي ميز أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات كسلوك للمصلحة الذاتية من قبل المديرين كأفراد على حساب مساهمي الشركة (Hong et al., 2016: 1-3). بينما أوضح Bolourian et al., أهمية العلاقة بين حوكمة الشركات والاستدامة التي ادركتها الأبحاث السابقة منذ مدة طويلة. إذ ينظر للمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) بأنها تطور للحوكمة الرشيدة ، حيث غالبًا ما تكون الشركات ذات الحوكمة الفعالة أكثر مسؤولية اجتماعيًا. في حين أنّ حوكمة الشركات هي الموجّه وراء أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأنّ مجلس الإدارة كعنصر أساسي في حوكمة الشركات هو المسؤول عن تحقيق الأهداف والغايات المحددة ومراقبتها (Bolourian et al., 2021: 2).

ومما سبق يتضح أنّ حوكمة الاستدامة ظهرت كاستجابة للتطورات بمختلف الجوانب، إذ البشر بطبيعتهم يميلون إلى التنسيق الاجتماعي والتنظيم الجماعي لتحقيق أهداف محددة سلفاً فلا بد من تنظيم الأولويات لحماية المصادر عن طريق القواعد والقوانين والمدونات وغيرها وعلى نفس الألية، فإنّ الشركات تحتاج إلى تحديد الأولويات للعمل وفقها لتحقيق الأهداف كما نجد أنّ نظريات كالوكالة ونظرية أصحاب المصلحة أثرت بشكل ما في تشكيل الحوكمة وتطورها في ظل رغبة أعضاء مجلس الإدارة في تحقيق مصالحهم الذاتية والمجتمعات تطلب الكثير منهم فنجد أنّ الحوكمة جاءت كأحد الحلول.

ومن ناحية أخرى يرى Minciullo أنّ العلاقة بين حوكمة الشركات والاستدامة من أهم الموضوعات في المجال الأكاديمي، إذ يوجد اهتمام متزايد بمدى فعالية إدارة الشركات وكيف يمكن لآليات حوكمة الشركات أن تؤثر في موقف الشركة تجاه القضايا الاجتماعية والبيئية. كما ناقشت الدراسات السابقة أهمية الحوكمة الفعالة في تقليل مشاكل الوكالة عن طريق مساءلة الإدارة من قبل أصحاب المصلحة. فضلاً عن تعزيز حوكمة الشركات العلاقة بشكل أفضل بين الشركة وأصحاب المصلحة عن طريق موازنة الأهداف طويلة الأجل لكليهما. ووفقاً لذلك فمن الممكن التأكيد على أنّ نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصلحة تكمل بعضها البعض ، كما إنّ من الصعب تفسير العلاقة بين حوكمة الشركات والاستدامة باستخدام منظور واحد (Minciullo, 2019 : 29). كما يعتقد Brink يمكن تفصيل حوكمة الشركات كجزء من الاستدامة إذ إنّ هناك أربعة مناهج مختلفة لحوكمة الشركات : الأول هو مبدأ الوكيل التقليدي أو المنظور المالي إذ يميل هذا النهج إلى رؤية رأس المال غير المقيد وأسواق العمل الإدارية كعامل اختبار فعال لسوء الأداء التنفيذي. أما في النهج الثاني: يشجع سوق الأسهم قصير الأمد المديرين على عدم الاستثمار في المشاريع طويلة الأمد ، مما يؤدي إلى مشاكل منتظمة للاستثمار في الاقتصاد على حساب النمو طويل الأجل. أما النهج الثالث: هو منظور أصحاب المصلحة ويؤكد هذا النهج أنّ منظور المساهمين أضيق من أن يزيد من ثروة المجتمع ويجب أن يمتد ليشمل مصالح المجموعات الأخرى المرتبطة بالشركة مثل الموظفين والدائنين

والمدافعين عن البيئة. أخيراً فإنّ هناك نهجاً رابعاً له رأي مفاده أنه ينبغي تنفيذ إصلاحات حوكمة الشركات للحدّ إن لم يكن منع المشاكل التي تنشأ عن إساءة استخدام السلطات التنفيذية، ويناقش هذا النهج أنّ الحوكمة المستدامة تتضمن أسس بناء تم تطويرها في نهج أصحاب المصلحة والنهج المؤسسي المذكور أعلاه (Brink, 2011:253-254).

ويتضح مما سبق أهمية بُعد الحوكمة في الشركات كجزء من الممارسات المستدامة للشركات بشكل فاعل ومؤثر، لذلك أجريت العديد من الدراسات والأبحاث لتسليط الضوء على أهميتها والوقوف على المعوقات، كما يلاحظ أنّ المناهج الأربعة التي تبنت عليها الحوكمة في جوهرها تبحث في نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصلحة وكيف يمكن التوفيق بين مصالح الإدارة وما يسعى إليه أصحاب المصلحة الآخرون في المجتمع، كذلك يمكن القول إنّ حوكمة الشركات تهتم إلى حد كبير بما يؤديه مجلس إدارة الشركة وعلى وجه الخصوص كيفية تحديد قيم وأهداف الشركة الطويلة الأمد واستراتيجيتها التي تصب بالنهاية في تحقيق الممارسات المستدامة وهي التي الحوكمة جزء منها.

14.3.2 مفهوم حوكمة الشركة concept of Corporate Governance

ناقش Yavas نوعان من وجهات النظر العامة الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ترى وجهة النظر الأولى التي تتبنّى "نظرية الإدارة / الحوكمة الجيدة"، التي مفادها بأن الشركات المسؤولة بيئياً واجتماعياً تمتلك ممارسات حوكمة متزايدة القيمة. إذ يدعم هذا الرأي كلاً من وجهة النظر القائمة على الموارد ونظرية أصحاب المصلحة. فترى وجهة النظر القائمة على الموارد أنّ الممارسات المسؤولة بيئياً أو اجتماعياً تحفز المزيد من الموظفين المؤهلين وذلك يتفق مع نظرية أصحاب المصلحة، كما يطرح البعض بأن تعظيم القيمة يجب أن يشمل قيمة أصحاب المصلحة وليس فقط قيمة المساهمين (Yavas, 2020:3). بينما ناقش Solomon & Solomon وجهات النظر الأكاديمية لحوكمة الشركات إذ يعتقدان بأنّ وجهة النظر الأولى ترى أنّ الحوكمة: تمثل العلاقة بين المساهمين وشركاتهم للاتفاق على الطريقة التي يتصرف بها المساهمون لتشجيع أفضل الممارسات (على سبيل المثال عن طريق التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية العادية والاجتماعات المنتظمة مع الإدارة العليا للشركات) فضلاً عن نشاط المساهمين الذي يتضمن حملة من قبل مساهم أو مجموعة من المساهمين لتحقيق التغيير في الشركات (Solomon & Solomon, 2004:28) أمّا وجهة النظر الثانية يرى Fernando et al., بأنّ حوكمة الشركات تركز على بعض الهياكل والآليات التي من شأنها أن تضمن وجود هيكل داخلي مناسب وقواعد لمجلس الإدارة، تشكيل لجان مستقلة، قواعد الإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين، وشفافية العمليات وعملية لا تشوبها عيب لصنع القرار ومراقبة الإدارة (Fernando et al., 2017:38) ومما سبق يمكن الاتفاق مع وجهة النظر الثانية لمفهوم حوكمة الشركات كونها تعطي نظرة شاملة للحوكمة لأنها تأخذ أغلب أصحاب المصلحة بالاعتبار، فضلاً عن أنّ وجود القواعد لمجلس الإدارة قد يسهم في الحد من عمل أعضاء مجلس الإدارة وفق مصالحهم الذاتية.

أما وجهة النظر الأكاديمية الثالثة فيرى Fernando et al., أنّ تميل حوكمة الشركات إلى التركيز على نموذج بسيط: ينتخب المساهمون أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلونهم. ومن ثم يصوت أعضاء مجلس الإدارة على الأمور الرئيسية، إذ يتم اتخاذ القرار بالأغلبية. كما لا بد من اتخاذ القرارات بطريقة شفافة تمكّن المساهمين من مساءلة مجلس الإدارة. فضلاً عن تطبيق الشركة المعايير المحاسبية لتقديم المعلومات اللازمة للمديرين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين لاتخاذ القرارات. ومن ثم تلتزم سياسات الشركة وممارساتها بالقوانين الوطنية والمحلية المعمول بها (Fernando et al., 2017:38)

واتفق كلاً من (Dima et al., Keasey et al.) على أنّ حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم عن طريقه توجيه الشركات والرقابة عليها، إذ يشمل جانب الرقابة في حوكمة الشركات مفاهيم الامتثال والمساءلة والشفافية، وكيف يمارس المديرين ووظائفهم عن طريق الامتثال للقوانين واللوائح الحالية وقواعد

السلوك (Dima et al., 2008:444) (Keasey et al.,2005:23) . أما Minciullo فيرى بأنها هيكل الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف التي لها حصة في الشركة (Minciullo, 2019 : 13). بينما يرى Mohapatra& Pillai بأنها القواعد أو القوانين أو العمليات التي يتم عن طريقها تنظيم وإدارة الأعمال والرقابة عليها ، فضلاً عن الإشارة إلى العوامل الداخلية التي يحددها المساهمون أو المسؤولون والقوى الخارجية مثل مجموعات المستهلكين والزبائن (Mohapatra& Pillai,2013 :34).
ومما سبق يظهر أنّ تنوع وتعدد التعريفات لمفهوم الحوكمة سببه التطور في الاستدامة أو مطالبات أصحاب المصلحة مما يجب أن تقدمه الشركات للمجتمع، فضلاً عن أنّ أغلب التعريفات تضم في طياتها الجوانب الرقابية وقضايا المساءلة التي تصب في شفافية عمل الشركة الذي سيعزز من قيمة الشركة لدى جميع أصحاب المصلحة.

15.3.2 حوكمة الشركات واستدامة الشركات Corporate Governance and Corporate Sustainability

يعتقد Chams& Blandón بأن الزيادة المستمرة لمخاوف الأداء الاجتماعي والأخلاقي والبيئي في عالم الشركات. عمل على تركيز الدراسات البحثية وصناع السياسات الحديثة في تبني استراتيجيات "خضراء" ، مثل الحد من انبعاثات الكربون ، وتعزيز الاستثمارات الكفوءة في الطاقة الجديدة. كما إنّ الضغط الحكومي والمجتمعي يدفع الإدارة العليا للانخراط في شؤون الشركة الأوسع ، مثل أداء الاستدامة. إذ تعمل الإدارات في الشركات على تطوير مهام تنظيمية جديدة لتحقيق الأهداف الاستدامة المستحدثة. وعليه فقد تم تنويع واجبات مجلس الإدارة في مجموعة واسعة من الواجبات التي تلبّي المطالبات الأوسع وتلبّي المصالح المختلفة لوكلاء الأعمال المختلفين. لذلك لا بد من توافق أعضاء مجلس الإدارة على السلوكيات الأخلاقية ، وتعزيز الإفصاح الشفاف ، وتبني المساءلة المتعلقة بالأداء (Chams& Blandón, 2019:1067).
ويعتقد Shaukat et al., بأن العلاقة بين استدامة الشركات وحوكمة الشركات حظيت باهتمام متزايد في الأبحاث والدراسات السابقة، ولكن القليل من الدراسات حول مسؤولي علاقات المستثمرين ومجلس الإدارة ، وفيما يتعلق بمسؤولي علاقات المستثمرين يوضح الباحثون أنّ دور علاقات المستثمرين فيما يتعلق بقضايا الاستدامة قد تغير إلى علاقة أكثر تفاعلية بين الشركة والأسواق المالية ، مما يشير إلى أنّ علاقات المستثمرين تبرز كمؤثر مهم للتحوّل المؤسسي. كذلك قد يؤدي مسؤولو علاقات المستثمرين دوراً حاسماً في مساعدة المستثمرين على اتخاذ قرار مستنير ، عن طريق الحد من عدم تناسق المعلومات بين المطلعين على الشركة والأطراف الخارجية ، لا سيما فيما يتعلق بقضايا البيئة والمجتمع والحوكمة. لذلك فهي تتأثر بعوامل داخلية (قناعة شخصية) وخارجية (تفاعلات خارجية) (Shaukat et al.,2016:575) ومع ذلك يرى Crifo et al., أنّ بعض الدراسات الأخيرة تعد كلاً من استقلالية مجلس الإدارة وخبرته من العوامل الحاسمة لأداء الشركة (إذ ترتبط الفوائد الرئيسة وتكاليف الاستقلالية بعمل المجلس. وتكمن الفوائد في الميل الأقل للتواطؤ مع المديرين التنفيذيين للشركات ، مما يحد من تكاليف الوكالة ويعزز فعالية مراقبة مجلس الإدارة)، وبالنتيجة توفير الموارد الهامة للشركة. لذلك تكمن التكاليف الرئيسة لاستقلال مجلس الإدارة في الصراع المحتمل ، والحد من التعاون والتفاعل غير الكافي مع كبار المديرين التنفيذيين. إذ تعتمد مجالس الإدارة في الواقع بشكل كبير على المدير التنفيذي للحصول على معلومات خاصة بالشركة ، والمديرين التنفيذيين قد يقللون مشاركة هذه المعلومات مع مديرين غير متوافقين معهم مما يحد من المراقبة والفعالية الاستشارية. لذلك عند تصنيف استدامة الشركة إلى عوامل مختلفة للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ، تفترض وجهة نظر أصحاب المصلحة الجديدة أنّ قدرة الشركة على تحسين الأداء المالي الإضافي يتم تحديدها عن طريق علاقتها مع أصحاب المصلحة المهمين فيما يتعلق بالأبعاد الاستراتيجية الثلاثة: قاعدة الموارد (موردي الشركات) رأس المال والعمالة والزبائن) ، والصناعة - السوق (شركاء

سلسلة التوريد ، والشركاء في المشاريع المشتركة والتحالفات ، والسلطات التنظيمية والنفقات) والمجال الاجتماعي - السياسي (الحكومات والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية) (Crifo et al.,2019: 4-5). ومما سبق يتضح بشكل جلي كيف تتأثر حوكمة الشركات بالضغوط الداخلية والخارجية لأصحاب المصلحة، فضلاً عن استقلالية مجلس الإدارة التي هي من اهم العوامل المؤثرة في الحوكمة التي تحد من تكاليف الوكالة التي لا بد ان ترتفع اذا كان المدير التنفيذي أو احد أعضاء المجلس الآخرين يتأثر بالضغوط الخارجية لتنفيذ أجنداث معينة داخل الشركة، وهذا بالمحصلة سيضعف الحوكمة وأهداف الشركة عموماً.

16.3.2 مبادئ الحوكمة The Principles of Governance

هناك مبادئ أساسية يقوم عليها كل نظام من أنظمة الحوكمة، (Aras & Crowther ,2009:3-6) (Lockwood et al., 2010: 991-997)

1.16.3.2 الشفافية Transparency : تتطلب الشفافية أن تكون المعلومات متاحة بسهولة مباشرة لأولئك الذين سيتأثرون بهذه القرارات. كما إن للشفافية أهمية خاصة للمستفيدين الخارجيين من هذه المعلومات كونهم يفتقرون إلى التفاصيل الدقيقة والمعرفة المتاحة للمستخدمين الداخليين لهذه المعلومات.

2.16.3.2 قاعدة القانون Rule of Law : يتضح جلياً حاجة الحوكمة الرشيدة الى إطار عادل لقواعد العمل. مع التأكيد على تطبيق هذه القواعد بحيادية ، من دون اعتبار لعلاقات القوة والتأثير. ووفقاً لذلك لا بد من حماية حقوق الأقليات. فضلاً عن ضرورة وجود هيئة مستقلة تكون وسيلة لحل الصراعات يتم اللجوء اليها ، مع التأكيد على أن حق الاستئناف يجب أن يكون معروفاً لجميع أصحاب المصلحة (Aras & Crowther ,2009:3-4)

3.16.3.2 المشاركة Participation : إن قدرة الجميع على المشاركة إذا رغبوا في ذلك هو مبدأ أساسي. إذ توضح المشاركة حرية تكوين الجمعيات ، وحرية التعبير التي تتماشى مع ذلك اعتماداً على حجم وهيكل الشركة ، كما تكون المشاركة أمّا مباشرة أو عن طريق مؤسسات وسيطة شرعية مثل النقابات.

4.16.3.2 المساءلة Accountability : تتعلق المساءلة بالشركة التي تدرك أن أفعالها تؤثر في البيئة الخارجية ، وعليه ضرورة تحمل المسؤولية عن آثار ممارساتها. وطبقاً لذلك فإنّ هذا يعني الاعتراف بأنّ الشركة جزء من مجتمع أوسع ولديها مسؤوليات تجاه كل المجتمع وليس فقط أصحاب الشركة. لذلك تشير المساءلة إلى (أ) تخصيص وقبول المسؤولية عن القرارات والإجراءات و (ب) إثبات ما إذا كان قد تم الوفاء بهذه المسؤوليات وكيف. فالمساءلة قضية تتعلق بالحوكمة في السياقات التي تكون فيها فعالية عمليات صنع القرار ضرورية لسلطتها ومصداقيتها (Lockwood et al., 2010: 994-995).

5.16.3.2 الاستجابة Responsiveness : هي نتيجة توافقية لمبدأ المشاركة ومبدأ الشفافية إذ تعني الاستجابة أنّ أنظمة الحوكمة تمكنّ الشركات من خدمة جميع أصحاب المصلحة ضمن سقف زمني معقول.

6.16.3.2 الحقوق Equity : يتضمن هذا المبدأ التأكد من أنّ جميع أفراد المجتمع يشعرون أن لديهم مصلحة في الشركة ولا يشعرون بأنهم مستبعدون منها. وينطبق هذا بشكل خاص على آراء الأقليات التي من الضروري أخذها في الاعتبار، مع الاهتمام بأصوات الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع عند صنع القرار.

7.16.3.2 الكفاءة والفعالية Efficiency and Effectiveness : تشير الكفاءة عادةً إلى تقليل كلفة المعاملة إلى الحد الأدنى ، بينما تفسر الفعالية في سياق تحقيق الهدف المطلوب. وعليه ومن أجل الفعالية ، فمن الضروري أن تنتج عمليات الشركة ما يلبي احتياجات الشركة مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لها (Aras & Crowther ,2009:6).

ومن المبادئ السابقة يمكن الاعتقاد بأهمية ودور هذه المبادئ في تحقيق حوكمة جيدة تتمتع بفاعلية كافية وتحقق الأهداف المرسومة كون هذه المبادئ تشتمل على سلسلة من الإجراءات والقواعد التي تحتاجها الشركات لكي تتعامل وتوازن بين الضغوط الداخلية والخارجية لأصحاب المصلحة.

17.3.2 الغرض من حوكمة الشركات purpose of corporate governance

يتمثل هدف الحوكمة الأساس في تسهيل الإدارة الفعالة الريادية الحكيمة التي يمكن أن تحقق نجاحًا طويل الأمد للشركة، ولضمان تحقيق حوكمة مؤسسية جيدة ، يرى Simpsonm& Taylor بأنه لا بد للشركة من مراعاة الآتي: العمل بما يخدم مصلحة مالكيها (المساهمين). بطريقة تضمن مراعاة جميع أصحاب المصلحة. فضلاً عن الامتثال للقوانين ذات العلاقة ، مع أهمية مراعاة توازن القوى داخل مجلس الإدارة. لذلك ينبغي عرض المكافأة العادلة. فضلاً عن ذلك مراقبة المخاطر وإدارتها. ومراعاة الأخلاق الحميدة ، وتوظيف مدققين مستقلين (Simpsonm& Taylor, 2013:105) .

18.3.2 نهج أصحاب المصلحة لحوكمة الشركات A Stakeholders Approach to Corporate Governance

يرى Brink أنّ هذا النهج يُنظر به إلى المديرين على أنهم بشر ولديهم كل أنواع المصالح والدوافع بصرف النظر عن اهتماماتهم ودوافعهم التنظيمية الرسمية ومصالحهم الشخصية الضيقة. إذ يمكنهم تحقيق المصلحة الأفضل لمساهمتهم بشكل غير كامل، لأنهم يعملون من موقع "العقلانية المحدودة" بدلاً من العقلانية الكاملة. كما أنهم يدركون أنّ المجتمع الاقتصادي يضم أصحاب مصلحة أكثر من مجرد أولئك الذين يقدمون رأس المال (المساهمون). وفي هذا الجانب لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام إلا إذا تم على الأقل مراعاة مصالح أصحاب المصلحة الأساسيين مثل الموظفين والبيئة المحيطة في سياسة الشركة. لذلك أوضح الباحثون أنّ معظم النظريات الاقتصادية تدعي أنّ للفرد الحق في الملكية الخاصة دون الأخذ بالاعتبار ماهية مسؤولية الإشراف. وبالنظر إلى أهمية الأجيال القادمة ، لا بد من النظر إلى المديرين كأفراد من الناحية الأخلاقية ، فهم ليسوا أكثر من وكلاء عن الملكية. وقد يتخذون قرارات احتكارية ، لكن يجب عليهم تحمل مسؤولية الإشراف. لذلك فإنّ إحدى الطرائق لتقليل التأثير السلبي للمطالبات الفردية للشركة هي ديمقراطية الشركة ، مما يعني أنّ القرارات الجماعية يجب أن يتخذها أولئك الذين تكون مصالحهم على المحك (Brink , 2011: 252-253)

ومما سبق يمكن الاعتقاد بأنّ الباحث يميل إلى تكوين حصص مؤثرة للمساهمين الأساسيين من أجل تكوين جبهة قوية في التصويت على القرارات الحاسمة للتخلص من المساهمين الذي يضعون مصالحهم الذاتية في الأساس ، قد يكون رأي الباحث صائباً من جانب ومن آخر قد يتفق أصحاب النسبة المؤثرة على قرارات تصب في مصالحهم.

19.3.2 الارتباط بين حوكمة الشركات والأخلاق The link between corporate governance and ethics

يرى Simpsonm& Taylor أنّ مصطلح "الأخلاق" يعيد إلى الذهن عادةً التصرف بطريقة تراعي الصواب والخطأ. إذ يختلف الصواب عن الخطأ في المجتمع بمرور الوقت، في ظل تنوع الثقافات ولكنه يؤدي عمومًا إلى ممارسات بين المقبولة وغير المقبولة. لذلك تحتاج الشركات إلى القيم الأخلاقية فيما يتعلق بممارساتها، إذ يتم الرقابة على بعض الأنشطة عن طريق المتطلبات القانونية مثل تشريعات الصحة والسلامة، لكن البعض الآخر ليس كذلك. وبالعودة إلى حوكمة الشركات التي تهتم بكيفية عمل الشركات مستهدفة أخذها في الاعتبار جميع أصحاب المصلحة عند ممارسة أنشطتها ، فإنّ لديها قضايا أساسية تتعلق بالدعوة إلى الاهتمام بأخلاقيات الشركات الجيدة لتقييم ما هو صحيح في المجتمع مع كيفية تصرفها وفق ذلك (Simpsonm& Taylor, 2013:10-105) .

ومما سبق يمكن الاعتقاد بأنّ الأخلاق جوهر الحوكمة وموجهها، فكلما كانت في الشركة مدونة للأخلاق مطبقة وفعالة كان الجميع في الشركة يراعي مصالح الكل ويضعها على مسافة واحدة.

20.3.2 نماذج حوكمة الشركات حول العالم Corporate governance models around the world

يرى Banik et al., أن أساليب وأدوات حوكمة الشركات تختلف من بلد إلى آخر أو من الاقتصادات المتقدمة إلى الناشئة ، ذلك ما توصلت له الدراسات بعدم وجود إطار موحد يناسب جميع الأسواق: إذ تختلف طبقاً لمستوى الرأسمالية التي تعمل فيها هذه الشركات. إذ أن النموذج الليبرالي الشائع في البلدان الأنجلو أمريكية يميل إلى إعطاء الأولوية لمصالح المساهمين ، بينما يهتم النموذج المعتمد في دول أوروبا واليابان بمصالح العاملين والمديرين، والموردين والزبائن والمجتمع. أما النموذج الليبرالي لحوكمة الشركات فيبحث على الابتكار الجذري والمنافسة في الكلفة ، في حين أن النموذج المنسق لحوكمة الشركات يسهل الابتكار المتزايد والمنافسة النوعية. وكلا النموذجين لهما مزايا تنافسية خاصة ولكن بطرائق مختلفة (Banik et al., 2015:3-4)

ومما سبق نعتقد بأهمية النموذج الياباني الذي يراعي جميع أصحاب المصلحة ويوازن بينهم في سبيل تحقيق الممارسات المستدامة.

أما Bacchus & Walsh فيعتقدان بضرورة الإشارة أيضاً إلى زيادة الوعي بشكل أكبر مما هو عليه في عالم أثرت فيه العولمة (محيط حيوي مشترك مع أيديولوجية سياسية اقتصادية ثقافية مشتركة) امتدت الحوكمة إلى ما وراء الحدود الجغرافية للدولة. ومثالاً على ادراك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الترابط بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، ما تقدمه السياسات التي تخلق فرص عمل وتزيد الضرائب للمالية العامة لتحقيق منافع اجتماعية. كما أصبح النظر إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية على أنها ليست خياراً للشركة بل أصبح ضرورة للحد بشكل كبير من الفقر. إذ يقتصر على التحويلات النقدية المباشرة ، التي قد يكون للبرامج الحكومية فيها دور مهم، وفي الوقت ذاته أصبح من المعروف على نطاق واسع أن التنمية الاقتصادية على مدى القرنين الماضيين أدت إلى تدهور البيئة الطبيعية (Bacchus & Walsh, 2021:146)

ومما سبق تتضح أهمية العولمة في جميع جوانب الاستدامة عموماً بشكل إيجابي من نواح متعددة، وسلبية من نواحي أخرى ، وقد سبق التطرق إلى دور العولمة في الأبعاد الأخرى وهنا دور العولمة في الحوكمة قد يظهر إيجابياً أكثر خاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ ستستفيد الشركات المحلية من تجارب الحوكمة في الشركات العالمية الرائدة.

21.3.2 البعد الاجتماعي Social dimension

ويعتقد Andersson et al., بأن الشركة التي تراعي المجتمع في ممارساتها تعمل في ظل ممارسات تجارية عادلة من حيث العمالة ورأس المال البشري ، إذ تركز على العدالة الاجتماعية. لذلك فإنّ البعد الاجتماعي يشمل الأشخاص، ويعني ضمناً أن الشركات التي تدعم قضايا تتعلق بالصالح العام أو العدالة الاجتماعية في ممارساتها التجارية "تردّ الجميل للمجتمع". ووفقاً لذلك فإنّ الاهتمامات الاجتماعية في تعزيز الاستدامة تشمل الشركات التي تفكر بجدية في المجتمع عند عملية صنع القرار (Andersson et al., 2022:1161)

ومما سبق يمكن الاتفاق مع آراء الباحثين بخصوص أهمية المجتمع وما يقدمه للشركة، وكيف نسمي الممارسات المستدامة للشركة بأنها رد الجميل للمجتمع.

ويرى Brower & Mahajan أنّ الأداء الاجتماعي للشركات CSP له تأثير قوي على العديد من أصول التسويق غير الملموسة للشركة. إذ يؤدي CSP للشركة إلى مستويات أعلى من تحديد هوية الزبائن مع الشركة ، كما إنّ التقييمات المحسنة للشركة تؤدي إلى اتجاهات وتقييمات محسنة للمنتج ، وزيادة التمايز في المنافسة، وتطوير الشهرة أو "رأس المال المعنوي" الذي يولد حماية "شبيهة بالتأمين" ضد المعلومات

السلبية ، مع زيادة احتمالية الشراء والولاء وسلوك المنافسين وزيادة رضا الزبائن ، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة. وقد أوضح الباحثون أنّ أنشطة الأداء الاجتماعي للشركة هي إحدى الرافعات الإستراتيجية القليلة التي يمكن استخدامها لبناء وتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة المتعددين ، مما يشير إلى وجود صلة مهمة بين عملية صنع القرار في مجال الأداء الاجتماعي في الشركة واحتياجات ومتطلبات أصحاب المصلحة المختلفين (Brower & Mahajan, 2013:314).

ويتضح مما سبق أنّ الباحثين قد ركّزوا على أهمية الأداء الاجتماعي واستخدامه كرافعة استراتيجية تعبير دقيق ومثالي نوعاً ويمكن الاتفاق إلى حد ما معه كون المجتمع يمثل الجزء الأعظم من أصحاب المصلحة. لذلك يرى Nechi عادة ما يتم إنشاء المؤشرات الاجتماعية لفهم التغييرات في الاهتمامات الاجتماعية. إذ توفر المعلومات والتغذية الراجعة لصانعي السياسات فيما يتعلق بالظروف المعيشية للمجتمع ، وتعكس إلى حد ما كميّة الآثار المترتبة في الممارسات الاقتصادية والإجراءات البيئية. فعلى سبيل المثال يمثل مستوى الفقر ومعدل الجريمة ومحو الأمية والحصول على الخدمات الصحية حقائق اجتماعية ممكن قياسها ، لتوضيح فوائد النمو الاقتصادي ، كما يمكن استخدامها على أنها مؤشرات تدل على وجود التوترات الاجتماعية المستقبلية إذا كانت الإنجازات في هذه الجوانب غير مرضية (Nechi et al.,2020:755).

ومما سبق يظهر إنّ الباحثين جعلوا الأداء الاجتماعي مرتبطاً بالنمو الاقتصادي وهو مدخل مهم يلخص فكرة الترابط بين الأبعاد وكيف يؤثر أحدهما في الآخر في الاستدامة الشاملة للشركة الذي لا بد من إن يعكس أثره اقتصادياً في تعظيم قيمة الشركة سوقياً وتمييزها عن المنافسين والوصول إلى موقع أفضل.

2.3.2 الالتزام الاجتماعي للشركات والالتزام البيئي Corporate Social Commitment and Environmental Commitment

يعتقد Bansal et al., بأنّ الترابط بين البعد الاجتماعي والبعد البيئي يتم عن طريق ما يعرف بالالتزام الاجتماعي للشركات CSC ، إذ يمثل المدى الذي تخصص فيه الشركة الموارد لمجموعة متنوعة من السياسات والبرامج من أجل توفير منافع اجتماعية لأصحاب المصلحة ، بما يتجاوز التزاماتها الاقتصادية الضيقة تجاه المساهمين. والالتزام البيئي للشركات CEC يختلف عن الالتزام الاجتماعي CSC في تركيزه على الفوائد البيئية مقابل الفوائد الاجتماعية. ويُعرّف CEC بأنه الحد الذي تعمل الشركة فيه على تخصيص الموارد للسياسات والبرامج المتنوعة التي تهدف لحماية البيئة الطبيعية والحفاظ عليها عموماً ، وعلى وجه الخصوص ،فضلاً عن الحد من البصمة البيئية الخاصة بها وبصمة منتجاتها. كما أنّ كلاً من CSC و CEC هدفهما تحسين الرفاهية الاجتماعية لأصحاب المصلحة أو جودة البيئة الطبيعية ، بطريقة تتجاوز ما يعد مربحاً على الأمد القصير. فضلاً عن تخصيص الفعال لموارد الشركة للأغراض الاجتماعية والبيئية ؛ فعلى سبيل المثال ، عن طريق التبرعات الخيرية ، والاستثمار في تكنولوجيا منع التلوث ، وتغيير ممارسات العمل. فضلاً عن ذلك يتضمن CSC & CEC مجموعة متنوعة من السياسات والبرامج والعمليات التشغيلية المضمنة التي تمثل اهتمام الشركة لأصحاب المصلحة والبيئة الطبيعية (Bansal et al., 2014: 2-4).

ويتضح مما سبق التداخل والترابط بين الالتزام البيئي والالتزام الاجتماعي للشركات، وكيف يؤدي الالتزام البيئي إلى مساهمات مجتمعية تلبيّ طموحات وتوقعات أصحاب المصلحة في الجوانب البيئية والاجتماعية.

23.3.2 دور الشركات في المجتمع The role of companies in society

يعتقد Dunham et al., بأن مصطلح "المجتمع" له استخدام تقييمي فضلاً عن استخدام وصفي تجريبي، إذ إن غالباً ما يرتبط بمفاهيم "الحياة الجيدة"، لذلك تعود جذور هذا الاستخدام المعياري إلى أعمال العلماء المعاصرين الأوائل في علم الاجتماع. كما ركز هؤلاء المنظرون، الذين كتبوا أثناء الاضطرابات الاجتماعية في القرن التاسع عشر، على ما عدوه تفككاً للتماسك الاجتماعي والروابط الشخصية في أعقاب التصنيع، لذلك فإن المجتمع الذي يمكن أن ننتمي إليه لم يعد مجتمع المكان، بل مجتمع المصالح الذي داخل المجتمع يتمتع بحرية التواصل، إذ لا يحتاج إلى التركيز مكانياً لأننا قادرين بشكل متزايد على التفاعل مع بعضنا البعض أينما كنا (Dunham et al., 2006: 27-28). أما Brockett & Rezaee فقد ناقشا تطور دور الشركات بمرور الوقت من تعظيم الأرباح في الستينيات والسبعينيات إلى تعزيز ثروة المساهمين في الثمانينيات والتسعينيات. إذ تم دمج قيمة المساهمين والاعتراف بها، أما في الوقت الحاضر فقد أصبحت حماية تطلعات جميع أصحاب المصلحة، ومثالهم الدائنون والموردون والزبائن والحكومات والمجتمع ككل، فضلاً عن القيمة لجميع أصحاب المصلحة من الأولويات. ووفقاً لذلك فمن المتوقع أن تضيف الشركات قيمة إلى مجتمعنا وأسواق رأس المال عن طريق تفاعلها مع جميع أصحاب المصلحة، كما تتطلب التفاعلات مع جميع أصحاب المصلحة قياس أداء الممارسات المستدامة والإبلاغ عنه. وذلك يسهم في إعادة النظر تجاه الشركات على أنها منتجة للقيمة لجميع أصحاب المصلحة وموجه رئيس للنمو والازدهار الاقتصادي. إذ يؤكد هذا الدور المهم للشركات على أهمية استدامة الأعمال في جميع أبعاد الأداء (Brockett & Rezaee, 2012:73-74).

ويتضح مما سبق تطور المجتمعات وتفاعلها وتعمق فكرة المصالح والتفاعلات وخاصة بعد توسع عمليات التصنيع والتطور التكنولوجي والامتة، وكل ذلك أدى إلى توسع دور الشركات في المجتمع وفي ظل تطور رغبات وحاجات أصحاب المصلحة في الشركات من تعظيم الأرباح إلى تعظيم قيمة الشركة وتعزيز أداء الشركة المستدام والبحث المستمر عن إنشاء قيمة الشركة وتعظيمها.

24.3.2 مواطنة الشركة والأخلاق والمساءلة Corporate citizenship, ethics and accountability

يرى Aras & Ingley أن الشركة تعمل في حدود دولة ما كجزء من المجتمع لا بد لها من أن تعمل كمواطني هذه الدولة وتتولى بعدة أمور أخلاقية وسلوكية إلى جانب المساءلة وغيرها من الأمور التي تضعها في موقع المواطن الصالح وعليه تتضمن المواطنة والأخلاق والمساءلة للشركة الأمور الأتية (Aras & Ingley, 2017: 104-115):

- 1 - الثقة كعملية للحد من التعقيد في العالم الاجتماعي: فالإتجاه المتزايد في الاقتصاد العالمي بضرورة فهم الأفراد للثقة بالآخرين أثناء تواجدهم على أسس متزعزعة. إذ يجب عليهم اتخاذ الخيارات والمخاطرة بناءً على معرفة محدودة وتكرار شخصي أقل لأطراف التفاعل في مجتمع المخاطر، وتعد الثقة استجابة لتوزيع السلطة والوظائف كقبول لسلطة بعض الأفراد في المجتمع المحفوف بالمخاطر.
 - 2- الثقة ك رأس مال اجتماعي ناشئ في الثقافة التنظيمية: تعد الثقة بشكل عام عنصراً مركزياً غير رسمي وشرطاً لأخلاقيات العمل في المجتمع الحديث. كما أن تفسير هذا التطور من حيث العمل على الروح الجديدة للرأسمالية يمكن القول أن التركيز الجديد على القيم والثقة يعبر عن المفاهيم المتغيرة للرأسمالية التي تنتقل من بيروقراطيات مستقرة إلى عملية مفتوحة ومفاهيم مشاريع الشركات. كما تساعد قواعد المعاملة بالمثل والاحترام والجدارة بالثقة الشركات على الاستجابة للتوقعات الاجتماعية بسمعة طيبة في المجتمع .
- ومما سبق يمكن القول أن الثقة الشخصية بين أعضاء الشركة تعمل على تحسين تماسك العاملين والإدارة مع ثقافة الشركة وتعزز موثوقية أصحاب المصلحة وغيرهم وتحسن العمل التعاوني والنجاح المحتمل للأنشطة التنظيمية.

25.3.2 المجتمع صاحب المصلحة الأساسي The Community as a Primary Stakeholder

يعتقد Brower & Mahajan بأن جذور نظرية أصحاب المصلحة تعود إلى أدبيات الإدارة في منتصف الستينيات ، على الرغم من أنّ أصفاء الطابع الرسمي على النظرية يُنسب غالبًا إلى Freeman ، الذي ينص تعريفه المستخدم على نطاق واسع لنظرية أصحاب المصلحة على أنّ المديرين يجب أن ينتبهوا إلى أي مجموعة أو فرد يمكنه التأثير أو التأثير بهدف الشركة ، لأنّ تلك المجموعة قد تمنع إنجازات الشركة. بشكل عام ، أوضح الباحثون أنّ أصحاب المصلحة يضعون معايير لسلوك الشركات ويختبرون آثارها ويقيمونها. لذلك يتحمل المديرون مسؤولية حماية رفاهية الشركة وتحقيق التوازن بين الادعاءات المتضاربة لأصحاب المصلحة المتعددين (Brower & Mahajan, 2013:314-316). أما Choi & Wang فيعتقدان بأنّ أصحاب المصلحة الأساسيون في الشركة ، الأكثر تأثيرًا في تحديد ما إذا كانت الشركة قادرة على تحقيق الأداء العالي والمحافظة عليه ، ويشمل الزبائن والموظفين ، والموردين والممولين والمجتمعات. كما أنّ مجموعة أعضاء المجتمع موجودة إلى حد كبير ، لأنّ إطار عملنا التجاري قد تجاهل المجتمع باعتباره أحد أصحاب المصلحة المهمين (Choi & Wang, 2009:896). ويعتقد Harrison & Coombs بأنّ ادراك مفهوم المجتمع يمكن أن يكون واسعًا للغاية، لذلك يمكن اعتبار جميع أصحاب المصلحة الذين يتفاعلون مع الشركة جزءًا من مجتمع الشركة. ومع ذلك يمكن أن نحدد المفهوم من حيث الظواهر المحددة بشكل ضيق حيث يمكن ملاحظتها بسهولة مثل مبادرات العمل الخيري ، ودعم التعليم . كما تندرج هذه المبادرات ضمن فئة "بناء المجتمع". إذ أنّ بناء المجتمع هو قدرة إدارة أصحاب المصلحة ، كما أنّ الشركات يجب أن تساعد في بناء ودعم المجتمعات التي يعيش ويعمل فيها موظفوها. ونتيجة ذلك لا بد للشركات التي تتمتع بهذه القدرة من أن تأخذ المجتمع في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتوظيف. كما تقدم نتائج هذه الأنشطة قيمة للموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين لأنهم قادرون على العيش والعمل في مجتمع جيد. (Harrison & Coombs, 2012:412).

ومما سبق يمكن الاعتقاد بأهمية فكرة مفادها أنّ المجتمع هو صاحب المصلحة الأساس في الشركة الذي ينبغي على إدارة الشركة إن تضعه في الاعتبار في جميع ممارساتها كون المجتمع هو الذي يعطي الشركة الشرعية أو بعبارة أخرى السبب لكي تمارس نشاطها ومنه تستمد الموارد البشرية والمادية ومصادر التمويل وغيرها.

26.3.2 الأطر الأخلاقية ETHICAL FRAMEWORKS

ناقش Gull et al., ما أقره Pallot في أن نبدأ بـ الأنصاف مقابل الحقيقة باعتبارها المبدأ الأعلى في المحاسبة، هل نتحدث عن الأنصاف التبادلي (هذا هو إنصاف المجتمع) أم العدالة التوزيعية (الأنصاف الموجود في بيئة أكثر فردية) ، إنّ مبدأ المساءلة يقع بالفعل تحت مظلة الأنصاف التبادلي علاوة على ذلك ، وتندرج المساءلة والعدالة التوزيعية حقًا في إطارين مختلفين يعتمدان على منظورين مختلفين أو نماذج من الطبيعة البشرية، إذ إنّ الأول يتخذ وجهة نظر فردية (المجتمع عبارة عن مجموعة من الأشخاص المنفصلين والمتساوين الذين يتفاعلون من خلال العقود) والثاني جماعي (الأشخاص أعضاء في مجتمع لديهم قيم مشتركة). لذلك يميز النموذج الفردي بين الفردية الأخلاقية والفردية الاجتماعية. الأول ينص على أن "الناس يتمتعون بالاستقلالية ولديهم القدرة على الاختيار الأخلاقي التي لا يمكن اختزالها في أداء أدوار معينة." كما أنّ المحاسبة كمهنة ، يمكن أن تعكس القيم المجتمعية وتؤثر فيها ، وبالنتيجة إحداث التغيير المجتمعي عندما يكون التغيير مطلوبًا. أي ، إذا تبنى المحاسبون ، كمهنة ، القيم المجتمعية ودمجها مع القيم الفردية ، فيمكننا تحقيق الإطار المثالي حيث تعمل المنظومتان معًا في وئام (Gull et al., 2013: 316).

وتتضح مما سبق أهمية الأخلاق في مهنة المحاسبة عموماً وكجزء من الاستدامة تحديداً ، لأن الأخلاق عادة ما ترتبط بالقيم المجتمعية التي نعتقد بأهمية النهج القائم على الحقوق، لأن الفردية الأخلاقية للعاملين في الشركة إذا ما ارتبط بنهج الحقوق ستقدم المجتمع على تحقيق الأنا مما يتيح للشركة مجتمعة تحقيق ما يهدف اليه المجتمع من عدالة ورفاهية ويُلاحظ أن الأخلاق جزء مهم من الحوكمة.

الفصل الثالث

الإبلاغ المتكامل وقيمة الشركة

المبحث الأول: الإبلاغ المتكامل للمعلومات المالية والمعلومات

غير المالية

المبحث الثاني: قيمة الشركة في ظل تكامل تطبيق معايير الإبلاغ

المالي الدولية ومعايير محاسبة الاستدامة المالية

المبحث الأول : الإبلاغ المتكامل للمعلومات المالية والمعلومات غير المالية

Integrated reporting of financial and non-financial information

شهدت العقود الثلاثة الماضية تقدماً كبيراً أحرزته الشركات في استكمال التقارير المالية بمجموعة أوسع من المعلومات غير المالية. إذ تبلّغ كبرى الشركات في العالم الآن مزيداً من المعلومات بخصوص استدامة الشركات وحوكمتها، كما زاد عدد الشركات التي تبلغ عن مثل هذه المعلومات. على الرغم من التقدم إلا أنّ هناك مخاوف بشأن التمثيل الصادق (Setia et al., 2015: 398) كما تعزز محاسبة الاستدامة الإدارة الموجهة لأصحاب المصلحة، التي تأخذ جميع أصحاب المصلحة في الاعتبار، بما في ذلك المساهمين والمستهلكين والزبائن والمجتمعات والمجموعات الأخرى ذات الصلة، وتركز على الحد من العوامل الخارجية وتعظيم القيمة الاجتماعية فيما يتعلق بقضايا ESG (Xie et al., 2018: 1). وهذا المبحث سيتطرق إلى تطور الإبلاغ عن الاستدامة وتقاريرها والمبادرات العالمية الساعية إلى تقديم تقرير متكامل فضلاً عن معوقات التنفيذ والمزايا المتوقعة من الإبلاغ المتكامل وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة بالإبلاغ غير المالي.

1.1.3 تقرير الاستدامة sustainability report

يرى Dumay et al., أنّ الاقتصاد العالمي ديناميكي يتغير باستمرار، حيث تواجه الشركات المنافسة العالمية والابتكارات التكنولوجية وزيادة التنظيم استجابةً للأزمات المالية التي خلفتها أزمات الحوكمة، لذلك تحدد مهنة المحاسبة نموذج الإبلاغ المالي التقليدي للشركات، بحجة عد تلبية احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات لتقييم أداء الشركة في الماضي والمستقبل. وفي الوقت نفسه يتساءل المجتمع عن السبب الأساسي لوجود الشركة هل لخلق الثروة؛ لأنّ هذا التركيز الضيق يستبعد خلق القيمة أو العدالة للناس والمجتمع والبيئة (Dumay et al., 2016: 167-168) ويُعرّف تقرير الاستدامة Roca & Searcy بأنه تقرير يتضمن معلومات نوعية وكمية حول مدى نجاح الشركة في تحسين فعاليتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وكفاءتها في الفترة المشمولة بالتقرير ودمج هذه الجوانب في التقرير لتزويد أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين بصورة عن موقف الشركة وأنشطتها في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (Roca & Searcy, 2012: 104-105)، ويعتقد Domingues et al., بأنه يمكن أن يساعد تقرير الاستدامة في دعم توصيل مبادرات الاستدامة في جميع أنحاء الشركة ويمكن أن يساعد في التغلب على مقاومة التغيير التنظيمي (Domingues et al., 2017: 293). ووفقاً لذلك يرى Paun بأنّ تقارير الاستدامة للشركات تُعد أسلوباً خاصاً لتعميق تعليم إدارة الاستدامة التشاركية وإنتاج قادة وأصحاب مصلحة في المستقبل يكونون أكثر وعياً وأفضل استعداداً للتعامل مع البيئة العالمية المعقدة، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل المسؤولة، وما يقدمه المنتج، والقضايا المجتمعية. لذلك دعا Freeman إلى أن تتصرف الشركات لصالح أصحاب المصلحة، وليس فقط للمساهمين (Paun, 2018: 926-927). ويرى Higgins & Coffey أنّ تقارير الاستدامة تطورت كطريقة قيمة للمديرين لتحديد ومعالجة تحديات الاستدامة، ودفع التحسينات في عمليات الشركة. ويعكس اهتمام الشركات بهذه التقارير الأهمية المتزايدة للاستدامة بشكل عام. كما أنّ استطلاعات KPMG أظهرت أنّ 50٪ فقط من أكبر الشركات في العالم (G250) أنتجت تقرير الاستدامة في عام 2005؛ أمّا في عام 2013 زادت إلى 95٪. كما تظهر التقارير من بين أكبر 100 شركة في العديد من الاقتصادات المتقدمة مساراً مشابهاً يرتفع من حوالي 34٪ إلى ما يقرب من 70٪ خلال نفس المدة (Higgins & Coffey, 2016: 1-2).

ومما سبق يتضح أنّ تقرير الاستدامة أصبح احد الركائز الأساسية التي فرضها اجتماع عدة عوامل منها الأزمات العالمية والمطالبات المجتمعية وتأثير أصحاب المصلحة وغيرها من الأسباب ويلاحظ كيف

أصبحت الشركات تتجه صوب إعداد هذا التقرير بناءً على استطلاعات الشركات المهنية المختصة لما يقدمه من معلومات استناداً على استراتيجية الشركة ومسؤولياتها.

2.1.3 الغرض من تقرير الاستدامة (SR) Purpose of the Report

يرى Simnett et al. بأنه تم ربط محاسبة الاستدامة بالمفاهيم المبكرة مثل عمليات التدقيق الاجتماعي ومحاسبة الموارد البشرية في السبعينيات ، ورأس المال الفكري والبيئي والتقارير الثلاثية في التسعينيات ، والإصدارات الأخيرة من مبادرة الإبلاغ العالمية. كما أنّ هناك مخاوف مستمرة من أنّ التقارير المالية التقليدية أصبحت لا تعبر بشكل كاف عن المجالات المتعددة لقيمة الشركة اليوم. إذ أدى ذلك إلى البحث عن مقاييس مالية جديدة أو مقاييس غير مالية إضافية للقيمة وهي الأداء الذي يرتبط بهذه التطورات نزعة متزايدة للشركات لإصدار تقارير غير مالية للأغراض العامة وقائمة بذاتها (Simnett et al., 2009: 938). بينما يرى Horvath & Putterm أنّ هناك اختلافاً بالأهداف والفوائد المتوقعة من تقرير الاستدامة باختلاف أصحاب المصلحة. إذ يفرق بين ثلاث فئات من المجموعات المستهدفة، وهم متلقي المعلومات الواردة الخارجين في المقام الأول وبشكل عام يمثلون المجتمع. إذ ينصبّ التركيز هنا على ضمان شرعية أنشطة الشركة؛ لذلك يجب على الشركات تبرير أنشطتها للمجتمع عن طريق إجراءات مسؤولة لضمان حصولها على شيء يشبه ترخيص العمل (شرعية الاستمرار). ولأنّ المجتمع صاحب المصلحة الأوسع هو كيان متعدد الأوجه. بين هيئات صنع القرار السياسي والنشطاء البيئيين ، كما أنّ هناك طيفاً متنوعاً من أصحاب المصلحة بتوقعاتهم ومطالبهم المتعددة. فضلاً عن ذلك دور أهم المستفيدين الخارجيين من معلومات تقرير الاستدامة وهو سوق رأس المال. إذ كلما تم الإبلاغ عن الوضع الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للشركة بشكل أكثر شفافية أسهم ذلك الإبلاغ في كسب ثقة المستثمرين بوجود تلك الشركة على الأمد الطويل والمستدام (Horvath & Putterm, 2017: 3-4) كما يتفق كلاً من Laine et al., Rosati et al., الذي تلعبه تقارير الاستدامة في علاقات المساءلة لأنها وسيلة تتواصل عن طريقها الشركات مع أصحاب المصلحة. بينما يمكن للشركة إصدار تقارير حول الأداء المرتبط بالاستدامة للأغراض الداخلية، وفي مجتمع الاستثمار هناك وعي متزايد بمدى أهمية تأثيرات الاستدامة للشركة والاعتماد عليها بالنسبة لمستويات المخاطر والنجاح على الأمد الطويل. لعل ذلك بمثابة موجّه مقنع للشركات لتحسين جودة المعلومات التي تقدمها لأصحاب المصلحة. بالنسبة للبعض يُعد الإفصاح عن استدامة الشركات وسيلة لديها القدرة على توفير مزيد من الشفافية وزيادة المساءلة في عمليات الشركات (Rosati et al., 2019: 1330) (Laine et al., 2022: 85).

ومما سبق تتضح الأغراض الأساسية لتقرير الاستدامة وتُعد بمثابة الموجّه الذي يدفع الشركات لإعداد هذا التقرير وما يمكن إن يضيفه من معلومات في المطالبات المتزايدة للمعلومات غير المالية وكيف أصبح مجتمع الاستثمار يقيم أداء الشركات ونجاحها بناءً على هذا التقرير .

3.1.3 مراحل تطور الإبلاغ عن الاستدامة Stages of development of sustainability reporting

مرّ الإبلاغ عن الاستدامة بمراحل وتقلبات عديدة إذ بدأ بالأشكال الآتية:

1.3.1.3 الإبلاغ الاجتماعي والبيئي Social and Environmental Reporting

يرى Vigante & Vigante أنّ تقارير المحاسبة الاجتماعية التي يتم إعدادها عادةً حول مجالات معينة من الأنشطة، منها تلك التي تؤثر على البيئة الطبيعية والموظفين والقضايا الأخلاقية الأوسع التي تركز عادةً على المستهلكين والمنتجات والمجتمعات المحلية والدولية. كما يرى عدد من الباحثين أنّ المحاسبة في الوقت الحاضر يجب أن تشمل أيضاً وظائف محاسبة الاستدامة، ويرى العديد من المؤلفين المحاسبة الاجتماعية مصطلحاً عامّاً فقد تم تقديمه منذ فترة طويلة وهو بسيط ، يسهل التعامل معه. كما لا تعد المحاسبة الاجتماعية من اهتمامات القطاع الخاص فحسب ، بل أيضاً القطاع العام ، كذلك (القطاع غير الربحي) ، على الرغم من أنها تطورت بشكل مختلف في هذه القطاعات؛ ألا أنّ القطاع الخاص ، كان

دائمًا مشروعًا تطوعيًا، كما يُنظر إلى المحاسبة المالية على أنها أداة لمعرفة كيف تعمل الشركة ، و تكون مسؤولة أمام مجموعة معينة من أصحاب المصلحة المساهمين (Vigante & Vigante, 2013:11-13) ، ويرى Yongvanich & Guthrie أن تركيز التقارير الاجتماعية والبيئية على الإبلاغ عن الأداء غير المالي لجعل الشركات أكثر عرضة للمساءلة والشفافية أمام أصحاب المصلحة. كما أن هناك دولاً كثيرة تُعد رائدة في ممارسات الإبلاغ غير المالي الاجتماعي والبيئي. فعلى سبيل المثال نجد في الدول الإسكندنافية وهولندا متطلبات إلزامية للإبلاغ عن الأداء البيئي للشركات. أما في الولايات المتحدة ، فتلتزم الشركات بتقديم بيانات الانبعاثات إلى هيئة حماية البيئة ، التي يتم إتاحتها للجمهور. كذلك تطلب لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية ، ولجنة الأوراق المالية الكندية ، وقانون الشركات في المملكة المتحدة الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية التي تؤثر في الأداء المالي الحالي أو المستقبلي (Yongvanich & Guthrie, 2006: 313-314)، بينما يرى Ji et al., بأنه يمكن تقييم جودة الإفصاح عن المعلومات البيئية EID الخاص بالشركة عن طريق فحص المحتوى ودرجة التفاصيل الواردة في تقارير الإفصاح. وفقاً للدراسات السابقة ، فهناك طريقتان رئيستان لقياس جودة الإفصاح البيئي: الأولى يعتمد على تحليل المحتوى لتقييم مدى الإفصاح البيئي، والثانية يعتمد على مؤسسات التقييم المهنية أو قواعد البيانات الخارجية (Ji et al., 2020: 4-5).

ومما سبق يُلاحظ أن الإبلاغ عن الاستدامة أخذ بعدين من أبعادها، إذ بدأت الدول تهتم بالإبلاغ عن الأداء البيئي والاجتماعي بتقارير منفصلة قد تكون إلزامية في بعض الدول قبل أن تتطور إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تعد اشمل وأوسع نوعاً ما .

2.3.1.3 الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR Reporting

يرى Andrew & Baker أن حقبة السبعينيات من القرن الماضي تُعد بداية دخول الباحثين من المحاسبين إلى مشهد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. فبدايةً قدم هذا العمل توصيفاً لماهية تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات ، من حيث ارتباطها بعوامل ذات سياقات محددة ، مثل المنطقة الجغرافية التي تعمل فيها الشركة ونوع الصناعة. بمرور الوقت أسهمت هذه الأبحاث في تحديد خصائص الشركة المختلفة ، كالضوابط الداخلية المختلفة التي أثرت على شكل وجودة التقارير. لذلك بدأ الباحثون بالنظر في العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء الاجتماعي والبيئي الفعلي (Andrew & Baker, 2020:9). لذلك ظهر عدد من الطروحات والمطالبات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات ECSR إذ اتفق كل من Post et al., & Álvarez & Ortasb بتقسيم تحليل بناء الإفصاح عن ECSR إلى أربعة مقاييس للأداء البيئي، ومن ثم توسيع نطاق تفعيل الإفصاح عن ECSR إلى سبعة مقاييس للأداء هي: هيكل الحوكمة وأنظمة الإدارة (مثل سياسات التدقيق البيئي) ، والمصادقية (على سبيل المثال ، المشاركة في المبادرات البيئية الطوعية) ، ومؤشرات الأداء البيئي (مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري) ، والرؤية البيئية والاستراتيجية والمطالبات (بيان الرئيس التنفيذي للمساهمين بشأن الأداء البيئي) ، والأنفاق البيئي فيما يتعلق بالإفصاح عن الغرامات المدفوعة لانتهاك المتطلبات البيئية، والأداء الداخلي البيئي، مثل تدريب الموظفين في قضايا الإدارة البيئية (Post et al., 2011: 337-338) (Álvarez & Ortasb, 2017: 199-201). كما اتفق كل من Kuo ، Patten et al., بخصوص الدول الكبرى مثل الصين التي تضم على أراضيها الآلاف من الشركات المحلية والعالمية، فقد واجهت المسؤولية الاجتماعية من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية تحديات كبيرة. لذلك اقترح العديد من الباحثين أن المسؤولية الاجتماعية للشركات يجب أن يتم تعريفها وإنفاذها قانوناً ، وحدث ذلك في عام 2004 إذ تمت إضافة مادة إلى دستور جمهورية الصين الشعبية ، تنص على أن الأمة يجب أن تنشئ أنظمة حماية اجتماعية تتوافق مع التنمية الاقتصادية. وفي وقت لاحق تم تعديل أو سن العديد من القوانين المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لحماية الوضع الذاتي لمواطني الشركات ، وتنظيم

الإنتاج والسلوك التجاري للشركات ، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية للشركات قد تتطابق فقط مع بقايا المعتقدات الاشتراكية التقليدية؛ إلا أنها ما تزال مفهوماً جديداً في الصين وقد تتحدى الثقافة والأنظمة والتقاليد الموجودة. ومع ذلك ، يرى البعض أن الفوائد تتمثل في تحسين صورة الشركة وتعزيز شرعيتها ، مما أدى إلى تحفيز بعض الشركات الصينية لتقديم وتنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات (Patten et al.,2015:19-21) (Kuo et al., 2012: 2).
ومما سبق يُلاحظ مرحلة أكثر تطوراً من الإفصاح البيئي، بل امتدت إلى جوانب أخرى تتعلق بالمجتمع والحوكمة فضلاً عن الجانب الاقتصادي وتطور ممارسات الإفصاح البيئي وأخذت الشركات تستجيب إلى مطالبات أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين ، وهناك العديد من الشركات ما تزال تعمل وفق المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى الوقت الحالي .

3.3.1.3 الإبلاغ عن الاستدامة Sustainability Reporting

يرى (Ameer & Othman) أن تقرير الاستدامة هو الأداة الأكثر فاعلية لربط المنظمة بأصحاب المصلحة ، وغياب نموذج مرجعي واحد ومعايير مقارنة مشتركة ، يحد من تواصلها بشأن الاستدامة إلى حد كبير (Ameer & Othman,2012:3) بينما أوضح Rossi et al., بأن الأزمات المالية والمخاوف المتزايدة بشأن العواقب الاجتماعية والبيئية لأنشطة الشركات أدت إلى زيادة الضغط الخارجي على الشركات بشكل كبير لتكون أكثر مسؤولية تجاه المستثمرين وأصحاب المصلحة وأكثر شفافية معهم. وفي هذا السياق ، أصبحت أنظمة المحاسبة الحالية ، التي تعتمد بشكل أساسي على البيانات المالية بأثر رجعي ، غير كافية لتلبية احتياجات المعلومات للمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة ، وعليه ولتوفير مستوى مقبول من الشفافية والمساءلة في الواقع ، يحتاج المستثمرون وأصحاب المصلحة بشكل متزايد إلى المزيد المعلومات غير المالية حول مخاطر الشركات والحوكمة والقضايا الاجتماعية والبيئية بطريقة أكثر ترابطاً وشمولية (Rossi et al., 2018:2-4). بينما يعتقد Lozano et al., بأنه أصبح الإبلاغ عن الاستدامة (SR) عنصراً من عناصر التقييم والتواصل وجزءاً مهماً من مساهمة الشركات في الاستدامة، إذ كانت الشركات الأوروبية في طليعة معدي تقارير الاستدامة. وبين عدد من الباحثين أن هناك نهجين رئيسيين يقودان الإبلاغ عن الاستدامة: "من الخارج إلى الداخل" ، مع التركيز على آراء وتصورات أصحاب المصلحة تجاه الشركة ، و "من الداخل إلى الخارج" ، فيما يتعلق بالقرارات المتخذة داخل الشركة ذات العلاقة بالمشاكل الاجتماعية والبيئية والتي تسهم في تعزيز المركز التنافسي للشركة. كما تم تطوير عدد كبير من المعايير والمبادئ التوجيهية الطوعية في العقدين الماضيين لمساعدة المديرين على الإبلاغ عن الممارسات المستدامة. من بين العديد من الإرشادات، تُعد إرشادات GRI أفضل خيار متاح للإبلاغ عن الاستدامة (Lozano et al., 2016:169) . وأوضح (Schiehl & Kolahgar) أن للإبلاغ عن الاستدامة بأبعادها الأساسية الثلاثة يتطلب وجود قاموس ESG خاص بالشركة، ونقطة البداية لقاموس ESG هي تحديد مجموعة واسعة من التعبيرات متعددة الكلمات يتألف من مجموعة فرعية دقيقة من الكلمات الرئيسية مرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتعبيرات متعددة الكلمات. من أجل تحديد وقياس الإفصاح المادي عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للشركات ، كما في إطار الأهمية النسبية الذي اقترحه مجلس معايير محاسبة الاستدامة (Schiehl & Kolahgar,2020) .
ويتضح مما سبق التطور الكبير والاستجابة الجادة من الشركات لمطالبات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحوكمة، فضلاً عن تضمين الممارسات الأخلاقية وغيرها من التطورات التي شهدتها مرحلة محاسبة الاستدامة التي أصبحت أكثر اكتمالاً ونمواً.

4.1.3 مزايا الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات Advantage for CSR Reporting

يرى Krištofik et al., أن مزايا الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة ومتنوعة، لذلك يمكن تقسيم فوائد الإبلاغ عن المعلومات غير المالية إلى مجموعتين (Krištofik et al.,2016:161-162) :

- داخلياً: يساعد الإبلاغ على تبسيط مجموعة من العمليات في الشركة عن طريق تشخيص المشكلات. كما يسهم الإبلاغ في الحفاظ على العلاقات المناسبة بين نظرة السوق لعلامة المنتج وكميته، مما يؤثر على تقييم المنتجات، وبالنتيجة الطلب المتزايد والحصة السوقية الأكبر وتعظيم الأرباح.
- خارجياً: يُعد الإبلاغ عن المعلومات الخاصة بممارسات الشركة المسؤولة تعزيزاً لموثوقية الإجراءات والعلاقات مع أصحاب المصلحة، إذ تسهم في إدارة مخاطر السمعة وبناء ميزة تنافسية. كما أن الشفافية مع أصحاب المصلحة هي السبب الرئيس، الذي تم اختياره من جميع الشركات التي تمت دراستها، إذ يمثل دليلاً على أن الإبلاغ عنصر مهم في سياسات المعلومات وأن الإبلاغ نفسه يُنظر إليه على أنه جزء من المعلومات.

5.1.3 الإبلاغ عن الاستدامة: الحاجة إلى معيار Sustainability Reporting: The Need for a Standard

يرى Schneider & Meins أن على المستوى الدولي، تُبذل العديد من الجهود لتشجيع الشركات على تقليل الآثار السلبية على البيئة والمجتمع، وتنفيذ معايير مماثلة والإفصاح عن هذه الجهود كونها طوعية، وكانت هنالك جهود لتشجيع وتسهيل التزام الشركات بالمعايير البيئية والاجتماعية التي تتجاوز التنظيم المعتمد قانوناً وأحد الأمثلة على ذلك هو الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)، وهو مبادرة للأمم المتحدة تهدف إلى إشراك أعضائها للامتثال لقائمة من عشر مسؤوليات تتعلق بحقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد، ومن الأمثلة الأخرى، المبادئ التوجيهية غير الملزمة للشركات متعددة الجنسيات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، التي تغطي ممارسات الإفصاح والتوظيف والرشوة ومصالح المستهلكين والعلوم، والتكنولوجيا والمنافسة والضرائب. كما هناك مبادرة أخرى بشأن الاستدامة أطلقتها الأمم المتحدة جزئياً هي مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) عام 1997. (Schneider & Meins, 2012: 213-314). **ومما سبق يُلاحظ كيف انطلقت المبادرات الدولية والعالمية سعياً منها لجعل الاستدامة لغة عالمية للشركات بمختلف دول العالم مع وجود إرشادات ومبادئ توجيهية، فضلاً عن تطور المعايير التي تنظم الإبلاغ عن محاسبة الاستدامة، وقد تطورت معايير GRI إلى معايير SSAB الأكثر تفصيلاً وتخصصاً حسب القطاعات.**

6.1.3 مزايا الإبلاغ عن الاستدامة Advantages of Sustainability Reporting

ناقش Opferkuch et al., بخصوص ما يوفره الإبلاغ عن أداء الاستدامة من فوائد عديدة للشركة بما في ذلك: زيادة المصداقية وتقليل المخاطر القانونية وتحسين علاقات الموردين وزيادة الوصول إلى رأس المال وزيادة السلوك الأخلاقي على طول سلسلة التوريد (Opferkuch et al., 2021: 2-4) وأضاف Ferrero et al., أن مزايا أخرى تتمثل بتعزيز العلاقات مع المجتمع أو الزبائن أو الموردين، من أجل تعظيم المنفعة لكل من الشركة وأصحاب المصلحة المتنوعين، كما تعزز الممارسات المستدامة المناخ المقبول والدعم من المنظمين وأصحاب المصلحة، وزيادة الرضا الوظيفي وولاء الزبائن. كما أن هذا السلوك المستدام يسمح للشركة بتلبية حاجة المستثمرين من المعلومات، وبالنتيجة يطلب المستثمرون عوائد أقل، أي انخفاض تكلفة رأس المال للشركة (Ferrero et al., 2015: 1-2) ويعتقد Lozano et al., بأنه يمكن أن يقدم الإبلاغ عن الاستدامة مزايا أخرى تتمثل بتقييم الوضع الحالي لتقديم الشركة نحو الاستدامة وإيصال الجهود والتقدم المحرز في الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية إلى أصحاب المصلحة، كما أنها تقييم أداء الاستدامة بمرور الوقت، فضلاً عن المقارنة مع الشركات الأخرى، وتوضيح

كيف تؤثر الشركة وتتأثر بالتوقعات المتعلقة بالاستدامة ، كما أنّ المزايا تتمثل بالتغذية الراجعة التي تكون أساساً لتخطيط التغييرات من أجل الاستدامة (Lozano et al., 2016:169)، أما Izzo et al., فيرى أنها أداة استراتيجية تشرك أصحاب المصلحة، ودعم عمليات صنع القرار المستدام على جميع المستويات داخل الشركة وتوجيه الابتكار لذي يؤدي إلى تحسين الأداء وخلق القيمة وجذب الاستثمارات إلى الشركة وتحقيق أهدافها (Izzo et al., 2020: 5)، في حين أشار Higgins & Coffey إلى أنّ من المزايا الأخرى تحسين الوضع التنافسي والاجتماعي عن طريق درء تحديات أصحاب المصلحة وتقليل الضغط السياسي والتنظيمي والمساءلة (Higgins & Coffey, 2016:1-2)، بينما يرى Almeida et al. بأنه أظهرت بعض الدراسات أنّ الإبلاغ عن الاستدامة له تأثيرات مختلفة تتمثل في زيادة المسؤولية الاجتماعية لمديري الأعمال وتحويل الأعمال المستدامة إلى أولوية للشركات، كما أنها تعزز الإشراف على الإدارة (Almeida et al., 2014:319-321)، ويرى Horisch et al. بانها تمنع الشركات من فقدان مصداقيتها، لذلك تم دمج الاستدامة في الاستراتيجية والعمليات مع إشراك جميع أصحاب المصلحة في استراتيجيات الشركة. ووفقاً لذلك المنطق يسهم الإفصاح في الحد من السلوك الاقتصادي الانتهازي والاختلالات الاجتماعية، فضلاً عن دعم بناء الشفافية والثقة في الشركة. وأسهم ذلك في أنّ يطلب المستثمرون والمحللون وأصحاب المصلحة الآخرون، مجموعة معايير موثوقة تطبق على نطاق واسع للشركات في جميع أنحاء العالم (Horisch et al., 2020: 2-3).

ويتضح مما سبق ما يقدمه الإبلاغ عن الاستدامة من مزايا متنوعة للشركة وأصحاب المصلحة الداخليين والخارجين وكيف تحفز هذه المزايا الشركات على الإبلاغ عن الاستدامة .

7.1.3 تعزيز محاسبة الاستدامة والأداء والإفصاحات Promotion Of Sustainability Accounting, Performance, And Disclosures

يرى Bernardi & Star أنّ فكرة وجود المسؤوليات لدى الشركات ليس فقط تجاه مساهمها بل أيضاً تجاه المجتمع بشكل عام وأنها كانت موجودة منذ قرون. وفي هذا السياق أصبح التقرير المالي محل نقد كونه لا يلبي بشكل كافٍ الاحتياجات المعلوماتية لجميع أصحاب المصلحة الراغبين في تقييم أداء الشركة في الماضي والمستقبل. كما انه يوفر فقط قياساً جزئياً لأنشطة الشركة متجاهلاً التأثير الاجتماعي والبيئي لهذه الأنشطة (Bernardi & Stark, 2016:2). وناقش Brockett & Rezaee زيادة مطالبات أصحاب المصلحة في الشركات (بما في ذلك المستثمرين) للحصول على معلومات أداء الاستدامة المتكاملة في نماذج تقارير الشركات، لذلك يتطلب تطوير الاستدامة والإبلاغ بشكل هادف وسليم من الشركات لغرض إنشاء سياسة عليا لضمان الرقابة على برنامج الاستدامة والأداء من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ودمج مبادرات وأنشطة الاستدامة في القرار الاستراتيجي للشركة عن طريق استخدام أفضل الممارسات، فضلاً عن تحديد واضح لرسالة الشركة وأهدافها وسياساتها وبرامجها ذات الصلة بأداء الاستدامة في EGSEE وإنشاء مؤشرات الأداء الرئيسية المالية وغير المالية ذات الصلة بأداء الاستدامة وتصميم المقاييس المناسبة لقياس مؤشرات الأداء للاستدامة (Brockett & Rezaee, 2012: 21-22)، أما Ștefănescu et al., فيعتقدون بأن استمرار تطور الإفصاح غير المالي في أشكال مختلفة من الأشكال الطوعية أو الإلزامية ، مثل اللوائح الأوروبية الجديدة. إذ تطلب المفوضية الأوروبية من الشركات الإفصاح عن المواد غير الغذائية المتعلقة على الأقل بالمسائل البيئية ، والقضايا الاجتماعية والمتعلقة بالموظفين ، واحترام حقوق الإنسان ، ومسائل مكافحة الفساد والرشوة ، التي تهدف إلى زيادة الشفافية ، لتحسين المساءلة أمام أصحاب المصلحة وزيادة ثقة المستهلكين. كما تطلب المفوضية أيضاً تقديم وصف موجز لنموذج الأعمال والسياسات المتبعة بشأن هذه الأمور، بما في ذلك عمليات العناية الواجبة المطبقة، ونتائج تلك السياسات، والمخاطر الرئيسية المرتبطة بالعمليات التجارية ومؤشرات الأداء الرئيسية غير المالية ذات الصلة لعمل معين (Ștefănescu et al., 2021:259). أما Siew فيرى أنّ الأبحاث قد تركت أثراً في

الإبلاغ عن أبعاد الاستدامة مثل بحث Bloomberg عن البيئة والمجتمع والحوكمة ESG ، إذ قررت Bloomberg تصنيف الشركات بناءً على إفصاحها عن بيانات ESG. كما تعتمد درجة إفصاح Bloomberg ESG من أصل 100 على إرشادات GRI. إذ أنّ هناك أربع فئات رئيسية هي: درجة الإفصاح البيئي ، ودرجة الإفصاح الاجتماعي ، ودرجة الإفصاح عن الحوكمة ، ودرجة الإفصاح البيئي والاجتماعي الذي يشمل مجموعة شاملة من درجات الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة التي تختلف الأوزان فيها حسب القطاعات (Siew,2015:166-167). ومما سبق يُلاحظ أنّ الوسائل والأسباب التي دعت إلى تعزيز الإبلاغ عن الممارسات الاستدامة والإرشادات أو النصائح التي من الممكن إن تعزز أداء محاسبة الاستدامة في الشركة، وكيف أسهمت الوكالات التي ظهرت في معالجة تصنيفات الاستدامة للشركات إذ هي تشجع الشركات وتحثها على الإفصاح .

8.1.3 أهمية وملاءمة مناهج الإبلاغ للإفصاح عن الاستدامة Importance and

Relevance Of Reporting Approaches for Sustainability Disclosure

يرى Opferkuch et al., بأنه رغم تطور ممارسات المحاسبة الاجتماعية، إلا أنه لم تؤثر بشكل مباشر في جودة تقارير الاستدامة التي يتم نشرها. ووفقاً لذلك ناقش العديد من الباحثين قيام المديرين في الغالب بالإفصاح عن المعلومات غير المالية بشكل سردي فضفاض، كما أنّ مثل هذه الإفصاحات يمكن تخصيصها لإدارة الانطباعات العامة. فضلاً عن ذلك فقد تم اقتراح مناهج الإبلاغ غير الرسمية من الأكاديميين كنتيجة لمجموعة متنامية من أبحاث المسؤولية الاجتماعية للشركات. وذلك قد يدفع الشركات لاستخدام أساليب الإفصاح المتعدد في تقاريرها؛ ومع ذلك انعدام إمكانية المقارنة بين البيانات ضمن تقارير الاستدامة. كما أدى نمو مناهج الإفصاح المتاحة للشركات في العقد الماضي إلى مشهد متنوع من مناهج الإفصاح (Opferkuch et al.,2021:3-4). أمّا Yu et al., فيعتقدون بأنّ الأسواق المالية يمكن أن تنشئ إرشادات حول إفصاحات ESG عند الأدرج ، فضلاً عن إمكانية تعزيز توافر بيانات ESG. فعلى سبيل المثال ، أطلقت وزارة حماية البيئة في الصين ، إلى جانب لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية ، قانون الأوراق المالية الخضراء في عام 2008. كما تتطلب سياسة الأوراق المالية الخضراء شركات مدرجة في سوق الأوراق المالية في الصين الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول سجلها البيئي. كما أنّ اتباع مبادرة الأمم المتحدة "السوق المالي المستدام" عام 2017 ، يمكن أن تنظم الأسواق ذاتية التنظيم فيما يتعلق بالإفصاح عن ESG. وهناك 66 سوقاً مالياً شريك مع سوق الأوراق المالية المستدام للأمم المتحدة في عام 2017 (Yu et al., 2018: 988).

ومما سبق يتضح أنّ الإفصاح عن المعلومات غير المالية الخاصة بأبعاد الاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة) غير موحدة ويتحكم فيها غالباً المديرين في الشركات، لذلك تفقد أهم خاصية للمستفيدين وهي إمكانية المقارنة، وعليه لا بد من أن يكون الإفصاح وفق مناهج الإبلاغ الدولية كما في إرشادات GRI ومعايير SASB ، كما أنّ أقوى تأثير ممكن أن يمارس على الشركات بهدف التوحيد هو السوق المالي التي تدرج الشركات فيها أوراقها المالية ولا بد لها من أخذ زمام المبادرة للضغط على الشركات باتباع المعايير المقبولة عالمياً .

9.1.3 نظرية الإفصاح الطوعي مقابل حجج نظرية الشرعية Voluntary disclosure

theory versus legitimacy theory arguments

يرى Kolk& Pinkse أن الضغط على الشركات متعددة الجنسيات للإفصاح عن معلومات الاستدامة للشركات قد ازداد ، مما أدى إلى نسب مصاحبة من الملفات التي تنشر مثل هذه التقارير طوعية. وهذا التطور ، الذي بدأ بعدد قليل من التقارير البيئية في عام 1989 ، أصبح أكثر شيوعاً منذ ذلك الحين (Kolk& Pinkse,2010: 16) أمّا Cho et al., فيرون أنّ نظرية الإفصاح الطوعي تفترض أنّ الشركات ذات الأداء البيئي الأفضل لديها حافز للإفصاح ، بينما توضح نظرية الشرعية بوجود علاقة عكسية. إذ ناقشت دراستان حديثتان الفروق بين النظريتين عن طريق التحقيق في إفصاح الشركات

للمعلومات البيئية في تقارير بيئية مستقلة أو على مواقعها الإلكترونية الخاصة بالشركة من منظور نظرية الإبلاغ الطوعي ، التي بموجبها تفصح الشركات عن المعلومات البيئية للإشارة إلى استراتيجيتها الاستباقية. على عكس ذلك تعمل نظرية الشرعية ، التي تعد نظرية اجتماعية وسياسية تستند إلى فكرة أن الشركات بحاجة إلى إثبات أنها تعمل ضمن حدود المجتمع، وأنها قد ورثت "الشرعية" إلى الحد الذي تتطابق الأنشطة فيها مع أهداف النظام الأعلى أو التوقعات المجتمعية. كما يقترح احد الباحثين أنّ الشركات ستستمر في الوجود فقط إذا منح المجتمع الشرعية لها ، مما يفودها إلى "محاولة ضمان أن يتم اعتبار أنشطتها من قبل الأطراف الخارجية مشروعة". (Cho et al., 2012:489-490) كما تشرح العديد من النظريات الأسباب التي تجعل الشركات تفصح طواعية عن المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة إذ أنّ Laine et al., يرى أنّ الأسباب تتمثل برؤية أصحاب نظرية الشرعية المتعلقة في الإفصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية الذي يهدف إلى اكتساب الشرعية الاجتماعية للتأثيرات البيئية أو الاجتماعية التي تسببها عمليات الشركة. فضلاً عن عدم تناسق المعلومات بين مديري الشركات والمستثمرين الخارجيين دافعاً آخر للإفصاح الطوعي (Laine et al.,2022:108-111) أما Xie et al., فيعتقدون بأنّ الإفصاح عن معلومات الشركة تقديرياً ، إذ يعكس تقديراً إدارياً بشأن مقدار المعلومات التي يختار المديرون الإفصاح عنها. وإن هناك مقايضة يوجهها المديرون فيما يتعلق إلى أي مدى يجب عليهم الإفصاح عن معلومات الشركة ، هل هي مواتية أو غير مواتية ، لتقييم الشركة في السوق (Xie et al., 2018: 3) . أما Yu et al., فيعتقدون بأنّ النمو في الإفصاح الطوعي تطور في الاتحاد الأوروبي إذ تأقلمت الشركات مع توجيه الإبلاغ غير المالي للاتحاد الأوروبي الصادر في عام 2014 ، على الرغم من أنّ التوجيه الأوروبي لم يحدد المعايير التي يجب أن تتبعها الشركات في الإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة ، مثل القضايا البيئية أو حقوق الإنسان أو تنوع مجلس الإدارة (Yu et al., 2018: 988).

ومما سبق يظهر لكلا النظريتين مبرراتهما ويمكن الاتفاق مع نظرية الشرعية التي هي أكثر واقعية كون المجتمع هو الأساس لاستمرار الشركة من عدمه، فالشركة قائمة بفضل المجتمع، وعليه لا بد من أن تخضع لما يطلبه ذلك المجتمع وليس الانتقائية التي يعمل بها المديرون عند الإفصاح الطوعي عن ممارساتها.

10.1.3 توحيد المعلومات غير المالية Standardization of Non-Financial Information

يرى Junior et al., أنّ الوعي المتزايد للمجتمع حول القضايا البيئية والاجتماعية ، وتغير المناخ ، وإدارة سلسلة التوريد المستدامة ، والكوارث الطبيعية ونُدرة الموارد الطبيعية ، قد أسهم في حدوث تحول في طريقة إدارة الأعمال، وظهور المسؤولية الاجتماعية للشركات، هذه الحركة في رأي العديد من المختصين هي أهم تطور في عالم الأعمال خلال العقد الماضي؛ لذلك وضمن هذا المجال قدمت تقارير الاستدامة أداة حيوية للشركات لتوفير اتصال شفاف مع أصحاب المصلحة ، لا سيما حول الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات (Junior et al., 2014: 2-3). كما يرى Krištofik et al., أنّ السبب الأساس لتوحيد الإبلاغ عن المعلومات غير المالية يتمثل في تعزيز شفافية المعلومات الاجتماعية والبيئية التي تقدمها الشركات في تقاريرها ، من أجل ضمان قابليتها للمقارنة بين القطاعات وعلى الصعيد الدولي. كما أنّ المعلومات غير المالية التي يتم الإفصاح عنها تساعد الشركات في القياس والإشراف والإدارة فيما يتعلق بالأداء المالي وتأثيره على الجمهور، وللمساعدة في تلبية احتياجات المستثمرين والأطراف المعنية الأخرى ، بما في ذلك المستهلكين ، لذلك فهي قيمة لكل من الشركات نفسها ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الخارجيين والداخليين. وتتباين النظم القانونية التي تضع المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الاستدامة بشكل كبير ، مما يعوق إمكانية المقارنة بين الشركات ويمنع تقييم إجراءاتها (Krištofik et al., 2016: 162-163). أما Huang & Zhao فيعتقدان أنّ المعلومات غير المالية لها مصادر مفاهيمية مختلفة، إذ يتم

تفسيرها بشكل غير متماثل ، مما يشمل طيف واسع من مفاهيم الإبلاغ ، مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة وESG والإبلاغ المتكامل. في حين أنّ الإفصاحات المالية المتأصلة في المحاسبة ، يمكن اعتبارها لغة الأعمال لغرض محدد (Huang & Zhao, 2022:4-5) بينما يرى (Tsalis et al., 2017) أنّ بعد مؤتمر الأمم المتحدة (UN) في نيويورك في أيلول 2015 لاعتماد خطة 2030، اقترحت العديد من المنظمات الدولية طرائق مختلفة لمساعدة الشركات في دمج محاسبة الاستدامة في الإدارة الإستراتيجية والإبلاغ عن الاستدامة ، إذ اقترحت مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) والميثاق العالمي للأمم المتحدة (2017 ؛ 2018) مبادئ توجيهية تسهل على الشركات قياس أداء الاستدامة لديها وإدخال هذه الأهداف في الإبلاغ عن استدامة الشركات (Tsalis et al., 2020: 1619). ويتضح مما سبق الأسباب التي تدعو إلى توحيد المعلومات غير المالية الخاصة بأبعاد محاسبة الاستدامة وكيف تؤثر الاختلافات في المسميات الخاصة بالإبلاغ والإفصاح عن المعلومات غير المالية، وكيف تطورت المساعي الرامية إلى التوحيد عن طريق مبادرات عالمية تهدف لأن تأخذ صداها وتحد من الاختلافات بمرور الوقت بسبب النظرة العالمية تجاه قضايا الاستدامة فضلاً عن توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية تجاه الإبلاغ المتكامل.

11.1.3 محددات الإبلاغ عن الاستدامة determinants of sustainability reporting

يرى Hahn & Kühnen أنّ المحددات الخاصة بالإبلاغ عن الاستدامة تتمثل بالاتي:
أولاً: المحددات الداخلية للإبلاغ عن الاستدامة: حجم الشركة والأداء المالي، ولحجم الشركة الذي يقاس بإجمالي الموجودات، أو المبيعات، أو عدد الموظفين، أو القيمة السوقية) اثر إيجابي في اعتماد الإبلاغ عن الاستدامة، كما قدمت أبحاث مختلفة عن المحدد الداخلي كمتغيرات أخرى تستخدم أيضاً كنماذج للأداء المالي: يتزامن حجم رأس المال الكبير مع تقارير الاستدامة الأكثر شمولاً ، على افتراض أنّ الشركات تريد الإشارة إلى حداثة الموجودات والتكنولوجيات وما يرتبط بها من الحد في الأثار البيئية. كما يمكن أن يتأثر الإبلاغ بشكل إيجابي بالأنشطة التمويلية في سوق رأس المال. أما المخاطر النظامية العالية فتجعل تقلب سعر الأسهم نتيجة لأداء اقتصادي غير مستقر تقلل من قدرة الشركة على تحمل تكاليف الإبلاغ، وبالنتيجة توقع تأثير سلبي على مستوى الإبلاغ. والمحدد الثاني يتعلق بالأداء الاجتماعي والبيئي نسبياً ، إذ تم إيلاء الاهتمام الضعيف لتأثير الأداء الاجتماعي والبيئي المقاس عادة عن طريق عدد الغرامات نتيجة التجاوزات البيئية ، بافتراض أنّ أداء الاستدامة ينعكس في مؤشرات معينة مثل مؤشر داو جونز للاستدامة (Hahn & Kühnen, 2013: 11-15).

ومما سبق يمكن القول أنّ كلا المحددات الداخلية والخارجية قد أخذت أثرها في الإبلاغ عن الاستدامة، كما أنّ بعض هذه المحددات يمكن تجاوزها إذا ما إرادت الشركات الاستفادة من مزايا الإبلاغ عن الاستدامة مع الإشارة إلى دور التنظيمات القانونية والمهنية والوعي المجتمعي كجهات ضاغطة على الشركات من أجل الإبلاغ عن الاستدامة دون تهرب.

12.1.3 الأهمية النسبية في الإفصاح عن المعلومات غير المالية Materiality in Non-financial Information Disclosure

يرى Cinquini & Luca أنّ الأهمية النسبية تُعد مفهوماً أساسياً للإبلاغ المالي ، لما تمثله من أداة مساعدة للممارسين في تحديد ما إذا كان ينبغي إدراج عنصر ما في التقارير المالية أم لا بناءً على أهميته النسبية. كما يسعى المبدأ أيضاً إلى تعزيز ممارسات التدقيق التي تعمل على مراجعة المعلومات وتأكيد بطريقتهم تضمن تمثيلاً حقيقياً وعادلاً ومفيداً للوضع المالي للشركة. لذلك يعرّف (IASB) المعلومات بأنها جوهرية (ذات أهمية نسبية) إذا كان "حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون على أساس المعلومات المالية لشركة معينة (Cinquini & Luca, 2022:448-449).

ومما سبق يمكن القول أنّ الأهمية النسبية دليل يسترشد فيه الكثير من المحاسبين والمدققين للإبلاغ عن المعلومات المالية الجوهرية التي تنطبق عليها أغلب الخصائص الأساسية والتعزيزية للمعلومات التي أشار إليها الإطار النظري للمحاسبة المالية.

أما Lai et al., فيعتقدون بأنّ تطبيق الأهمية النسبية أكثر صعوبة مما هو عليه في السياقات المالية. إذ تسعى الشركات بإفصاحها عن المعلومات غير المالية إلى الحصول على مفهوم أوسع لتعظيم القيمة ، فليس من الممكن تحديد عتبة معينة ، مادام الحدث قد يؤثر على أكثر من شكل واحد من أشكال رأس المال. ومع ذلك ، لا تكون المعلومات غير المالية في بعض الأحيان قابلة للقياس الكمي ، وقد تؤثر على خلق القيمة على الأمد الطويل. لذلك نجد في إرشادات المبادرة العالمية للإبلاغ (GRI) ، الأهمية النسبية تعكس التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الهامة الخاصة بالشركة التي تعد الإبلاغ المتكامل ، جنباً إلى جنب مع تأثيرها على تقييمات أصحاب المصلحة وقراراتهم. وفي هذا المجال تتبنى المبادئ التوجيهية مفهوم الأهمية النسبية على أساس الحدود ، بالتوازي مع التفسير في سياق التقارير المالية (Lai et al., 2017: 535-536). بينما يرى Cinquini & Luca بأنه بالإمكان اعتماد مفهوم الأهمية النسبية في مجال المعلومات غير المالية ، استجابة للطلب المتزايد على المعلومات الموثوقة المفيدة في كيفية معالجة الشركات للمطالبات المجتمعية للممارسات التجارية المستدامة. كما تمثل فائدة المعلومات غير المالية كأحد القضايا الرئيسية بسبب عدم تجانس المعلومات المتاحة أو ذات العلاقة للمستفيدين من الإفصاحات غير المالية التي عادة يكون نطاقها أكبر من النطاق المالي . فضلاً عن ذلك ، فهناك مخاوف من أنّ الشركات تستخدم الإفصاح غير المالي NFD لتقديم صورة عن الممارسات المستدامة مختلفة عن سلوكها الفعلي ، الذي يشار إليه غالباً باسم "Green washing". بالمقارنة مع المعلومات المالية ، فإن تحديد الأهمية النسبية للمعلومات غير المالية يعد بطبيعته أكثر صعوبة لأنّ تأثير المسألة غير المالية لا يمكن تقييمه عن طريق المعايير الكمية بالنسبة للأهمية المالية (Cinquini & Luca, 2022:448-449) . أما Fasan & Mio فيرون انه وفقاً لـ IIRC ، "تُعد القضية مادية إذا كان من الممكن أن تؤثر بشكل جوهري على قدرة الشركة على إنشاء قيمة في الأمد القصير أو المتوسط أو الطويل. لذلك يطلب مجلس IIRC من الشركات إشراك أعلى هيئة إدارية في عملية تحديد الأهمية النسبية. ويرجع ذلك إلى الاهتمام الذي يهدف إلى توفير المعلومات ذات الصلة لصانعي القرار في الشركة عن طريق النظر إلى الشركة ككل ، بدلاً من وضع مكونات مختلفة، كما يهدف هذا الإطار إلى توجيه الشركات في عملية تحديد الأهمية النسبية. إذ يحدد مجلس IIRC أنّ المستخدمين المستهدفين لـ IR هم مقدمو رأس المال ، لذلك يجب أن تكون المشكلات جوهرية بالنسبة لهم. لعل ذلك يبسط ويشرح العملية برمتها إلى حد كبير. ونتيجة لذلك اقترح إطار الإبلاغ المتكامل ثلاث خطوات يجب على الشركات اتباعها في عملية تحديد الأهمية النسبية. الأول هو تحديد المسائل ذات العلاقة، والثاني هو تحديد أهمية الأمور، والثالث هو تحديد أولويات القضايا المادية (Fasan & Mio, 2016:4).

ومما سبق نعتقد أنّ موضوع الأهمية النسبية أو (المادية) ذو أبعاد أساسية مستقبلاً في ظل التوجه صوب الإبلاغ المتكامل، فيحتاج إلى إرشادات أو قواعد تساهم في توضيح أبعاد الأهمية النسبية على المعلومات غير المالية وكيف تساعد المدقق الخارجي عند قيامه بتدقيق التقارير المتكاملة للشركات وكيف تؤثر في رأيه .

13.1.3 ضمان ونزاهة تقارير الاستدامة The assurance & Integrity of sustainability reports

يرى Quirós et al., إن بعد الأزمة المالية العالمية التي تسببت في فشل المصدقية والثقة في معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي أفصحت عنها طوعياً ، ركزت مجموعة من الدراسات على تحليل العوامل التي تؤثر في قرار بدء عملية (الضمان) التأكيد الخارجي لمعلومات الاستدامة. كما يمكن أن تكون هذه العوامل مرتبطة بالقطاع أو الدولة أو مستوى الشركة مثل الحجم أو الإدراج في سوق الأوراق المالية أو الجوانب الأخرى المتعلقة بالمركز المالي للشركة ، مثل مقدار الرافعة المالية أو متوسط أداؤها للمحاسبة أو نسب السوق ، كما كان متوقعاً ، وتشير النتائج الإجمالية إلى أن الشركات التي تتعاقد مع أجل خدمة التأكيد هذه وتقبل بالنتيجة تكاليف إضافية للإبلاغ عن معلومات الاستدامة هي الشركات التي يتم تداولها علناً ، وهي أكبر وأكثر ربحية ولديها مخاطر أقل (Quirós et al.,2021:50). أما Arena et al., فيعتقدون بأن في سياق البعد البيئي قد يعمل أصحاب الأداء البيئي الأسوأ على الإفصاح بمزيد من التفاؤل (تحسين الصورة) وأقل تشويشاً من الأداء الأفضل للمنافسين، فهم يفسرون هذه النتيجة كدليل يشير إلى أن الإفصاح البيئي يعمل كاستراتيجية مراسلة فورية انتهازية للتلاعب بتوقعات المستخدمين لإنجازات الشركة. لذلك من أجل التحقق مما إذا كانت اللغة المتفائلة في الإفصاح البيئي هي استراتيجية تقديرية لتقديم معلومات صادقة بدلاً من أن تكون أداة إدارة المعلومات، فهناك حاجة لضمان هذه المعلومات (Arena et al.,2014:3) أما (Junior et al.,) فيعتقدون بأن أهمية تقارير الاستدامة عجلت بقيام بعض أصحاب المصلحة في المطالبة بالشفافية والتشكيك في نزاهة المعلومات المنشورة من الشركات في تقارير الاستدامة. واستجابة لذلك ، بدأت بعض الشركات طواعية في تقديم تأكيد خارجي مستقل في تقارير الاستدامة الخاصة بها لتحسين المصدقية والموثوقية. وطبقاً لذلك ، فقد بدأ التأكيد (الضمان) الخارجي المستقل لتقارير الاستدامة في 1997-1998. كما عززت العديد من الشركات ممارسة التأكيد المستقل للاستدامة كأداة لتحسين مصداقية وجودة تقارير الاستدامة (Junior et al., 2014:3). ويرى Brockett & Rezaee أن النجاح المستقبلي لتقارير الاستدامة تحدده نزاهة عملية الإبلاغ لتكون شفافة وموثوقة. لذلك تؤثر نزاهة عملية الإبلاغ وشفافيتها بشكل كبير في ثقة أصحاب المصلحة وثقة المستفيدين من تقارير أداء الاستدامة في الأبعاد الخمسة الاقتصادية والحوكمة والاجتماعية والبيئية والأخلاقية(EGSEE) (Brockett & Rezaee, 2012:15).

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن هناك متطلبات أخرى فضلاً عن الإبلاغ عن الأبعاد الخمسة للأداء المستدام لأعمال الشركة، وهي لا بد من تقديم الضمانات بشأن إبلاغ الشركة عن الاستدامة، فضلاً عن الشفافية في الإبلاغ عن هذه الأبعاد والنزاهة وعدم التضليل أو التلاعب في المعلومات المقدمة.

14.1.3 أسماء وأشكال مختلفة للإبلاغ عن الاستدامة Different names and forms of sustainability reporting

يرى Tencati & Perrini أن الاقتراح الذي طوره أحد الباحثين الذي يسمى نظام تقييم الاستدامة والإبلاغ عنها (SERS) يهدف إلى تجميع أدوات الإدارة المختلفة في نموذج شامل يتكون من ثلاثة مؤشرات يمكن إيجازها بالآتي : أولاً: نظام الإبلاغ عن الاستدامة، الذي يتألف من التقرير السنوي والتقرير الاجتماعي - والتقرير البيئي. ثانياً: مجموعة من مؤشرات الأداء المتكاملة. ثالثاً: نظام المعلومات المتكامل. رابعاً: مؤشرات الأداء الرئيسية لاستدامة الشركات ويتكون من: 1. هوية الشركة : - ووصف موجز عن الشركة - والسياسة الأخلاقية - وميثاق القيم والمبادئ (مدونة أخلاقية) . 2. الثروة الاقتصادية التي تنتجها الشركة وتوزعها: القيمة المضافة. 3. العلاقات مع أصحاب المصلحة (Tencati & Perrini,2006: 300-301). بينما يرى Laine et al., أن الإبلاغ المستدام ليس هذه التسمية الفريدة المستخدمة لهذا النوع من الإبلاغ، فسبقاً كان متعارف أن تنشر الشركات تقارير بيئية أو اجتماعية. كما

أن هناك أيضًا الكثير من التقارير الإلزامية على الشركة تجاه المستهلك مثل تقارير المساءلة وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي الوقت الحاضر أصبح مصطلح "التقارير غير المالية" متداولًا بشكل متزايد (على الرغم من أنه غالبًا ما يكون أوسع نطاقًا من قضايا الاستدامة) ، ربما لأنه يوفر تباينًا مع التقارير المالية التقليدية (مثل التقرير السنوي). وتأتي تقارير الاستدامة أيضًا في أشكال مختلفة. ما يزال تقرير الاستدامة التقليدي المستقل الذي تعده الشركات سنويًا فضلًا عن التقرير المالي ، شكلاً شائعًا في العديد من الشركات. إلا إنَّ هنالك تحولًا لبعض الشركات إلى التقارير المتكاملة ، يتم فيها تقديم أنواع مختلفة من المعلومات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الأوسع إلى جانب المعلومات المالية في تقرير واحد (Laine et al.,2022: 85). **ومما سبق يمكن الاتفاق على أن تقرير الاستدامة كان موجودا منذ سنوات طويلة، لكن بمسميات مختلفة أو تفاصيل اقل، والتقرير الحالي الذي تقدمه الشركة يمثل ذروة التطور في الإبلاغ عن المعلومات غير المالية الخاصة بأبعاد محاسبة الاستدامة.**

15.1.3 مدى الإفصاح عن الاستدامة عبر الأنترنت Extent of Online Sustainability Disclosure

يرى Amran et al.، أن الشركات تعي أهمية إيصال المعلومات بشكل صحيح للزبائن من أجل تعزيز المشاركة مع أحد أصحاب المصلحة الأساسيين، وأن يُنظر إليها على أنها شركات مسؤولة وجديرة بالثقة وتعزز من قيمة الأعمال عن طريق الالتزام بالاستدامة. وظهور الأنترنت كوسيلة اتصال سهل الطريق لتبادل المعلومات على نطاق عالمي لتلبي مطالب أصحاب المصلحة في الوقت المناسب. لذلك ناقش عدد من الباحثين أن الأنترنت هو وسيلة قادرة على تقليل الضعف في قنوات الاتصال وتقليل المفاضلة بين الوصول وبراء المعلومات. كما يوفر طريقة رائدة للإفصاح بمستويات مختلفة من إمكانية الوصول والتفاعل والعرض للمهتمين بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، لذلك يتضمن النهج الأكثر تقدمًا عبر الأنترنت مجموعات أصحاب المصلحة المستهدفة المزودة بتقارير مخصصة أو فردية أو حتى مخصصة ، وكتيبات ، ومنشورات ، ونشرات إخبارية ، ونشرات صحفية ، وشرائح ، وعروض تقديمية يمكن الوصول إليها عن طريق التنزيل أو المشاهدة عبر الأنترنت (Amran et al.,2015:553-554). **ومما سبق يمكن الاعتقاد بأهمية استخدام الأنترنت كوسيلة سريعة وفاعلة تستغلها الشركات إذا ما أرادت أن تسوق نفسها على أنها تمارس أعمالها بشكل مستدام وتجعل أصحاب المصلحة يفاضلون بينها وبين المنافسين من الشركات العاملة في بيئة الشركة.**

16.1.3 جودة الإبلاغ عن الاستدامة وجودة الإبلاغ المالي بعد التدقيق Sustainability reporting quality and post-audit financial reporting quality

ترى Al-Shaer أن الشركات تسعى إلى أن تكون مسؤولة أخلاقياً وتظهر سلوكها هذا عن طريق ممارساتها المستدامة، وأن الإبلاغ عنها يخلق الشفافية، وتأثير المعلومات يحد من السلوك الانتهازي. كما أن الشركات التي تكون ممارساتها مستدامة أكثر التزاماً بشكل أساسي بخلق قيمة للمساهمين والحفاظ على الشفافية المالية، وعليه فهي أقل عرضة للانخراط في ممارسات إدارة الأرباح. كما يعد إنشاء لجنة الاستدامة مورداً رأسمالياً للشركة، يساعدها على ممارسة الإشراف على استراتيجية الاستدامة والإبلاغ عنها ومراقبتها، وهذا سيؤثر على تقليل عدم تناسق المعلومات وتحسين جودة التقارير. علاوة على ذلك، فإنَّ ضمان تقارير محاسبة الاستدامة يقلل من ضغوط أصحاب المصلحة، لأنه يعزز مصداقية المعلومات ويزيد من جودة التقارير. كما أنَّ الحصول على تقارير الاستدامة خارجياً من مدققين خارجيين ذوي جودة عالية يعمل على أن تكون معلومات موثوقة (Al-Shaer,2020:3-4). كما يرى Quirós et al.، أن جودة الإبلاغ تعطي القيمة الموثوقة لتقارير الاستدامة؛ لذلك أظهرت الأبحاث السابقة أنَّ الشركات الأكبر والأكثر ربحية هي تلك التي بدأت في إدراج تطوير الإبلاغ عن معلومات أنشطتها المستدامة في إستراتيجيتها المؤسسية. وبعبارة أخرى فإنَّ ممارسة الإبلاغ عن الاستدامة شائعة بشكل خاص بين

الشركات المدرجة في الأسواق المالية بسبب الضغط الذي يمارسه أصحاب المصلحة الماليون الذين يطالبون بمعلومات موثوقة وقابلة للمقارنة من أجل مساعدتهم عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية . ونظرياً ، فإن الإفصاح عن هذه المعلومات ، يمكن للشركات المدرجة من تقليل عدم تناسق المعلومات بين المديرين وأصحاب المصلحة الماليين فضلاً عن تكاليف الاختيار العكسية (Quirós et al.,2021: 50). **ويتضح مما سبق أنّ الطلب على المعلومات غير المالية أصبح في تطور مستمر طبقاً لمتطلبات أصحاب المصلحة من ضمان ونزاهة ثم الجودة التي تحتاج إلى تأكيد طرف ثالث وهو المدقق الخارجي الذي يكون عاملاً حاسماً ومؤثراً لتحقيق العوامل الثلاثة (التأكيد والنزاهة والجودة) وعن طريق توافر هذه العوامل سيؤدي ذلك إلى تكون المعلومات شفافة وقابلة للمقارنة.**

17.1.3 القطاع المصرفي والإبلاغ عن محاسبة الاستدامة Banking sector reporting on sustainability accounting

يرى Sannino et al., أنه على مدى العقود الماضية ، أصبح الوعي بأهمية القطاع المصرفي في المجتمع والبيئة ، ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في السياق المصرفي الدولي. كما اكتسب توفير معلومات أبعاد محاسبة الاستدامة من المصارف اهتماماً متزايداً من قبل الأوساط الأكاديمية والعملية ، ويلعب القطاع المصرفي دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية ، ويحدث العديد من التأثيرات غير المباشرة في المجتمع ، حيث يمكن إصدار إفصاحها عن طريق عدة أطر (على سبيل المثال: مبادرات الإبلاغ العالمية، الإبلاغ المتكامل (Sannino et al., 2020:1-2).

18.1.3 نشأة المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل The International Integrated Reporting Council (IIRC) origins

تأسس مجلس الإبلاغ المتكامل IIRC بمبادرة من منطمتين لهما الريادة في مجال محاسبة الاستدامة: مشروع 1 Prince's Accounting for Sustainability (A4S) والمبادرة العالمية للإبلاغ (GRI). كما أنّ تأسيس IIRC يُعزى إلى خطاب ألقاه أمير ويلز في كانون الأول 2009 ، إذ دعا فيه إلى إنشاء هذا المجلس. وعندما تم إنشاء IIRC رسمياً في 2010 ، أصدرت A4S وGRI بياناً صحفياً مشتركاً ، حدد الأساس المنطقي لإنشاء IIRC بالشروط الأتية: لم نواجه تحديات أكبر من تلك: الإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية المحدودة ، وتغيّر المناخ وما تبعه من تأثيرات. إذ تتمثل مهمة IIRC في إنشاء إطار عمل مقبول عالمياً لمحاسبة الاستدامة. وكان الهدف من ذلك هو المساعدة في تطوير معلومات أكثر شمولاً وفهماً عن الأداء الكلي للمؤسسة ، سواء المستقبلي أم بآثر رجعي ، لتلبية احتياجات النموذج الاقتصادي العالمي الناشئ والأكثر استدامة (Flower,2015: 2-3).

19.1.3 الطريق نحو الإبلاغ المتكامل The Road Towards Integrated Reporting (IR)

يرى Vadera & Harsha أنّ الغرض من الإبلاغ المالي بشكل أساسي هو توصيل نتائج معاملات السلع والخدمات بين الشركات وتجاهل المعاملة بين الشركة وبيئتها. لذلك يصعب على المحاسبة التقليدية قياس الأثر الاجتماعي بسبب الافتقار إلى المصدقية والقابلية الكمية والموضوعية. ووفقاً لذلك فقد أقرّ بمتطلبات تطوير تقرير اجتماعي جنباً إلى جنب مع البيانات المالية التقليدية. ودعا رجال الأعمال إلى دمج المزيد من الجوانب الاجتماعية في عملية صنع القرار والإفصاح عن مسؤوليتهم الاجتماعية مع الأخذ في الاعتبار تأثير الأنشطة التجارية على جودة الحياة البشرية، كذلك البيئة (Vadera & Harsha,2018:19-20). أما Adams & Patty فيعتقدان بأنه طورَ نموذجاً متكاملًا للتغيير المخطط له على مستوى المجموعة والمستوى التنظيمي والمجمعي يشتمل على نظرية المجال وديناميكيات المجموعة فضلاً عن نموذج من ثلاث خطوات وبحث إجرائي. إذ توضح نظرية المجال وديناميكيات المجموعة ، آلية تشكيل المجاميع الاجتماعية ودعمها والحفاظ عليها ، بينما يتم استخدام البحث الإجرائي

ونموذج ثلاث خطوات لتغيير سلوك هذه المجموعات. ووفقاً لذلك يمكن وضع إطار شامل للنظر في إمكانية الإبلاغ عن الاستدامة ، لتسهيل التغيير نحو مزيد من المساءلة لتحسين أداء الاستدامة. عن طريق التركيز على ثقافة الشركة ، والعلاقات بين أعضاء الشركة ، وتدفق الاتصالات ، فإنها تسمح بإلقاء نظرة معمقة على إمكانية التغيير التنظيمي نحو تحسين المساءلة والاستدامة (Adams & Patty,2007:384-386) أما Dragu & Tudor فقد لاحظا في عام 2009 ، وجود عدد يقدر بـ 1400 شركة تفصح عن تقارير غير مالية ، بينما في عام 2010 حقق هذا الرقم تقدماً بزيادة قدرها 29٪ لذلك يمكن التوقع بتحول الإبلاغ في نهاية المطاف إلى مزيج من العناصر المالية وغير المالية (Dragu & Tudor,2013:276) ويرى Rupley et al., أن الإبلاغ المتكامل (IR) يجمع بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية الخاصة في الأبعاد الاقتصادية والحوكمة والمعلومات الاجتماعية في تقرير واحد. كما أن أصحاب المصلحة يتخذون قراراتهم بناءً على فهم مشترك للآثار المالية وغير المالية ، لذلك فالتقرير المتكامل يلبي احتياجات المستخدم. مع ازدياد الطلب العالمي على تقارير الاستدامة ، سيزداد الطلب على تكاليف ومخاطر عدم الإبلاغ عن المعلومات غير المالية ، وبالنتيجة فمن المحتمل أن يكون من المصلحة الاقتصادية للشركات الإبلاغ وفقاً لذلك (Rupley et al.,2017:3) أما Busco et al., فيرى أن بداية الانطلاق في الثاني من آب 2010 ، حيث أعلن عن مشروع Prince's للمحاسبة من أجل الاستدامة (A4S) ومبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) عن تشكيل IIRC. إذ تتمثل مهمة IIRC في "إنشاء إطار عمل متكامل للتقارير (الإبلاغ) مقبول عالمياً يجمع المعلومات المالية والبيئية والاجتماعية والحوكمة في شكل واضح وموجز ومتسق وقابل للمقارنة" من أجل "مساعدة الشركات على اتخاذ قرارات أكثر استدامة وتمكين المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين لفهم كيفية أداء الشركة حقاً (Busco et al., 2013:6-7) ووفقاً لإرشادات المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل (IIRC)، يُعد الإبلاغ المتكامل في معظم البلدان أداة تطوعية تتطلب إعداد تقرير عام ضمن منظور شامل للأعمال وأنشطة الإدارة والمخاطر وتأثيراتها ، مع الأخذ في الاعتبار الإفصاح الاجتماعي والبيئي والمالي في سياق خلق القيمة على الأمد القصير والمتوسط والطويل (4: Truant et al.,2017). ومما سبق يُلاحظ كيف اتجهت المبادرات العالمية نحو التقارير المتكاملة التي تتضمن معلومات مالية وغير مالية التي تعد تطوعية حالياً إلا أنها ستصبح الزامية في السنوات القادمة كما هو متوقع.

20.1.3 الإبلاغ المتكامل مع الشرعية Integrated Reporting with Legitimation

يرى Villiers & Sharma أن الإبلاغ المتكامل لن يحل بدلاً عن الإبلاغ المالي التقليدي للشركات بل هو تطوير وإضافة إلى الإبلاغ عن المعلومات المالية، فهناك معلومات غير مالية تتعلق بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة (2: Villiers & Sharma,2020) ويرى Fasan & Mio أن المحللين يقيّمون إبلاغ الشركات المتعلق بقضايا البيئة والمجتمع والحوكمة ESG، وتعد ممثلة لمشاركة الإدارة تجاه الاستدامة عن طريق المستثمرين. كما أن تصنيفات الإبلاغ عن ESG التي حدتها وكالة Bloomberg التي تركز على مقدمي رأس المال، وهم الجمهور الأساسي للإبلاغ المتكامل IR. كما تُعد درجات إفصاح ESG الخاصة بـ Bloomberg مناسبة لتقييم ما إذا كان اعتماد IR مرتبطاً برغبة الشركات في التعويض عن التقييم الضعيف للسوق لمستوى إفصاحها عن ESG. لذلك لا تواجه الشركات تهديدات شرعية المتعلقة بتصنيفات الاستدامة الضعيفة فقط. بل تناقش الدراسات السابقة على شرعية الشركة التي تعتمد على عوامل إضافية مثل الحجم والرافعة المالية والربحية والصناعة. كما من المؤكد الأخذ في الاعتبار نتائج الدراسات السابقة حول محددات اعتماد IR (Fasan & Mio,2014:3). ومما سبق يمكن الاعتقاد بأهمية تصنيفات الوكالات المختصة التي تقيم إفصاحات الشركات المتعلقة بأبعاد محاسبة الاستدامة ESG لما لها من اثر في تعزيز الشرعية، فضلاً عن دورها في ظل الإبلاغ المتكامل الذي تعتمده الشركات كاستراتيجية إبلاغ للأداء المالي والأداء غير المالي.

21.1.3 المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل والإبلاغ المتكامل IIRC and IR

يرى Thomson أنّ هدف IIRC يتمثل بوضع إطار إبلاغ متفق عليه عالمياً تتكامل فيه المعلومات المالية والبيئية والاجتماعية والحوكمة في شكل واضح وموجز ومتسق وقابل للمقارنة. كما أنّ التحول من رأس مال واحد إلى رؤوس أموال متعددة ذات توجه مستقبلي بدلاً من التوجه التاريخي يتوافق مع الأبحاث التي تتجاوز قيمة التقارير السنوية التقليدية. والمجلس يرى أنّ الإبلاغ المتكامل يوضح التداخل بين استراتيجية الشركة والحوكمة والأداء المالي والسياق الاجتماعي والبيئي والاقتصادي الذي تعمل فيه، عن طريق تعزيز هذه الروابط ، ويمكن للإبلاغ المتكامل أن يساعد الشركات على اتخاذ قرارات أكثر علاقة بجوانب الاستدامة وتمكين المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين من فهم كيفية أداء الشركة. ويُعد التقرير المتكامل هو الأحدث في سلسلة طويلة من الإصلاحات المقترحة للإبلاغ المالي ويحمل أوجه تشابه مع تقرير الشركة ، وجعل تقارير الشركات ذات قيمة (Thomson, 2015: 20).

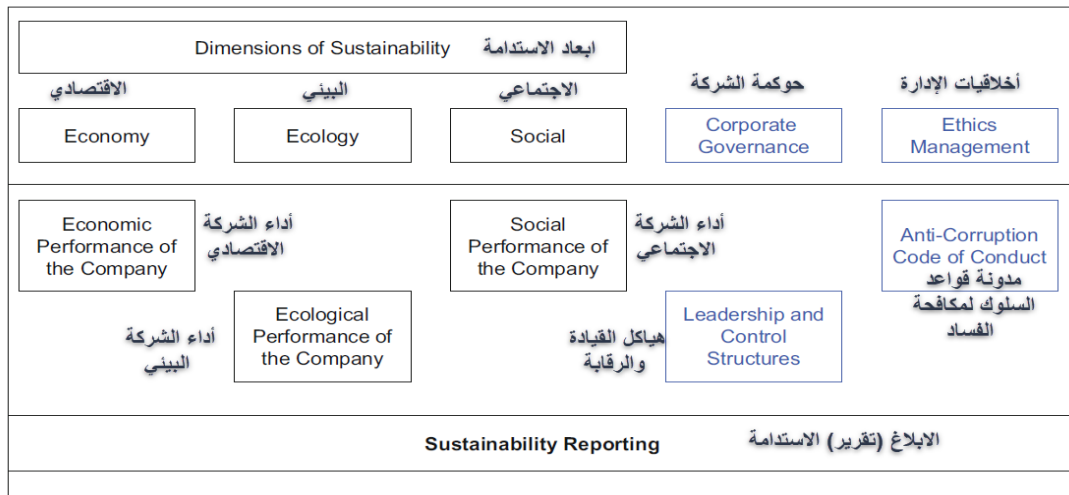
22.1.3 الإبلاغ المتكامل (IR) Integrated Reporting

يرى Lodhia & Stone أنّ ممارسات الإبلاغ الحالية أدت إلى عزل الإبلاغ المالي عن محاسبة الاستدامة، مما أدى إلى إنتاج عدة تقارير مستقلة تعبر عن أداء الشركة. وهذا أسهم في عدم تكامل وترابط المعلومات المالية والاجتماعية والبيئية. كما انتقدت نماذج التقارير الحالية أيضاً لفشلها في تزويد الشركات بأداة لإيصال توقعاتها المستقبلية واستراتيجيتها وما يصب في خلق القيمة. فظهر نموذج جديد للإبلاغ المؤسسي - الإبلاغ المتكامل - في محاولة للتغلب على أوجه القصور هذه في ممارسات الإبلاغ الموجودة (Lodhia & Stone, 2017: 17). ويرى Villiers et al., أنّ الضغط المؤسسي، وضغط أصحاب المصلحة، وتعزيز شرعية الشركة أو سمعتها يجعل المديرين الذين يرون أنه لا مفر من اعتماد الإبلاغ المتكامل بغض النظر عما يضيفه. كما أنّ ضغط المنافسين الخاص بممارسات الإبلاغ وتوقعات أصحاب المصلحة المتعلقة بشفافية الشركة، يجعل معدي التقارير يواجهون ضغوطاً من الإدارة العليا وأصحاب المصلحة الخارجيين للإبلاغ المتكامل (Villiers et al., 2017: 455). بينما يرى Rossi et al., على أنّ الأزمات المالية والمخاوف المتزايدة بشأن الآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطة الشركات أدت إلى زيادة الضغط الخارجي على الشركات بشكل كبير ، لتكون أكثر مسؤولية وشفافية تجاه المستثمرين وأصحاب المصلحة . إذ يحتاج المستثمرون وأصحاب المصلحة بشكل متزايد إلى المعلومات غير المالية عن مخاطر الشركات والحوكمة والقضايا الاجتماعية والبيئية بطريقة أكثر ترابطاً وشموليةً (Rossi et al., 2018: 2-4) ويتفق كلاً من Melloni et al., و Abeysekera على أنّ ظهور إطار الإبلاغ المتكامل في كانون الأول 2013 يجمع بين الإفصاحات المالية وغير المالية لأداء الشركة في تقرير واحد. كما يهدف التقرير المتكامل إلى إنشاء قيمة للشركة عن طريق تشجيع الشركات على التفكير في كيفية إنشاء القيمة على الأمد القصير والمتوسط والطويل. ويتوقع أيضاً أن يعالج اعتماد الإبلاغ المتكامل عدداً من المشكلات التي تطرحها تقارير الاستدامة التقليدية، مثل ضعف حساب جميع مصادر خلق القيمة ، والتدخلات المعقدة بين أداء الاستدامة والأداء المالي ، والتواصل الفعال في نموذج عمل الشركة (Melloni et al., 2017: 233) و (Abeysekera, 2013: 229). بينما يرى (Idowu & Baldo) أنّ إطار الإبلاغ المتكامل (IR) يُعد أحد الأطر المقبولة دولياً التي تقدم إرشادات حول الإبلاغ عن المعلومات المالية وقضايا البيئة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وكيف يمكن أن يؤدي إعداد تقاريرها المتكاملة إلى إضافة قيمة. لذلك عزز المجلس مفهوم التفكير المتكامل والإبلاغ، حيث يتضمن إطار (IR) مقاييس تهدف الى الإفصاح عن جميع الأنشطة ونتائجها ، التي يمكن أن تخلق قيمة لرؤوس أموال الشركات. كما يصنف إطار (IR) أنواعاً مختلفة من رأس المال، بما في ذلك ؛ رأس المال المالي ورأس المال المصنّع ورأس المال الفكري، ورأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي، فضلاً عن رأس المال الطبيعي. وقد قام IIRC بمواءمة هذه الأنواع مع سلوكيات الشركات بأهدافها الأشمل

المتمثلة في الاستقرار المالي ومحاسبة المستدامة (Idowu& Baldo, 2019: 67-68). وناقش (Eccles & Krzus) بخصوص تكامل التقارير المالية وغير المالية أنّ الأمر يدور حول أكثر من مجرد إصدار وثيقة ورقية مجمعة. إذ يتضمن استخدام الأنترنت لتقديم تقارير متكاملة بطرائق لا يمكن إجراؤها بالطرائق التقليدية مثل الأدوات التحليلية التي تمكّن المستخدم من إجراء تحليله الخاص للمعلومات المالية وغير المالية، فضلاً عن توفير المعلومات التي تستهدف مختلف أصحاب المصلحة (Eccles & Krzus, 2010:10-11). ، بينما يرى (Baboukardos & Rimmel) أنّ الإبلاغ المتكامل حصل على صدى كبير من الاهتمام مؤخراً بين الممارسين وصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم. إذ بدأت العديد من الهيئات التنظيمية ومسؤولي أسواق رأس المال في الموافقة على اعتماده طوعياً ، وفي بعض الأسواق فرض على الشركات المدرجة في أسواقها الإبلاغ عن معلوماتها في الأداء المالي وغير المالي وفق التقارير المتكاملة (Baboukardos & Rimmel,2016:438).

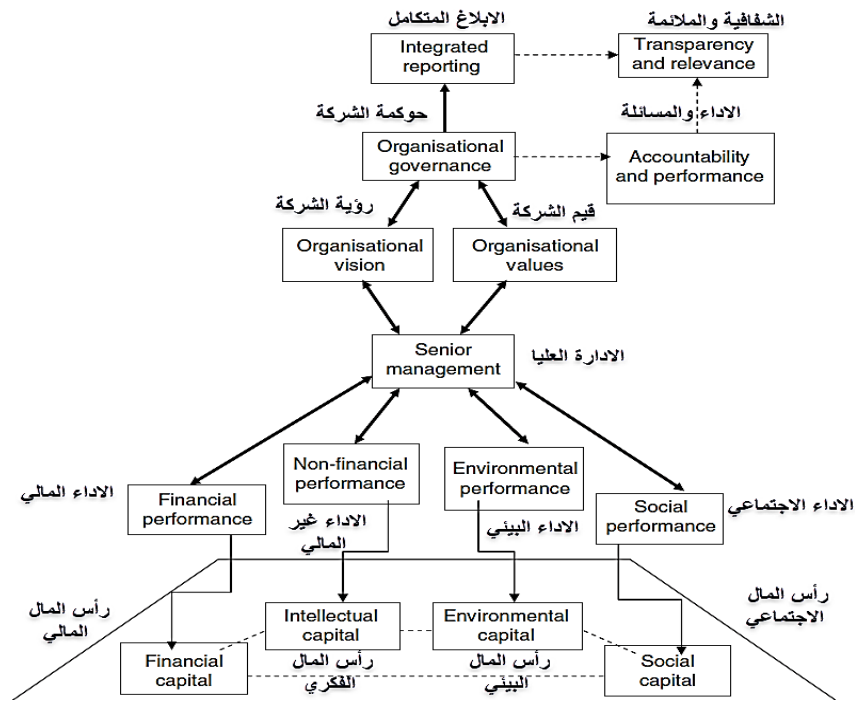
ومما سبق يمكن القول بأنه ممكن في القريب العاجل أن التقارير المتكاملة للشركات تتضمن العديد من المعلومات غير المالية التي تتطلبها الأسواق المالية أو الهيئات التنظيمية، فضلاً عن الضغوطات التي يمارسها أصحاب المصلحة، لما للإبلاغ المتكامل من مزايا تشجع الإدارات وأصحاب المصلحة المتنوعين في الماضي قدماً نحوه .

ويوضح الشكلان أدناه أبعاد الاستدامة شكل (3-1) عن طريق التقرير الذي تعده الإدارة بالشكل التقليدي كتقرير منفصل وشكل (3-2) يوضح أبعاد الاستدامة وفق التقرير المتكامل :



شكل (3-1) أبعاد الاستدامة في تقرير الشركة

Source: Horvath, Peter & Putter, Judith M. (2017). Sustainability Reporting in Central and Eastern European Companies International Empirical Insights , Springer International Publishing, AG., P(5).

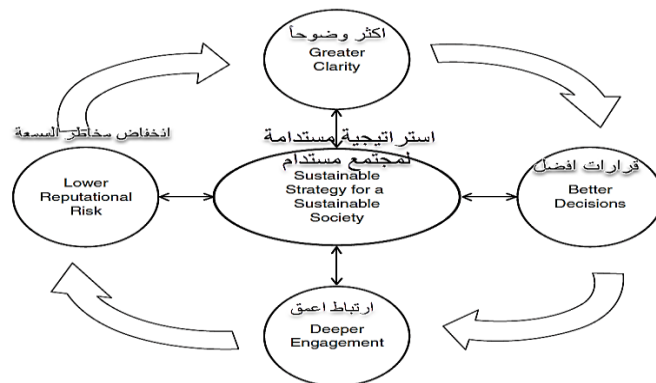


الشكل (2-3) المعلومات المالية وغير المالية في ظل الإبلاغ المتكامل

Abeysekera, Indra (2013). A template for integrated reporting, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 14 No. 2, P(229).

23.1.3 23.1.3 منافع الإبلاغ المتكامل The Benefits of integrated reporting

يرى Maria et al., أن الإبلاغ المتكامل يقدم تقريراً أكثر شمولاً لأداء الشركات مقارنة بتقارير الشركة التقليدية، مما يعكس استخدام الموارد من قبل الشركة، وعلاقتها برأس المال (المالي والمادي والبشري والفكري والاجتماعي والطبيعي) والوصول إلى هذه الأنواع وكيف تتم إدارتها والاستفادة منها. كما إن هذه المعلومات ضرورية لإجراء تقييم هادف لنموذج واستراتيجية عمل الشركة على الأمد الطويل، لتلبية احتياجات المعلومات للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين (Maria et al., 2013: 830) أما Setia et al., فيعتقدون أن التقارير المتكاملة تختلف عن تقارير الاستدامة التقليدية التي تتعلق فقط بالأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) للشركة أو تظهر "القيمة للمجتمع". إذ أن كفاءة الأسواق المالية تُعد من صميم التقارير المتكاملة، لأنها تسهم في سد الفجوة بين إنشاء القيمة للإدارة وتقييم المستثمرين لقيمة الأعمال والإشراف عليها، كما تهدف إلى دعم مقدمي رأس المال في قرارات تخصيص رأس المال الخاصة بهم. وبسبب تأكيدها على القيمة للمستثمرين (Setia et al., 2015: 398) والشكل (3-3) يبين منافع الإبلاغ المتكامل



شكل (3-3) منافع الإبلاغ المتكامل

Eccles, Robert G. & Krzus, Michael P. (2010). *One Report, Integrated Reporting for a Sustainable Strategy*, John Wiley & Sons, Inc., P(155).

24.1.3 معوقات تنفيذ الإبلاغ المتكامل Barriers to IR implementation

يعتقد Rosati et al., بأن الباحثين في الغالب توصلوا إلى أنّ البيئة المؤسسية الخاصة بكل بلد يمكن أن تؤثر في سلوك الشركات وكفاءة وشرعية الهياكل التنظيمية لديها. فيما يتعلق بحاسبة الاستدامة على وجه التحديد، فقد وجد أنّ بلد (أو منطقة) الشركة الأصلية لها تأثير في الإبلاغ وجودته في تقارير الاستدامة. ووفقاً للدراسات السابقة لتقارير الاستدامة، يمكن لبلد المنشأ التأثير على تقارير الاستدامة، ويرجع ذلك أساساً إلى الاختلافات في الخصائص المؤسسية، مثل الأنظمة السياسية والقانونية، والاقتصاد والتمويل، والمعايير الاجتماعية والثقافية، وأنظمة التعليم والعمل ويمكن تحديد بعض المعوقات أو المحددات التي تؤثر على الإبلاغ المتكامل (Rosati et al.,2019: 1331): وهذا يمثل الاستحواذ التنظيمي، كما تشير الأدلة إلى التأثير الكبير في الشركات، وإن نسب هذه التأثيرات التي قد تتعارض الآراء فيما بينها عند تقديم المقترحات إذ تؤثر في المبادئ التي تحكم الإبلاغ المتكامل. فضلاً عن ذلك وجود التعريفات الغامضة: وإحدى مزايا وعيوب تطبيق الإبلاغ المتكامل في آن واحد، بأنّ اثنين من مفاهيمها الأساسية، "التفكير المتكامل" و "إنشاء القيمة"، قد تم تعريفهما بشكل غامض. كما إن الإبلاغ المتكامل موجّه لمقدمي الأموال، إذ أنّ IIRC يهدف في الأساس إلى تحسين جودة المعلومات المتاحة لتمكينهم من تخصيص أكثر كفاءة وإنتاجية لرأس المال. فضلاً عن عدم وجود التنظيم الذي يمثل عائقاً كبيراً أمام تنفيذ الإبلاغ المتكامل عملياً، وهو أنّ الإبلاغ المتكامل مسعى تطوعي (Dumay et al.,2017:462-467). بينما يرى Jensen & Berg أنّ النظام السياسي له تأثير كبير على التنظيم القانوني داخل الدولة. وأنّ الشركات لها جذور في النظام السياسي لبلدها الأصلي، بافتراض أنها تنبئ الخصائص الرئيسة للنظام السياسي أيضاً. كما يمكننا التمييز بين القانون العام أو بلدان القانون المدني. إذ تتميز دول القانون العام بتأثير سياسي ضعيف نسبياً وتركيز على احتياجات المساهمين على مستوى الشركة، ونتيجة لذلك فإنّ الهدف الأساسي للشركات هو تعظيم الإيرادات. إلى جانب تلبية احتياجات معلومات المساهمين (Jensen & Berg,2012:302).

ومما سبق يمكن القول أنّ هذه المعوقات وغيرها مثل الجانب الاختياري في الإبلاغ فضلاً عن تأثير العولمة قد تكون أسباباً كافية تمنع جعل الإبلاغ المتكامل هو الاطار الرسمي لإبلاغ الشركات المالي وغير المالي، لذلك ستتأثر عملية المساءلة والشفافية عن معلومات الشركات مادام الإفصاح طوعياً عن معلومات محاسبة الاستدامة وحسب رغبة المديرين .

المبحث الثاني

قيمة الشركة في ظل تكامل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير محاسبة الاستدامة المالية

إنّ التكامل قد يكون بمثابة وكيل مفيد للجودة الشاملة للإدارة ، حيث تتضمن بشكل متزايد إدارة الموجودات غير الملموسة مع مراعاة أي آثار سلبية محتملة على البيئة والمجتمع. لذلك فلا بد من القيام بالتعرف على الاتجاهات الاجتماعية التي يتوقع أن تؤثر في تطور الشركة، والمشاركة مع أصحاب المصلحة المعنيين، فضلاً عن معرفة تأثيرات وعواقب أنشطة الشركة في جميع أنواع رأس المال ، وتحديد خلق القيمة من منظور مجتمعي واسع . كما يعتمد إنشاء القيمة المستدامة على قدرة الشركة في استمرارية المنافسة في بيئة الأعمال الديناميكية التي تستند على قدرتها في إدارة أنواع جديدة من المخاطر والفرص المرتبطة بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (Churet et al.,2014: 57)، و يعتمد تعظيم قيمة الشركة على النمو الاقتصادي والمالي المستدام للأعمال التجارية ، إذ يمكن تحقيقه عن طريق تبني عملية الحوكمة في الأداء المالي ، ووفقاً لذلك يمكن أن يحقق التكامل في معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير محاسبة الاستدامة إلى تحقيق تطلعات أصحاب المصلحة ، وهذا المبحث سيتطرق إلى مفهوم القيمة وأنواعها وطرائق قياسها، فضلاً عن موضوعات الاستدامة المتعلقة بالقيمة واثـر موضوعات التكامل في القيمة .

1.2.3 مفهوم القيمة The Concept of Value

يعتقد (Mio) بأنّ فكرة القيمة تشير غالباً إلى تقدير المستفيد (تصور شخص أو مجموعة من الأشخاص) لتحقيق قضية أو شيء ما. لذلك فإنّ القيمة مرتبطة دائماً بإدراك الشخص المعني بتقييم العوائد المتوقعة ، التي قد تكون ملموسة أو غير ملموسة. وهذه الحقيقة عموماً صحيحة بالنسبة لجميع مناهج ومعاني القيمة المتنوعة المستخدمة في المجتمع (Mio, 2016 : 39). ويرى Crane et al., أنّ هنالك مفهوماً آخر للقيمة، هو القيمة المشتركة، الذي ظهر من سلسلة مقالات كتبها Porter and Kramer وهذا المفهوم يركز بشكل واضح على القطاع غير الربحي ، وتحديدًا دراسة كيف يمكن للشركات أن تخلق قيمة اجتماعية. إذ إنّ أفكار المؤلفين حول استخدام البرامج الاجتماعية لتعزيز مجال الشركة التنافسي. كما عُرفت القيمة المشتركة بأنها السياسات وممارسات التشغيل التي تعزز القدرة التنافسية للشركة والتأثير بالظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي تعمل فيها. ومن جانب آخر تعني العوائد المرتبطة بالكلفة ، وليس العوائد المترجمة وحدها (Crane et al.,2014:131-132)، ويرى Farache et al., وفقاً للمنظور الاقتصادي، أنه قد يتم تقليل القيمة بناءً على مفهوم الكلفة والمنفعة، حيث يعني هذا "القيمة مقابل المال" ويكون التركيز على "شيء أكبر مقابل نفود أقل" ، وشرعية القيمة الاقتصادية هي أنّ هذا هو ما وعدت به "السوق" للمستهلكين ، ومن المفارقات أن القيمة الاقتصادية قد تكون أسهل في تبريرها أخلاقياً عند توسع السوق في أنواع القيمة الأخرى أو الادعاءات حولها. فيما يتعلق بمن يخلق القيمة الاقتصادية ، ويدعو نهج الكلفة والمنفعة إلى الرأي القائل بأنّ القيمة يتم إنشاؤها من الشركة ، في البداية عن طريق الإنتاج ، وبعد ذلك يأتي التسويق أو العلامة التجارية ، أي قيمة العلامة التجارية أو الاعتراف بتلك القيمة ليس (فقط) في الإنتاج ، ولكن في المعاني الرمزية للعلامات التجارية (Farache et al.,2020: 3-4)، فيما أشار Taplin et al., بخصوص ما تضيفه منظمة مستدامة مالياً من قيمة مالية إلى تدفقات الموارد في إنتاج السلع والخدمات. إذ يتم إعطاء مقياس إرشادي للقيمة المالية المضافة عن طريق مجموع الإيرادات مطروحاً منه المدفوعات للموردين. وتعطي الطريقة التي يتم بها تخصيص هذه القيمة المضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين (على سبيل المثال منهم ، الموظفين والمساهمون والحكومة) مؤشراً على القيمة التي تضيفها الشركة لأصحاب المصلحة الرئيسيين ، وقدرتهم التفاوضية النسبية وكيفية تخصيص مواردها (Taplin et al.,2006: 350).

ومما سبق يمكن الاعتقاد بأن مفهوم القيمة له جوانب متعددة، تتنوع فيها الزوايا التي يُنظر عن طريقها إلى الأشياء أو القضايا، سواءً كانت قيمة أخلاقية أم اجتماعية أم اقتصادية أم مالية لذلك يبدو أن كل باحث أو مؤلف ينظر إليها من جانبه ويعرفها وفق رؤيته.

2.2.3 مفهوم قيمة الشركة The concept of corporate value

إنّ للقيمة مفاهيم متنوعة، إذ يرى (البطاط) أنّ قيمة الشركة تتجه صوب تعظيم القيمة السوقية للأسهم ، لأنّ القيمة السوقية للأسهم تعكس أكثر من مفهوم، واهمها اليقين من تحقيقه، أي انه يتجاوز عيوب معيار الربح، وكلما زادت قيمة الأسهم زادت قيمة الشركة (البطاط، 2021: 79) ويرى (الشمري) أنّ الهدف الأساس لإدارة الشركة هو تعظيم قيمة أسهم الشركة مع ضرورة أن يكون له الأولوية على جميع الأهداف الأخرى، كما إن المساهمين والمستثمرين لدنهم اهتمام كبير لما حصل لقيم وعوائد الأسهم (الشمري، 2022: 140) ويرى Belenes et al., أنّ قيمة الشركة المستدامة من حيث مؤشرات خلق القيمة، تمثل الصورة الكاملة للقيمة التي تم إنشاؤها و تقديمها عن طريق نهج من ثلاث وجهات نظر هي: القيمة الجوهرية للشركة ، ورؤوس الأموال الإجمالية ، القيمة المتوالية التي تم إنشاؤها والتي تتأثر بالأطراف المعنية (Belenes et al., 2021: 6) ويرى Thompson et al., أنّ القيمة تنشأ عن طريق تحويل رأس المال من وحدات الأعمال التي تولد تدفقاً نقدياً حراً إلى أولئك الذين يحتاجون إلى رأس مال إضافي لتوسيع وتحقيق إمكانات نموهم (Thompson et al., 2020: 247) كما يرى Brigham & Ehrhardt القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحرة للشركة ، مخصصة عن طريق متوسط تكلفة رأس المال المرجح للشركة، هي القيمة الإجمالية للشركة لجميع مستثمريها (Brigham & Ehrhardt, 2014: 290) ويتفق كلا من توفيق و McMEnamin على أنّ للقيمة أكثر من مدخل، فقيمة التصفية : هي صافي المبالغ التقديرية المتحصل عليها من بيع الموجودات مطروحاً منها الالتزامات ، وقيمة التصفية لأي شركة عادة تكون اقل من القيمة الاقتصادية لمشروع قائم ومستمر. أما القيمة السوقية : فهي تقدير قيمة الشركة على أساس سعر أسهمها في السوق ، الذي يتدخل البائعون والمشترون في تحديده على أساس تقييمهم للأرباح المتوقعة مستقبلاً، وهذه القيمة تأخذ في الاعتبار القيمة الاقتصادية للشركة.

فضلاً عن مدخل القيمة عن طريق الأرباح المستقبلية الذي يسمى القيمة الرأسمالية للأرباح، أي القيمة الأبرادية للشركة، وهناك القيمة الجوهرية: إذ تمثل التصور الشخصي للمستثمر الفردي أو تفسيره لقيمة الموجودات. كما قد تكون القيمة الجوهرية مساوية للقيمة السوقية وقد لا تساويها، على الرغم من أنها لا بد من أنّ تتساوى في السوق الفعال (توفيق، 1987، 476-477) & (McMenamin, 2005: 273). أمّا Mishkin & Eakins فيبرران الأساس المنطقي وراء القيمة السوقية وهو أنّ أسعار السوق توفر أفضل أساس لتقدير القيمة الحقيقية للأصول، وبالنتيجة تقدير رأس المال في الشركة (Mishkin & Eakins, 2012: 437) ويتفق كلاً من Ross et al., و Berk & Demarzo على أنّ قيمة الشركة هي مجموع قيم المشاريع المتنوعة أو الأقسام أو الشعب الأخرى داخل الشركة. إذ تسمى هنا بالقيمة المضافة ، وهذا يعني أنّ مساهمة أي مشروع في قيمة الشركة هي ببساطة صافي القيمة الحالية للمشروع (Ross et al., 2011: 201) ويرى Subramanyam إمكانية تحديد قيمة الشركة باستخدام الأرقام المحاسبية على أساس الاستحقاق. هذا يمكن أيضاً تحديد القيمة كمجموع للقيمة الدفترية الحالية والدخل المتبقي المستقبلي المخصص (Subramanyam, 2014: 91). كما يرى Ross et al., أنّ قيمة الشركة ترتبط بشكل متناصل برأس المال السوقي. بدلاً من التركيز فقط على القيمة السوقية للأسهم القائمة، فضلاً عن القيمة السوقية للديون القائمة على الفائدة مطروحاً منها النقد المتاح (Ross et al., 2013: 56).

ومما سبق يتضح أنّ مفاهيم قيمة الشركة متعددة بسبب الظروف التي تحيط بالشركة على سبيل السوق المدرج فيه أسهم الشركة أو الاقتصاد الذي تعمل فيه الشركة المراد معرفة قيمتها، وبشكل عام لو تم توظيف مفاهيم القيمة على المعايير المحاسبية الخاصة بالإبلاغ المالي والمعايير المالية لمحاسبة

الاستدامة في إنشاء وتعظيم قيمة الشركة على اعتبار أصحاب المصلحة اليوم يبحثون عن المعلومات المالية التي تقدمها معايير الإبلاغ المالي والمعلومات غير المالية التي تقدمها معايير محاسبة الاستدامة لأتضح أن كلتا المجموعتين المذكورتين من المعايير ستسهمان نظرياً في تعظيم قيمة الشركة عن طريق ما ستفصح عنها الشركات المطبقة لهذه المعايير وما تقدمه من معلومات.

3.2.3 مؤشرات ونماذج قياس قيمة الشركة Indicators and Models for Measuring The Value of The Company

يرى Subramanyam أن تقييم الشركة هو هدف رئيس لأنواع عديدة من تحليلات الأنشطة. إذ يشير التقييم إلى عملية تحويل توقعات الأرباح المستقبلية لقيمة الشركة. لذلك فعند تحديد قيمة الشركة يجب على المحلل تحديد نموذج تقييم، ويجب أيضاً تقدير تكلفة رأس مال الشركة. بينما تتطلب معظم نماذج التقييم تنبؤات بالمكاسب المستقبلية، إلا أن هناك بعض الأساليب المخصصة التي تستخدم المعلومات المالية الحالية (14 : Subramanyam,2014) ويرى (Thavikulwat) أن من الممكن الحصول على تقييم الشركة عن طريق مقاييس مختلفة، ومن المرجح أن يعطي كل منها قيمة تختلف عن تلك التي تم الحصول عليها بواسطة مقياس آخر (Thavikulwat,2004:210).

كما يرى Subramanyam أن أهم مؤشر منفرد لقيمة الشركة هو قدرتها على الكسب المستدام. على عكس الدخل الاقتصادي، الذي يقيس التغيير في قيمة الشركة، ويتناسب الدخل المستدام بشكل مباشر مع قيمة الشركة. وتحديداً بالنسبة لشركة مستمرة، إذ يمكن التعبير عن قيمة الشركة بقسمة الدخل المستدام على تكلفة رأس المال. وبسبب هذه العلاقة، يُعد تحديد الدخل الدائم للشركة مهمة رئيسة للعديد من المحللين (Subramanyam,2014:93).

ومما سبق يمكن القول أن تقييم الشركة أو قياس قيمتها هدف جوهرى لجميع المستفيدين بشكل عام أو المستثمرين (المحتملين أو الحاليين) بشكل خاص، وعليه فهناك العديد من المؤشرات والنماذج التي تستخدم لتقييم الشركة بشكل عام أو تقيس أجزاء من ملكيتها (تقييم أو تسعير الأسهم العادية) واختيار النموذج أو المؤشر للقياس يعتمد على عدة عوامل ومتغيرات، وسيتم التطرق إلى بعض هذه المؤشرات والنماذج وفق الآتي:

1.3.2.3 المجموعة الأولى: نماذج التقييم المحاسبية غير المخصصة بمعدل

1.1.3.2.3 تحليل المضاعف المتعدد لتقدير قيمة الشركة Multiple market analysis to estimate company value

يستخدم بعض المحللين تحليل السوق المتعدد لتقدير قيمة الشركة. إذ يختار المحلل مقياساً للشركة، على سبيل المثال ربحية السهم EPS الخاص بها - ثم يضرب EPS للشركة بمضاعف يحدده السوق مثل متوسط نسبة السعر إلى العائد لعينة من الشركات المماثلة في الصناعة. وذلك يعطي تقديراً للقيمة الجوهرية للسهم. كما يمكن أيضاً تطبيق مضاعفات السوق على إجمالي صافي الدخل، أو على المبيعات، أو القيمة الدفترية. في حين أن طريقة توزيع الأرباح المخصصة تطبق مفاهيم التقييم عن طريق التركيز على التدفقات النقدية المتوقعة، ووفقاً لذلك يُعد تحليل السوق المتعدد تقديراً بشكل كبير. كذلك هناك مقياس آخر واسع الاستخدام هو الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاندثار والإطفاء (EBITDA). إذ تحتسب القيمة الإجمالية للشركة عن طريق (القيمة السوقية لأسهمها مضافاً إليه قيمة مديونيتها مقسومة على EBITDA (Brigham & Ehrhardt,2014:311).

2.1.3.2.3: استخدام موجّهات القيمة - تحليل قيمة المساهم (USING VALUE (SVA) DRIVERS – SHAREHOLDER VALUE ANALYSIS

يعتقد Pike & Neale بأن يتحمل المساهمون تكلفة الفرصة البديلة عند الاكتتاب في أسهم الشركات، إذ يكون المديرون ملزمين قانوناً بحماية هذه الأموال بأفضل عناية. لذلك ففي بعض الأحيان، يشعر المديرون أنّ قيمة الشركة لم تقيّم بشكل صحيح من قبل سوق الأوراق المالية. علاوة على ذلك، يمكن أن تتأرجح أسعار الأسهم بشكل قوي على الأمد القصير، فقد يحتاجون إلى مقياس موضوعي وموثوق للقيمة أكثر من مجرد سعر السوق السائد؛ لذلك يمكن توفير مثل هذا المقياس عن طريق نهج قيمة المساهمين، إذ أنّ الفكرة لتحليل القيمة الكامنة للمساهمين (SV)، التي يمكن اعتبارها القيمة الأساسية أو المتأصلة للشركة بالنسبة لمالكها. إذ يوفر رقم SV أيضاً فحصاً متقاطعاً لتقييم السوق الحالي للشركة، وقد يُنظر إلى هذا على أنه مؤشر أكثر استقراراً وربما أكثر موثوقية للقيمة الأساسية للشركة التي لا تتأثر بتقلبات السوق على الأمد القصير. ووفقاً لذلك فقد حُدّدت سبعة موجّهات للقيمة، تشمل ثلاثة متغيرات للتدفق النقدي وأربعة معلومات: المبيعات وسرعة نموها - استثمار رأس المال الثابت - استثمار رأس المال العامل - هامش ربح التشغيل - معدل الضريبة على الأرباح - أفق التخطيط - معدل العائد المطلوب (Pike & Neale, 2006 :279).

3.1.3.2.3: الدخل المتبقي (Residual income (RI)

ويمكن حساب الدخل المتبقي (RI) عن طريق خصم رسوم الفائدة الافتراضية لرأس المال المستثمر من الربح قبل الضريبة، فهو مقياس للأداء ومقياس مطلق للقيمة المضافة. إذ تحتسب قيمة الشركة وفق الآتي: (Davies & Crawford, 2014 :70)

$$RI = PBT - (i \times I) \dots \dots \dots (1)$$

الربح قبل الضريبة = PBT، رأس المال المستثمر = i، الفائدة على رأس المال المستثمر = I

4.1.3.2.3: القيمة الاقتصادية المضافة EVA economic value added

يرى Atrill أنّ قيمة الشركة وفق نموذج EVA يعتمد على فكرة الربح الاقتصادي التي كانت موجودة منذ سنوات. وإن الأعمال التجارية المربحة بالمعنى الاقتصادي، لا بد من أن تولّد عوائد تفوق العوائد المطلوبة من المستثمرين. لذلك لا يُعد تحقيق الربح المحاسبي كافياً، لأن هذا الإجراء لا يأخذ في الاعتبار بالكامل العوائد المطلوبة من المستثمرين. فتحسب قيمة الشركة وفق المعادلة أدناه:

$$EVA = NOPAT - (R \times C) \dots \dots \dots (2)$$

NOPAT = صافي ربح التشغيل بعد الضريبة

R = العائد المطلوب من المستثمرين (أي متوسط التكلفة المرجح لرأس المال)

C = رأس المال المستثمر (أي صافي موجودات الشركة). (Atrill, 2009 :446)

5.1.3.2.3: قيمة الشركة يمكن قياسها عن طريق القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة

بمعدل العائد المطلوب من المستثمرين: present value of future cash flows discounted at the rate of return required by investors

ويرى Quiry et al., أنّه يتم العمل وفق التقييم المالي للشركة (بدلاً من التقييم المحاسبي المقدم من الميزانية العمومية). إذ يتضمن التقييم المالي القيم السوقية للموجودات والمطلوبات فقط، كما أنّ الموجودات التشغيلية يتم تمويلها عن طريق حقوق الملكية وصافي المديونية (وهي مفاهيم محاسبية)، فمن المنطقي أن تتكون قيمة الشركة من القيمة السوقية لصافي الدين والقيمة السوقية لحقوق الملكية (وهي مفاهيم مالية).

$$\text{قيمة الشركة} = \text{قيمة صافي الدين} + \text{قيمة حقوق الملكية} \dots \dots \dots (3) \text{ (Quiry et al., 2009 : 681)}$$

6.1.3.2.3: مؤشر Tobin's Q

يرى (Sauaia) أن أهم تطبيق لـ Tobin's Q هو الاستخدام كوكيل لقيمة الشركة. إذ ترتبط بعض الدراسات بتوبين's Q بهيكل ملكية الشركة وهيكل رأس مالها. بينما يناقش آخرون التوازن بين التنوع مقابل التركيز على الأعمال التجارية أو حتى القضايا التي تم التعامل معها مثل عمليات الاستحواذ والاندماج فضلاً عن قياس أداء الإدارة (المديرين) عن طريق قيمة Tobin's Q المحسوبة للشركات (Sauaia & junior, 2002: 302-303) ويرى (Thavikulwat) أن المؤشر المذكور يستخدم لتحديد قيمة الشركة عن طريق قياس الأداء السوقي للشركة وهو قيمة رأس المال بالنسبة لتكلفة استبداله". (Thavikulwat, 2004: 211). تُعد القيمة السوقية للشركة مساوية لمجموع قيمة الأسهم العادية والديون والأسهم الممتازة (Lang et al., 1989: 153) فضلاً عن القيمة السوقية والقيم الدفترية، ويدلّ مصطلح "قيمة الاستبدال" على الكلفة الحالية لاستبدال موجودات الشركة. إذ تكون القيمة السوقية والدفترية والاستبدالية متساوية في وقت شراء الشركة أحد الموجودات. وبعد ذلك التاريخ ستبتعد هذه القيم. كما تُعد نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للأسهم العادية وقيمة Tobin's Q مؤشرات على نجاح الشركة (ross et al., 2003: 374). وأدناه المعادلة التي اقترحها العالمان Tobin and Brainard في عام 1968 (Sauaia & junior, 2002: 302-303).

$$Tobin's Q = \frac{(MVE + PS + DEBT)}{TA} \dots\dots\dots(4)$$

MVE = يمثل القيمة السوقية للأسهم العادية في نهاية السنة **PS** = قيمة السهم الممتاز في الشركة إن وجد. **DEBT** = إجمالي المطلوبات - **TA** = القيمة الدفترية لجميع موجودات الشركة.

ومما سبق يمكن الاعتقاد بأهمية مؤشر *Tobin's Q* الشهير الذي ظهر وطور قبل عقود من الزمن، إلا أنه ما يزال مهماً ويستخدمه العديد من المحللين أو الباحثين لعدم تعقيده أو لملاءمته للاقتصادات الناشئة التي تعمل فيها الشركات.

7.1.3.2.3: النهج القائمة على الموجودات للتقييم Asset-based approaches to valuation

تهتم المناهج القائمة على الموجودات بتقييم حقوق ملكية الشركة من حيث قيمة صافي موجودات الشركة، وليس من حيث توزيعات الأرباح أو الأرباح المستقبلية المتوقعة. إذ يتعلق جوهر نماذج تقييم الموجودات بالأساس الذي يتم على ضوئه تقييم الموجودات. لذلك يتم الوصول إلى صافي موجودات الشركة عن طريق: إجمالي الموجودات - إجمالي المطلوبات = صافي الموجودات (أو حقوق الملكية).....(5) (McMenamin, 2005: 298-299)

8.1.3.2.3: التقييم على أساس الشركات المقارنة Valuation Based on Comparable

Firms

ينفق كلاً من (Damodaran) و (Berk & Demarzo) على أنه يتم اشتقاق قيمة الموجود من تسعير الموجودات القابلة للمقارنة، والموحدة باستخدام متغير مشترك، مثل الأرباح أو التدفقات النقدية أو القيمة الدفترية أو الإيرادات. وأحد تطبيقات هذا النهج استخدام متوسط السعر إلى الأرباح في الصناعة لقيمة الشركة، بافتراض أن الشركات المماثلة في الصناعة قابلة للمقارنة مع الشركة التي يتم تقييمها، وأن السوق في المتوسط يسعر هذه الشركات بشكل صحيح. كما يمكن استخدام المضاعفات الأخرى مثل نسبة السعر إلى القيمة الدفترية، حيث تباع الشركات بخصم على القيمة الدفترية مقارنة بالشركات المماثلة التي تعد مقومة بأقل من قيمتها (Damodaran, 2012: 19) & (Berk & Demarzo, 2017: 340).

9.1.3.2.3: مؤشرات قياس قيمة الشركة ذات الأبعاد المحاسبية والاقتصادية الجدول (1-3) مؤشرات قياس قيمة الشركة

معدل العائد على الملكية ROE	هي أداة تساعد على قياس مدى فعالية إدارة الشركة. كما يستخدم كأحد أهم مقاييس الأداء المالي العام للشركة. ويقاس نسبة ربح الشركة بعد الضرائب إلى حجم حقوق المساهمين فيها، ويُحتسب : صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي حقوق المساهمين . (Sincere,2004:103)
معدل العائد على الموجودات ROA	يبين العلاقة بين صافي الربح بعد الضرائب وصافي الموجودات المستثمرة وهو يدل على كفاءة استغلال الموجودات من عددها ويحتسب : صافي الربح بعد الضرائب ÷ صافي الموجودات . (Mishkin & Eakins,2012:411)
معدل العائد على المبيعات ROS	يقاس نسبة ربح الشركة إلى صافي المبيعات، ويُحتسب بقسمة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على صافي المبيعات .
ربحية السهم EPS	أحد الطرائق لتقييم الأسهم ويُحتسب بقسمة الأرباح المتاحة للمساهمين العاديين على متوسط عدد الأسهم القائمة بالفعل خلال المدة. (Brigham & Houston, 2007 :674)
مؤشرات قياس قيمة الشركة ذات البعد الاقتصادي والسوقي	
القيمة السوقية	هو السعر الذي يباع فيه السهم في السوق ويتم حسابها من حاصل ضرب القيمة السوقية للسهم X عدد الأسهم المتداولة . (Brigham & Houston, 2007: 293)

ومما سبق يظهر التنوع الكبير في نماذج ومؤشرات القياس التي جميعها تعتمد الأرقام المحاسبية ، حيث يمكن الوصول إليها من تقارير الشركة المعدة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية ، كما أنّ لكل نموذج مبرراته.

2.3.2.3 المجموعة الثانية : نماذج التقييم المحاسبية المخصومة بمعدل عائد مطلوب

تتلخص جميع نماذج التدفقات النقدية المخصومة بمعدل عائد في تقدير أربع مدخلات - التدفقات النقدية الحالية ، ومعدل النمو المتوقع في هذه التدفقات النقدية ، ونقطة زمنية عندما تنمو الشركة بمعدل يمكنها الحفاظ عليه إلى الأبد ، ومعدل خصم لاستخدامه في خصم هذه التدفقات النقدية، وفيما يتعلق بالتدفقات النقدية ، فهناك ثلاث خيارات هي: توزيعات الأرباح أو التدفقات النقدية الحرة إلى حقوق الملكية (FCFE) لنماذج تقييم حقوق الملكية ، والتدفقات النقدية الحرة للشركة (FCFF) لنماذج تقييم الشركة. وعادةً يوفر خصم أرباح الأسهم التقدير الأكثر تحفظاً لقيمة حقوق الملكية في أي شركة ، لأنّ معظم الشركات تدفع في أرباح الأسهم أقل مما تستطيع تحمله (DAMODARAN,2015:517).

ويتضح مما سبق اعتماد الأرقام المحاسبية المعدلة أو المخصومة بموجب نظريات القيمة الزمنية للنقود للوصول إلى قيمة الشركة بشكل مباشر أو قيمة أسهم الشركة التي تعد احد دلالات قيمة الشركة، وعادةً ما يرتبط في أذهان المحللين والمستثمرين أنّ قيمة السهم العالية لشركة ما هو دلالة على أنّ قيمتها عالية، وفيما يأتي النماذج التي على ضوءها تحسب قيمة الشركة وفق التدفقات النقدية المخصومة:

1.2.3.2.3: نموذج قيمة الشركة THE CORPORATE VALUE MODEL

يتم تحديد قيمة الشركة عن طريق قدرتها على توليد التدفق النقدي في الوقت الحاضر أو في المستقبل. لذلك يمكن التعبير عن القيمة السوقية لأي شركة بالشكل الآتي:

القيمة السوقية للشركة = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحرة المستقبلية المتوقعة

$$= \frac{FCF_1}{(1 + WACC)^1} + \frac{FCF_2}{(1 + WACC)^2} + \dots + \frac{FCF_{\infty}}{(1 + WACC)^{\infty}} \quad \dots\dots\dots(6)$$

FCF = NOPAT - Net new investment in operating capital.

فالتدفق النقدي الحر FCF هو المتاح لجميع المساهمين قبل دفع أي مبلغ لحملة الأسهم العادية والممتازة وأصحاب السندات، وينبغي خصمه عند المعدل الموزون لهيكل رأس المال WACC

(Brigham & Houston , 2004 :429)

2.2.3.2.3: تقييم حقوق الملكية وتقييم الشركات Equity Valuation and Firm Valuation

يرى (Damodaran) أن هناك مسارين للتقييم في الأعمال التجارية: الأول هو تقييم الأسهم في الشركة فقط ، بينما يتمثل الثاني في تقييم الشركة بالكامل ، ويشمل إلى جانب حقوق الملكية ، أصحاب المديونية الآخرين في الشركة (حملة السندات ، وحملة الأسهم الممتازة) . بينما يقترب كلاهما من خصم التدفقات النقدية المتوقعة ، وتختلف التدفقات النقدية ذات الصلة ومعدلات الخصم تحت كل منهما. إذ يتم الحصول على قيمة حقوق الملكية عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى حقوق الملكية (أي ، التدفقات النقدية المتبقية بعد تغطية جميع النفقات ، واحتياجات إعادة الاستثمار ، والالتزامات الضريبية ، ومدفوعات الفائدة والأصل) بتكلفة حقوق الملكية (أي معدل العائد المطلوب من قبل مستثمري الأسهم في الشركة).

$$\text{Value of equity} = \sum_{t=1}^{t=n} \frac{CF \text{ to equity}_t}{(1 + k_e)^t} \quad \dots\dots\dots(7)$$

حيث أن n = عمر الأصل ، CF إلى حقوق الملكية = التدفق النقدي المتوقع إلى حقوق الملكية في المدة t ke = تكلفة حقوق الملكية.

ويُعد نموذج خصم الأرباح حالة خاصة لتقييم حقوق الملكية ، إذ من الممكن الحصول على قيمة حقوق الملكية عن طريق القيمة الحالية لتوزيعات الأرباح المستقبلية المتوقعة. أي خصم التدفقات النقدية المتوقعة للشركة، وهي (التدفقات النقدية المتبقية بعد تلبية جميع نفقات التشغيل واحتياجات إعادة الاستثمار والضرائب ، لكن قبل أي مدفوعات إلى أصحاب المديونية أو الأسهم) بالمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (WACC)، وهي تكلفة مكونات التمويل المختلفة التي تستخدمها الشركة ، مرجحة بنسب قيمتها السوقية.

$$\text{Value of firm} = \sum_{t=1}^{t=n} \frac{CF \text{ to firm}_t}{(1 + WACC)^t} \quad \dots\dots\dots(8)$$

حيث تمثل n = عمر الأصل ، CF to firm_t = التدفق النقدي المتوقع للشركة في المدة t WACC = متوسط التكلفة المرجح لرأس المال (DAMODARAN,2012:12-14).

5.2.3.2.3 إجمالي المدفوعات ونماذج تقييم التدفق النقدي الحر Total Payout and Free Cash Flow Valuation Models

يتم تحديد طريقتين بديلتين لتقييم أسهم الشركة التي تتجنب بعض الصعوبات في نموذج مقسوم الأرباح المخصوم.

1- نموذج إجمالي المدفوعات Total Payout Model : إنَّ النقد الذي تدفعه الشركة للمساهمين يأخذ شكل توزيعات أرباح

Total Payout Model

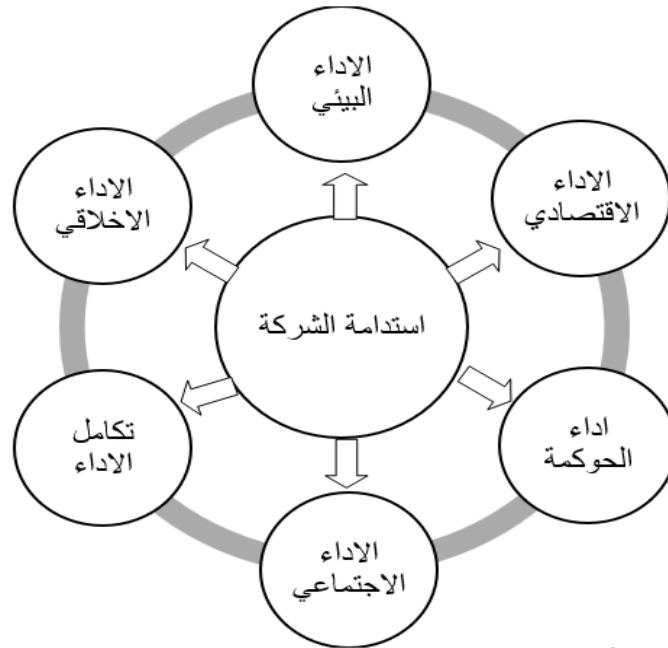
$$P_0 = \frac{PV(\text{Future Total Dividends and Repurchases})}{\text{Shares Outstanding}_0}$$

....(9)(Berk & Demarzo,2014:283-284)

4.2.3 أنواع خلق القيمة في المحاسبة لأصحاب المصلحة kinds of value creation in accounting for stakeholders

يرى Horisch et al., أنَّ نظرية أصحاب المصلحة تفترض أنَّ خلق القيمة يمثل جوهر ممارسة الأعمال التجارية. إذ يقترح باحثون وجوب احتساب جميع الحقائق في محاسبة أصحاب المصلحة لخلق القيمة ، وهي أنشطة الأسعار والكلف ذات العلاقة بأصحاب المصلحة. أمَّا من منظور محاسبة الاستدامة ، فيشير هذا السؤال حول كون تضمين الأنواع ذات العلاقة مالياً بخلق القيمة، كافيًا للوصول إلى جميع الأنواع ذات الصلة بخلق القيمة، بما في ذلك القيمة البيئية أو الاجتماعية أو إيجاد حلول لمشاكل الاستدامة. ووفقًا لذلك ، فإن مفهوم "محاسبة الاستدامة وأصحاب المصلحة" يدافع عن تضمين أنواع خلق القيمة غير المالية في المحاسبة المتعلقة بالموضوعات البيئية والاجتماعية. ويمكن أن توفر نظرية أصحاب المصلحة أساسًا منطقيًا للإفصاح عن الموضوعات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يجب على الشركة وضعها في الاعتبار وتقديم تقرير عنها (Horisch et al., 2020: 6-7) ويرى Yavas أنَّ هناك العديد من الدراسات التي تدعم الحجة القائلة بأن أنشطة ESG تعزز القيمة، ليس فقط للمساهمين بل لأصحاب المصلحة. وعلى الرغم من أنَّ الأدبيات الحالية تدعم إلى حد كبير العلاقة الإيجابية بين ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وقيمة الشركة ، إلا أنه لا يوجد إجماع عليه. وعلى الرغم من ذلك ، يتوقع المستثمرون أن تقوم الشركات بالإفصاح عن ESG (Yavas, 2020: 3). ويرى Brealey et al., أنه عادة ما يُعد تعظيم القيمة بأنه هدف الشركة. إذ تعمل مثل هذه الاستراتيجية على زيادة ثروة المساهمين ، وبالنتيجة تمكين المساهمين من متابعة أهدافهم الشخصية. ومع ذلك، فإنَّ تعظيم القيمة لا يعني تجاهل اتخاذ القرارات الأخلاقية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنَّ سمعة الشركة كصاحب عمل وشريك تجاري تعتمد على أفعالها السابقة (Brealey et al.,2011 : 25). كما يمكن للشركات الكبيرة أن تولد ثقة المستثمرين أكثر من الشركات الصغيرة. وهذا يعني أنَّ المستثمر سيثق بالشركة وستظهر هذه الثقة في سوق الأسهم من المستثمر. كما أنَّ الثقة العالية للمستثمر تعني استثمارًا مرتفعًا من قبل المستثمر في السوق ، والاستثمار المرتفع من قبل المستثمر سيؤدي في النهاية إلى رفع القيمة السوقية للأسهم (متجاهلاً حقيقة أنه قد يتم

المبالغة في قيمتها). وارتفاع قيمة حقوق الملكية هو مؤشر مالي قوي آخر (Hashmi et al.,2020:4). وتتضح مما سبق أهمية خلق القيمة وفقاً لنظرية أصحاب المصلحة، إذ وفق النظرية المذكورة لابد من وجود أكثر من قيمة لدى الشركة، ولا تكفي الإدارة بخلق أو تعظيم القيمة السوقية أو القيمة المالية بل القيم الأخرى، فعلى سبيل المثال القيمة الاجتماعية والقيمة البيئية وغيرها من الأنواع الأخرى التي يطلبها أصحاب المصلحة. ويوضح الشكل (3-4) كيف تتفاعل الأبعاد الخمسة:



شكل (3-4) الأبعاد الخمسة لأداء الاستدامة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Brockett & Rezaee, 2012: 15) ويتضح من الشكل (3-4) أن أداء الاستدامة يعمل وفق خمسة أبعاد تتكامل فيما بينها لتحقيق هدف الشركة الأوسع المتمثل بخلق القيمة المستدامة بأنواعها المختلفة.

5.2.3 ثقافة الشركة وخلق القيمة Company culture and value creation

يعتقد Fang et al., بأن ثقافة الشركة تُصنّف إلى أربعة أنواع متميزة هي: التعاونية، والمهيمنة، والمنافسة، والإبداعية، وكل منها يتعلق بسلسلة من الوظائف التنظيمية في خلق القيمة. إذ تمثل الثقافة التعاونية في ثقافة الأشخاص التي تؤمن بأنّ العمل الجماعي والأهداف المشتركة ومشاركة الموظفين وردود الفعل هي مكونات أساسية لنجاح الشركة. كما أنّ النوع الثاني من الثقافة هو الثقافة المسيطرة (المهيمنة) التي تؤكد على الموثوقية والاستقرار التنظيمي؛ إذ تعتمد الشركات التي تتمتع بثقافة سيطرة قوية عادةً على إجراءات موحدة في الإنتاج والعمليات وإدارة الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة والدقة. والثالث هو الثقافة التنافسية التي تركز على تحسين الوضع التنافسي للشركة عن طريق التعامل مع الأطراف الخارجية وتعظيم الحصة السوقية والإنتاجية والأرباح. أمّا الرابع فهو الثقافة الإبداعية التي تؤكد على المبادرات المبتكرة والرائدة. إذ تبحث الشركات الإبداعية بنشاط عن منتجات وخدمات جديدة وتطورها، وتخلق رؤى للمستقبل (Fang et al.,2023: 2). ومما سبق يتضح أنّ ثقافة الشركة لها دور كبير في خلق أنواع متعددة من القيمة التي تسهم بشكل أو بآخر بتعظيم قيمة الشركة السوقية.

6.2.3 أصحاب المصلحة والمساهمون وعملية الإبلاغ Reporting Process

Stakeholders Shareholders and

يرى Churet et al., أنّ عملية الإبلاغ مهمة لأنّ جميع أصحاب المصلحة (وليس فقط المستثمرين) يحتاجون إلى الحصول على فهم أعمق للترابط بين نتائج الأعمال والديناميكيات المتغيرة التي تميز بيئة الأعمال اليوم. كما أنّ فرق الإدارة تتعامل مع هذه العوامل على أساس يومي، فهي عمومًا في أفضل وضع لشرح الروابط والتبعيات بين المصادر الجديدة للمخاطر والفرص، ولتحديد الإجراءات التي يتخذونها لمعالجتها والحفاظ على خلق القيمة (Churet et al.,2014: 56)، أمّا Kolk & Perego، فيعتقدان بأنّ هناك نقاشاً مستمراً حول وجود الشركة لمن؟، إذ تم تقديم نهج أصحاب المصلحة في الأصل لشرح سبب تحمل الأعمال التجارية مسؤوليات تتجاوز تعظيم الأرباح لتشمل مصالح الوكلاء غير المساهمين. ومن الواضح أنه ابتعد عن نظرية الوكالة، التي بموجبها يجب على المديرين خدمة مصالح مساهمهم كموردين لرأس المال وكمدبرين.

فإذا ركزت الشركة فقط على مثل هذه الأهداف الضيقة، سيتم إهمال توقعات أصحاب المصلحة الآخرين، ووفقاً لذلك يمكن أن يتعرض دعمهم إلى الخطر على الأمد الطويل (Kolk & Perego, 2014:3-5). ويرى (Gal & Akisik) أنّ هنالك جدلاً بخصوص ما إذا كان يجب على الشركات أن تعمل وفقاً لاحتياجات أصحاب المصلحة من غير المساهمين. كما يناقش أتباع نظرية المساهمين المسؤولية الوحيدة للشركات، بأنها تعظيم ثروة المساهمين، لأنها توفر رأس المال اللازم لإدارتها. وعلى عكس وجهة النظر هذه، يشير أتباع نظرية أصحاب المصلحة إلى أنّ جميع أصحاب المصلحة لهم دور في نجاح الشركة، وعليه يجب أن تكون الشركات مسؤولة أمام جميع أفراد المجتمع. كما أنّ هناك حججاً مفادها أنّ المساهمين ينظرون إلى الأداء قصير الأمد، في حين أنّ أصحاب المصلحة الآخرين يهتمون أكثر بالأداء طويل الأمد (Gal & Akisik,2020:3).

ويرى (Benjamin & Biswas) أنّ هنالك مجموعة كبيرة من المؤلفات تشير إلى أنّ أنشطة الشركات المستدامة يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي في قيمة الشركة. كما يمكن فهم كيفية تأثير جوائز استدامة الشركات في قيمة الشركة بمساعدة أصحاب المصلحة (Benjamin & Biswas,2022:315).

بينما ناقش Behl et al., أنّ التحول من تعظيم ثروة المساهمين إلى خلق قيمة لأصحاب المصلحة يرجع إلى تفضيل الزبائن المنتجات المستدامة وسعي الشركة إلى معرفة ما إذا كان من المفيد أن تكون خضراء. وإنّ تبرير موقف الشركات فيما يتعلق بثروة المساهمين مقابل قيمة أصحاب المصلحة، كما تقدم الأدبيات نظريات مختلفة تصور ظاهرة الربح قصير الأمد في ظل نظرية المبادلة إلى منظور واسع لاعتبارات أصحاب المصلحة. كما يرجع الانتقال التدريجي للشركات من المبادلة للمساهمين إلى أصحاب المصلحة في بعض الأحيان إلى المتطلبات القانونية والامتثال التي تصفه نظرية الشرعية. ووفقاً لنظرية المبادلة تتوقع الشركات جني الأرباح والتركيز على تعظيم الثروة. ومع ذلك، فإذا اتبعت الشركة نظرية المبادلة، فهي مسؤولة فقط عن مساهمها وليس أصحاب المصلحة (Behl et al.,2022:232-234).

ومما سبق تبدو بشكل واضح التحولات بين النظريات من الربح أي الأهداف القصيرة الأجل الذي يسعى إليه المساهمون إلى تعظيم القيمة وهو هدف طويل الأجل يسعى إليه أصحاب المصلحة، لذلك وجدت نظرية المبادلة والتحول إلى أصحاب المصلحة للحصول على الشرعية اللازمة لاستمرار الشركة وقبولها في المجتمع.

7.2.3 علاقة الحوكمة البيئية والاجتماعية بقيمة الشركة ESG and Firm Value Relationship

يرى Camodeca et al., أن الممارسات المستدامة تهدف إلى أن تكون قدرة الشركة على تحقيق عوائد لمساهميها مما يحد من التداعيات السلبية على المجالات البيئية والاجتماعية. من وجهة نظر المساهمين ، يمكن اعتبار الاستدامة على أنها مخاطر مشتقة من طبيعة العمل وموقف الشركة تجاه إدارة هذه المخاطر. كما أن التجسيد الفعال لهذا الخطر يمكن أن يضر تماماً بربحية الشركات، نتيجة لانخفاض المبيعات (مثل ، تأثير السمعة) ، والنفقات القانونية ، والتعويضات ، والعقوبات الأخرى التي قد تُفرض على الشركة. في واقع الأمر ، وتعد الاستدامة ذات علاقة بالقيمة ، أي أن الشركات التي لديها ممارسات بيئية واجتماعية أفضل يجب أن تكون أقل خطورة من تلك التي تتبني الحد الأدنى من الاحتياطات (Camodeca et al.,2018: 2) ويرى Behl et al., أن الباحثين ناقشوا زيادة استثمارات ESG تزيد من قيمة الشركة ، كما أن استثمارات ESG تقلل من كلفة رأس مال، وعليه تؤدي إلى زيادة كبيرة في قيمة الشركة طبقاً لمقياس Tobin's Q. ومع ذلك ، يتوقع المستثمرون نمواً أقل على الأمد القصير ونمواً أقل للشركات التي تستفيد من درجات إفصاح عالية في أبعاد ESG. لذلك قد لا تجني الشركات التي تعمل في ظل مخاطر بيئية أو مالية منخفضة فوائد الاستثمارات في إبعاد محاسبة الاستدامة للشركات، وقد تكون هذه الاستثمارات ضارة بقيمة الشركة وبأصحاب المصلحة (Behl et al.,2022:234).

بينما يرى Aouadi & Marsat أن السلوك الاجتماعي المشبوه وفضائح ضرر المنتج تضع الشركة تحت دائرة الضوء الإعلامية التي تجذب انتباه المستثمرين. وهذا النوع من الأخبار يزرع الشكوك حول الآفاق المستقبلية للشركة، ويشكل خطراً على سمعة الشركة، وقد يكون له تأثير في قيمة الشركة (Aouadi & Marsat,2018:1028-1029).

ومما سبق يمكن القول أن الاستثمار في الحوكمة وباقي أبعاد محاسبة الاستدامة يؤثر بشكل كبير في قيمة الشركة، كذلك يحقق العديد من المزايا التي تصب في النهاية بقيمة الشركة بأنواعها المختلفة.

8.2.3 إعادة تعريف تقارير الشركات على أنها قيم تلبي خلق القيمة Redefining

Corporate Reporting as Values Meet Value Creation

يرى Busco et al., انه بعد الأزمة المالية في 2007 وفضائح الشركات ، ترسخ لدى الكثير من الناس بشكل متزايد انهيار النظام الاقتصادي العالمي وسببه الرئيس الشركات فضلاً عن المشاكل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. لذلك تركت قضايا مثل الديون الوطنية والفردية الضخمة ، ومعدلات البطالة الكبيرة ، والتفاوت المتزايد بين المجتمعات ، والاحتيايل المستمر والسلوك غير الأخلاقي في إدارة الشركات ، والمخاوف البيئية وأسباب أخرى متنوعة، ووفقاً لذلك ازداد الضغط على القطاع الخاص للنظر في التأثير الاجتماعي والبيئي والاقتصادي لسلوكه بشكل كبير، حيث يتم حث قادة الشركات ورجال الأعمال على أخذ زمام المبادرة في إعادة الأعمال والمجتمع معاً. كما أن وجود التوقعات عن كيفية إنشاء القيمة وتوزيعها

والإبلاغ عنها مهم جداً، لذلك تساعد التوقعات المجتمعية للقيمة أيضاً في تشكيل التصورات الفردية للقيمة. وذلك يجعل القيم التي تم تبنيها والقيمة التي تم إنشاؤها مفاهيم أساسية يمكن تصميم تقارير الشركات المعاصرة حولها (Busco et al., 2013: 5-6). ويرى Akisik & Gal وجود أدلة كثيرة على كون المستثمرين ينظرون إلى المعلومات الواردة في البيانات المالية على أنّ لها علاقة بالقيمة. كما تقدم الدراسات أدلة أكثر على أنّ المستثمرين يعدون أيضاً المعلومات غير المالية مفيدة في قراراتهم، لذلك فهناك دعوة متزايدة لتقرير واحد يدمج وجهات النظر المتنوعة هذه. كما أنّ لفهم ما إذا كان المستثمرون يعتقدون بأنّ التقارير المتكاملة (IRs) ذات صلة بالقيمة، ولتحسين جودة الـ IRs قُدمت بعض الاقتراحات عن المعلومات الواردة فيها تفي باختبارات مثل الأهمية النسبية، والموثوقية، والاكتمال والثبات وتحسين قابلية المقارنة. مع التركيز الجوهرى للـ IR على أنشطة خلق القيمة للشركة (Akisik & Gal, 2020: 317-318). بينما يناقش Albitar et al., مع تزايد أهمية محاسبة الاستدامة، فقد أصبحت المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات اتجاهًا دولياً، وقد ترافق ذلك مع نقص في الإفصاح غير المالي للشركات، مثل المعلومات عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). وفي الآونة الأخيرة، هناك طلب متزايد على تحسين التقارير المالية، مع مزيد من التركيز على تشجيع الشركات على تقديم المزيد من المعلومات غير المالية (Albitar et al., 2020: 430).

ومما سبق تبدو بشكل واضح الأسباب التي دعت إلى إعادة شكل وجوهر التقارير المالية التقليدية لتشمل معلومات غير مالية أو التوجه إلى الإبلاغ المتكامل الذي يلبي تعظيم القيمة بخلاف التقارير المالية التقليدية التي أصبحت لا تلبّي تطلعات أصحاب المصلحة.

9.2.3 المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية طويلة الأمد وخلق القيمة

Long-term environmental, social, and institutional risks and value creation

يرى Grewal et al., أنّ الضغط من مجموعات أصحاب المصلحة، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، وتشدّد اللوائح الحكومية، وزيادة اهتمام المستثمرين ببيانات ESG. أدى إلى طلب دمج الاستدامة أو البيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في إدارة الاستثمار، كما زاد بشكل كبير خلال العقد الماضي (Grewal et al., 2021: 517) ويرى Fung et al., أنّ المستثمرين الذين يبحثون في القضايا البيئية لمحفظه SRI⁵ الخاصة بهم يحتاجون إلى النظر في المخاطر على الأمد القصير والطويل. إذ يمكن أن تشمل المخاطر البيئية على الأمد القصير أشياء مثل مدفوعات مسؤولية الشركة عن الملفات التي تم تكبدها للتلوث أو عدم الامتثال للوائح. كما إن الشركات التي تعلمت استيعاب آثارها في البيئة، وقللت من مخاطر سداد الالتزامات التي تفرضها عليها اللوائح أو القيود الحكومية. فإن المخاطر البيئية قصيرة الأجل مثل هذه غالباً ما تكون من مؤشرات المخاطر طويلة الأجل التي لم يتم الحد منها، ووفقاً لذلك تُعد علامة على أنّ المستثمر يحتاج إلى مزيد من التحري عن الممارسات البيئية للشركة. وبالنسبة للمستثمرين المسؤولين اجتماعياً فإنهم يرون أنّ القيمة الحقيقية الوحيدة للاستثمار تتمثل في قيمته طويلة الأجل ضمن إطار الممارسات المستدامة. واعتبار المخاطر البيئية طويلة الأجل عاملاً مهماً في تحديد ما إذا كانت الشركة ينتظرها مستقبل مستدام (Fung et al., 2010: 74-76).

⁵ الاستثمار المسؤول اجتماعياً

بينما يرى Adams بأنه تطورت مجالات ممارسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وإدماجها في الإستراتيجية والمحاسبة وتقارير المخاطر التشغيلية بسرعة خلال العقد أو العقدين الماضيين. وهذا التعقيد المتزايد وعدم القدرة على التنبؤ بالعلاقات بين الظواهر ذات الصلة يتطلب نظريات جديدة من أجل التحرك نحو نهج متعدد الأوجه ومتفاعل نحو الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ، مما دعا المعنيين إلى مراجعة الرؤى النظرية الموجودة وتطوير الأطر النظرية لهيكل ملاحظات الباحثين على الممارسة ولتمكين توصيل مفاهيم جديدة (Adams,2017: 906-907).

ويرى Kumar & Shetty أن نظرية السوق الفعال تفترض أن أسواق رأس المال تأخذ في الاعتبار جميع المعلومات (المالية وغير المالية) في تقييم الشركة عن طريق إشارات مختلفة تؤثر في الربحية واستمرارية الأعمال (Kumar & Shetty,2018:243).

ومما سبق يمكن القول أن الشركات التي لا تعتمد استراتيجية أعمال مستدامة أصبحت تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتعلقة بأبعاد الاستدامة التي قد تهدد استمراريته، أي بعبارة أخرى المخاطر التي تهدد وجود الشركات في السوق بين المنافسين، فلا بد من أن تكون لديها رؤى ورسالة واضحة تأخذ بالاعتبار الأبعاد أو القضايا التي يطلبها المستثمرون لكي تحقق أهدافها وتعظم قيمتها.

10.2.3 استراتيجية المسؤولية الاجتماعية وخلق القيمة Strategic CSR and value creation

ناقش Jo & Harjoto على أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تُعد امتداداً لجهود الشركات لتعزيز حوكمة الشركات الفعالة ، مما يضمن استدامة الشركات عن طريق الممارسات التجارية السليمة التي تعزز المساءلة والشفافية. لذلك إذا لم تعظم مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات من قيمة الشركة إلى أقصى حد، فإن مثل هذه المبادرات تُعد إهداراً للموارد وعرضاً محتملاً لتدمير القيمة (Jo & Harjoto,2011:351-352) بينما يرى Bacinello et al., بأنه يمكن أن تضيف مساهمة الشركات في المسؤولية الاجتماعية للشركات قيمة إلى الأعمال. إذ يمكن أن تأتي هذه الفوائد من استخدام الممارسات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بطريقة متكاملة. كما يربط الباحثون الميزة التنافسية بخلق القيمة الاقتصادية مطروحاً منها التكاليف الاقتصادية للمنافع المتصورة.

لذلك يُعتقد بأن الازدهار الاقتصادي يتضمن إنشاء وإنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي من شأنها أن تساعد في رفع مستوى المعيشة في جميع أنحاء العالم. كما أنه لا يمكن الإعلان عن البعد الاقتصادي لمحاسبة الاستدامة إلا إذا كانت الشركات مسؤولة بيئياً (Bacinello et al., 2019:2) بينما ناقش Lenz et al., بخصوص التأثير السلبي للمسؤولية CSI على أداء الشركة الذي قد يتجاوز التأثير الإيجابي لـ CSR وأن كلاهما يؤثر في قيمة الشركة عن طريق آليات مختلفة. علاوة على ذلك ، دعت الأبحاث السابقة إلى فحص ارتباطات المسؤولية الاجتماعية للشركات المختلفة. كما تساعد المسؤولية الاجتماعية للشركات في إقامة علاقات ثقة مع أصحاب المصلحة تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للشركة. ومع ذلك ، فقد يؤدي السلوك الانتهازي مثل CSI إلى قيام أصحاب المصلحة بتقليل أو حتى عكس تقييمهم الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية للشركات ، مما قد يضر بقيمة الشركة (Lenz et al.,2017: 2-3).

ومما سبق يمكن الاتفاق بشكل كبير مع الباحثين أعلاه بخصوص دور استراتيجية المسؤولية الاجتماعية التي تعد احد مراحل تطور محاسبة الاستدامة وما تقدمه إلى قيمة الشركة التي تتمتع بممارسات ذات مسؤولية اجتماعية فاعلة.

11.2.3 الحوكمة وقيمة الشركة Corporate governance and firm value

ناقش Salem et al., أهمية حوكمة الشركات التي هي عبارة عن مجموعة من الآليات التي تهدف إلى ضمان حصول الممولين على عائد لاستثماراتهم، لمنع مشاكل الوكالة وتعظيم أرباح المساهمين، ومراقبة السلوك الانتهازي للمديرين، وعلية تقليل مشكلة الوكالة التي تنتج عن عدم تناسق المعلومات بين المديرين والمساهمين. كما يرى باحثون أن آليات حوكمة الشركات تهدف إلى مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها التشغيلية عندما يكون هناك فصل بين ملكية الإدارة والشركة. فضلاً عن دورها الأساسي في المراقبة ، ووفقاً لذلك تؤثر حوكمة الشركات على قيمة الشركة (Salem et al.,2020: 3-4).

أما Guluma فيرى أن الأساس المنطقي الأساسي لحوكمة الشركات يتمثل في زيادة أداء الشركات عن طريق هيكلة واستدامة المبادرات التي تحفز المطلعين على الشركات على زيادة كفاءة الشركة التشغيلية والسوقية، ونمو الشركة على الأمد الطويل عن طريق الحد من سلطة المطلعين الذين يمكنهم إساءة استخدام موارد الشركة (Guluma,2021: 2).

ومما سبق يمكن الاعتقاد بأن الحوكمة اهم أبعاد محاسبة الاستدامة التي تؤثر بشكل كبير في قيمة الشركة إذ أن جميع الأبعاد الأخرى تستند أو ترتبط بها.

12.2.3 المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة وقيمة الشركة ESG indexes and company value

ناقش Stolowy & Paugam أثر الإفصاح عن ESG في قيمة الشركة. إذ وجدا ارتباطاً إيجابياً بين مستويات الإفصاح عن البيئة والمجتمع والحوكمة وقيمة الشركة ، مما يشير إلى أن تحسين الشفافية والمساءلة وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة اللذين يلعبان دوراً مهماً في زيادة قيمة الشركة (Stolowy & Paugam,2018: 545).

أما Hill فيرى أن العديد من الشركات قامت بإنشاء مؤشرات الأسهم التي تعكس معايير ESG. إذ تم تصميم العديد من هذه المؤشرات "للعمل بشكل جيد أثناء العمل الخيري". والهدف هنا تطوير المؤشرات التي تشمل الشركات ذات الخصائص البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الفائقة، لكن في الوقت نفسه ، لديها أداء مالي إجمالي للمحظة يساوي تقريباً أداء المحافظ الأكثر تقليدية. كذلك تم تصميم منتجات المؤشرات هذه لتزويد مجتمع الاستثمار المؤسسي بأدوات استثمارية لها خصائص مخاطر وعوائد معينة وتتوافق مع تفويضات ESG ومعايير السياسة. كما تُستخدم المؤشرات كمعايير لتقييم أداء الاستثمار وتُستخدم لإنشاء منتجات مالية أخرى مثل الصناديق المؤسسية وصناديق التجزئة وصناديق الاستثمار المتداولة، والمنتجات المهيكلة والمشتقات (Hill,2020:109-110).

كما يمكن ل ESG أن تدفع القيمة بطريقتين: (Abdi et al.,2022: 2-3) أولاً: زيادة قيمة المساهمين نتيجة لارتفاع مستويات التدفق النقدي للشركة (على سبيل المثال، تساعد السمعة العالية على بيع المنتجات للزبائن بشكل أفضل، ويحسن الموظفون المدربون تدريباً عالياً إنتاجية الشركة) ثانياً: تعظيم منفعة المساهمين الناتجة عن امتلاك أسهم في شركة مستدامة. مدخل آخر ناقش ربط (ESG) والأداء المالي والقيمة هو نظرية موارد الركوند. من هذا المنظور، يسعى مديرو الأعمال دائماً إلى تعديل الكفاءة الحالية للشركة بشكل شرعي وإتاحة الموجودات الفائضة للتصدي للتهديدات غير المتوقعة أو احتمالات التحسينات .

ومما سبق يمكن القول أن مؤشرات (ESG) المبلّغ عنها إلى جانب الإفصاحات عن الأداء المالي تؤثر بشكل كبير في قيمة الشركة أو تدفع تجاه تحسينها من المديرين.

13.2.3 الإبلاغ المتكامل وقيمة الشركة Integrated reporting and company value

يتفق كل من Churet et al., & Lee & Yeo على أن ارتباط تقييم الشركة بشكل إيجابي مع الإبلاغ المتكامل، إذ تتضمن بعض الفوائد المؤكدة المتمثلة بصياغة أفضل لاستراتيجية الشركة وتوضيح أفضل للمخاطر والفرص المحددة التي تؤثر على قدرة الشركة على خلق قيمة على الأمد القصير والمتوسط والطويل. فضلاً عن توضيح أفضل لكيفية إدارة وتخفيف المخاطر الرئيسية، وخلق قيمة من الفرص الرئيسية وهيكل الحوكمة اللازم لدعم خلق القيمة، فضلاً عن ذلك التركيز ليس فقط على الأداء المالي، لكن أيضاً على الأداء غير المالي من أجل احتياجات واهتمامات أصحاب المصلحة الرئيسيين. كذلك التركيز على ربط معلومات الشركة لاستراتيجيتها وخطط تخصيص الموارد في بيئتها (Churet et al.,2014: 56) & (Lee & Yeo,2016:1227) كما اتفق كل من Beretta et al., & Corbella et al. على إن الغرض الأساس من الإبلاغ المتكامل (IR) هو الشرح لمقدمي رأس المال المالي حول خلق الشركة قيمة لها على الأمد القصير والمتوسط والطويل. وقد يُفصّل مُعدو علاقات المستثمرين كيفية استخدامهم أو تأثيرهم في مجموعة واسعة من "رؤوس الأموال"، أي قيمة الأسهم التي يتم زيادتها أو خفضها أو تحويلها عن طريق أنشطة ومخرجات الشركة. لذلك يدرك المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل (IIRC) أن "ما يميز الشركة لمنحها ميزة تنافسية وتمكينها من خلق القيمة (Corbella et al.,2019:461) & (Beretta et al.,2019:101) لذلك يعمل الإبلاغ المتكامل على دعم التفكير المتكامل واتخاذ القرار والإجراءات التي تركز على خلق القيمة المستدامة لأصحاب المصلحة. وتحديداً تستند فكرة الإبلاغ المتكامل على الجمع بين ممارسات الإبلاغ المالي والاستدامة في سبيل دعم القرارات الاستراتيجية وخلق قيمة مستدامة طويلة الأجل (Barnabè et al.,2019: 538).

كما يتفق كلاً من Flores et al., & Stacchezzini et al. على أن الإبلاغ المتكامل يمثل عملية مترابطة لخلق القيمة المستدامة بمرور الوقت، وتوفر رؤية حول الموارد والعوامل المستخدمة أو المتأثرة بالشركة، فضلاً عن التفاعل بين الشركة وبيئتها الخارجية. على الرغم من طبيعته التطوعية، إلا إن الإبلاغ المتكامل IR حصل على مكانة بارزة منذ تشكيل IIRC في عام 2010. بشكل عام، على الرغم من أن IR ليس المقصود منه أن يكون تقريراً عن الاستدامة، إلا أن تركيزه على قضايا الاستدامة، وإن الغرض من تحفيز التفكير المتكامل واضح، كما يجب أن يفضل IR نهجاً متكاملًا للاستدامة وأن يوسع "تركيز الشركة التقليدي على الأداء المالي قصير الأجل ليشمل إدراج الموارد والعلاقات التي تعد ضرورية لنجاح الشركة على الأمد الطويل وقدرتها على البقاء، أن عناصر المحتوى تهدف بشكل أساسي إلى توفير معلومات إضافية للمستثمرين (من بين أمور أخرى مثل، نموذج العمل، والمخاطر والفرص، والاستراتيجية أو تخصيص الموارد)، كما تعمل على تحسين قدرة المحللين على التنبؤ بالأرباح (Flores et al.,2019:3) & (Stacchezzini et al.,2016:106-107).

ويرى Velte أنّ الباحثين حددوا مجالين (سوق رأس المال والتأثيرات الحقيقية) لربط الإبلاغ المتكامل IR بقيمة الشركة. إذ يرتبط مجال سوق رأس المال ويوفر المعلومات لمقدمي رأس المال، بينما يتعلق مجال التأثير الحقيقي بزيادة اتخاذ القرارات الداخلية من قبل الإدارة. وتقسم قيمة الشركة على ثلاثة أجزاء رئيسية: السيولة، وكلفة رأس المال، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. كما تفترض نظرية الشرعية أنّ تطبيق الإبلاغ المتكامل عالي الجودة قد يزيد السيولة وأسعار الأسهم ويقلل من تكلفة رأس المال بسبب انخفاض علاوة مخاطر المستثمر. (Velte,2022:1005-1006). أمّا Barnabè et al., فيعتقدون بأنّ تأكيد إطار عمل IIRC على أهمية عملية الإبلاغ المتكامل لتوحيد معلومات الشركة في تقرير واحد. لذلك يمثل الإبلاغ المتكامل القيمة التي أنشأتها الشركة لجميع أصحاب المصلحة، بافتراض أنّ القيمة تستمد وجودها عن طريق نموذج أعمال الشركة، الذي يأخذ المدخلات من رؤوس الأموال ويحولها عن طريق الأنشطة التجارية والتفاعلات إلى مخرجات ونتائج. ونقطة البداية لعملية خلق القيمة هي مجموعة مدخلات الشركة التي تسهم في تحقيق مخرجات الشركة المقدمة في السوق (Barnabè et al.,2019: 542).

ومما سبق يمكن القول أنّ الإبلاغ المتكامل للشركة اخذ بشكل واضح خلق القيمة احد الأهداف أو المزايا التي يمكن للشركة تحقيقها، إذ أصبح هناك تقرير واحد يجمع المعلومات المالية والمعلومات غير المعلومات على حدٍ سواء، أي اخذ هذا الإبلاغ وضع تقرير يلبي تطلعات ومطالبات جميع أصحاب المصلحة التي من بينها خلق القيمة.

14.2.3 التعقيد التنظيمي والإبلاغ المتكامل وقيمة الشركة Organizational complexity, integrated reporting, and corporate value

تُعد معالجة المعلومات بعد الحصول عليها (أي العثور على المعلومات) وتكاملها (أي مهمة تقييم الآثار المعلوماتية والتوصل إلى قرار اقتصادي مثل تقييم حقوق الملكية، يؤكد IIRC أنّ إحدى فوائد IR هي تقليل تكاليف معالجة المعلومات عن طريق إظهار الاتصال والروابط بين استراتيجيات عمل الشركة وعملياتها وخلق القيمة بطريقة دقيقة وموجزة ومتكاملة. كما أنّ تقليل كلفة معالجة المعلومات سيحسن من سرعة وكمية تلك المعلومات التي يتم دمجها في أسعار الموجودات. ووفقاً لذلك فإنّ الشركات ذات التعقيد التنظيمي الكبير تواجه بيانات تشغيلية ومعلوماتية أكثر تعقيداً. كما أنّ محدودية قدرة المستثمرين على المعالجة وقدرة رأس المال يجعل تكاليف معالجة المعلومات أعلى مما في الشركات ذات التعقيد التنظيمي القليل (Lee & Yeo,2016: 1228).

وتتضح مما سبق أهمية معالجة المعلومات بعد الحصول عليها لكي يكون للإبلاغ المتكامل الدور الكبير في تقليل التعقيد التنظيمي العالي، وبالنتيجة تسهم معالجة المعلومات الكبيرة في الإبلاغ المتكامل في خلق وتعظيم قيمة الشركة.

15.2.3 التكامل المنهجي وتأثيرات التكيف Systematic integration and effects of conditioning

تُعد معالجة التكامل المنهجي لأنشطة المحاسبة وإعداد التقارير البيئية والاجتماعية في العمليات التجارية الأساسية (بما في ذلك المحاسبة والتقارير التقليدية)، مع أدوات الإدارة الأخرى، كأحد جوانب تحديات التكامل من أجل استدامة الشركات. وعملياً يتم إنشاء الإدارة البيئية والاجتماعية، فضلاً عن إعداد التقارير المتعلقة بالبيئة والاستدامة، بالتوازي مع أنظمة الإدارة التقليدية. ووفقاً لذلك يُعد أحد التحديات الأساسية لمحاسبة الاستدامة والإبلاغ عنها كيفية دمج المعلومات البيئية والاجتماعية في تقارير الممارسات الأساسية للشركة. والتحدي المرتبط بذلك يتمثل في مشكلة إزالة التكيف المتعلق بإدارة الأعمال التقليدية والمحاسبة. فعلى سبيل المثال عند مواجهة الفرص التي يتم الحصول عليها التي تسهم في تقليل التأثيرات البيئية للشركات وتحسن الأداء المالي، يفرض المنطق اتخاذ إجراء. ومع ذلك، كما توصل الباحثون إلى أن إدراك الإدارة للظروف التي دعت إلى دمج التأثيرات البيئية الإيجابية والسلبية في صافي الربح التقليدي لذلك، تواجه إدارة استدامة الشركات، وخاصة محاسبة الاستدامة والإبلاغ عنها، تحدياً لتجديد بيئة الأعمال التقليدية في الشركة عن طريق التغيير المنهجي والمعلوماتي (Schaltegger et al., 2006:14).
ومما سبق يمكن القول أن التكامل المنهجي مهم جداً إذا ما أرادت الشركة أن تواكب متطلبات أصحاب المصلحة والتوجهات العالمية وتحقق مزايا التكامل بين الإبلاغ المالي والإبلاغ غير المالي وما يضيفه من قيمة للشركة.

16.2.3 أثر التكامل بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المالية لمحاسبة

The impact of integration between international financial reporting standards and financial standards for sustainability accounting on the value of the company

يناقش Clarkson et al., أهمية قيمة الشركة والأرباح التي أخذت حيزاً في البحث عن تأثير اعتماد IFRS على جودة التقارير المالية نظراً للدور الأساس لتقييم حقوق الملكية في الإطار المفاهيمي للـ IFRS. إذ ينظر إلى القيمة الدفترية والأرباح على أنها تعبير موجز عن القيمة (Clarkson et al.,2011: 1-3). أما Agostino et al., فيعتقدون بأن قيمة الشركات الأوروبية المدرجة قد زادت مع اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية، لذلك تعد المعلومات الموثوقة أمراً بالغ الأهمية لأسواق رأس المال الفعالة لسببين على الأقل: فهي تزيد من الحافز للاستثمار في سوق الأوراق المالية وتفضل التخصيص الأمثل للمدخرات للاستثمار (Agostino et al.,2011: 439-440).
كما يرى Dewri أن الأداء المالي يعكس الأنشطة المالية والاقتصادية الإجمالية للشركة عن طريق النظر في الربحية ونمو الأعمال وتعظيم ثروة المساهمين في فترة معينة. لذلك تحافظ الشركات ذات الحوكمة الجيدة على الموارد المالية بشكل أكثر كفاءة وفعالية عن طريق التركيز على تعظيم ثروة المساهمين، وإضافة القيمة الاقتصادية المستمرة فضلاً عن تأكيد النمو المستدام في السوق مقارنة بالنظر. لذلك، يمكن للشركات تحقيق ربحية عالية خلال فترة ما إلى جانب زيادة قيمة الشركة والعائد على الملكية (Dewri,2022: 2724-2725).

ومما سبق نرى أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي وكيف تعكس التقارير المالية المعدة وفق هذه المعايير جودة الإبلاغ عن الأداء المالي للشركة وفق عملية الإبلاغ التقليدية التي على ضوءها يتم الإفصاح عن المعلومات المالية فقط.

أما Caglio et al., فيعتقدون بأن التكامل يدمج كل من الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في نهج أكثر تماسكاً وفعالية لتقارير الشركات والتي ينبغي أن تساعد المستثمرين على التغلب على التباعد المحتمل في معالجة أنواع مختلفة من المعلومات. كما يمثل تحولاً ذي صلة عن ممارسات الإبلاغ الحالية، التي تتضمن عموماً إنتاج التقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة وتقرير منفصل، طوعي في الغالب، الاستدامة المستقلة أو تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR). عن طريق ربط الأجزاء المفككة من المعلومات المالية وغير المالية، كما تتم معالجة عدد من المشكلات المرتبطة بتقارير الاستدامة التقليدية المستقلة، وتمثيل الترابطات المعقدة بين جميع الموارد (مثل المالية وكذلك البشرية والفكرية والبيئية والاجتماعية والعلائقية) التي تستخدمها الشركة لخلق القيمة. كما تزداد أهمية نهج الإبلاغ الجديد هذا لأن الإفصاح عن المعلومات غير المالية إلزامي حالياً في العديد من البلدان (على سبيل المثال، في أوروبا والمملكة المتحدة واليابان والهند) وترى الشركات أن اعتماد الإبلاغ المتكامل يمثل فرصة لمزيد من التوافق مع اللوائح فضلاً عن وجود نظام إبلاغ مبتكر يعزز الشفافية (Caglio et al.,2020: 2). أما Wang فيرى أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ناقش نموذج الإبلاغ المالي الجديد للشركات الذي يجب أن يعكس ويبلغ عن إنشاء قيمة الشركة، بما في ذلك المعلومات غير المالية مثل المعلومات البيئية ومؤشرات خلق القيمة. كما قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وشركات المحاسبة الدولية الأربع الكبرى، والوكالات الإشرافية للشركات، وأسواق الأوراق المالية، والمؤسسات الأكاديمية مثل جامعة هارفارد، كذلك المنظمات غير الربحية، بإنشاء مجلس الإبلاغ المتكامل الدولي (IIRC) في شهر آب 2010. إذ دمج المجلس تحليل إستراتيجية العمل، والمخاطر، وحوكمة الشركات، ونتائج التشغيل، واستدامة الشركة، ويؤكد أنه ما لم تخفف الشركات من المخاطر البيئية والحوكمة، فلن تتمكن من البقاء على الأمد الطويل (Wang,2016: 1137). بينما يرى Grewal et al., أن التقارير المالية مدفوعة بالمتطلبات المحددة في معايير المحاسبة المالية، فإن الإفصاح المتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG لم يتم توجيه المعلومات بشكل ESG جماعي أو معلومات الاستدامة الأخرى ضمن مجموعة المعايير المحاسبية لكي تحدد متطلبات الإفصاح عن الاستدامة (Grewal et al.,2021:516)

ومما سبق يمكن القول أن المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية، كذلك الأبحاث والمؤلفات والشركات التي لها التأثير في التشريع المحاسبي الدولي أخذت تنظر إلى محاسبة الاستدامة بجدية أكبر ونظرة أشمل انبثق منها نشأة مجلس الإبلاغ المتكامل الذي بحث كثيراً وقدم فكرة الإبلاغ المتكامل كوسيلة أكثر نضجاً وتكاملاً لتقوم الشركات بإعداد تقارير تتضمن معلومات مالية تعكس الأداء المالي ومعلومات غير مالية تعكس أبعاد محاسبة الاستدامة الثلاثة أو الخمسة وفق آراء بعض الباحثين والمؤلفين، وعلى الرغم من أن أهمية هذه الخطوة الكبيرة والمؤثرة في النظر إلى الاستدامة يبقى الإبلاغ المتكامل اختياري حتى وإن عملت بعض الدول على جعله إجبارياً، إلا أنه لم يأخذ الحيز الكبير دولياً، على اعتبار أن العديد من

الدول التي ما تزال فيها الكثير من الشركات لم تفصح عن معلومات غير مالية سواء بتقارير مستقلة أم عن طريق دمجها في الإفصاحات المعززة للتقارير المالية، لذلك فمن الضروري دمج معايير محاسبة الاستدامة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية ليكون التكامل أكثر جدية وإلزاماً على اعتبار أن أغلب دول العالم أصبحت تلزم الشركات العاملة فيها العمل وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، فعند التكامل بين الاثنين ينتج تحقيق أكبر لأهداف محاسبة الاستدامة التي انبثقت بالأساس من التنمية المستدامة التي يطلبها العالم، لذلك ستم أدناه مناقشة كيف يرى المجلس التكامل بين المعايير المذكورة أعلاه وما الخطط والآليات اللازمة.

يرى مجلس معايير المحاسبة الدولية وفق مقالة نشرها على موقعه الرسمي في عام 2021: أن كل شركة تقريباً تدرك اليوم أنه يجب وضع الاستدامة في جوهر استراتيجيتها وقرارات تخصيص رأس المال، لكن عادة ما يتم الخلط بين الإبلاغ المالي وبين الإبلاغ غير المالي عن (المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة ESG) بطريقة تكون ذات مصداقية ومنفعة للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. إلا أن ما يُراد بشكل فعلي هو مجموعة موحدة من المعايير تنظم القياس والإفصاح كما متوافر للأداء المالي. كما أن عالم الإبلاغ عن الاستدامة يتكون من عدد كبير من الأطر والمعايير. فلو أخذنا منها على سبيل المثال الأكثر شهرة: مجلس معايير الإفصاح عن المناخ (CDSB)، ومبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)، والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل (IIRC)، ومجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، فضلاً عن ذلك فرق العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD). والعمل المنتظر الذي يعد جيداً مبدئياً هو أن جهة رائدة ظهرت مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) وعدت بتقديم مصدر واحد للإبلاغ في تقارير الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG. إذ سيعمل ISSB من أجل الإبلاغ عن الاستدامة بشكل مماثل لعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للإبلاغ المالي، في عملية وضع معايير للشركات للإبلاغ عن أدائها للمستثمرين. وكلاهما سيخضع لمؤسسة معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS. كما سيوفر ISSB إبلاغ عن الاستدامة عالية الجودة التي ستدعم العمل الذي يتم إنجازه في الولايات المتحدة من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) والاتحاد الأوروبي (EU) وتوجيهات الإبلاغ عن استدامة الشركة (CSRD). كما يركز ISSB على "الأهمية النسبية الفردية" أو معلومات ESG التي تحرك التقييم والقضايا المهمة للمستثمرين. والنتيجة المثالية هي أن ينتج ISSB معياراً عالمياً يدمج عمل جميع المعايير والأطر السابقة التي تركز على احتياجات المستثمرين. ومن الناحية المثالية، يمكن للجنة الأوراق المالية والبورصات والاتحاد الأوروبي استخدام معاييرها. كما يمكن للاتحاد الأوروبي بعد ذلك زيادة هذه المعايير بتلك التي تغطي الأهمية النسبية المزدوجة.

<https://hbr.org/2022/02/we-need-universal-esg-accounting-standards>

ومما سبق يمكن القول أن ما أعلن عنه مجلس معايير المحاسبة الدولية ومؤسسة معايير الإبلاغ المالي الدولية يمثل خطوة مهمة بالاتجاه الصحيح من أجل دمج أو تكامل معايير الإبلاغ المالي الدولية مع

المعايير الدولية لمحاسبة الاستدامة وهو ما يسهم بشكل كبير بعرض التقارير الخاصة بالشركات بصورة تلبي طموح جميع أصحاب المصلحة.

ويرى (Tettamanzi et al.) فيما يتعلق بالإبلاغ عن الاستدامة على المستوى الأوروبي ، أنه تم تكليف المجموعة الاستشارية للإبلاغ المالي الأوروبي EFRAG أيضاً بوضع معايير استدامة الشركة. ومع ذلك ونظراً لأن نطاق أنشطة المجلس الدولي لمعايير المحاسبة أوسع ويمكن أن يغطي العالم بأسره (مع الشركات ، على سبيل المثال ، في اليابان والصين ، من بين دول أخرى ، تطبق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي) ، فمن الجدير أيضاً تحليل مبادرات المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بشأن هذا الموضوع، لذلك ولاقتراح منظور أوسع. فإنّ تركيز IASB / IFRS Foundation ينصب في الغالب على الشركات المدرجة ، في حين أنّ اقتراح CSRD المذكور أعلاه يجب أن يعالج أيضاً الشركات الخاصة ؛ وهذا يوضح الأسباب التي تقف وراء الاختلاف في أهدافهم المحددة الحالية أيضاً من حيث المتبني النهائي المختلف . إذ تهدف EFRAG⁶ إلى معالجة خطة العمل لتمويل النمو المستدام وتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة ، التي تهدف بشكل عام إلى (Tettamanzi et al ,2022:17659-17660) :

(أ) تعزيز الموقف الذي يجب أن تتبناه الشركات تجاه المصلحة والصالح العام ، عن طريق الكشف عن معلومات جيدة ، تكون بأثر رجعي واستشراقي .
(ب) معايرة مستويات وحدود التقارير عن تميز كل شركة . فضلاً عن استحضار مفاهيم الأهمية النسبية المزدوجة وترابط المعلومات.
ومما سبق تنضح أهمية التكامل في المعايير الذي يسعى إلى تحقيقه مجلس معايير المحاسبة الدولية في السنوات القادمة لأنّ له أهمية كبيرة جداً في وضع محاسبة الاستدامة والمحاسبة المالية في إطار موحد تحقق الشركة عن طريقه أهدافها وتعظم قيمتها.

⁶ European Financial Reporting Advisory Group

الفصل الرابع: تحليل النكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما

في قيمة الشركة

المبحث الأول: نبذة عن سوق العراق للأوراق المالية.

المبحث الثاني: مدى التزام المصارف العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفق

مؤشرات معيار المصارف التجارية (FN- CB) .

المبحث الثالث: مدى التزام المصارف العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفق

مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية (FN- IB) .

المبحث الرابع: تطبيق (Tobin 's Q) لقياس قيمة الشركة وعلاقتها بمؤشرات

الأداء المالي وغير المالي .

المبحث الخامس: اختبار فرضيات البحث.

الفصل الرابع: المبحث الأول نبذة عن سوق العراق للأوراق المالية

يتناول هذا المبحث نبذة عن سوق العراق للأوراق المالية كمجتمع للبحث والشركات العراقية المدرجة حسب القطاعات واختيار بعض من هذه الشركات كعينة للبحث لغرض تحليل وقياس الإبلاغ وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية ISAB، فضلاً عن الإبلاغ عن المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، إذ يتم التركيز على القطاع المالي في السوق (شركات التأمين- بنوك الاستثمار-المصارف التجارية).

1-1-4 سوق العراق للأوراق المالية

1-1-1-4: التأسيس:

إن محاولات تأسيس سوق مالية عراقية تعود إلى نهاية عقد الثلاثينات من القرن الماضي، تحديداً بعد أن صدر قانون يسمح بتداول الأسهم والسندات عام 1939، إذ أخذ عدد الشركات بالتزايد حتى وصلت إلى 40 شركة عام 1950، كما كانت تتداول أسهمها في سوق غير رسمية، بعد ذلك شرع قانون رقم 31 لعام 1957 أجاز للجمهور الاكتتاب في أسهم تلك الشركات، وبعد الأحداث السياسية التي شهدتها العراق في النصف الأول من ستينيات القرن الماضي صدر القانون رقم 100 لعام 1964، وتم بموجبه تأميم الشركات والمصارف التجارية وأدى ذلك إلى انخفاض تداول الأسهم بشكل كبير وأصبح النشاط الاقتصادي يدار من قبل الدولة حتى النصف الأول من الثمانينات.

في بداية عام 1987 شهد الاقتصاد العراقي تحولاً وبدأ في إشراك القطاع الخاص وضرورة معيشتته للقطاع العام، وتجسد ذلك بخصخصة بعض المشاريع المملوكة للدولة وإنشاء شركات مساهمة ومختلطة. فظهرت الحاجة حينها إلى إنشاء سوق مالية منتظم لتداول أسهم الشركات، وتم تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية بموجب القانون 24 لسنة 1991 وليتمتع السوق بالشخصية المعنوية والإدارية باعتباره مؤسسة ذات نفع عام لا تستهدف الربح وإنما تنظيم ومراقبة الأوراق المالية والتعامل بها وبما يكفل صحة وسهولة وحماية هذا التعامل وبما يخدم مصلحة الاقتصاد وتنمية الادخار والوعي الاستثماري، وافتتح التداول في السوق رسمياً في 1992 /3/23 (حمزة و عبد الحميد، 2012:264).

وأنّ السوق عُرف سابقاً باسم (سوق بغداد للأوراق المالية)، إذ تأسس السوق بموجب القانون (24) لسنة (1991) للمدة من عام (1992) لغاية عام (2003)، وكانت السوق تدار من وزارة المالية العراقية و استطاع أن يستقطب في آخر عام معدلات تداول سنوية تجاوزت (17) مليون دينار، واغلق السوق بتاريخ (19/3/2003) بقرار من مجلس إدارة السوق، أما الآن فهو هيئة ذاتية التنظيم مثل بورصة نيويورك، واعتباراً من عام 2005 أصبحت سوق العراق للأوراق المالية هي البورصة الوحيدة في العراق، وعندما افتتحت في عام 2004م، كانت هناك 15 شركة فقط مدرجة في السوق، أما الآن فتم إدراج أكثر من 100 شركة، وفي عام 2005 كان تداول الأسهم في الجلسة الواحدة يقارب الخمسة ملايين دولار، وتشمل الأسهم الكبيرة أسهم شركة مصرف بغداد، وأسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية، وأسهم الشركة العراقية للسجاد والمفروشات، كما يُعد سوقاً حكومياً، أدرجت فيه (113) شركة عراقية مساهمة خاصة ومختلطة من مختلف القطاعات، بعد عام (2003) صدر القانون المؤقت (74) بتاريخ 2004/4/18 لينشأ مؤسستين مهمتين في القطاع المالي العراقي وهما: (البطاط، 2021: 88)

• سوق العراق للأوراق المالية.

• هيئة الأوراق المالية العراقية.

سوق العراق للأوراق المالية: هو سوق للأوراق المالية في بغداد، العراق، وتأسست السوق في 24/6/2004م، ويعمل تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية.

هيئة الأوراق المالية العراقية: وهي هيئة مستقلة أسست على غرار الهيئة الأمريكية للأوراق المالية والبورصات.

2-1-1-4 مفهوم السوق:

يُعد سوقاً اقتصادياً يتمتع بالاستقلال المالي والإداري، كما تتم إدارة السوق من (مجلس المحافظين). وهو مكون من (9) أعضاء يمثلون مختلف الشرائح الاقتصادية للقطاع الاستثماري .

ويتم التعامل بالأسهم (بيع وشراء)، يعد السوق احد القنوات التي ينساب فيها المال بين الأفراد والمؤسسات والقطاعات المختلفة، ويساعد السوق في تعبئة المدخرات وتنميتها وتثبيتها للمجالات الاستثمارية المختلفة. ■ الرؤية: يسعى السوق لأن يكون سوقاً مالية متكاملة تقدم خدمات مالية شاملة ومتنوعة وفقاً لأهداف القانون ومنافسة الأسواق المالية.

■ الرسالة: تقديم خدمات الأسواق المالية بكل كفاءة وفعالية ، وتميز بما يحقق قيمة مضافة للمشاركين في السوق وتنمية سوق رأس المال في العراق (<http://www.isx-iq.net>).

3-1-1-4 مزاولة النشاط:

صدرت موافقة هيئة الأوراق المالية العراقية على مزاولة سوق العراق للأوراق المالية لنشاطه بتاريخ (14 حزيران 2004) واتخذ مجلس المحافظين قراراً بتحديد الافتتاح في (28 حزيران 2004) والذي شهد عقد أول جلسة تداول في السوق، وبلغ عدد الشركات في أول جلسة (15) شركة فقط، وفي (كانون الثاني 2004) بلغ العدد (78) شركة مساهمة، واهم إنجازات السوق في عام (2004) التدريب والتطوير، وشراء بناية للتداول ومزاولة نشاط السوق، استكمال كافة متطلبات تشغيل السوق. (<http://www.isx-iq.net>).

4-1-1-4 أهداف السوق:

يهدف السوق إلى توفير معلومات عن أداء السوق وتقارير وأوقات التداول ودليلاً للمستثمرين ومعلومات عن وسطاء السوق ، لذلك يهدف سوق العراق للأوراق المالية إلى تحقيق الآتي:

1. يهدف السوق إلى تنظيم أعضائه، فضلاً عن المحافظة على المعايير المعترف بها للشركات بطريقة تتناسب مع أهداف المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمر في السوق.

2. العمل على تعزيز مصالح المستثمرين في الأسواق عن طريق (الكفاءة، والموثوقية، والشفافية، والصادقية) .

3. العمل على تنظيم وتسهيل التعامل العادل داخل السوق ومن ضمنها تصفية وتسوية مثل هذه المعاملات.

4. العمل على تنظيم التعامل بين الأعضاء في الخدمات التي تخص السندات ، فضلاً عن المعاملات الإجرائية وتحديد الحقوق والالتزامات للجهات المعنية ، ووسائل حماية مصالحهم القانونية.

5. تقديم المساعدة في زيادة رأس المال للشركات المدرجة أو التي ترغب أن تُدرج في قائمة السوق.

6. العمل على المشاركة في برامج تعليمية استثمارية لتوعية المستثمرين بفرص الاستثمار ضمن سوق الأوراق المالية.

7. إيجاد قناة تواصل مع أسواق الأوراق المالية في الأسواق العربية والعالمية المفيدة في تنمية أسواق الأوراق المالية وغيرها من الأسواق المجازة (<http://www.isx-iq.net>).

4-1-1-5 التنظيم والأهداف

1. الاسم الرسمي للسوق " سوق العراق للأوراق المالية " .
2. وفقاً للقانون المؤقت (<http://www.isx-iq.net>) .
- أ- يكون المركز الرئيسي للسوق في بغداد ، مع إمكانية فتح فروع في مدن عراقية أخرى .
- ب- إن مسؤولية السوق تكون محدودة بالموجودات المملوكة له، ولا تتضمن الموجودات المملوكة للأعضاء .
- ت- لن يكون السوق مسؤولاً عن أية التزامات ترتبت سابقاً أو قد تترتب مستقبلاً على سوق بغداد للأوراق المالية .
- ث- إن للسوق شخصية معنوية لا تهدف إلى الربح ، تكون مستقلة إدارياً ومالياً ، كما يدار السوق من قبل مجلس المحافظين وله الحق في تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وبضمنها العقارات .
- ج- يلتزم السوق بتعليمات هيئة الأوراق المالية طبقاً لقانون الأوراق المالية المؤقت أو أي قانون آخر يحل محله .
3. يحق للسوق التقاضي أمام المحاكم أو الهيئات التحقيقية أو أمام أية سلطة أخرى، على أن يمثل بواسطة رئيس مجلس المحافظين أو بواسطة شخص مخول من قبله .
4. يُعد السوق مؤسسة منظمة تنظيمياً ذاتياً مستقلة إدارياً ومالياً ، غير هادفة إلى الربح وتعود ملكيتها إلى الأعضاء .
5. يجب أن تكون تعاملات السوق المشتركة مع الغير بطريقة تجارية لا تتناقض مع القانونين المؤقت والدائم والنظام الداخلي والتعليمات الأخرى للهيئة أو السوق، وعند التصفية يجب أن تستند إدارة السوق على القانون المؤقت أو الدائم أو هذا النظام أو التعليمات الأخرى للهيئة أو السوق.

4-1-1-6 الشركات المدرجة في السوق:

تكون الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ضمن مجموعة من القطاعات (المصارف، التأمين، الاستثمار، الخدمات، الصناعة، الفنادق والسياحة، الزراعة، الاتصالات، التحويل المالي) ويبلغ عدد الشركات المدرجة في السوق حتى عام (2023) (130) شركة. والجدول (4-1) أدناه يبين الشركات المدرجة في دليل الشركات في سوق العراق للأوراق المالية لسنة (2022):

الجدول (4-1) القطاعات وعدد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة (2022)

عدد الشركات المدرجة	أسم القطاع
46	المصارف
5	التأمين
9	الاستثمار
10	الخدمات
25	الصناعة
9	الفنادق والسياحة
7	الزراعة
2	الاتصالات
17	التحويل المالي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات السوق (<http://www.isx-iq.net>)

الفصل الرابع

المبحث الثاني : مدى التزام المصارف العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشرات معيار المصارف التجارية (FN- CB)

عمل المجلس الدولي لمحاسبة الاستدامة على تنظيم معايير محاسبة الاستدامة بمختلف القطاعات وداخل كل نشاط أو شركة ، واصدر لها معايير توضح المؤشرات التي ينبغي على الشركة الإفصاح عنها إذا ما أرادت الإبلاغ عن نشاطها في أبعاد محاسبة الاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأخلاقية والحوكمة) ، وفي هذا المبحث تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها ثمانية مصارف وفق مؤشرات ومتطلبات معيار الاستدامة الدولي الخاص بالمصارف التجارية.

4-2-1 تاريخ وأهمية معيار المصارف التجارية

يمثل نشر المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة في قطاع المصارف التجارية معلماً هاماً لهذه الصناعة ولأسواق رأس المال العالمية بشكل عام. كما إنه المعيار الأول المصمم لمساعدة الشركات في قطاع المصارف التجارية للإفصاح عن معلومات الاستدامة المالية والقرارات المفيدة للمستثمرين. وصدر معيار المصارف التجارية لأول مرة في شكل مؤقت في حزيران 2015 بعد عملية واسعة النطاق لوضع المعايير. وبعد إصدار المعيار المؤقت، عمل موظفو SASB ، بتوجيه من مجلس معايير محاسبة الاستدامة SASB ، على تكثيف الإجراءات الواجبة لمراجعة المعيار. ثم في تشرين الأول 2018 اقر مجلس المعايير المراجعات للمعيار. ثم صوت مجلس المعايير لاحقاً للموافقة على معيار المصارف التجارية، وأدرج كواحد من 77 مجال طور فيها مجلس معايير محاسبة الاستدامة ونشرها (Commercial Banks 2018:4 Industry).

4-2-2 استخدام المعايير Use of the Standards

تهدف معايير SASB إلى استخدامها في التواصل مع المستثمرين فيما يتعلق بقضايا الاستدامة التي من المحتمل أن تؤثر في قدرة الشركة لخلق قيمة على الأمد الطويل. كما أنّ استخدام معايير SASB اختياري. فضلاً عن تحديد الشركة المعيار (المعايير) ذات العلاقة بالشركة ، وموضوعات الإفصاح التي تُعد جوهرية من الناحية المالية لأعمالها، والمقاييس المرتبطة بالإبلاغ عنها، مع مراعاة المتطلبات القانونية ذات العلاقة. وبشكل عام ، يمكن للشركة اعتماد معيار SASB الخاص بصناعتها الأساسية كما هو محدد في نظام تصنيف الصناعة المستدامة SICS. والأمر متروك للشركة لتحديد الوسائل التي تقوم عن طريقها بإبلاغ المستثمرين بمعلومات الممارسات المستدامة . كما يمكن أن يكون التواصل مع المستثمرين باستخدام معلومات ESG التي قد تكون عبارة عن تقارير الاستدامة أو التقارير المتكاملة أو مواقع الويب أو تقارير سنوية للمساهمين (Commercial Banks Industry, 2018:5).

ومما سبق تتضح استخدامات المعيار للمصارف التجارية وما يسهم الإفصاح وفق متطلباته من خلق القيمة تجاه المستثمرين . وسيتم تطبيق المعيار على المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، إذ يتم إعطاء رقم 1 للمؤشر أو المطلب المفصّل عنه من قبل المصرف في قوائمه السنوية ورقم صفر للمؤشرات غير المفصّل عنها.

4-2-3 المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

4-2-3-1 أولاً: مصرف الإقليم التجاري

أسس مصرف الإقليم التجاري في شهر تموز عام 2001 كشركة محدودة، لتقديم الخدمات المالية في شمال العراق (إقليم كردستان) وحصل على موافقة البنك المركزي في الإقليم في

العام ذاته ، ثم أسس مركزه الرئيسي في أربيل في نهاية شهر أيلول عام 2003 ، وحصل على ممارسة الصيرفة الشاملة من البنك المركزي العراقي في 2007/3/1 وتمت زيادة رأس ماله على دفعات متعددة إلى أن بلغ 250 مليار دينار في 2013. كما أدرج في سوق العراق للأوراق المالية في عام 2017 . ويقدم المصرف الخدمات التجارية والاستثمارية المتنوعة لكل من الشركات والأفراد، مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير وخدمات التعاملات التجارية المصرفية عبر شبكة الأنترنت والتمويل التجاري (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية)، فضلاً عن تمويل مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم(القوائم المالية للمصرف ، 2021 : 1) .

الجدول (2-4) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف التجاري FN-CB) لمصرف الإقليم التجاري

المتطلبات المفصّح عنها (1) وغير المفصّح (0)							التفاصيل		
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	الآلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1-عدد انتهاكات البيانات.	أولاً : أمن البيانات
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	2- انتهاكات المعلومات الشخصية.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	3-عدد الحسابات المتأثرة.	
1	1	1	1	1	1	0	وصفي	وصف أسلوب تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات	
7	7	7	7	7	7	0	%	(2) مؤشر	المجموع
1	0	0	0	0	0	0	كمّي	1-عدد القروض لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	ثانياً : الشمول المالي وبناء القدرات
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2-مبلغ القروض المستحقة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1-عدد القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2-مبلغ القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد حسابات التحقق من التجزئة بدون تكلفة المقدمة للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
11	7	7	7	7	7	7	%	(4) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	0	0	كمّي	التعرض للائتمان التجاري والصناعي حسب الصناعة	ثالثاً :دمج عوامل ESG في تحليل الائتمان
0	0	0	0	0	0	0	وصفي	وصف نهج دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الائتمان.	
7	7	7	7	7	0	0	%	(2) مؤشر	المجموع

1	1	1	1	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة للإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيايل أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	رابعاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	
14	14	14	14	14	14	14	%	(2) مؤشر	المجموع
1	1	0	0	0	0	0	كمّي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً : إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال.	
14	14	7	7	7	7	7	%	(2) مؤشر	المجموع
54%	50%	43%	43%	43%	36%	29%		(12) مؤشر	مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

الجدول (3-4) مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف الإقليم التجاري

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بمقاييس النشاط
1	1	1	0	0	0	0	كمّي	1- عدد الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2- قيمة الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
1	1	1	0	0	0	0	كمّي	1- عدد القروض حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2- قيمة القروض حسب القطاع.
14	14	14	7	7	7	7	%	مجموع مقاييس النشاط (2) مؤشر
68%	64%	57%	50%	50%	42%	36%		المجموع الكلي (14) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

يتضح من الجدولين (2-4) و (3-4) اللذين يتعلّقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية لمصرف الإقليم التجاري المبلغ عنها والمنشورة من هيئة الأوراق المالية وعلى سوق العراق للأوراق المالية، يتضح كذلك من الجدولين، أنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل تدريجي منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية الزم سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS ، إذ أنّ في السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 توجد فيها نسبة الإفصاح وهي لا تتجاوز 36% فهي نسبة ضعيفة نوعاً ما ، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة نتيجة فهم الشركات لمتطلبات معايير الإبلاغ ، لذلك يُلاحظ أنّ السنوات 2016 و 2017 و 2018 و 2019 قد شهدت نسبة الإفصاح فيها تحسناً نوعاً ما لترتفع إلى 64% ، ومن ثم في سنة 2020 زادت بشكل كبير لتصبح 68% نتيجة إجراءات الحوكمة التي فرضها البنك المركزي العراقي، ثم ارتفعت نسبة الإفصاح إلى 68% في سنة 2021.

4-2-3-2 ثانياً : مصرف الخليج التجاري

أسس مصرف الخليج في 1999/10/20 كشركة مساهمة خاصة برأسمال مقداره (600) مليون دينار مدفوع بالكامل، بدأ المصرف أعماله في فرعه الرئيسي بالعاصمة بغداد سنة 2000 بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة، وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأسماله عدة مرات إلى أن وصل إلى (300)

مليار دينار عراقي بعد أن اكتملت الإجراءات القانونية بتاريخ 2014/11/7. كما أن للمصرف 20 فرعاً منتشرة في 15 محافظة من محافظات العراق (القوائم المالية للمصرف، 2021: 6).

الجدول (4-4) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف التجاري FN-CB) للمصرف الخليج

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل		
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد انتهاكات البيانات.	أولاً : أمن البيانات
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	2- انتهاكات المعلومات الشخصية.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	3- عدد الحسابات المتأثرة.	
1	1	1	1	0	0	0	وصفي	وصف أسلوب تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات.	
7	7	7	7	0	0	0	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد القروض لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	ثانياً : الشمول المالي وبناء القدرات
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2- مبلغ القروض المستحقة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
1	1	1	1	1	1	0	كمّي	2- مبلغ القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد حسابات التحقق من التجزئة بدون تكلفة المقدمة للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
0	0	1	0	0	0	0	كمّي	عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
7	7	14	7	7	7	4	%	(4) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	التعرض للائتمان التجاري والصناعي حسب الصناعة	ثالثاً: دمج عوامل ESG في تحليل الائتمان
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الائتمان.	
14	14	14	14	14	14	14	%	(2) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة للإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيايل أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	رابعاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	
14	14	14	14	14	14	14	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً : إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال.	
7	7	7	7	7	7	7	%	(2) مؤشر	المجموع
%50	%50	%57	%49	%43	%43	%39	مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (12) مؤشر		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2021:2015)

الجدول (4-5) مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجاري) لمصرف الخليج التجاري

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بمقاييس النشاط
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2- قيمة الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد القروض حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2- قيمة القروض حسب القطاع.
7	7	7	7	7	7	7	%	مجموع مقاييس النشاط (2) مؤشر
%57	%57	%64	%56	%50	%50	%46		المجموع الكلي (14) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

يتضح من الجدولين (4-4) و (5-4) اللذين يتعلّقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية لمصرف الخليج التجاري المبلغ عنها والمنشورة من قبل هيئة الأوراق المالية وعلى موقع سوق العراق للأوراق المالية، إذ يتضح من الجدولين المذكورين، أنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل بسيط جداً منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية الزم سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS ، إذ أنّ السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 توجد فيها نسبة الإفصاح مقبولة نوعاً ما كون المصرف سابقاً كان يعد قوائمه وفق المعايير الدولية ، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة، لذلك فإنّ السنوات 2015 و 2016 و 2017 شهدت نسبة الإفصاح فيها تطابقاً بنسبة مقبولة وصلت إلى 50% ومن ثم في السنوات 2018 و 2019 و 2020 و 2021 ارتفعت نسبة الإفصاح بشكل أكبر لتصبح 56% و 64% ثم 57% .

4-2-3 ثالثاً: مصرف بابل

أسس مصرف بابل في 1999/6/8 كشركة مساهمة خاصة برأسمال مقداره (500) مليون دينار ، وبدأ المصرف أعماله في فرعه الرئيسي بالعاصمة بغداد، شارع الرشيد في 1999/8/1 بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة ، كما تم تعديل رأسماله عدة مرات إلى أن وصل إلى (250) مليار دينار عراقي بعد أن اكتملت الإجراءات القانونية بتاريخ 2015/8/3. واستمر المصرف بتطوير بنائه التحتية لمواكبة تطور الصناعة المصرفية محلياً وإقليمياً ودولياً ، ولديه منهجية بخصوص المسؤولية الاجتماعية إذ يسعى ليكون له دور بارز في المساهمات الاجتماعية. كما أنّ للمصرف 11 فرعاً منتشرة في 9 محافظات عراقية (القوائم المالية للمصرف، 2021 : 4-1) .

الجدول (4-6) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف التجاري FN-CB) مصرف بابل

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل		
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد انتهاكات البيانات.	أولاً : أمن البيانات
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	2- انتهاكات المعلومات الشخصية.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	3- عدد الحسابات المتأثرة.	
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف أسلوب تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات	المجموع
7	7	7	7	7	7	7	%	(2) مؤشر	

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثاني

1	1	1	1	0	0	0	كمّي	1-عدد القروض المستحقة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع. 2-مبلغ القروض المستحقة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	ثانياً : الشمول المالي وبناء القدرات
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	1-عدد القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع. 2-مبلغ القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
1	1	1	1	0	0	0	كمّي	عدد حسابات التحقق من التجزئة بدون تكلفة المقدمة للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد حسابات التحقق من التجزئة بدون تكلفة المقدمة للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
0	0	1	0	0	0	0	كمّي	عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
14	14	14	14	7	7	7	%	(4) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	0	كمّي	التعرض للانتمان التجاري والصناعي حسب الصناعة	ثالثاً :دمج عوامل في ESG تحليل الانتمان
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الانتمان.	
14	14	14	14	14	14	7	%	(2) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة للإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيايل أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	رابعاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	
14	14	14	14	14	14	14	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً : إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال.	
7	7	7	7	7	7	7	%	المجموع	
%58	%58	%58	%58	%50	%50	%42		مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة(12) مؤشر	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

الجدول (4-7) مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف بابل

المتطلبات المفصّح عنها (1) وغير المفصّح (0)							التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بمقاييس النشاط
1	0	1	1	0	0	0	كمّي	1-عدد الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2-قيمة الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
0	1	1	1	1	1	1	كمّي	1-عدد القروض حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2-قيمة القروض حسب القطاع.
11	11	14	14	11	11	11	%	مجموع مقاييس النشاط (2) مؤشر
%69	%69	%72	%72	%61	%61	%53		المجموع الكلي (14) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

يتضح من الجدولين (4-6) و (4-7) اللذين يتعلقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية لمصرف بابل المبلغ عنها والمنشورة من قبل هيئة الأوراق المالية وعلى موقع سوق العراق للأوراق المالية، كما يتضح من الجدولين المذكورين ، أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل جيد تدريجياً منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية لزم سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS ، إذ أن السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 توجد فيها نسبة الإفصاح مقبولة نوعاً ما وهذه أشاره جيدة ، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة نتيجة فهم الشركات لمتطلبات معايير الإبلاغ بشكل أوسع وتدريب موظفي المصرف على المعايير المطلوب تطبيقها ، لذلك فإن السنوات 2016 و 2017 شهدت نسبة الإفصاح فيها تطابقاً بنسبة مقبولة وصلت إلى 61% ومن ثم في السنوات 2018 و 2019 و 2020 و 2021 ارتفعت نسبة الإفصاح بشكل أكبر لتصبح 72% 72% ثم 69% وبقيت كذلك حتى سنة 2021 .

4-3-2-4 رابعاً: مصرف بغداد

أسس مصرف بغداد في 1992/2/18 كشركة مساهمة خاصة، وهو أول مصرف رُخص له العمل في العراق، حيث أنه بدأ بالعمليات المصرفية في سنة 1992، وتم تعديل رأسماله عدة مرات إلى أن وصل إلى (250) مليار دينار في 2013. وإن مصرف بغداد، بفروعه الـ 36 في محافظات العراق المتنوعة، يقدم خدماته التجارية والعالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القوائم المالية للمصرف، 2021:7) .

الجدول (8-4) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيان المصارف التجارية FN-CB) لمصرف بغداد

المتطلبات المفصّح عنها (1) وغير المفصّح (0)							التفاصيل		
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد انتهاكات البيانات.	أولاً : أمن البيانات
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	2- انتهاكات المعلومات الشخصية.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	3- عدد الحسابات المتأثرة.	
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف أسلوب تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات	
7	7	7	7	7	7	7	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	1	0	0	1	0	كمّي	1- عدد القروض المستحقة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	ثانياً : الشمول المالي وبناء القدرات
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2- مبلغ القروض المستحقة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2- مبلغ القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
1	1	1	1	1	0	0	كمّي	عدد حسابات التحقق من التجزئة بدون تكلفة المقدمة للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
14	14	14	14	14	11	7	%	(4) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	التعرض للائتمان التجاري والصناعي حسب الصناعة	ثالثاً :دمج عوامل ESG في تحليل الائتمان
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الائتمان.	

المجموع	(2) مؤشر	%	14	14	14	14	14	14	14
رابعاً : أخلاقيات العمل	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة للإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيايل أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	كمّي	1	1	1	1	1	1	1
	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	وصفي	1	1	1	1	1	1	1
المجموع	(2) مؤشر	%	14	14	14	14	14	14	14
خامساً : إدارة المخاطر النظامية	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	كمّي	1	0	0	0	0	0	0
	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال.	وصفي	1	1	1	1	1	1	1
المجموع		%	14	7	7	7	7	7	7
مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (12) مؤشر		%	50	54	57	57	57	57	64

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

الجدول (9-4) مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف بغداد

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بمقاييس النشاط
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2- قيمة الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد القروض حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2- قيمة القروض حسب القطاع.
7	7	7	7	7	7	7	%	مجموع مقاييس النشاط (2) مؤشر
71	64	64	64	64	61	57		المجموع الكلي (14) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2021:2015)

يتضح من الجدولين (4-8) و (4-9) اللذين يتعلّقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية لمصرف بغداد ، كما يتضح من الجدولين المذكورين ، إن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل جيد تدريجياً منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية إلزامية لسوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق IFRS، إذ أنّ السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 توجد فيها نسبة الإفصاح 57% جيدة وهذه أشاره إيجابية ، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة ، لذلك فإنّ السنوات 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020 شهدت نسبة الإفصاح فيها ارتفاعاً تدريجياً بنسب وصلت إلى 61% واستقرت لأربع سنوات على التوالي عند 64% ومن ثم في سنة 2021 ارتفعت نسبة الإفصاح بشكل أكبر لتصبح 71%.

4-2-3-5 خامساً: مصرف الاتحاد العراقي :-

أسس مصرف الاتحاد العراقي في 2002/9/23 برأسمال قدره 2 مليار دينار عراقي وحصل على إجازة ممارسة الصيرفة 2004/3/9 ، وتطور رأس مال المصرف الى (252,000,000,000) دينار عراقي. ومصرف الاتحاد العراقي شركة مساهمه خاصة مقرها الرئيسي في بغداد وله عشرة فروع أخرى في المحافظات الأتية (أربيل، البصرة ، النجف ، كربلاء ، ذي قار ، ميسان ، واسط ، الفادسية ، ديالى ، الأنبار). ويعمل المصرف على تقديم الخدمات المالية إلى الأفراد والشركات والمؤسسات بما في ذلك الاستشارات وإدارة الثروات والقروض وخدمات الزبائن الخاصة (القوائم المالية للمصرف ، 2021).

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثاني

الجدول (4-10) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معياري المصارف التجارية FN-CB) لمصرف الاتحاد العراقي

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل		
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد انتهاكات البيانات.	أولاً : أمن البيانات
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	2- انتهاكات المعلومات الشخصية.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	3- عدد الحسابات المتأثرة.	
1	0	0	0	0	0	0	وصفي	وصف أسلوب تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات	
7	0	0	0	0	0	0	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد القروض المستحقة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	ثانياً : الشمول المالي وبناء القدرات
1	1	1	1	1	1	0	كمّي	2- مبلغ القروض المستحقة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
1	1	1	1	1	0	0	كمّي	2- مبلغ القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد حسابات التحقق من التجزئة بدون تكلفة المقدمة للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
7	7	7	7	7	4	0	%	(4) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	0	0	كمّي	التعرض للائتمان التجاري والصناعي حسب الصناعة	ثالثاً : دمج عوامل ESG في تحليل الائتمان
0	0	0	0	0	0	0	وصفي	وصف نهج دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الائتمان.	
7	7	7	7	7	0	0	%	(2) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة للإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيال أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	رابعاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	
14	14	14	14	14	14	14	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً : إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال.	
7	7	7	7	7	7	7	%	المجموع	
%42	%36	%36	%35	%28	%25	%21	مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (12) مؤشر		

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2021:2015)

الجدول (4-11) مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف الاتحاد العراقي

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بمقاييس النشاط
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2- قيمة الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	1- عدد القروض حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2- قيمة القروض حسب القطاع.
11	11	11	11	11	11	11	%	مجموع مقاييس النشاط (2) مؤشر
%53	%46	%46	%46	%46	%36	%32		المجموع الكلي (14) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2021:2015)

يتضح من الجدولين (4-10) و (4-11) اللذين يتعلّقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية أنه جرى تطبيق هذه المؤشرات على القوائم المالية الخاصة بمصرف الاتحاد العراقي من سنة 2015 الى سنة 2021، وإن تطبيق IFRS أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل تدريجي منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية الزم سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS ، إذ أنّ السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 توجد فيها نسبة الإفصاح لا تتجاوز 32% وهي نسبة ضعيفة نوعاً ما، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة نتيجة فهم الشركات لمتطلبات معايير الإبلاغ إذ وصلت الى 53%.

4-2-3-6 سادساً: مصرف الائتمان العراقي

تأسس مصرف الائتمان العراقي عام 1998 برأسمال قدره (200) مليون دينار وبدأ عمله في 14/10/1998 ثم شارك بنك الكويت الوطني بنسبة 75% ومؤسسة التمويل الدولية ب 10% من رأس مال المصرف عام 2005، وكان أحد المصارف الثلاثة الأصلية التي مُنحت ترخيصاً للعمل في العراق، حيث استحوذ على 84.3% من أسهم البنك، وهذا ساعده على زيادة حجم رأسماله وتطوير قاعدة أعماله وأنشطته ليصبح واحداً من أهم المصارف الخاصة العاملة في العراق. وتمت زيادة رأسماله ليكون مائتين وخمسين مليار دينار عراقي . ويقدم مصرف الائتمان العراقي في الوقت الحاضر جملة من الخدمات المصرفية للزبائن ، فضلاً عن خدمات تحويل الأموال ، والتمويل التجاري للشركات والمقاولين المحليين (القوائم المالية للمصرف ، 2021 : 7) .

الجدول (4-12) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف التجاري FN-CB) لمصرف الائتمان العراقي

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل		
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد انتهاكات البيانات.	أولاً : أمن البيانات
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	2- انتهاكات المعلومات الشخصية.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	3- عدد الحسابات المتأثرة.	
1	1	1	1	1	1	0	وصفي	وصف أسلوب تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات	
7	7	7	7	7	7	0	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد القروض المستحقة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	ثانياً : الشمول المالي وبناء القدرات
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2- مبلغ القروض المستحقة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي		

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثاني

								1-عدد القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	كمّي
1	1	1	1	1	0	0	2-مبلغ القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.		
0	0	0	0	0	0	0	عدد حسابات التحقق من التجزئة بدون تكلفة المقدمة للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .		
0	0	0	0	0	0	0	عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	كمّي	
7	7	7	7	7	4	4		%	المجموع
1	1	1	1	1	1	0	التعرض للائتمان التجاري والصناعي حسب الصناعة	كمّي	ثالثاً :دمج عوامل ESG في تحليل الائتمان
1	1	1	0	0	0	0	وصف نهج دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الائتمان.	وصفي	
14	14	14	7	7	7	0		%	المجموع
1	1	1	1	1	1	1	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة للإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيايل أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	كمّي	رابعاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	1	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	وصفي	
14	14	14	14	14	14	14		%	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	كمّي	خامساً : إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	1	0	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال.	وصفي	
7	7	7	7	7	7	0		%	المجموع
%49	%49	%49	%42	%42	%40	%18			مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (12) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

الجدول (4-13) مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجاري FN-CB) لمصرف الائتمان العراقي

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بمقاييس النشاط
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1-عدد الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2-قيمة الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1-عدد القروض حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2-قيمة القروض حسب القطاع.
7	7	7	7	7	7	7	%	مجموع مقاييس النشاط (2) مؤشر
%56	%56	%56	%49	%49	%42	%25		المجموع الكلي (14) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

يتضح من الجدولين (4-12) و (4-13) اللذين يتعلّقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية أنه جرى تطبيق هذه المؤشرات على القوائم المالية الخاصة بمصرف الائتمان التجاري من سنة 2015 إلى سنة 2021، يُلاحظ إن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل تدريجي منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية الزم سوق العراق

للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق IFRS ، إذ أنّ السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 توجد فيها نسبة الإفصاح لا تتجاوز 25% وهي نسبة ضعيفة جداً ، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة نتيجة فهم الشركات لمتطلبات معايير الإبلاغ إذ وصلت الى 56%.

4-2-3-7 سابقاً: مصرف سومر

تأسس المصرف براس مال اسمي مدفوع بالكامل مبلغه (400) مليون دينار في 1999/5/26 كشركة مساهمه خاصة، ثم تطور رأس المال ليصبح 250 مليار، وياشر نشاطه المصرفي بتاريخ 2000/1/3 وتغطي فروع مصرف سومر التجاري حالياً اغلب المناطق الجغرافية في العراق ، عن طريق شبكة فروعه والبالغة عشرة فروع منتشرة في اغلب مدن العراق (القوائم المالية للمصرف ، 2021 : 21) .

الجدول (4-4) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيان المصارف التجاري FN-CB) لمصرف سومر

المتطلبات المفصّح عنها (1) وغير المفصّح (0)							التفاصيل		
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد انتهاكات البيانات.	أولاً : أمن البيانات
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	2- انتهاكات المعلومات الشخصية.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	3- عدد الحسابات المتأثرة.	
1	1	1	1	1	1	0	وصفي	وصف أسلوب تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات	
7	7	7	7	7	7	0	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد القروض المستحقة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	ثانياً : الشمول المالي وبناء القدرات
1	1	1	1	0	0	0	كمّي	2- مبلغ القروض المستحقة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2- مبلغ القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد حسابات التحقق من التجزئة بدون تكلفة المقدمة للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
7	7	7	7	4	4	4	%	(4) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	0	0	كمّي	التعرض للائتمان التجاري والصناعي حسب الصناعة	ثالثاً :دمج عوامل ESG في تحليل الائتمان
1	1	1	1	0	0	0	وصفي	وصف نهج دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الائتمان.	
14	14	14	14	7	0	0	%	(2) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	0	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة لإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيايل أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	رابعاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	0	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	
14	14	14	14	14	14	0	%	(2) مؤشر	المجموع
1	0	0	0	0	0	0	كمّي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً :

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثاني

1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال.	إدارة المخاطر النظامية
%14	%7	%7	%7	%7	%7	%7	%	المجموع	
%57	%50	%50	%50	%39	%33	%11		مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (12) مؤشر	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

الجدول (4-15) مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) لمصرف سومر

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بمقاييس النشاط
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2- قيمة الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد القروض حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	2- قيمة القروض حسب القطاع.
7	7	7	7	7	7	7	%	مجموع مقاييس النشاط (2) مؤشر
%64	%57	%57	%57	%46	%40	%18		المجموع الكلي (14) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

يتضح من الجدولين (4-14) و (4-15) اللذين يتعلّقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية و أنه جرى تطبيق هذه المؤشرات على القوائم المالية الخاصة بمصرف سومر من سنة 2015 الى سنة 2021، يُلاحظ أنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل تدريجي منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية الزم سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، إذ أنّ السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 توجد فيها نسبة الإفصاح لا تتجاوز 18% وهي نسبة ضعيفة جداً، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة نتيجة فهم الشركات لمتطلبات معايير الإبلاغ إذ وصلت الى 64%.

4-2-3-8 ثامناً: المصرف التجاري العراقي

تأسس المصرف التجاري العراقي في 11/2/1992، كشركة مساهمة خاصة، وتمت زيادة رأس ماله عدة مرات ليصل الى 250 مليار دينار عراقي. وشهدت أعمال المصرف التجاري العراقي تطورات هائلة بعد افتتاحه لشبكة من الفروع في جميع أنحاء بغداد والمناطق المجاورة لها، وأدرجت أسهمه بشكل رسمي في بورصة العراق للأوراق المالية في العام 2004، ويقدم المصرف مجموعة واسعة ومختارة من الخدمات المصرفية للأفراد وخدمات التحويلات المالية وتمويل التجارة للشركات المحلية وشركات المقاولات (القوائم المالية للمصرف، 2021: 6).

الجدول (4-16) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) للمصرف التجاري العراقي

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل		
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	1- عدد انتهاكات البيانات.	أولاً : أمن البيانات
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	2- انتهاكات المعلومات الشخصية.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	3- عدد الحسابات المتأثرة.	
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف أسلوب تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات	
7	7	7	7	7	7	7	%	(2) مؤشر	المجموع

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثاني

0	0	0	0	0	0	0	كمي	1-عدد القروض لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	ثانياً : الشمول المالي وبناء القدرات
1	1	1	1	1	0	0	كمي	2-مبلغ القروض المستحقة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
0	0	0	0	0	0	0	كمي	1-عدد القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
1	1	1	1	0	0	1	كمي	2-مبلغ القروض المتأخرة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	
0	0	0	0	0	0	0	كمي	عدد حسابات التحقق من التجزئة بدون تكلفة المقدمة للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
0	0	1	0	0	0	0	كمي	عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء غير المتعاملين مع المصارف .	
7	7	14	7	3.5	0	3.5	%	(4) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	0	كمي	التعرض للانتمان التجاري والصناعي حسب الصناعة	ثالثاً :دمج عوامل ESG في تحليل الانتمان
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الانتمان.	
14	14	14	14	14	14	7	%	(2) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	1	كمي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة للإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيايل أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	رابعاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	
14	14	14	14	14	14	14	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً : إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال.	
7	7	7	7	7	7	7	%	المجموع	
%56	%56	%56	%49	%46	%42	%39		مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (12) مؤشر	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

الجدول (4-17) مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB) للمصرف التجاري العراقي

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بمقاييس النشاط
0	0	0	0	0	0	0	كمي	1-عدد الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمي	2-قيمة الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع.
0	0	0	0	0	0	0	كمي	1-عدد القروض حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمي	2-قيمة القروض حسب القطاع.
7	7	7	7	7	7	7	%	مجموع مقاييس النشاط (2) مؤشر
%63	%63	%63	%56	%53	%49	%46		المجموع الكلي (14) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف التجارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2021:2015)

يتضح من الجدولين (4-16) و (4-17) اللذين يتعلقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية و أنه جرى تطبيق هذه المؤشرات على القوائم المالية الخاصة بالمصرف التجاري العراقي من سنة 2015 الى سنة 2021، وإن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل تدريجي منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية الزم سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS ، إذ أنّ السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 توجد فيها نسبة الإفصاح لا تتجاوز 46% وهي نسبة ضعيفة ، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة نتيجة فهم الشركات لمتطلبات معايير الإبلاغ إذ وصلت الى 63% في 2019 واستمرت لغاية 2021.

الخلاصة:

بعد عرض مؤشرات معيار الاستدامة الخاصة بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بناءً على قوائم الشركات المنشورة عينة الدراسة ، إتضح إنّ أعلى نسبة إفصاح لم تتجاوز 72% وليست ثابتة على السنوات السبعة من 2015 إلى 2021، علماً أن عدد المصارف التجارية المدرجة في السوق لغاية سنة 2021 هو ثمانية مصارف تم فحصها جميعاً، مع ملاحظة أن مصرف بغداد قد كان له تقرير خاص بالاستدامة في سنة 2020 . كما أنّ الفرضية يمكن الاستدلال على صحتها وإثباتها عن نتائج الإفصاح التي أخذت بالازدياد سنة بعد أخرى. ويمكن القول أنّ التكامل المقرر إنجازه من مجلس معايير المحاسبة الدولية في السنوات القادمة قد يسهم بشكل كبير في تطور الإفصاح عن معلومات محاسبة الاستدامة في القوائم المالية.

المبحث الثالث: مدى التزام المصارف العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية (FN- IB) .

إن مهمة المجلس الدولي لمحاسبة الاستدامة SASB هي إصدار معايير خاصة بالصناعة تساعد الشركات في الإفصاح عن معلومات الاستدامة ذات الأهمية المالية للمستثمرين. لذلك يعمل المجلس في هيكل حوكمة مشابه للهيكل المعتمد من قبل الهيئات الأخرى المعترف بها دولياً، التي تضع معايير الإبلاغ للمستثمرين، بما في ذلك مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). ووفقاً لذلك فقد اصدر مجلس SASB ضمن معايير ه المالية معيار المصارف الذي يُعنى بدمج أبعاد محاسبة الاستدامة ضمن عمل المصرف الاستثماري ، وفي هذا المبحث تحليل القوائم المالية للمصارف الاستثمارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المستمرة بالعمل والبالغ عددها ثمانية وعشرين مصرفاً وفق مؤشرات ومتطلبات معيار الاستدامة الدولي الخاص بالمصارف الاستثمارية(من بين هذه المصارف مصارف إسلامية استثمارية، ومصارف مدرجة بشكل حديث جداً تم استبعادها من العينة).

4-3-1 الغرض من معايير محاسبة الاستدامة Purpose of SASB Standards

يشير استخدام معايير SASB عادة إلى مصطلح "الاستدامة" بقصد أنشطة الشركات التي تحافظ على إمكانية الشركة في خلق قيمة أو تعزيزها على الأمد الطويل. كما توضح محاسبة الاستدامة حوكمة وإدارة التأثيرات البيئية والاجتماعية للشركة الناتجة عن ممارساتها في إنتاج السلع والخدمات، فضلاً عن إدارة رؤوس الأموال البيئية والاجتماعية اللازمة لخلق قيمة طويلة الأجل. ويشار إلى الاستدامة عن طريق مختصر ESG (الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة). لذلك تم تصميم معايير SASB لتحديد أدنى حد من قضايا الاستدامة التي من المرجح أن تؤثر على الأداء التشغيلي أو الوضع المالي للشركة النموذجية في الصناعة، بغض النظر عن موقعها، فضلاً عن تمكين التواصل حول أداء الشركات في قضايا الاستدامة على مستوى الصناعة بطريقة فعالة من حيث التكلفة، ومفيدة للقرار باستخدام آليات الإفصاح وإعداد التقارير الحالية. كما يمكن للشركات استخدام معايير SASB لتحديد وإدارة وإبلاغ معلومات الاستدامة المالية للمستثمرين بشكل أفضل، والتي تسهم في تحسين الشفافية وإدارة المخاطر والأداء. فضلاً عن ذلك تشجيع التقارير القابلة للمقارنة والمتسقة والجهرية من الناحية المالية، ونتيجة ذلك تمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمار (Investment Banking & Brokerage, 2018:4).

4-3-2 المصارف الاستثمارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

4-3-2-1 أولاً : مصرف آشور الدولي للاستثمار

تأسس مصرف آشور الدولي للاستثمار عام 2005 كشركة مساهمة خاصة يقدم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية للمؤسسات التجارية والأفراد في العراق. ولديه ثمانية فروع داخل العراق، ومركزه الرئيس في العاصمة بغداد، ويقدم خدمات الصيرفة والوساطة. وبعد نمو أعمال المصرف تمت زيادة رأسماله ليصل في العام 2014 إلى 250 مليار دينار عراقي(القوائم المالية للمصرف ، 2021 :5).

الجدول (4-18) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN- IB) لمصرف آشور الدولي للاستثمار

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل	مواضيع الاستدامة
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	تمثيل النوع الاجتماعي في : (1) الإدارة التنفيذية.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) الإدارة غير التنفيذية.
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	(3) المهنيين.

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

0	0	0	0	0	0	0	كمّي	(4) الموظفين الآخرين	
2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	%	(1) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	الإيرادات من: (1) الاككتاب. (2) الاستشارات . (3) معاملات التوريق .	ثانياً : دمج العوامل البيئية و الاجتماعية والحوكمة في أنشطة الاستثمار المصرفي والوساطة
1	1	1	1	1	1	1	كمّي		
1	1	1	1	1	1	1	كمّي		
0	0	0	0	0	0	1	كمّي	(1) عدد للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) القيمة الإجمالية للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج عوامل ESG الأنشطة المصرفية الاستثمارية.	
12	12	12	12	12	11	14.5	%	(3) مؤشر	المجموع
1	1	0	0	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية، أو التلاعب بالسوق أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	ثالثاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	
11	11	5.5	5.5	11	11	11	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد الموظفين المشمولين بسجل من التحقيقات المتعلقة بالاستثمار، أو الشكاوى التي بدأها المستهلك ، أو الدعاوى المدنية الخاصة .	رابعاً : النزاهة المهنية
1	0	0	0	1	0	1	كمّي	عدد قضايا الوساطة والتحكيم المرتبطة بالنزاهة المهنية ، بما في ذلك واجب العناية .	
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالنزاهة المهنية.	
1	1	1	1	1	1	0	وصفي	وصف نهج ضمان النزاهة المهنية ، بما في ذلك العناية الواجبة.	
16.5	11	11	11	16.5	11	11	%	(4) مؤشر	المجموع
1	0	0	0	0	0	0	كمّي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً: إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الضغط الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال .	
11	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافآت المتغيرة للمخاطرين الجوهريين.	سادساً: حوافز الموظفين والمخاطرة
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافأة المتغيرة للمتحويلين للمخاطر الجوهريّة	
1	1	1	1	1	1	0	وصفي	مناقشة السياسات المتعلقة بالإشراف والرقابة والتحقق من تسعير المتداولين للأصول والالتزامات(المستوى)3.	

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	0	%	(3) مؤشر	المجموع
58.5	53	42	42	53	46.5	44.5	%	مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (15 مؤشر)	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

الجدول (4-19) موضوعات الإفصاح عن مقاييس النشاط (معيار المصارف الاستثمارية IB- FN) لمصرف آشور الدولي للاستثمار

المتطلبات المفصّح عنها (1) وغير المفصّح (0)							التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	البيان الإفصاح عن المؤشر	مؤشرات مقياس النشاط
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	(1) عدد معاملات (أ) الاككتاب(ب) الاستثمارية (ج) التوريق.
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	(2) قيمة معاملات (أ) الاككتاب (ب) الاستثمارية (ج) التوريق
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(1) عدد الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) قيمة الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	0	0	1	كمّي	(1) عدد المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السالعية
1	1	1	1	0	1	1	كمّي	(2) قيمة المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السالعية
11	11	11	11	5.5	8	11	%	مجموع مقاييس النشاط (3) مؤشر
%70	%64	%53	%53	%59	%55	%56		المجموع الكلي (18) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

يتضح من الجدولين (4-18) و (4-19) اللذين يتعلقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف الاستثمارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية لمصرف آشور الدولي للاستثمار المبلّغ عنها والمنشورة من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية وعلى موقع سوق العراق للأوراق المالية ، علماً إنّ مصرف آشور كان يعد قوائمه وفق القواعد المحاسبية العراقية ، ويتضح من الجدولين المذكورين، إنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل جيد تدريجياً منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية الزم سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق IFRS، إذ أنّ السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 توجد فيها نسبة الإفصاح مقبولة إذ بلغت 56 %، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة لتصل في سنة 2021 إلى النسبة 70 %.

4-2-2-3-4 ثانياً : مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل

تأسس مصرف التنمية الدولي في 2011/1/11 برأسمال قدره (100) مليون دينار عراقي وبأشهر بأعماله في 2011/9/1 ، ولدى المصرف 18 فرعاً منتشرة في المحافظات العراقية ، ونتيجة نمو المصرف ومتطلبات البنك المركزي العراقي قام المصرف بزيادة رأس المال على مراحل خلال السنوات (2013 – 2015) ليصبح برأسمال مدفوع قدره (250) مليار دينار عراقي ، إذ يقدم خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه على صعيد قطاعي الأفراد والشركات (القوائم المالية للمصرف ، 2021 :10).

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

الجدول (4-20) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN- IB) لمصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)						التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	آلية الإفصاح عن المؤشر	مواضيع الاستدامة
1	1	1	1	1	1	كمّي	أولاً : التنوع والشمول للموظفين
1	1	1	1	1	0	كمّي	تمثيل النوع الاجتماعي في : (1) الإدارة التنفيذية. (2) الإدارة غير التنفيذية. (3) المهنيين. (4) الموظفين الآخرين
1	1	1	1	1	0	كمّي	
1	1	1	1	1	0	كمّي	
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	1.25	%	المجموع (1) مؤشر
0	0	0	0	0	0	كمّي	ثانياً : دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطة الاستثمار المصرفي والوساطة
1	1	1	1	1	1	كمّي	الإيرادات من: (1) الاككتاب. (2) الاستشارات . (3) معاملات التوريق .
1	1	1	1	1	1	كمّي	(1) عدد الاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.
1	1	1	0	0	1	كمّي	(2) القيمة الإجمالية للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.
1	1	1	1	1	1	كمّي	
1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج عوامل ESG الأنشطة المصرفية الاستثمارية.
14.5	14.5	14.5	12	12	14.5	%	المجموع (3) مؤشر
1	1	1	1	1	1	كمّي	ثالثاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	وصفي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية، أو التلاعب بالسوق أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.
1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.
11	11	11	11	11	11	%	المجموع (2) مؤشر
0	0	0	0	0	0	كمّي	رابعاً : النزاهة المهنية
1	1	1	1	1	1	كمّي	عدد الموظفين المشمولين بسجل التحقيقات المتعلقة بالاستثمار، أو الشكاوى التي بدأها الزبون ، أو الدعاوى المدنية الخاصة .
1	1	1	1	1	1	كمّي	عدد قضايا الوساطة والتحكيم المرتبطة بالنزاهة المهنية ، بما في ذلك واجب العناية .
1	1	1	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالنزاهة المهنية.
1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج ضمان النزاهة المهنية ، بما في ذلك العناية الواجبة
16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	%	المجموع (4) مؤشر
0	0	0	0	0	1	كمّي	خامساً : إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	1	وصفي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف وصف نهج دمج نتائج اختبارات الضغط الإلزامية

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

							والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال .	
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	11	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافآت المتغيرة للمخاطرين الجوهريين.	سادساً: حوافز الموظفين والمخاطرة
0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافأة المتغيرة للمتولين للمخاطر الجوهرية .	
0	0	0	0	0	0	وصفي	مناقشة السياسات المتعلقة بالإشراف والرقابة والتحقق من تسعير المتداولين للأصول والالتزامات من المستوى 3.	
0	0	0	0	0	0	%	(3) مؤشر	المجموع
53	53	53	50.5	50.5	54.5	%	مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (15مؤشر)	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2016:2021)

الجدول (4-21) موضوعات الإفصاح عن مقاييس النشاط (معيار المصارف الاستثمارية IB- FN) لمصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل

2021	2020	2019	2018	2017	2016	الاية الإفصاح عن المؤشر	مؤشرات مقياس النشاط
0	0	0	0	0	0	كمّي	(1) عدد (أ) معاملات الاككتاب ، (ب) معاملات الاستشارية ، و (ج) معاملات التوريق.
0	0	0	0	0	0	كمّي	(2) قيمة (أ) معاملات الاككتاب ، (ب) معاملات الاستشارية ، و (ج) معاملات التوريق
1	1	0	0	0	0	كمّي	(1) عدد الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	0	0	0	0	كمّي	(2) قيمة الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	كمّي	(1) عدد المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية
1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) قيمة المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية
11	11	5.5	5.5	5.5	5.5	%	مجموع مقاييس النشاط (3) مؤشر
64%	64%	59%	56%	56%	60%		المجموع الكلي (18) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2016:2021)

يتضح من الجدولين (4-20) و (4-21) اللذين يتعلقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف الاستثمارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية لمصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل المبلغ عنها والمنشورة من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية، ويتضح من الجدولين المذكورين، أنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية اسهم في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل جيد تدريجياً منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية الزم سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، إذ أنّ السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 لم تتوفر قوائم للمصرف ولكن بداية التطبيق نجد النسبة جيدة نوعاً ما فكانت النسبة في السنوات اللاحقة قد أخذت بين الانخفاض والارتفاع لتصل الى (64%).

4-3-2-3 ثالثاً : المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

تأسس المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية في 19/ 12/ 1992 برأسمال قدره 126,400,000 دينار، ومارس نشاطه بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة في 24/4/1993 وتمت زيادة رأس المال قرابة التسع مرات إلى أن أصبح رأس المال الحالي للمصرف (250) مليار دينار عراقي اعتباراً من عام 2014. وعمل المصرف على مشاركة عجلة التنمية الاقتصادية والنمو في البلاد. فبدأ المصرف العراقي الإسلامي عن طريق فرعه الرئيس، بمشاركة المصارف الحكومية العاملة آنذاك في تقديم الخدمات المالية للأفراد والشركات، وبدأ الاستثمار في مختلف القطاعات الاستثمارية وفقاً لأحكام وأنظمة الشريعة الإسلامية (القوائم المالية للمصرف ، 2021 : 8).

الجدول (4-22) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN- IB) للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل		
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
1	1	1	1	1	1	0	كمّي	تمثيل النوع الاجتماعي في : (1) الإدارة التنفيذية. (2) الإدارة غير التنفيذية. (3) المهنيين. (4) الموظفين الآخرين	أولاً : التنوع والشمول للموظفين
1	1	0	0	0	0	0	كمّي		
1	1	0	0	0	0	0	كمّي		
5.5	5.5	2.75	2.75	2.75	2.75	0	%	(1) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	الإيرادات من: (1) الاككتاب. (2) الاستشارات . (3) معاملات التوريق .	ثانياً : دمج العوامل البيئية والاجتماعية
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(1) عدد الاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG. (2) القيمة الإجمالية للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	ية والحوكمة في أنشطة الاستثمار المصرفي والوساطة
1	1	1	1	1	1	1	كمّي		
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج عوامل ESG والأنشطة المصرفية الاستثمارية.	
14.5	14.5	14.5	14.5	14.5	14.5	12	%	(3) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية، أو التلاعب بالسوق أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	ثالثاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	
11	11	11	11	11	11	11	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد الموظفين المشمولين بسجل التحقيقات المتعلقة بالاستثمار، أو الشكاوى التي بدأها الزبون .	رابعاً : النزاهة المهنية
1	1	1	1	1	1	0	كمّي	عدد قضايا الوساطة والتحكيم المرتبطة بالنزاهة المهنية ، بما في ذلك واجب العناية.	
1	1	1	1	1	1	0	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالنزاهة المهنية.	

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

1	1	1	1	1	1	0	وصفي	وصف نهج ضمان النزاهة المهنية ، بما في ذلك العناية الواجبة.	
16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	0	%	(4) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً: إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الضغط الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال .	
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمي	نسبة المكافآت المتغيرة للمخاطرين الجوهريين.	سادساً: حوافز الموظفين والمخاطرة
0	0	0	0	0	0	0	كمي	نسبة المكافأة المتغيرة للمتولين للمخاطر الجوهرية.	
1	1	1	1	1	1	0	وصفي	مناقشة السياسات المتعلقة بالإشراف والرقابة والتحقق من تسعير المتداولين للأصول والالتزامات (المستوى 3).	
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	0	%	(3) مؤشر	المجموع
57	59	56	56	56	56	29	%	مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (15) مؤشر	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2021:2015)

الجدول (4-23) موضوعات الإفصاح عن مقاييس النشاط (معيار المصارف الاستثمارية IB- FN) للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	الية الإفصاح عن المؤشر	مؤشرات مقياس النشاط
0	0	0	0	0	0	0	كمي	(1) عدد معاملات (أ) الاككتاب (ب) الاستشارية (ج) التوريق.
0	0	0	0	0	0	0	كمي	(2) قيمة معاملات (أ) الاككتاب ، (ب) الاستشارية ، (ج) التوريق
1	1	1	1	1	1	0	كمي	(1) عدد الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمي	(2) قيمة الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمي	(1) عدد المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية (ج) العملة ، (د) المشتقات (هـ) المنتجات السلعية
1	1	1	1	1	1	1	كمي	(2) قيمة المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات (هـ) المنتجات السلعية
11	11	11	11	11	11	8	%	مجموع مقاييس النشاط (3) مؤشر
%70	%70	%67	%67	%67	%67	%37		المجموع الكلي (18) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2021:2015)

يتضح من الجدولين (4-22) و (4-23) اللذين يتعلقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف الاستثمارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية المبلّغ عنها والمنشورة من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية، علماً أنّ المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية كان يعد قوائمه وفق القواعد المحاسبية العراقية، ويتضح من الجدولين المذكورين، أنّ تطبيق

معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل كبير منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية الزم سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق IFRS، إذ أن السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 توجد فيها نسبة الإفصاح ضعيفة إذ بلغت 37 %، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة لتصل في 2020- 2021 الى 70% وهي نسبة جيدة، فضلاً عن إدراك المصرف لأهمية الاستدامة وجعلها ضمن أولوياته. كما تعد قوائم المصرف المذكور من افضل القوائم المالية لجميع الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من حيث العرض والإفصاح، كون المصرف يطبق معايير GRI الخاصة بالإبلاغ عن محاسبة الاستدامة.

4-2-3-4 رابعاً : مصرف الاستثمار العراقي

تأسس مصرف الاستثمار العراقي في 13/7/1993 برأسمال قدره (100) مليون دينار. وبأشر عمله المصرفي في 29/9/1993 عن طريق فرعه الرئيس، ولدى المصرف 16 فرعاً في بغداد وباقي محافظات العراق، فضلاً عن المكاتب المتخصصة الأخرى، منها مكاتب الوساطة لبيع وشراء الأسهم المالية، ومكتب لبيع وشراء العملات الأجنبية، واثناء نمو المصرف تطور رأسماله حتى اصبح (250) مليار دينار عراقي (القوائم المالية للمصرف ، 2021 : 10) .

الجدول (24-4) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة والمقاييس المحاسبية (معيار المصارف الاستثمارية FN- IB)
مصرف الاستثمار العراقي

المتطلبات المفصّح عنها (1) وغير المفصّح (0)							التفاصيل		
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	تمثيل النوع الاجتماعي في : (1) الإدارة التنفيذية. (2) الإدارة غير التنفيذية. (3) المهنيين. (4) الموظفين الآخرين	أولاً : التنوع والشمول للموظفين
1	1	1	1	1	1	1	كمّي		
1	0	0	0	0	0	0	كمّي		
0	0	0	0	0	0	0	كمّي		
2.5	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	%	(1) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	الإيرادات من: (1) الاكتتاب. (2) الاستشارات . (3) معاملات التوريق .	ثانياً : دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطة الاستثمار المصرفي والوساطة
1	1	1	1	1	1	1	كمّي		
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(1) عدد الاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG. (2) القيمة الإجمالية للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	
1	1	1	0	0	0	0	كمّي	عدد الاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج عوامل ESG الأنشطة المصرفية الاستثمارية.	
14.5	14.5	14.5	12	12	12	12	%	(3) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية، أو التلاعب بالسوق أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	ثالثاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	
11	11	11	11	11	11	11	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد الموظفين المشمولين بسجل من التحقيقات المتعلقة بالاستثمار، أو الشكاوى التي بدأها المستهلك أو الدعاوى المدنية الخاصة .	رابعاً : النزاهة المهنية
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	قضايا الوساطة والتحكيم المرتبطة بالنزاهة المهنية .	

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

1	1	1	1	1	1	1	كمي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالنزاهة المهنية.
1	1	1	1	1	0	0	وصفي	وصف نهج ضمان النزاهة المهنية ، بما في ذلك العناية الواجبة
16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	11	11	%	المجموع (4) مؤشر
0	0	0	0	0	1	0	كمي	خامساً: درجة التصنيف الائتماني للمصرف
1	1	1	1	1	1	0	وصفي	إدارة المخاطر النظامية وصف نهج دمج نتائج اختبارات الضغط الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال .
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	11	0	%	المجموع (2) مؤشر
0	0	0	0	0	0	0	كمي	سادساً: حوافز الموظفين والمخاطرة نسبة المكافآت المتغيرة للمخاطرين الجوهريين.
0	0	0	0	0	0	0	كمي	نسبة المكافأة المتغيرة للمتحويلين للمخاطر الجوهرية .
0	0	0	0	0	0	0	وصفي	مناقشة السياسات المتعلقة بالإشراف والرقابة والتحقق من تسعير المتداولين للأصول والالتزامات من المستوى 3.
0	0	0	0	0	0	0	%	المجموع (3) مؤشر
50	49	49	46	46	46	35	%	مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (15) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

الجدول (4-25) موضوعات الإفصاح عن مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية IB- FN) لمصرف الاستثمار العراقي

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	مؤشرات مقياس النشاط
0	0	0	0	0	0	0	كمي	(1) عدد (أ) معاملات الاككتاب ، (ب) معاملات الاستثمارية ، و (ج) معاملات التوريق .
0	0	0	0	0	0	0	كمي	(2) قيمة (أ) معاملات الاككتاب ، (ب) معاملات الاستثمارية ، و (ج) معاملات التوريق .
1	1	1	1	1	1	1	كمي	(1) عدد الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمي	(2) قيمة الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمي	(1) عدد المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية.
1	1	1	1	1	1	1	كمي	(2) قيمة المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية
11	11	11	11	11	11	11	%	مجموع مقاييس النشاط (3) مؤشر
%61	%60	%60	%57	%57	%57	%46		المجموع الكلي (18) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

يتضح من الجدولين (4-24) و (4-25) اللذين يتعلّقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف الاستثمارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية لمصرف الاستثمار العراقي المبلّغ عنها والمنشورة من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية، علماً أنّ مصرف الاستثمار العراقي كان يعد قوائمه وفق القواعد المحاسبية العراقية ، ويتضح من الجدولين المذكورين، أنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل كبير منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية الزم

سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق IFRS، إذ أن السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 توجد فيها نسبة الإفصاح مقبولة إذ بلغت 46 %، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة نتيجة فهم الشركات لمتطلبات معايير الإبلاغ بشكل أوسع، إذ ارتفعت نسبة الإفصاح لتبلغ 61% في 2021 .

4-3-2-5 خامساً: مصرف المنصور للاستثمار

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة في 2005/9/13 وبدأ أعماله في 2006/2/20 برأس مال قدره 55 مليار دينار عراقي، وبعد زيادات متتالية أصبح رأس المال 250 مليار دينار عراقي . وهو شركة تابعة لمجموعة شركات بنك قطر الوطني بحصة تبلغ 54%. وشملت خدماته المصرفية قبول الودائع بأنواعها ومنح القروض والسلف وفتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وعمليات التحويل المالي محلياً ودولياً. لذلك يسعى المصرف إلى التميز والريادة عن طريق تقديم مجموعة واسعة من الخدمات عبر 8 أفرع موزعة على أكبر وأهم المحافظات العراقية (القوائم المالية للمصرف ، 2021 : 16) .

الجدول (4-26) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معياري المصارف الاستثمارية FN- IB) لمصرف المنصور للاستثمار

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل		
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	تمثيل النوع الاجتماعي في : (1) الإدارة التنفيذية. (2) الإدارة غير التنفيذية. (3) المهنيين. (4) الموظفين الآخرين	أولاً : التنوع والشمول للموظفين
1	1	1	1	1	1	1	كمّي		
1	1	1	1	1	0	0	كمّي		
0	0	0	0	0	0	0	كمّي		
2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	1.25	1.25	%	(1) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	الإيرادات من: (1) الاكتتاب. (2) الاستشارات . (3) معاملات التوريق .	ثانياً : دمج العوامل البيئية و الاجتماعية والحوكمة في أنشطة الاستثمار المصرفي والوساطة
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(1) عدد الاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG. (2) القيمة الإجمالية للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	وصف نهج دمج عوامل ESG الأنشطة المصرفية الاستثمارية.	
1	1	1	1	1	1	1	وصفي		
14.5	14.5	12	12	12	12	14.5	%	(3) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية، أو التلاعب بالسوق أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	ثالثاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	
11	11	11	11	11	11	11	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد الموظفين المشمولين بسجل التحقيقات المتعلقة بالاستثمار، أو الشكاوى التي بدأها الزبون .	رابعاً : النزاهة المهنية
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	عدد قضايا الوساطة والتحكيم المرتبطة بالنزاهة المهنية ، بما في ذلك واجب العناية .	

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

1	1	1	1	1	1	1	كمي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالنزاهة المهنية.	
1	1	1	1	1	1	0	وصفي	وصف نهج ضمان النزاهة المهنية ، بما في ذلك العناية الواجبة.	
16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	11	%	(4) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	1	0	كمي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً: إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الضغط الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال .	
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	11	5.5	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمي	نسبة إجمالي المكافآت المتغيرة الجوهرية.	سادساً: حوافز الموظفين والمخاطرة
0	0	0	0	0	0	0	كمي	نسبة المكافأة المتغيرة للمخاطرة الجوهرية.	
1	0	0	0	0	0	0	وصفي	مناقشة السياسات المتعلقة بالإشراف والرقابة والتحقق من تسعير المتداولين للأصول والالتزامات من المستوى 3.	
5.5	0	0	0	0	0	0	%	(3) مؤشر	المجموع
56	50	48	48	48	52	44	%	(15) مؤشر	المجموع الكلي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

الجدول (4-27) موضوعات الإفصاح عن مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية IB- FN) لمصرف المنصور للاستثمار

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	مؤشرات مقياس النشاط	
0	0	0	0	0	0	0	كمي	(1) عدد (أ) معاملات الاكتتاب ، (ب) معاملات الاستشارية (ج) معاملات التوريق.
0	0	0	0	0	0	0	كمي	(2) قيمة (أ) معاملات الاكتتاب ، (ب) معاملات الاستشارية ، (ج) معاملات التوريق
1	1	1	1	1	1	1	كمي	(1) عدد الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمي	(2) قيمة الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمي	(1) عدد المعاملات في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية
1	1	1	1	1	1	1	كمي	(2) قيمة المعاملات في السوق (أ) الدخل الثابت (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية.
11	11	11	11	11	11	11	%	مجموع مقاييس النشاط (3) مؤشر
%67	%61	%59	%59	%59	%63	%55		المجموع الكلي (18) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

يتضح من الجدولين (4-26) و (4-27) اللذين يتعلّقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف الاستثمارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية لمصرف المنصور للاستثمار المبلّغ عنها والمنشورة

من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية ، علماً أنّ مصرف المنصور للاستثمار كان يعد قوائمه وفق القواعد المحاسبية العراقية، ويتضح من الجدولين المذكورين، أنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية إلزامية لسوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق IFRS، إذ أنّ السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 توجد فيها نسبة الإفصاح جيدة نوعاً ما قياساً بباقي المصارف الأخرى إذ بلغت 55 %، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة لتصل النسبة 67% في العام 2021 وهي نسبة جيدة.

4-3-2-6 أساساً : مصرف الشرق الأوسط للاستثمار

تأسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار في 1993/7/7 وبأشرف أعماله المصرفية بتاريخ 1994/5/8 برأس مال 400 مليون دينار. وتمت زيادة رأس المال ليصل الى 250 مليار دينار وتمت هذه الزيادات عن طريق رسملة الأرباح السنوية، والقسم الآخر مدفوع من حملة الأسهم منذ تأسيس المصرف. ونتيجة لنمو المصرف وتوسع أعماله أصبحت فروعاً 18 فرعاً متوزعة، 13 فرع في المحافظات العراقية و 5 فروع في العاصمة بغداد (القوائم المالية للمصرف ، 2021 : 6) .

الجدول (4-28) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معايير المصارف الاستثمارية IB- FN) لمصرف الشرق الأوسط

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل		
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	تمثيل النوع الاجتماعي في : (1) الإدارة التنفيذية. (2) الإدارة غير التنفيذية. (3) المهنيين. (4) الموظفين الآخرين	أولاً : التنوع والشمول للموظفين
1	1	1	1	1	1	1	كمّي		
1	1	0	0	0	0	0	كمّي		
0	0	0	0	0	0	0	كمّي		
2.5	2.5	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	%	(1) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	الإيرادات من: (1) الاككتاب. (2) الاستشارات . (3) معاملات التوريد .	ثانياً : دمج العوامل البيئية والاجتماعية
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(1) عدد للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	والحوكمة في أنشطة الاستثمار المصرفي والوساطة
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) القيمة الإجمالية للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	
1	1	1	1	0	0	0	وصفي	وصف نهج دمج عوامل ESG الأنشطة المصرفية الاستثمارية.	
14.5	14.5	14.5	14.5	9	9	9	%	(3) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية، أو التلاعب بالسوق أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	ثالثاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	
11	11	11	11	11	11	11	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد الموظفين المشمولين بسجل التحقيقات المتعلقة بالاستثمار، أو الشكاوى التي بدأها الزبون ، أو الدعاوى المدنية الخاصة .	رابعاً : النزاهة المهنية
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	عدد قضايا الوساطة والتحكيم المرتبطة بالنزاهة المهنية ، بما في ذلك واجب العناية.	

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

1	1	1	1	1	1	1	كمي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالنزاهة المهنية.	
1	1	1	1	1	0	0	وصفي	وصف نهج ضمان النزاهة المهنية ، بما في ذلك العناية الواجبة.	
16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	11	11	%	(4) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً: إدارة
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الضغط الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال .	المخاطر النظامية
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمي	نسبة المكافآت المتغيرة للمخاطرين الجوهريين.	سادساً: حوافز
0	0	0	0	0	0	0	كمي	نسبة المكافأة المتغيرة للمتحولين للمخاطر الجهرية .	الموظفين والمخاطرة
1	1	1	1	1	1	0	وصفي	مناقشة السياسات المتعلقة بالإشراف والرقابة والتحقق من تسعير المتداولين للأصول والالتزامات بالمستوى 3.	
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	0	%	(3) مؤشر	المجموع
%56	%56	%55	%5	%49	%43	%38		مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (15) مؤشر	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

الجدول (4-29) موضوعات الإفصاح عن مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية IB- FN) لمصرف الشرق الأوسط

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	مؤشرات مقياس النشاط
0	0	0	0	0	0	0	كمي	(1) عدد (أ) معاملات الاكتتاب ، (ب) معاملات الاستشارية ، و (ج) معاملات التوريق.
0	0	0	0	0	0	0	كمي	(2) قيمة (أ) معاملات الاكتتاب ، (ب) معاملات الاستشارية ، و (ج) معاملات التوريق
1	1	1	1	1	1	1	كمي	(1) عدد الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمي	(2) قيمة الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمي	(1) عدد المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية
1	1	1	1	1	1	1	كمي	(2) قيمة المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية
11	11	11	11	11	11	11	%	مجموع مقاييس النشاط (3) مؤشر
%67	%67	%66	%66	%60	%54	%49		المجموع الكلي (18) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

يتضح من الجدولين (4-28) و (4-29) اللذين يتعلّقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف الاستثمارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار المنشورة من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية ، علماً أنّ مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كان يعد قوائمه وفق القواعد المحاسبية العراقية، ويتضح من الجدولين المذكورين، أنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل كبير منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية الزم سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق IFRS، إذ أنّ السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 توجد فيها نسبة الإفصاح مقبولة نوعاً ما قياساً بباقي المصارف الأخرى إذ بلغت 49 %، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة لتصل النسبة 67% في عام 2021 وهي نسبة جيدة .

4-3-2-7 سابقاً : مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي

تأسس مصرف جيهان كشركة مساهمة خاصة في عام 2008 ، وبدأ أعماله المصرفية ونشاطاته المالية في 2009/4/1 عن طريق فروع التي وصلت حالياً الى 11 فرع في إقليم كردستان والعاصمة بغداد والنجف والبصرة وكركوك ونيوى تم تعديل رأسماله أكثر من مرة ليصل الى 255 مليار دينار (القوائم المالية للمصرف ، 2021 :4).

الجدول (4-30) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN- IB) لمصرف جيهان

المتطلبات المفصّح عنها (1) وغير المفصّح (0)						التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	النية الإفصاح عن المؤشر	مواضيع الاستدامة
1	1	1	0	0	0	كمّي	أولاً : التنوع والشمول للموظفين
1	1	1	1	1	1	كمّي	تمثيل النوع الاجتماعي في : (1) الإدارة التنفيذية. (2) الإدارة غير التنفيذية. (3) المهنيين. (4) الموظفين الآخرين
1	1	1	0	0	0	كمّي	
0	0	0	0	0	0	كمّي	
3.75	3.75	3.75	1.25	1.25	1.25	%	المجموع (1) مؤشر
0	0	0	0	0	0	كمّي	ثانياً : دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطة الاستثمار المصرفي والوساطة
1	1	1	1	1	1	كمّي	الإيرادات من: (1) الاكتتاب. (2) الاستشارات . (3) معاملات التوريق .
1	1	1	1	1	1	كمّي	
0	0	0	0	0	0	كمّي	(1) عدد للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG. (2) القيمة الإجمالية للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.
1	1	1	1	1	1	كمّي	
1	1	1	1	1	0	وصفي	وصف نهج دمج عوامل ESG الأنشطة المصرفية الاستثمارية.
11.75	11.75	11.75	11.75	11.75	6.25	%	المجموع (3) مؤشر
1	1	1	1	1	1	كمّي	ثالثاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	وصفي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية، أو التلاعب بالسوق أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية. وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.
11	11	11	11	11	11	%	المجموع (2) مؤشر
0	0	0	0	0	0	كمّي	رابعاً : النزاهة المهنية
0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد الموظفين المشمولين بسجل التحقيقات المتعلقة بالاستثمار، أو الشكاوى التي بدأها الزبون، أو الدعاوى المدنية الخاصة . عدد قضايا الوساطة والتحكيم المرتبطة بالنزاهة المهنية، بما في ذلك واجب العناية.
1	1	1	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالنزاهة المهنية.
1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج ضمان النزاهة المهنية، بما في ذلك العناية الواجبة
11	11	11	11	11	11	%	المجموع (4) مؤشر

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

0	0	0	0	1	0	كمّي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً: إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	0	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الضغط الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال .	
5.5	5.5	5.5	5.5	11	0	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافآت المتغيرة للمخاطرين الجوهريين.	سادساً: حواجز الموظفين والمخاطرة
0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافأة المتغيرة للمتحولين للمخاطر الجوهريّة .	
1	1	1	1	1	0	وصفي	مناقشة السياسات المتعلقة بالإشراف والرقابة والتحقق من تسعير المتداولين للأصول والالتزامات من المستوى 3.	
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	0	%	(3) مؤشر	المجموع
49	49	49	46	53	29.5		مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (15)	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2016:2021)

الجدول (4-31) موضوعات الإفصاح عن مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية IB- FN) لمصرف جيهان

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)						التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	آلية الإفصاح عن المؤشر	مؤشرات مقياس النشاط
0	0	0	0	0	0	كمّي	(1) عدد (أ) معاملات الائتتاب (ب) معاملات الاستشارية و (ج) معاملات التوريق.
1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) قيمة (أ) معاملات الائتتاب (ب) معاملات الاستشارية (ج) معاملات التوريق
0	0	0	0	0	1	كمّي	(1) عدد الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) قيمة الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	كمّي	(1) عدد المعاملات في السوق (أ) الدخل الثابت (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة (د) المشتقات (هـ) المنتجات السلعية
1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) قيمة المعاملات في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية
11	11	11	11	11	14	%	مجموع مقاييس النشاط (3) مؤشر
%60	%60	%60	%57	%64	%44		المجموع الكلي (18) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2016:2021)

يتضح من الجدولين (4-30) و (4-31) اللذين يتعلّقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف الاستثمارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي المنشورة من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية ، ويتضح من الجدولين المذكورين، أنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهم في تطوير الإفصاح عن الاستدامة بشكل كبير منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية الّزم سوق العراق لأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق IFRS، إذ أنّ سنة 2016 كانت فيها نسبة الإفصاح مقبولة نوعاً ما إذ بلغت 44 %، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة لتصل النسبة 64% في عام 2017 ثم انخفضت واستقرت عند نسبة 60% .

4-3-2-8 ثامناً : مصرف عبر العراق

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة في 2006/5/21 برأسمال مقداره (56,5) مليار دينار عراقي وبدأ أعماله المصرفية والمالية في فرعه الرئيس في 2007/7/1 وللمصرف شركة تابعة للوساطة المالية باسم شركة الحكمة ، تأسست في 1994/12/20 (القوائم المالية للمصرف ، 2021 : 16).

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

الجدول (4-32) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية IB- FN) لمصرف عبر العراق

المتطلبات المفصّح عنها (1) وغير المفصّح (0)							التفاصيل		
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
1	1	1	1	1	0	0	كمّي	تمثيل النوع الاجتماعي في : (1) الإدارة التنفيذية. (2) الإدارة غير التنفيذية. (3) المهنيين. (4) الموظفين الآخرين	أولاً : التنوع والشمول للموظفين
1	1	1	1	1	0	0	كمّي		
0	0	0	0	0	0	0	كمّي		
3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	2.5	1.25	%	(1) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	الإيرادات من: (1) الاككتاب. (2) الاستشارات . (3) معاملات التوريد .	ثانياً : دمج العوامل البيئية و الاجتماعية
1	1	1	1	1	1	1	كمّي		
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(1) عدد للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG. (2) القيمة الإجمالية للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	والحوكمة في أنشطة الاستثمار المصرفي والوساطة
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج عوامل ESG الأنشطة المصرفية الاستثمارية.	
14.5	14.5	14.5	14.5	14.5	14.5	14.5	%	(3) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية، أو التلاعب بالسوق أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	ثالثاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	
11	11	11	11	11	11	11	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد الموظفين المشمولين بسجل التحقيقات المتعلقة بالاستثمار، أو الشكاوى التي بدأها الزبون ، أو الدعاوى المدنية الخاصة .	رابعاً : النزاهة المهنية
1	1	1	1	1	1	0	كمّي	عدد قضايا الوساطة والتحكيم المرتبطة بالنزاهة المهنية.	
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالنزاهة المهنية.	
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج ضمان النزاهة المهنية ، بما في ذلك العناية الواجبة	
16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	11	%	(4) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	1	0	0	كمّي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً: إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الضغط الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال .	
5.5	5.5	5.5	5.5	11	5.5	5.5	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافآت المتغيرة للمخاطرين الجوهريين.	سادساً:

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

0	0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافأة المتغيرة للمتحوّلين للمخاطر الجوهرية .	حوافز الموظفين والمخاطرة
1	1	1	1	1	1	0	وصفي	مناقشة السياسات المتعلقة بالإشراف والرقابة والتحقق من تسعير المتداولين للأصول والالتزامات من المستوى 3.	
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	0	%	(3) مؤشر	المجموع
57	57	57	57	62	56	44		مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (15) مؤشر	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

الجدول (33-4) موضوعات الإفصاح عن مقياس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN- IB) لمصرف عبر العراق

المتطلبات المفصّح عنها (1) وغير المفصّح (0)							التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	مؤشرات مقياس النشاط
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	(1) عدد (أ) معاملات الاككتاب ، (ب) معاملات الاستشارية ، و (ج) معاملات التوريق.
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	(2) قيمة (أ) معاملات الاككتاب ، (ب) معاملات الاستشارية ، و (ج) معاملات التوريق
1	1	1	1	1	0	0	كمّي	(1) عدد الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) قيمة الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(1) عدد المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) قيمة المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية
11	11	11	11	11	8	8	%	مجموع مقياس النشاط (3) مؤشر
68%	68%	68%	68%	73%	65%	52%		المجموع الكلي (18) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

يتضح من الجدولين (32-4) و (33-4) اللذين يتعلقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف الاستثمارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية لمصرف عبر العراق المنشورة من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية، علماً أنّ مصرف عبر العراق كان يعد قوائمه وفق القواعد المحاسبية العراقية، ويتضح من الجدولين المذكورين، أنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل كبير منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية ألزم سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق IFRS، إذ أنّ السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 توجد فيها نسبة الإفصاح مقبولة نوعاً ما، إذ بلغت 52 %، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة لتصل النسبة 73% في عام 2018 ثم انخفضت واستقرت عند نسبة 68% وهي نسبة جيدة .

4-3-2-9 تاسعاً : المصرف الدولي الإسلامي

في 2015/10/22 تأسس المصرف الدولي الإسلامي عن طريق تحويل الشركة العراقية للتحويل المالي الى مصرف إسلامي وزيادة رأس مال الشركة إلى 100 مليار دينار عراقي وحصلت الموافقة لبيّاشر أعماله في 2016/ 10/11 وتمت زيادة رأسمال المصرف بعد دمج مصرف العاصمة الإسلامي ليصبح 260,846 مليار دينار عراقي (القوائم المالية للمصرف ، 2022 : 72).

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

الجدول (4-34) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية IB- FN) للمصرف الدولي الإسلامي

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل		
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	تمثيل النوع الاجتماعي في : (1) الإدارة التنفيذية. (2) الإدارة غير التنفيذية. (3) المهنيين. (4) الموظفين الآخرين	أولاً : التنوع والشمول للموظفين
3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	%	(1) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	الإيرادات من: (1) الاكتتاب. (2) الاستشارات . (3) معاملات التوريق .	ثانياً : دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة
1	1	1	1	1	1	0	كمّي	(1) عدد الاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG. (2) القيمة الإجمالية للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	الاجتماعية والحوكمة في أنشطة الاستثمار المصرفي والوساطة
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج عوامل ESG الأنشطة المصرفية الاستثمارية.	المجموع
14.5	14.5	14.5	14.5	14.5	12.75	12.75	%	(3) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	0	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية، أو التلاعب بالسوق أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	ثالثاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	المجموع
11	11	11	11	11	11	5.5	%	(2) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	0	كمّي	عدد الموظفين المشمولين بسجل التحقيقات المتعلقة بالاستثمار، أو الشكاوى التي بدأها الزبون ، أو الدعاوى المدنية الخاصة .	رابعاً : النزاهة المهنية
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	عدد قضايا الوساطة والتحكيم المرتبطة بالنزاهة المهنية .	المجموع
1	1	1	1	1	1	0	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالنزاهة المهنية.	المجموع
1	1	1	1	1	1	0	وصفي	وصف نهج ضمان النزاهة المهنية ، بما في ذلك العناية الواجبة.	المجموع
22	22	22	22	22	16.5	5.5	%	(4) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً : إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الضغط الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال .	المجموع
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافآت المتغيرة للمخاطرين الجوهريين.	سادساً : حوافز الموظفين والمخاطرة
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافأة المتغيرة للمتحوّلين للمخاطر الجوهريّة .	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	وصفي	مناقشة السياسات المتعلقة بالإشراف والرقابة والتحقق من تسعير المتداولين للأصول والالتزامات من المستوى 3.	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	%	(3) مؤشر	المجموع
57	57	57	57	57	50	33	مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (15) مؤشر		

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2022:2016)
الجدول (4-35) موضوعات الإفصاح عن مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN- IB) للمصرف الدولي الإسلامي

المتطلبات المفصّح عنها (1) وغير المفصّح (0)							التفاصيل	
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	آلية الإفصاح عن المؤشر	مؤشرات مقياس النشاط
1	1	1	1	1	1	0	كمّي	(1) عدد (أ) معاملات الاككتاب ، (ب) معاملات الاستثمارية (ج) معاملات التوريق.
1	1	1	1	1	1	0	كمّي	(2) قيمة (أ) معاملات الاككتاب ، (ب) معاملات الاستثمارية (ج) معاملات التوريق
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(1) عدد الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	0	كمّي	(2) قيمة الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(1) عدد المعاملات في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) قيمة المعاملات في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية
16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	16.5	11	%	مجموع مقاييس النشاط (3) مؤشر
%74	%74	%74	%74	%74	%66	%44		المجموع الكلي (18) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2022:2016)

يتضح من الجدولين (4-34) و (4-35) اللذين يتعلقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف الاستثمارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية لمصرف الدولي الإسلامي المنشورة من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية ، ويتضح من الجدولين المذكورين، أنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل كبير منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية الزم سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق IFRS، إذ أنّ في سنة 2016 كان فيها نسبة الإفصاح ضعيفة إذ بلغت 44 %، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة لتصل النسبة 74 % وتستقر لخمس سنوات وهي نسبة جيدة .

4-3-2-10 عاشراً : مصرف نور العراق الإسلامي

في 2016/1/11 تأسس مصرف نور العراق بعد أن كان شركة (سما بغداد) للتحويل المالي التي تأسست في 2009/5/4 برأس مال مقداره 45 مليار دينار عراقي ثم تمت زيادة رأس المال ليصبح 100 مليار دينار ثم 250 مليار دينار في 2016/9/19 ، ويزاول المصرف كافة الأعمال المصرفية بطابع إسلامي إذ يقدم الخدمات التجارية والاستثمارية (القوائم المالية للمصرف ، 2021 :9).

الجدول (4-36) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN- IB) لمصرف نور العراق الإسلامي

المتطلبات المفصّح عنها (1) وغير المفصّح (0)						التفاصيل		
2021	2020	2019	2018	2017	2016	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
1	1	1	1	1	1	كمّي	تمثيل النوع الاجتماعي في : (1) الإدارة التنفيذية.	أولا : التنوع والشمول للموظفين
1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) الإدارة غير التنفيذية.	
1	1	1	1	1	0	كمّي	(3) المهنيين.	
1	0	0	0	0	0	كمّي	(4) الموظفين الآخرين	
5.5	3.75	3.75	3.75	3.75	2.5	%	(1) مؤشر	المجموع

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

0	0	0	0	0	0	كمّي	الإيرادات من: (1) الاككتاب. (2) الاستشارات . (3) معاملات التوريق .	ثانياً : دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطة الاستثمار المصرفي والوساطة
1	1	1	1	1	1	كمّي	(1) عدد للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	
1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) القيمة الإجمالية للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	
1	1	1	0	0	0	كمّي	وصف نهج دمج عوامل ESG الأنشطة المصرفية الاستثمارية.	
1	1	1	1	1	0	وصفي	(3) مؤشر	المجموع
14.5	14.5	14.5	11.75	11.75	3.5	%	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية، أو التلاعب بالسوق أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	ثالثاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	
11	11	11	11	11	5.5	%	(2) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	0	كمّي	عدد الموظفين المشمولين بسجل التحقيقات المتعلقة بالاستثمار، أو الشكاوى التي بدأها الزبون ، أو الدعاوى المدنية الخاصة .	رابعاً : النزاهة المهنية
1	1	1	1	1	0	كمّي	عدد قضايا الوساطة والتحكيم المرتبطة بالنزاهة المهنية، بما في ذلك واجب العناية.	
0	0	0	1	1	0	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالنزاهة المهنية.	
1	1	1	1	1	0	وصفي	وصف نهج ضمان النزاهة المهنية ، بما في ذلك العناية الواجبة	
11	11	11	16.5	16.5	0	%	(4) مؤشر	المجموع
1	1	1	0	0	0	كمّي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً: إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الضغط الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال .	
11	11	11	5.5	5.5	5.5	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافآت المتغيرة للمخاطرين الجوهريين.	سادساً: حوافز الموظفين والمخاطرة
0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافأة المتغيرة للمتحويلين للمخاطر الجوهريية .	
0	0	0	0	0	0	وصفي	مناقشة السياسات المتعلقة بالإشراف والرقابة والتحقق من تسعير المتداولين للأصول والالتزامات من المستوى 3.	
0	0	0	0	0	0	%	(3) مؤشر	المجموع
53	51	51	48.5	48.5	17	%	مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (15) مؤشر %	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2021:2016)

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

الجدول (4-37) موضوعات الإفصاح عن مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف الاستثمارية IB- FN) لمصرف نور العراق الإسلامي

المتطلبات المفصّح عنها (1) وغير المفصّح (0)						التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	البيان الإفصاح عن المؤشر	مؤشرات مقياس النشاط
1	1	0	0	0	0	كمّي	(1) عدد (أ) معاملات الاكتتاب ، (ب) معاملات الاستشارية (ج) معاملات التوريق.
1	1	0	0	0	1	كمّي	(2) قيمة (أ) معاملات الاكتتاب ، (ب) معاملات الاستشارية ، و (ج) معاملات التوريق
1	1	1	1	0	0	كمّي	(1) عدد الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	0	1	كمّي	(2) قيمة الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
0	0	1	1	1	1	كمّي	(1) عدد المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة (د) المشتقات (هـ) المنتجات السلعية
1	0	1	1	1	1	كمّي	(2) قيمة المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية
14	11	11	11	5.5	11	%	مجموع مقاييس النشاط (3) مؤشر
%67	%62	%62	%60	%54	%28		المجموع الكلي (18) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

يتضح من الجدولين (4-36) و (4-37) اللذين يتعلقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف الاستثمارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية لمصرف نور العراق الإسلامي المنشورة من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية، ويتضح من الجدولين المذكورين، أنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل كبير منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية الزم سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق IFRS، يُلاحظ إن المصرف يُعدّ حديثاً في مجال قطاع المصارف، وكانت أول سنة مالية له في 2016 ، إذ كان الإفصاح وفق متطلبات معيار المصارف الاستثمارية ضعيف جداً إلا أنه تطور سنة بعد أخرى وفي سنة 2021 ارتفعت النسبة لتصل 67%، وهي نسبة جيدة، وقدم المصرف في السنة ذاتها تقريراً خاصاً بالاستدامة .

4-3-2-11 عشر : مصرف العالم الإسلامي

تأسس مصرف العالم الإسلامي في 2016/2/2 كشركة مساهمة خاصة بعد تحويل شركة البيئة للتحويل المالي المؤسسة في 2009/3/29 برأس مال مقداره 250 مليار دينار ، ويقدم المصرف أنشطة تجارية متنوعة فضلاً عن نشاطه الرئيسي الاستثماري على المستوى المحلي والدولي، ويقدم خدماته المذكورة الى الزبائن (أفراد -شركات) عن طريق شبكة من الفروع المنتشرة في العديد من محافظات العراق، ولديه شركة تابعة باسم شركة البوابة الوطنية للدفع الإلكتروني (القوائم المالية للمصرف ، 2021 :37).

الجدول (4-38) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة والمقاييس المحاسبية (معيار المصارف الاستثمارية IB- FN) لمصرف العالم الإسلامي

المتطلبات المفصّح عنها (1) وغير المفصّح (0)						التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	البيان الإفصاح عن المؤشر	مواضيع الاستدامة
1	1	1	1	1	1	كمّي	أولاً : تمثيل النوع الاجتماعي في : (1) الإدارة التنفيذية.
1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) الإدارة غير التنفيذية.
1	1	1	0	0	0	كمّي	

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

0	0	0	0	0	0	كمّي	(3) المهنيين. (4) الموظفين الآخرين	والشامل للموظفين
3.75	3.75	3.75	2.5	2.5	2.5	%	(1) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	كمّي	الإيرادات من: (1) الاككتاب. (2) الاستشارات . (3) معاملات التوريد .	ثانياً : دمج العوامل البيئية و الاجتماعية
1	1	1	1	1	1	كمّي	(1) عدد للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	والحوكمة في أنشطة الاستثمار
0	1	0	0	0	0	كمّي	(2) القيمة الإجمالية للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	المصرفي والوساطة
1	1	1	1	1	1	كمّي	وصف نهج دمج عوامل ESG الأنشطة المصرفية الاستثمارية.	
1	1	1	1	1	1	وصفي		
10	12.75	10	10	10	10	%	(3) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية، أو التلاعب بالسوق أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	ثالثاً : أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	
11	11	11	11	11	11	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد الموظفين المشمولين بسجل التحقيقات المتعلقة بالاستثمار، أو الشكاوى التي بدأها الزبون ، أو الدعاوى المدنية الخاصة .	رابعاً : النزاهة المهنية
1	1	1	1	1	1	كمّي	عدد قضايا الوساطة والتحكيم المرتبطة بالنزاهة المهنية ، بما في ذلك واجب العناية .	
0	0	0	0	0	0	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالنزاهة المهنية.	
1	1	1	1	0	0	وصفي	وصف نهج ضمان النزاهة المهنية ، بما في ذلك العناية الواجبة	
11	11	11	11	5.5	5.5	%	(4) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	كمّي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً: إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الضغط الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال .	
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافآت المتغيرة للمخاطرين الجوهريين.	سادساً: حوافز الموظفين والمخاطرة
0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافأة المتغيرة للمتحويلين للمخاطر الجوهرية .	
0	0	0	0	0	0	وصفي	مناقشة السياسات المتعلقة بالإشراف والرقابة والتحقق من تسعير المتداولين للأصول والالتزامات بالمستوى 3.	
0	0	0	0	0	0	%	(3) مؤشر	المجموع
41	44	40	40	35	35	%	مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (15) مؤشر	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2021:2016)

الجدول (4-39) موضوعات الإفصاح عن مقاييس النشاط وفق (معيان المصارف الاستثمارية IB- FN) لمصرف العالم

المتطلبات المفصّح عنها (1) وغير المفصّح (0)						التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	آلية الإفصاح عن المؤشر	مؤشرات مقياس النشاط
0	0	0	1	1	1	كمّي	(1) عدد (أ) معاملات الائتتاب ، (ب) معاملات الاستشارية ، و (ج) معاملات التوريق.
0	0	0	1	1	1	كمّي	(2) قيمة (أ) معاملات الائتتاب ، (ب) معاملات الاستشارية ، و (ج) معاملات التوريق
1	1	1	0	0	0	كمّي	(1) عدد الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	0	0	كمّي	(2) قيمة الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	0	0	1	1	1	كمّي	(1) عدد المعاملات في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية
1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) قيمة المعاملات في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية
11	8	8	14	11	11	%	مجموع مقاييس النشاط (3) مؤشر
%52	%52	%48	%54	%46	%46		المجموع الكلي (18) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

يتضح من الجدولين (4-38) و (4-39) اللذين يتعلقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف الاستثمارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية لمصرف العالم الإسلامي المنشورة من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية ، ويلاحظ أنّ المصرف يُعد حديثاً في مجال قطاع المصارف وكانت أول سنة ماليه له في 2016 إذ كان الإفصاح وفق متطلبات معيار المصارف الاستثمارية مقبول ألا انه لم يتطور كثيراً سنة بعد أخرى، وفي سنة 2018 تحققت اعلى نسبة إفصاح، إذ وصلت الى 54% وهي نسبة مقبولة ثم انخفضت واستقرت عند 52%.

4-3-2-12 اثني عشر : المصرف الأهلي العراقي

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة في 1995/1/2، وهو يقدم جميع الأعمال المصرفية والمالية والوساطة والصيرفة في مركزه الرئيس في العاصمة بغداد وفروعه الثمانية عشر في مختلف محافظات العراق، وتمت زيادة رأسماله أكثر من مرة ليصل 250 مليار دينار عراقي وقام المصرف بفتح فرع له في المملكة العربية السعودية في العام 2021 (القوائم المالية للمصرف ، 2021 :8).

الجدول (4-40) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيان المصارف الاستثمارية IB- FN) للمصرف الأهلي العراقي

المتطلبات المفصّح عنها (1) وغير المفصّح (0)						التفاصيل			
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	مواضيع الاستدامة
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	تمثيل النوع الاجتماعي في : (1) الإدارة التنفيذية.	أولاً : التنوع والشمول للموظفين
1	1	1	1	1	0	1	كمّي	(2) الإدارة غير التنفيذية.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	(3) المهنيين.	
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	(4) الموظفين الآخرين	
1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	0	1.25	%	(1) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	الإيرادات من : (1) الائتتاب.	ثانياً : دمج العوامل
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	(2) الاستثمارات .	

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الثالث

1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(3) معاملات التوريق .	البيئية و الاجتماعية والحوكمة في أنشطة الاستثمار المصرفي والوساطة
1	1	1	1	1	0	1	كمّي	(1) عدد للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) القيمة الإجمالية للاستثمارات والقروض التي تتضمن تكامل ESG.	
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج عوامل ESG الأنشطة المصرفية الاستثمارية.	
12.75	12.75	12.75	12.75	12.75	10	12.75	%	(3) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية، أو التلاعب بالسوق أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية.	ثالثاً: أخلاقيات العمل
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	
11	11	11	11	11	11	11	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	عدد الموظفين المشمولين بسجل التحقيقات المتعلقة بالاستثمار، أو الشكاوى التي بدأها الزبون ، أو الدعاوى المدنية الخاصة .	رابعاً: النزاهة المهنية
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	عدد قضايا الوساطة والتحكيم المرتبطة بالنزاهة المهنية ، بما في ذلك واجب العناية .	
1	1	0	1	1	1	0	كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالنزاهة المهنية .	
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج ضمان النزاهة المهنية ، بما في ذلك العناية الواجبة	
16.5	16.5	11	16.5	16.5	16.5	11	%	(4) مؤشر	المجموع
1	1	1	1	1	0	1	كمّي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً: إدارة المخاطر النظامية
1	1	1	1	1	1	1	وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الضغط الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال .	
11	11	11	11	11	5.5	11	%	(2) مؤشر	المجموع
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافآت المتغيرة للمخاطرين الجوهريين.	سادساً: حواجز الموظفين والمخاطرة
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	نسبة المكافأة المتغيرة للمتحويلين للمخاطر الجوهريّة .	
1	1	1	1	1	1	0	وصفي	مناقشة السياسات المتعلقة بالإشراف والرقابة والتحقق من تسعير المتداولين للأصول والالتزامات من المستوى 3.	
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	0	%	(3) مؤشر	المجموع
58	58	53	58	58	48.5	47	%	مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (15) مؤشر%	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)
الجدول (4-41) موضوعات الإفصاح عن مقاييس النشاط (معيار المصارف الاستثمارية IB- FN) المصرف الأهلي العراقي

المتطلبات المفصّل عنها (1) وغير المفصّل (0)							التفاصيل	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	آلية الإفصاح عن المؤشر	مؤشرات مقياس النشاط
0	0	0	0	0	0	0	كمّي	(1) عدد معاملات (أ) الاككتاب ، (ب) الاستشارية (ج) التوريق.
1	1	1	1	1	0	0	كمّي	(2) قيمة معاملات (أ) الاككتاب (ب) الاستشارية (ج) التوريق
1	0	0	0	0	0	0	كمّي	(1) عدد الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) قيمة الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.
1	1	0	0	0	0	0	كمّي	(1) عدد المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت(ب) حقوق الملكية (ج) العملة (د) المشتقات (هـ) المنتجات السلعية
1	1	1	1	1	1	1	كمّي	(2) قيمة المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت (ب) حقوق الملكية (ج) العملة (د) المشتقات (هـ) المنتجات السلعية
14	11	8	8	8	5.5	5.5	%	مجموع مقاييس النشاط (3) مؤشر
%72	%69	%61	%66	%66	%54	%53		المجموع الكلي (18) مؤشر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات معيار المصارف الاستثمارية والقوائم المالية للمصرف للسنوات من (2015:2021)

يتضح من الجدولين (4-40) و (4-41) اللذين يتعلّقان بمؤشرات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف الاستثمارية أنه جرى تطبيقهما على القوائم المالية للمصرف الأهلي العراقي للاستثمار المنشورة من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية ، علماً أنّ المصرف الأهلي العراقي للاستثمار كان يعد قوائمه وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد العراقية، ويتضح من الجدولين المذكورين، أنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أسهمت في تطوير الإفصاح عن متطلبات الاستدامة بشكل تدريجي منذ بداية التطبيق في 2016 وهي أول سنة مالية الزم سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة فيه بتطبيق IFRS، إذ أنّ السنة التي سبقت التطبيق وهي 2015 توجد فيها نسبة الإفصاح مقبولة نوعاً ما قياساً بباقي المصارف الأخرى، إذ بلغت 53 %، ومن ثم ارتفعت النسبة في السنوات اللاحقة لتصل النسبة 72% في عام 2021 وهي نسبة جيدة .

الخلاصة:

بعد عرض مؤشرات معيار الاستدامة الخاصة بالمصارف الاستثمارية التي تم تطبيقها على قوائم المصارف الاستثمارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أتضح أنّ المصارف الاستثمارية العراقية عينة البحث في تطور مستمر من سنة إلى أخرى وفق متطلبات المعيار المذكور، كما أنّ السنوات الأخيرة شهدت اهتماماً ملحوظاً من المصارف بقضايا الاستدامة والإبلاغ عن أنشطتها المستدامة .

المبحث الرابع: تطبيق (Tobin's Q) لقياس قيمة الشركات وعلاقتها

بمؤشرات الأداء المالي وغير المالي.

تُعدّ قيمة الشركة هدفاً استراتيجياً تسعى الإدارات بمختلف مستوياتها إلى تعزيزها والحفاظ عليها، إذا ما أرادت الشركات البقاء والمنافسة في السوق، وبما أن الافتراض السابق الذي مفاده أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي يؤثر في قيمة الشركة فضلاً عن التكامل في التطبيق بين معايير الإبلاغ المالي الدولية الإلزامية ومعايير محاسبة الاستدامة حسب الصناعة التي ستؤدي بطريقة أو بأخرى إلى تعزيز قيمة الشركة وهذا ما سيتم العمل عليه في هذا المبحث، إذ سيتم استخدام مؤشر توبين لقياس قيمة المصارف التجارية والاستثمارية عينة البحث واستخدام مؤشرات تبين الأداء المالي وتتضمن (العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية والرافعة المالية وحجم الشركة وربحية السهم)، أمّا الأداء غير المالي فتم قياسه وفق مؤشرات معياري الاستدامة المتعلقة بالمصارف التجارية والمصارف الاستثمارية للمصارف عينة البحث)، ومن ثم بناء نموذج متكامل لقياس كلاً من الأداء والأداء غير المالي واستخراج معامل الارتباط بين قيمة الشركة وكل مؤشر .

1.4.4 قيمة الشركة Firm value

يرى (Abdi et al.,2022) أنّ الإفصاح عن أبعاد محاسبة الاستدامة يؤثر في قيمة الشركة وأدائها المالي واستخدم نموذج انحدار متعدد لقياس قيمة الشركة يعتمد على نموذج Tobin's Q الذي يتكون من مؤشرات أبعاد محاسبة الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة وفق مؤشر Thomson Reuters score فضلاً عن حجم الشركة وعمرها والعائد على الموجودات والرافعة المالية للشركة ونسبة المقسوم المدفوع الى ربح السهم المتحقق في كل سنة ومدة إبلاغ الشركة في تقارير الاستدامة، واستخلص أن هنالك ارتباطاً وتأثيراً بين المؤشرات أعلاه وبنسب متفاوتة اقلها عمر الشركة (Abdi et al.,2022:5059-5073) أمّا (Salem et al.,2020) فعندما عملوا على قياس التأثير المشترك للإفصاح عن مخاطر الشركات وحوكمة الشركات على قيمة الشركة ظهر أنّ الإفصاح عن المخاطر يكون متطلبات معايير الإبلاغ المالي وحوكمة الشركات وفق متطلبات معايير الاستدامة، فقد استخدموا انحداراً متعدداً معتمدين على نموذج Tobin's Q مع ربطه بمؤشرات تتعلق بمؤشرات الحوكمة وحجم الشركة والرافعة المالية والسيولة ونسبة المقسوم المدفوع بقياس بالدخل المتحقق (Salem et al.,2020:6) أمّا (Albitar et al.,2020) فقد ناقشوا تأثير الإفصاح عن أبعاد محاسبة الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة على أداء الشركة قبل وبعد الإبلاغ المتكامل، فقد وضعوا عدة نماذج لقياس الأبعاد الثلاثة المذكورة أعلاه الخاصة بمحاسبة الاستدامة معتمدين على مؤشر Bloomberg⁷ الذي يعتمد على المعلومات المتاحة في التقارير السنوية وكذلك حجم الشركة والرافعة المالية، وتوصلوا الى أنّ هنالك ارتباطاً إيجابياً بين المتغيرات التي بُني عليها النموذج تتفاوت في قوتها وتأثيرها في قيمة الشركة (Albitar et al.,2020:435-437). في حين يرى (Velte,2022) أنه عندما بحث في العلاقة بين الموجهات الأساسية التي تؤثر على الإبلاغ المتكامل وقيمة الشركة واستخدم عدة مؤشرات لقياس ما يخص أبعاد محاسبة الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة والنمو والمبيعات والسيولة والرافعة المالية للشركة ومستوى الشفافية والعائد على الموجودات والعائد على حق الملكية ونسبة الدخل التشغيلي ومجمّل الدخل ومع شرط تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على الشركات التي اختبرت (Velte,2022:1010-1012) وهناك العديد من الدراسات السابقة التي ربطت الأداء المالي بالأداء غير المالي بشكل إبلاغ متكامل أو شركات عملت وفق الإبلاغ المتكامل بشكل الزامي أو اختياري وكيف تأثرت قيمة الشركة مستخدمين مقياس Tobin's Q متغيراً تابعاً والذي يمثل قيمة الشركة مع مؤشرات إضافية أو تشبه التي تم عرضها أعلاه من هذه الدراسات أو الأبحاث:

⁷ وكالة عالمية للخدمات الإخبارية والإعلامية والمعلومات المالية، متعددة الجنسيات، يقع مقرها في برج بلومبيرغ، نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية.

(Gal & Akisik, 2020) و (Lai et al., 2014) و (Cortesi & Vena, 2019) و (Berthelot et al., 2012) و (Bernardi & Stark, 2016) و (al., 2012) سيتم الحصول عليها عن طريق الإفصاح وفق متطلبات المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة للمصارف التجارية والمصارف الاستثمارية (في المبحثين الثاني والثالث).
معدل العائد على الموجودات ROA، يبيّن العلاقة بين صافي الربح بعد الضرائب وصافي الموجودات المستثمرة ويدل على كفاءة استغلال الموجودات من عدمها ويحتسب:
صافي الربح بعد الضرائب ÷ صافي الموجودات (Mishkin & Eakins, 2012: 411).
معدل العائد على الملكية ROE هي أداة تساعد على قياس مدى فاعلية إدارة الشركة. كما يستخدم ضمن أهم مقاييس الأداء المالي العام للشركة. ويقاس نسبة ربح الشركة بعد الضرائب إلى حجم حقوق المساهمين فيها ويحتسب: صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي حقوق المساهمين . (Sincere, 2004: 103)
Lev نسبة الرافعة المالية للشركة: تحتسب نسبة الرافعة إجمالي المطلوبات على إجمالي الموجودات (Abdi et al., 2022: 5059-5075)
Log Firm Size حجم الشركة: يمثل اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي موجودات الشركة (يستخدم اللوغاريتم لتقليل التفاوت بين الأرقام كون إجمالي الموجودات عادة يكون رقماً كبيراً لذلك سنستخدم اللوغاريتم.
ربحية السهم EPS من الطرائق لتقييم الأسهم ويحتسب بقسمة الأرباح المتاحة للمساهمين العاديين على عدد الأسهم القائمة بالفعل خلال المدة. (Brigham & Houston, 2007 : 674)
كما أنّ استخدام المؤشرات أو المقاييس التي استخدمها العديد من الباحثين المذكورين أعلاه الذين أرادوا معرفة تأثير التقارير أو الإبلاغ المتكامل في قيمة الشركة (الذي يمثل تكامل بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المالية لمحاسبة الاستدامة في صورة تقرير متكامل يضم معلومات مالية ومعلومات غير مالية تعنى بمحاسبة الاستدامة وأبعادها) والمتمثلة بالآتي:
نسبة الإفصاح عن الاستدامة هي مؤشر على مدى مسؤولية الشركة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وبالنتيجة يمكن استخدامها كمؤشر للأداء غير المالي للشركة، وفيما يتعلق بالأداء المالي فيمكن استخدام: العائد على الموجودات لتحليل كفاءة استخدام الموجودات وقدرة الشركة على تحقيق أرباح على الموجودات المستثمرة، ومن ناحية أخرى، إذا كان الهدف هو تحليل القدرة على تحقيق الأرباح للمساهمين في الشركة، فإنّ العائد على حق الملكية يمكن أن يكون أفضل. وهو يعكس العائد الذي يحصل عليه المساهمون بناءً على مساهمتهم في الشركة، أما الرافعة المالية فهي مؤشر إلى المديونية التي تستخدمها الإدارة في الاستثمار لزيادة قيمة المساهمين وبالنتيجة زيادة قيمة الشركة، أما حجم الشركة فهو مؤشر جيد لأدائها المالي الذي يوضح ما تملكه الإدارة من أدوات لإدارة أنشطتها ممثلة بإجمالي الموجودات والتي يستخدم اللوغاريتم الطبيعي في حسابها تفادياً للإفراط في الوزن النسبي للشركات الكبيرة عند استخدام إجمالي الأصول لقياس حجم الشركة، فإنّ الشركات الكبيرة تحظى بوزن أكبر بكثير من الشركات الصغيرة، وهذا يمكن أن يؤثر على دقة القياس. أما متوسط ربحية السهم فيؤثر في قيمة الشركة وسعر الإغلاق للسهم. ذلك لأنّ متوسط ربح السهم يشير إلى الأرباح التي تحققها الشركة على كل سهم ملوك للمساهمين، وبالنتيجة يُعدّ مقياساً هاماً للأداء المالي للشركة. وعندما يتحسن متوسط ربح السهم، فإنّ هذا قد يؤدي إلى زيادة الثقة في الشركة من قبل المستثمرين، وعليه يمكن أن يزيد الطلب على السهم ويؤدي إلى زيادة سعر الإغلاق للسهم. كما يمكن القول أنّ متوسط ربح السهم يُعدّ مؤشراً مهماً للأداء المالي للشركة ويمكن أن يؤثر في قيمة الشركة وسعر الإغلاق للسهم.

1.1.4.4 مؤشر Tobin's Q

يمكن احتساب قيمة الشركة عن طريق المعادلة الآتية:

$$Tobin's Q = \frac{(MVE + PS + DEBT)}{TA}$$

إذ أنّ قيمة $Q > 1$ نجحت الإدارة في إدارة الشركة وبالنتيجة تحسين الأداء وتعظيم قيمتها. أما إذا كانت قيمة $Q < 0.5-0$ أداء ضعيف بسبب فشل الإدارة في إدارة الشركة وبالنتيجة قيمة منخفضة. في حين تدل قيمة $Q = 1-0.5$ الشركة في حالة متوسطة في الأداء والقيمة (Sauaia & junior, 2002:302-303).

سيتم استبعاد PS = قيمة السهم الممتاز من القانون أثناء التطبيق على المصارف عينة البحث سواء المصارف التجارية أم الاستثمارية.

فيما يتعلق بالرموز المستخدمة في جداول المؤشرات المالية أم المؤشرات غير المالية وقيمة الشركة تمثل الآتي:

MVE = القيمة السوقية لأسهم المصرف ، يمثل سعر السهم في نهاية (السنة المالية) × عدد الأسهم العادية المكتتب بها.

TL(DBET) = إجمالي المطلوبات ، TA = إجمالي موجودات ، OE = حقوق الملكية للمصرف
Q = قيمة المصرف (عن طريق معادلة توبين: القيمة السوقية لأسهم المصرف + إجمالي المطلوبات ÷ إجمالي الموجودات).

disESG = نسبة الإفصاح عن أبعاد محاسبة الاستدامة وفق متطلبات كلا من معيار المصارف التجارية ومعيار المصارف الاستثمارية في المبحثين الثاني والثالث من هذا الفصل.

ROA = العائد على الموجودات (صافي الدخل بعد الضريبة ÷ إجمالي الموجودات) .

ROE = العائد على الملكية (صافي الدخل بعد الضريبة ÷ حقوق الملكية).

Lev = الرافعة المالية (إجمالي المطلوبات ÷ إجمالي الموجودات) ، Log F Size = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات .

EPS = متوسط ربحية السهم (صافي الدخل بعد الضريبة ÷ عدد الأسهم العادية المكتتب بها).

2.4.4 قيمة الشركة للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

1.2.4.4 أولاً: مصرف الإقليم التجاري

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

الجدول (4-42) القيمة السوقية لأسهم مصرف الإقليم التجاري

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015			
2016			
2017	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2018	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2019	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2020	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2021	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
المتوسط	1		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف

الجدول (4-43) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف الإقليم التجاري

$$Q = (MVE + DEBT) / TA \text{ مصرف الإقليم التجاري}$$

المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000			MVE
478,595,275,188	499,709,370,359	346,096,823,470	686,226,312,143	635,669,681,329	225,274,188,638	372,393,502,623	342,819,139,000	TL(DBET)
767,370,917,594	807,038,837,658	644,518,584,200	977,013,226,763	913,617,605,543	494,666,333,804	631,686,511,469	590,567,001,000	TA
278,702,726,125	307,329,467,299	298,421,760,730	290,786,914,620	277,947,924,214	269,392,145,166	259,293,008,846	247,747,862,000	OE
9,508,834,919	8,907,706,568	7,634,846,110	12,346,706,727	8,555,779,048	10,099,136,140	13,047,970,057	11,087,202,811	صافي الدخل بعد الضرائب
250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	الأسهم العادية
0.948	0.93	0.92	0.96	0.97	0.96			قيمة Q
0.578	0.68	0.64	0.57	0.50	0.50	0.42	0.36	disESG
0.013	0.011	0.012	0.013	0.009	0.020	0.021	0.019	ROA
0.037	0.029	0.026	0.042	0.031	0.037	0.050	0.045	ROE
0.602	0.619	0.537	0.702	0.696	0.455	0.590	0.580	Lev
11.872	11.907	11.809	11.990	11.961	11.694	11.801	11.771	Log F Size
0.038	0.036	0.031	0.049	0.034	0.040	0.052	0.044	EPS
0.64	-0.24	0.08	0.81	0.61	-0.98			الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر
قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-43) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف الإقليم التجاري المدرج في سوق العراق للأوراق المالية يُلاحظ أنّ مصرف الإقليم التجاري قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة وفق معادلة مقياس (Tobin 's Q) بعد إدراج أسهمه في السوق في سنة 2018 و 2019 بنسبة (0.97) و (0.96) وهذه النسبة تدل على أنّ أداء الإدارة اعلى من المتوسط، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ثبات سعر سهم المصرف الذي يتسم بالاستقرار نتيجة الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية التي شرع المصرف بتطبيقها من عام 2012 واستمر على هذا النهج لغاية آخر قوائم منشورة للمصرف، فضلاً عن ارتفاع درجة الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية، إذ بلغت أعلى نسب الإفصاح في السنتين 2020 و 2021 وكانت (64 % و 68 %) وهذا يعكس على أداء الشركة على الرغم من تأثير جائحة كوفيد 19 الذي أثر في الحركة الاقتصادية والمالية لجميع القطاعات في العالم، إلا أنّ المصرف استمر في تحقيق الأرباح، وبالنتيجة ارتفاع القيمة السوقية للمصرف، لم يتم احتساب قيمة الشركة في العامين 2015 و 2016 كون المصرف لم يكن مدرجاً في السوق وليس له سعر إغلاق، ويُلاحظ أنّ الارتباط عكسي قوي جداً بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (-0.98) ، والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.81) والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.08) ، والارتباط عكسي ضعيف بين قيمة الشركة وحجم الشركة (-0.24) والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.64).

2.2.4.4 ثانياً : مصرف الخليج التجاري

الجدول (4-44) القيمة السوقية لأسهم مصرف الخليج التجاري

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015	0.510	300,000,000,000	153,000,000,000
2016	0.450	300,000,000,000	135,000,000,000
2017	0.390	300,000,000,000	117,000,000,000
2018	0.190	300,000,000,000	57,000,000,000
2019	0.140	300,000,000,000	42,000,000,000
2020	0.140	300,000,000,000	42,000,000,000
2021	0.150	300,000,000,000	45,000,000,000
المتوسط	0.263		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف ونشرات سوق العراق للأوراق المالية

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

الجدول (4-45) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin's Q) لمصرف الخليج

مصرف الخليج $Q = (MVE + DEBT) / TA$								
المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
84,428,571,429	45,000,000,000	42,000,000,000	42,000,000,000	57,000,000,000	117,000,000,000	135,000,000,000	153,000,000,000	MVE
314,307,300,425	234,164,978,560	203,626,172,180	242,436,472,500	263,863,593,025	282,425,648,974	484,288,250,146	489,345,987,593	TL(DBET)
627,582,658,042	538,490,755,397	510,798,283,631	549,145,530,701	578,336,518,931	603,312,989,740	802,023,034,419	810,971,493,477	TA
313,275,357,617	304,325,776,837	307,172,111,451	306,709,058,201	314,472,925,906	320,887,340,766	317,734,784,273	321,625,505,884	OE
1,588,216,355	(5,038,769,658)	(1,477,089)	(3,931,257,837)	591,789,500	4,230,107,006	5,870,759,034	9,396,363,530	صافي الدخل بعد الضرائب
300,000,000,000	300,000,000,000	300,000,000,000	300,000,000,000	300,000,000,000	300,000,000,000	300,000,000,000	300,000,000,000	الأسهل العادية
0.614	0.52	0.48	0.52	0.55	0.66	0.77	0.79	قيمة Q
0.543	0.57	0.57	0.64	0.56	0.50	0.50	0.46	disESG
0.001	-0.009	0.000	-0.007	0.001	0.007	0.007	0.012	ROA
0.005	-0.017	0.000	-0.013	0.002	0.013	0.018	0.029	ROE
0.487	0.435	0.399	0.441	0.456	0.468	0.604	0.603	Lev
11.791	11.731	11.708	11.740	11.762	11.781	11.904	11.909	Log F Size
0.005	-0.017	0.000	-0.013	0.002	0.014	0.020	0.031	EPS
		0.90	0.97	0.96	0.90	0.85	-0.87	الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر
		قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-45) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف الخليج المدرج في سوق العراق للأوراق المالية يُلاحظ أنّ مصرف الخليج قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة وفق معادلة مقياس (Tobin's Q) في سنة 2016 بنسبة (0.77) و هي دلالة على أنّ أداء الشركة متوسط، ويرجع سبب هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع سعر إغلاق سهم المصرف نتيجة الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، فضلاً عن ارتفاع نسبة الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية إذ بلغت أعلى نسبة إفصاح في سنة 2019 فكانت (64%) وهذا ينعكس على أداء الشركة، إذ انخفضت قيمة الشركة، وهو ما يفسر الارتباط العكسي، كما يُلاحظ إنّ الارتباط عكسي قوي جداً بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (-0.87)، والارتباط طردي قوي جداً بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (0.85)، والارتباط طردي قوي جداً بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.90) والارتباط طردي قوي جداً بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.96)، والارتباط طردي قوي جداً بين قيمة الشركة وحجم الشركة (0.97) والارتباط طردي قوي جداً بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.90).

3.2.4.4 ثالثاً: مصرف بابل

الجدول (4-46) القيمة السوقية لأسهم مصرف بابل

السنوات	أسعار الإغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015	0.290	250,000,000,000	72,500,000,000
2016	0.330	250,000,000,000	82,500,000,000
2017	0.300	250,000,000,000	75,000,000,000
2018	0.190	250,000,000,000	47,500,000,000
2019	0.110	250,000,000,000	27,500,000,000
2020	0.070	250,000,000,000	17,500,000,000
2021	0.100	250,000,000,000	25,000,000,000
المتوسط	0.199		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الجدول (4-47) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin's Q) لمصرف بابل

مصرف بابل $Q = (MVE + DEBT) / TA$								
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
MVE	72,500,000,000	82,500,000,000	75,000,000,000	47,500,000,000	27,500,000,000	17,500,000,000	25,000,000,000	49,642,857,143
TL(DBET)	113,974,918,046	78,218,129,736	59,864,013,721	103,222,296,536	154,253,955,790	173,897,487,791	178,244,299,136	123,096,442,965
TA	358,698,930,611	344,486,645,055	328,532,782,697	375,166,557,542	427,424,159,717	435,176,073,334	434,903,628,081	386,341,253,862
OE	244,724,012,565	266,268,515,319	268,668,768,976	271,944,261,006	273,170,203,927	261,278,585,543	256,659,328,945	263,244,810,897
صافي الدخل بعد الضرائب	3,579,352,348	7,351,693,160	3,400,253,656	3,775,492,031	1,321,673,774	(11,651,985,384)	(4,619,256,598)	451,031,855
الأسهم العادية	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000
قيمة Q	0.52	0.47	0.41	0.40	0.43	0.44	0.47	0.447
disESG	0.53	0.61	0.61	0.72	0.72	0.69	0.69	0.653
ROA	0.010	0.021	0.010	0.010	0.003	-0.027	-0.011	0.002
ROE	0.015	0.028	0.013	0.014	0.005	-0.045	-0.018	0.002
Lev	0.318	0.227	0.182	0.275	0.361	0.400	0.410	0.310
Log F Size	11.555	11.537	11.517	11.574	11.631	11.639	11.638	11.584
EPS	0.014	0.029	0.014	0.015	0.005	-0.047	-0.018	0.002

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

		0.04	-0.04	0.26	0.06	0.05	-0.70	
		قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	الارتباط بين قيمة الشركة وباقى العناصر

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-47) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف بابل يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin 's Q) في سنتي 2016 و 2021 بنسبة (0.47) و هي دلالة على أنّ أداء الشركة اقل من متوسط، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض سعر إغلاق سهم المصرف ، أما الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة له في سنتي 2018 و 2019، إذ بلغت (72 %) وهذا ينعكس على أداء الشركة إذ انخفضت قيمة الشركة، وهذا يفسر الارتباط العكسي، أما أعلى عائد على الموجودات فقد كان في 2016 بنسبة (2.1%)، أما العائد على حق الملكية فكان أعلى في 2016 (2.8%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2021 (41%) ، وحجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2020 هو (11.639) ومتوسط ربحية السهم كان كذلك سنة 2016 هو الأفضل، إذ كان المتوسط (0.029) ، كما يُلاحظ إن الارتباط عكسي قوي بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (-0.70) ، والارتباط طردي ضعيف جداً بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (0.05)، والارتباط طردي ضعيف جداً بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.06) والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.26) ، والارتباط عكسي ضعيف جداً بين قيمة الشركة وحجم الشركة (-0.04) والارتباط طردي ضعيف جداً بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.04).

4.2.4.4 رابعاً: مصرف بغداد

الجدول (4-48) القيمة السوقية لأسهم مصرف بغداد

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015	1.170	250,000,000,000	292,500,000,000
2016	0.910	250,000,000,000	227,500,000,000
2017	0.610	250,000,000,000	152,500,000,000
2018	0.290	250,000,000,000	72,500,000,000
2019	0.300	250,000,000,000	75,000,000,000
2020	0.410	250,000,000,000	102,500,000,000
2021	1.030	250,000,000,000	257,500,000,000
المتوسط	0.674		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

الجدول (4-49) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف بغداد

مصرف بغداد Q = (MVE + DEBT) / TA								
المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
168,571,428,571	257,500,000,000	102,500,000,000	75,000,000,000	72,500,000,000	152,500,000,000	227,500,000,000	292,500,000,000	MVE
1,005,212,349,857	1,230,678,778,000	1,141,092,385,000	859,102,781,000	846,795,838,000	824,316,280,000	917,602,412,000	1,216,897,975,000	TL(DBET)
1,282,239,115,429	1,539,808,656,000	1,419,528,237,000	1,132,744,205,000	1,113,538,558,000	1,090,587,442,000	1,200,424,117,000	1,479,042,593,000	TA
277,026,765,571	309,129,878,000	278,435,852,000	273,641,424,000	266,742,720,000	266,271,162,000	282,821,705,000	262,144,618,000	OE
13,492,447,857	29,980,363,000	20,200,071,000	7,298,604,000	4,152,102,000	6,122,480,000	20,245,029,000	6,448,486,000	صافي الدخل بعد الضرائب
250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	الأسهم العادية
0.909	0.97	0.88	0.82	0.83	0.90	0.95	1.02	قيمة Q
0.636	0.71	0.64	0.64	0.64	0.64	0.61	0.57	disESG
0.010	0.019	0.014	0.006	0.004	0.006	0.017	0.004	ROA
0.047	0.097	0.073	0.027	0.016	0.023	0.072	0.025	ROE
0.781	0.799	0.804	0.758	0.760	0.756	0.764	0.823	Lev
12.104	12.187	12.152	12.054	12.047	12.038	12.079	12.170	Log F Size
0.054	0.120	0.081	0.029	0.017	0.024	0.081	0.026	EPS
		0.37	0.68	0.67	0.37	0.33	-0.27	الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر
		قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-49) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف بغداد يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin 's Q) في سنة 2021 بنسبة (0.97) و هي دلالة على أنّ أداء الإدارة عالٍ ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر أغلاق سهم المصرف ، أمّا الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة له في سنة 2021 إذ بلغت (71 %) وهذا ينعكس على أداء الشركة، إذ ارتفعت قيمة الشركة في السنة ذاتها، أمّا أعلى عائد على الموجودات فكان في 2021 بنسبة (1.9%)، أمّا العائد على حق الملكية فكان أعلى عائد في 2021 (9.7%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2020 (80.4%)، وحجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2021 (12.187) ومتوسط ربحية السهم كان كذلك سنة 2021 هو الأفضل إذ كان المتوسط (0.081) ، كما يُلاحظ أنّ الارتباط عكسي ضعيف بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (-0.27)، والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (0.33) ،

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.37) والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.67)، والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة وحجم الشركة (0.68) والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.37).

5.2.4.4 خامساً : مصرف الاتحاد العراقي

الجدول (4-50) القيمة السوقية لأسهم مصرف الاتحاد العراقي

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015	0.690	252,000,000,000	173,880,000,000
2016	0.400	252,000,000,000	100,800,000,000
2017	0.290	252,000,000,000	73,080,000,000
2018	0.290	250,000,000,000	73,080,000,000
2019	0.290	250,000,000,000	73,080,000,000
2020	0.290	250,000,000,000	73,080,000,000
2021	0.290	250,000,000,000	73,080,000,000
المتوسط	0.363		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الجدول (4-51) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin's Q) لمصرف الاتحاد العراقي

مصرف الاتحاد العراقي $Q = (MVE + DEBT) / TA$								
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
MVE	173,880,000,000	100,800,000,000	73,080,000,000	73,080,000,000	73,080,000,000	73,080,000,000	73,080,000,000	91,440,000,000
TL(DBET)	370,544,786,000	368,682,824,000	328,428,394,000	287,508,212,000	216,970,697,000	226,719,364,000	227,270,655,000	289,446,418,857
TA	631,419,566,000	629,577,906,000	589,412,382,000	548,551,108,000	479,653,633,000	490,225,577,000	491,822,225,000	551,523,199,571
OE	260,874,780,000	260,895,082,000	260,983,988,000	261,042,896,000	262,682,936,000	263,506,213,000	264,551,570,000	262,076,780,714
صافي الدخل بعد الضرائب	0	20,302,000	97,426,000	66,983,000	1,628,127,000	853,362,000	1,010,316,000	525,216,571
الأسهم العادية	252,000,000,000	252,000,000,000	252,000,000,000	252,000,000,000	252,000,000,000	252,000,000,000	252,000,000,000	252,000,000,000
قيمة Q	0.86	0.75	0.68	0.66	0.60	0.61	0.61	0.682
disESG	0.32	0.36	0.46	0.46	0.46	0.46	0.53	0.436
ROA	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.002	0.002	0.001
ROE	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.003	0.004	0.002
Lev	0.587	0.586	0.557	0.524	0.452	0.462	0.462	0.519

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

11.739	11.692	11.690	11.681	11.739	11.770	11.799	11.800	Log F Size
0.002	0.004	0.003	0.006	0.000	0.000	0.000	0.000	EPS
		-0.71	0.89	0.87	-0.70	-0.70	-0.91	الارتباط بين قيمة الشركة وباقى العناصر
		قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-51) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف الاتحاد العراقي يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin 's Q) في سنة 2021 بنسبة (0.75) و هي دلالة على أنّ أداء الإدارة اعلى من متوسط، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر إغلاق سهم المصرف ، أمّا الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية كانت أعلى نسبة له في سنة 2021 إذ بلغت (53 %) وهو الذي يفسر الارتباط العكسي، أمّا أعلى عائد على الموجودات فكان في 2019 بنسبة (0.3%)، والعائد على حق الملكية كان أعلى عائد في 2019 (0.6%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2016 (58.6%)، وحجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2016 (11.799) ومتوسط ربحية السهم كان في سنة 2019 هو الأفضل إذ كان المتوسط (0.006) ، ويُلاحظ أنّ الارتباط عكسي قوي جداً بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (-0.91) ، والارتباط عكسي قوي بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (-0.70) ، والارتباط عكسي قوي بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (-0.70) والارتباط طردي قوي جداً بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.87) ، والارتباط طردي قوي جداً بين قيمة الشركة وحجم الشركة (0.89) والارتباط عكسي قوي بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (-0.71).

6.2.4.4 سادساً: مصرف الائتمان العراقي

الجدول (4-52) القيمة السوقية لأسهم مصرف الائتمان العراقي

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015	0.590	250,000,000,000	147,500,000,000
2016	0.750	250,000,000,000	187,500,000,000
2017	0.680	250,000,000,000	170,000,000,000
2018	0.400	250,000,000,000	100,000,000,000
2019	0.430	250,000,000,000	107,500,000,000
2020	0.410	250,000,000,000	102,500,000,000
2021	0.380	250,000,000,000	95,000,000,000
المتوسط	0.520		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

الجدول (4-53) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف الائتمان العراقي

مصرف الائتمان Q = (MVE + DEBT) / TA								
المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
	130,000,000,000	102,500,000,000	107,500,000,000	100,000,000,000	170,000,000,000	187,500,000,000	147,500,000,000	MVE
	213,424,854,000	233,345,996,000	225,410,201,000	184,196,061,000	161,181,272,000	200,800,949,000	311,048,728,000	TL(DBET)
	515,889,199,143	527,045,441,000	522,536,851,000	497,694,266,000	476,638,010,000	507,699,460,000	612,858,579,000	TA
	302,464,345,143	293,699,445,000	297,126,650,000	313,498,205,000	315,456,738,000	306,898,511,000	301,809,851,000	OE
	2,199,894,714	-3,427,205,000	-5,121,655,000	5,597,616,000	6,707,465,000	4,942,763,000	11,638,708,000	صافي الدخل بعد الضرائب
	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	الأسهم العادية
	0.663	0.64	0.64	0.57	0.69	0.76	0.75	قيمة Q
	0.476	0.56	0.56	0.56	0.49	0.49	0.42	disESG
	0.004	-0.007	-0.010	0.011	0.014	0.010	0.019	ROA
	0.007	-0.012	-0.017	0.018	0.021	0.016	0.039	ROE
	0.410	0.443	0.431	0.370	0.338	0.396	0.508	Lev
	11.711	11.722	11.718	11.697	11.678	11.706	11.787	Log F Size
	0.009	-0.014	-0.020	0.022	0.027	0.020	0.047	EPS
		0.60	0.51	0.36	0.60	0.58	-0.72	الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر
		قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-53) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف الائتمان العراقي يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin 's Q) في سنة 2016 بنسبة (0.76) و هي دلالة على أنّ أداء الإدارة اعلى من متوسط، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر إغلاق سهم المصرف ، أمّا الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية كانت أعلى نسبة له في السنوات من 2019 الى 2021 إذ بلغت (56 %)، والذي يفسر الارتباط العكسي، أمّا اعلى عائد على الموجودات فكان في 2017 بنسبة (1.4%)، والعائد على حق الملكية كان اعلى عائد في 2017 (2.1%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2019

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

(44.3%) ، وحجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2019 (11.722) ومتوسط ربحية السهم فكان في سنة 2017 هو الأفضل إذ كان المتوسط (0.027) ، ويلاحظ أنّ الارتباط عكسي قوي بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (-0.72) ، والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (0.58) ، والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.60) والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.36) ، والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة وحجم الشركة (0.51) والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.60).

7.2.4.4 سابقاً : مصرف سومر

الجدول (4-54) القيمة السوقية لأسهم مصرف سومر

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015	0.950	250,000,000,000	237,500,000,000
2016	0.900	250,000,000,000	225,000,000,000
2017	0.900	250,000,000,000	225,000,000,000
2018	0.900	250,000,000,000	225,000,000,000
2019	0.510	250,000,000,000	127,500,000,000
2020	0.400	250,000,000,000	100,000,000,000
2021	0.380	250,000,000,000	95,000,000,000
المتوسط	0.706		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيئة الأوراق المالية العراقية

الجدول (4-55) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin's Q) لمصرف سومر

مصرف سومر $Q = (MVE + DEBT) / TA$								
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
MVE	237,500,000,000	225,000,000,000	225,000,000,000	225,000,000,000	127,500,000,000	100,000,000,000	95,000,000,000	176,428,571,429
TL(DBET)	102,102,749,000	84,633,695,000	122,662,900,000	141,111,468,000	80,919,690,000	70,239,325,000	108,392,431,000	101,437,465,429
TA	365,810,877,000	351,772,887,000	390,176,183,000	409,535,591,000	350,387,452,000	333,165,030,000	372,485,388,000	367,619,058,286
OE	263,708,128,000	267,139,192,000	267,513,283,000	268,424,123,000	269,467,762,000	262,925,705,000	264,092,957,000	266,181,592,857
صافي الدخل بعد الضرائب	3,613,295,000	3,775,942,000	400,653,000	912,959,000	1,008,783,000	1,066,854,000	1,167,546,000	1,706,576,000
الأسهم العادية	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000
قيمة Q	0.93	0.88	0.89	0.89	0.59	0.51	0.55	0.749
disESG	0.18	0.40	0.46	0.57	0.57	0.57	0.64	0.484
ROA	0.010	0.011	0.001	0.002	0.003	0.003	0.003	0.005
ROE	0.014	0.014	0.001	0.003	0.004	0.004	0.004	0.006
Lev	0.279	0.241	0.314	0.345	0.231	0.211	0.291	0.273

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

11.564	11.571	11.523	11.545	11.612	11.591	11.546	11.563	Log F Size
0.007	0.005	0.004	0.004	0.004	0.002	0.015	0.014	EPS
		0.44	0.58	0.57	0.44	0.41	-0.69	الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر
		قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-55) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف سومر يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin 's Q) في السنتين 2017 و2018 بنسبة (0.89) و هي دلالة على أنّ أداء الإدارة اعلى من متوسط ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر أغلاق سهم المصرف ، أمّا الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة في سنة 2021 إذ بلغت (64 %) وهو الذي يفسر الارتباط العكسي، أمّا اعلى عائد على الموجودات فكان في 2016 بنسبة (1.1%)، والعائد على حق الملكية كان اعلى عائد في 2016 (1.4%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2018 (34.5%) وحجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2018 (11.612) ومتوسط ربحية السهم كان في سنة 2016 هو الأفضل إذ كان المتوسط (0.015) ، ويُلاحظ أنّ الارتباط عكسي قوي بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (-0.69)، والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (0.41) ، والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.44) والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.57) ، والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة وحجم الشركة (0.58) والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.44).

9.2.4.4 ثامناً : المصرف التجاري العراقي

الجدول (4-56) القيمة السوقية لأسهم المصرف التجاري العراقي

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015	0.410	250,000,000,000	102,500,000,000
2016	0.480	250,000,000,000	120,000,000,000
2017	0.490	250,000,000,000	122,500,000,000
2018	0.470	250,000,000,000	117,500,000,000
2019	0.460	250,000,000,000	115,000,000,000
2020	0.440	250,000,000,000	110,000,000,000
2021	0.620	250,000,000,000	155,000,000,000
المتوسط	0.481		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

الجدول (57-4) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) للمصرف التجاري العراقي

المصرف التجاري العراقي Q = (MVE + DEBT) / TA								
المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
120,357,142,857	155,000,000,000	110,000,000,000	115,000,000,000	117,500,000,000	122,500,000,000	120,000,000,000	102,500,000,000	MVE
181,573,419,571	197,768,746,000	309,194,600,000	177,363,524,000	159,987,367,000	169,143,319,000	141,878,208,000	115,678,173,000	TL(DBET)
471,062,986,714	512,311,665,000	616,949,229,000	449,595,650,000	443,945,613,000	460,702,017,000	423,819,261,000	390,117,472,000	TA
289,489,567,143	314,542,919,000	307,754,629,000	272,232,126,000	283,958,246,000	291,558,698,000	281,941,053,000	274,439,299,000	OE
12,981,845,429	13,009,256,000	35,456,553,000	6,554,326,000	10,864,383,000	10,050,154,000	7,577,912,000	7,360,334,000	صافي الدخل بعد الضرائب
250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	الأسهم العادية
0.636	0.69	0.68	0.65	0.63	0.63	0.62	0.56	قيمة Q
0.557	0.63	0.63	0.63	0.56	0.63	0.49	0.46	disESG
0.026	0.025	0.057	0.015	0.024	0.022	0.018	0.019	ROA
0.044	0.041	0.115	0.024	0.038	0.034	0.027	0.027	ROE
0.377	0.386	0.501	0.394	0.360	0.367	0.335	0.297	Lev
11.669	11.710	11.790	11.653	11.647	11.663	11.627	11.591	Log F Size
0.052	0.052	0.142	0.026	0.043	0.040	0.030	0.029	EPS
		0.55	0.85	0.80	0.53	0.51	0.86	الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر
		قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (57-4) الذي يوضح قيم معادلة Q للمصرف التجاري العراقي يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin 's Q) في السنتين 2020 و2021 بنسبة (0.68) و(0.69) وهي دلالة على أنّ أداء الإدارة متوسط ، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر إغلاق سهم المصرف ، أمّا الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة في سنة 2020 و2021 إذ بلغت (63 %) وهو الذي يفسر الارتباط الطردي ، أمّا أعلى عائد على الموجودات فكان في 2018 بنسبة (5.7%)، والعائد على حق الملكية كان أعلى عائد في 2020 (11.5%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2020 (50.1%) وحجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2020 (11.790) ومتوسط ربحية السهم كان في سنة 2020 هو الأفضل إذ كان المتوسط

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

(0.142) ، كما يُلاحظ أنّ الارتباط طردي قوي بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (0.86)، والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (0.51) ، والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.53) والارتباط طردي قوي جدا بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.80) ، والارتباط طردي قوي جدا بين قيمة الشركة وحجم الشركة (0.85) والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.55).

3.4.4 قيمة الشركة للمصارف الاستثمارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

1.3.4.4 أولا : مصرف آشور الدولي للاستثمار

الجدول (4-58) القيمة السوقية لأسهم مصرف آشور الدولي للاستثمار

السنوات	أسعار الإغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015	0.430	250,000,000,000	107,500,000,000
2016	0.340	250,000,000,000	85,000,000,000
2017	0.300	250,000,000,000	75,000,000,000
2018	0.230	250,000,000,000	57,500,000,000
2019	0.240	250,000,000,000	60,000,000,000
2020	0.280	250,000,000,000	70,000,000,000
2021	0.440	250,000,000,000	110,000,000,000
المتوسط	0.323		

المصدر : من وهذا إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الجدول (4-59) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin's Q) لمصرف آشور الدولي للاستثمار

مصرف آشور الدولي للاستثمار $Q = (MVE + DEBT) / TA$								السنوات
المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
80,714,285,714	110,000,000,000	70,000,000,000	60,000,000,000	57,500,000,000	75,000,000,000	85,000,000,000	107,500,000,000	MVE
185,772,072,714	332,130,921,000	201,955,349,000	157,616,273,000	199,071,136,000	109,669,490,000	130,130,161,000	169,831,179,000	TL(DBET)
449,639,556,714	613,525,839,000	475,519,025,000	424,655,845,000	467,479,690,000	375,795,746,000	382,770,655,000	407,730,097,000	TA
263,867,484,000	281,394,918,000	273,563,676,000	267,039,572,000	268,408,554,000	266,126,256,000	252,640,494,000	237,898,918,000	OE
11,321,124,571	14,827,792,000	7,620,058,000	6,048,969,000	4,735,286,000	13,485,762,000	14,741,576,000	17,788,429,000	صافي الدخل بعد الضرائب
250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	الأسهم العادية

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

0.584	0.72	0.57	0.51	0.55	0.49	0.56	0.68	قيمة Q
0.586	0.70	0.64	0.53	0.53	0.59	0.55	0.56	disESG
0.026	0.024	0.016	0.014	0.010	0.036	0.039	0.044	ROA
0.044	0.053	0.028	0.023	0.018	0.051	0.058	0.075	ROE
0.402	0.541	0.425	0.371	0.426	0.292	0.340	0.417	Lev
11.647	11.788	11.677	11.628	11.670	11.575	11.583	11.610	Log F Size
0.045	0.059	0.030	0.024	0.019	0.054	0.059	0.071	EPS
		0.57	0.64	0.82	0.54	0.26	0.58	الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر
		قيمة الشركة EPS	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-59) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف آشور الدولي للاستثمار يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin's Q) في سنة 2021 بنسبة (0.72) وهي دلالة على أنّ أداء الإدارة متوسط ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر أغلاق سهم المصرف ، أمّا الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة في سنة 2017 و 2020 إذ بلغت (63 %) و (60 %) وهو الذي يفسر الارتباط الطردي، أمّا أعلى عائد على الموجودات فكان في 2016 بنسبة (3.9%)، والعائد على حق الملكية كان أعلى عائد في 2016 (5.8%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2021 (54.1%) و حجم الشركة (اللوجاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2021 (11.788) ومتوسط ربحية السهم كان في سنة 2021 هو الأفضل إذ كان المتوسط (0.059) ، كما يُلاحظ أنّ الارتباط طردي متوسط بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (0.58) ، والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (0.26) ، والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.54) والارتباط طردي قوي جدا بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.82) ، والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة وحجم الشركة (0.64) والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.57).

2.3.4.4 ثانياً : مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل

الجدول (4-60) القيمة السوقية لأسهم مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015 - 2016 لم يكن المصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية			
2017	0.800	250,000,000,000	200,000,000,000
2018	0.810	250,000,000,000	202,500,000,000
2019	0.810	250,000,000,000	202,500,000,000
2020	0.810	250,000,000,000	202,500,000,000
2021	0.810	250,000,000,000	202,500,000,000
المتوسط	0.808		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

الجدول (4-61) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin's Q) لمصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل

مصرف التنمية الدولي Q = (MVE + DEBT) / TA								
المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
202,000,000,000	202,500,000,000	202,500,000,000	202,500,000,000	202,500,000,000	200,000,000,000	0	0	MVE
654,738,946,800	1,209,121,417,000	787,250,695,000	499,117,086,000	396,865,849,000	381,339,687,000	381,887,500,000	520,781,850,000	TL(DBET)
931,541,965,800	1,507,855,376,000	1,069,745,295,000	768,378,726,000	660,960,008,000	650,770,424,000	654,596,192,000	792,954,700,000	TA
276,803,019,000	298,733,959,000	282,494,600,000	269,261,640,000	264,094,159,000	269,430,737,000	272,708,692,000	272,172,850,000	OE
11,296,596,600	17,284,009,000	13,631,895,000	5,181,610,000	7,663,423,000	12,722,046,000	16,535,842,000	17,154,698,000	صافي الدخل بعد الضرائب
250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	الأسهم العادية
0.915	0.94	0.93	0.91	0.91	0.89	0.58	0.66	قيمة Q
0.598	0.64	0.64	0.59	0.56	0.56			disESG
0.012	0.011	0.013	0.007	0.012	0.020	0.025	0.022	ROA
0.046	0.058	0.048	0.019	0.029	0.047	0.061	0.063	ROE
0.675	0.802	0.736	0.650	0.600	0.586	0.583	0.657	Lev
11.945	12.178	12.029	11.886	11.820	11.813	11.816	11.899	Log F Size
0.045	0.069	0.055	0.021	0.031	0.051	0.066	0.069	EPS
		0.50	0.95	0.97	0.42	-0.51	0.93	الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر
		قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-61) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin's Q) في سنة 2021 بنسبة (0.94) وهي دلالة على أنّ أداء الإدارة عالٍ ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر أغلاق سهم المصرف ، أمّا الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة في سنة 2020 و2021 إذ بلغت (64 %) ، وهو الذي يفسر الارتباط الطردي، أمّا أعلى عائد على الموجودات فكان في 2017 بنسبة (2%)، والعائد على حق الملكية كان أعلى في 2021 (5.8%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2021 (80.2%)

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

وحجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2021 (12.178) ومتوسط ربحية السهم كان في سنة 2021 هو الأفضل إذ كان المتوسط (0.069) ، كما يُلاحظ أنّ الارتباط طردي قوي جداً بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (0.93) ، والارتباط عكسي متوسط بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (-0.51) ، والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.42) والارتباط طردي قوي جدا بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.97) ، والارتباط طردي قوي جدا بين قيمة الشركة وحجم الشركة (0.95) والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.50).

3.3.4.4 ثالثاً : المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

الجدول (4-62) القيمة السوقية لأسهم المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015	0.510	250,000,000,000	127,500,000,000
2016	0.600	250,000,000,000	150,000,000,000
2017	0.500	250,000,000,000	125,000,000,000
2018	0.400	250,000,000,000	100,000,000,000
2019	0.400	250,000,000,000	100,000,000,000
2020	0.380	250,000,000,000	95,000,000,000
2021	0.500	250,000,000,000	125,000,000,000
المتوسط	0.470		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الجدول (4-63) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

مصرف العراق الإسلامي $Q = (MVE + DEBT) / TA$								السنوات
المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
117,500,000,000	125,000,000,000	95,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	125,000,000,000	150,000,000,000	127,500,000,000	MVE
356,818,364,429	643,648,568,000	516,497,785,000	510,019,376,000	241,945,492,000	201,987,549,000	185,945,674,000	197,684,107,000	TL(DBET)
627,970,186,143	916,171,473,000	806,091,845,000	782,159,287,000	504,542,790,000	469,739,636,000	447,196,700,000	469,889,572,000	TA
271,151,821,714	272,522,905,000	289,594,060,000	272,139,911,000	262,597,298,000	267,752,087,000	261,251,026,000	272,205,465,000	OE
8,650,399,571	6,628,338,000	15,221,162,000	11,932,699,000	5,039,911,000	7,088,260,000	6,958,038,000	7,684,389,000	صافي الدخل بعد الضرائب
250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	الأسهم العادية
0.742	0.84	0.76	0.78	0.68	0.70	0.75	0.69	قيمة Q
0.636	0.70	0.70	0.67	0.67	0.67	0.67	0.37	disESG

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

0.014	0.007	0.019	0.015	0.010	0.015	0.016	0.016	ROA
0.032	0.024	0.053	0.044	0.019	0.026	0.027	0.028	ROE
0.534	0.703	0.641	0.652	0.480	0.430	0.416	0.421	Lev
11.780	11.962	11.906	11.893	11.703	11.672	11.650	11.672	Log F Size
0.035	0.027	0.061	0.048	0.020	0.028	0.028	0.031	EPS
		0.30	0.82	0.82	0.30	-0.31	0.45	الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر
		قيمة الشركة و EPS	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-63) الذي يوضح قيم معادلة Q للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin 's Q) في السنتين 2020-2021 بنسبة (0.84) و(0.76) وهي دلالة على أنّ أداء الإدارة اعلى من متوسط ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر أغلاق سهم المصرف ، أمّا الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة في السنتين 2020 و2021 إذ بلغت (70 %) وهو الذي يفسر الارتباط الطردي، أمّا اعلى عائد على الموجودات فكان في 2020 بنسبة (1.9%)، والعائد على حق الملكية كان اعلى عائد في 2021 (5.3%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2021 (70.3%) وحجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2021 (11.962) ومتوسط ربحية السهم كان في سنة 2020 هو الأفضل إذ كان المتوسط (0.061)، كما يُلاحظ أنّ الارتباط طردي متوسط بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (0.45)، والارتباط عكسي ضعيف بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (-0.31) ، والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.30) والارتباط طردي قوي جدا بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.82) ، والارتباط طردي قوي جدا بين قيمة الشركة وحجم الشركة (0.82) والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.30).

4.3.4.4 رابعاً : مصرف الاستثمار العراقي

الجدول (4-64) القيمة السوقية لأسهم مصرف الاستثمار العراقي

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015	0.680	250,000,000,000	170,000,000,000
2016	0.600	250,000,000,000	150,000,000,000
2017	0.420	250,000,000,000	105,000,000,000
2018	0.280	250,000,000,000	70,000,000,000
2019	0.270	250,000,000,000	67,500,000,000
2020	0.230	250,000,000,000	57,500,000,000
2021	0.300	250,000,000,000	75,000,000,000
المتوسط	0.397		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

الجدول (4-65) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف الاستثمار العراقي

مصرف الاستثمار Q = (MVE + DEBT) / TA								السنوات
المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
99,285,714,286	75,000,000,000	57,500,000,000	67,500,000,000	70,000,000,000	105,000,000,000	150,000,000,000	170,000,000,000	MVE
305,197,980,210	387,820,309,612	306,205,725,642	269,203,027,799	323,983,243,537	290,623,878,878	288,077,511,000	270,472,165,000	TL(DBET)
580,136,534,631	650,958,668,058	571,480,175,360	529,829,506,291	607,084,862,905	573,706,555,803	577,870,247,000	550,025,727,000	TA
274,938,554,421	263,138,358,446	265,274,449,718	260,626,478,492	283,101,619,368	283,082,676,925	289,792,736,000	279,553,562,000	OE
3,354,569,298	922,599,195	4,673,583,718	17,216,299	338,964,573	3,995,916,000	10,179,136,000	17,498,694,000	صافي الدخل بعد الضرائب
250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	الأسهم العادية
0.697	0.71	0.64	0.64	0.65	0.69	0.76	0.80	قيمة Q
0.569	0.61	0.60	0.60	0.57	0.57	0.57	0.46	disESG
0.009	0.001	0.008	0.000	0.001	0.007	0.030	0.019	ROA
0.019	0.004	0.018	0.000	0.001	0.014	0.060	0.036	ROE
0.524	0.596	0.536	0.508	0.534	0.507	0.499	0.492	Lev
11.763	11.814	11.757	11.724	11.783	11.759	11.762	11.740	Log F Size
0.022	0.004	0.019	0.00	0.001	0.016	0.041	0.070	EPS
		0.86	0.01	-0.29	0.74	0.74	-0.75	الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر
		قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-65) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف الاستثمار العراقي يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin 's Q) في سنة 2016 بنسبة (0.76) وهي دلالة على أنّ أداء الإدارة اعلى من متوسط ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر إغلاق سهم المصرف ، أما الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة في سنة 2021 إذ بلغت (61 %) ، وهو الذي يفسر الارتباط العكسي، أما اعلى عائد على الموجودات فكان في 2016 بنسبة (3%)، والعائد على حق الملكية كان اعلى عائد في 2016 (6%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2021 (59.6%) وحجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2021 (11.814) ومتوسط ربحية السهم كان في سنة 2020 هي الأفضل إذ كان المتوسط (0.061) ، كما يُلاحظ أنّ الارتباط طردي متوسط بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (0.45) ، والارتباط عكسي قوي بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (-0.75) ، والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.74) والارتباط عكسي ضعيف بين قيمة الشركة والرافعة المالية (-0.29) ، والارتباط طردي ضعيف جداً بين قيمة الشركة وحجم الشركة (0.01) والارتباط طردي قوي جداً بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.86).

5.3.4.4 خامساً : مصرف المنصور للاستثمار

الجدول (4-66) القيمة السوقية لأسهم مصرف المنصور للاستثمار

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015	0.870	250,000,000,000	217,500,000,000
2016	0.990	250,000,000,000	247,500,000,000
2017	0.790	250,000,000,000	197,500,000,000
2018	0.630	250,000,000,000	157,500,000,000
2019	0.670	250,000,000,000	167,500,000,000
2020	0.570	250,000,000,000	142,500,000,000
2021	0.510	250,000,000,000	127,500,000,000
المتوسط	0.719		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الجدول (4-67) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف المنصور للاستثمار

مصرف المنصور (MVE + DEBT) / Q = TA / Q								السنوات
المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
179,642,857,143	127,500,000,000	142,500,000,000	167,500,000,000	157,500,000,000	197,500,000,000	247,500,000,000	217,500,000,000	MVE
928,500,582,325	417,836,147,563	1,000,864,267,745	1,181,817,654,830	1,269,081,403,330	1,026,254,746,006	816,529,349,022	787,120,507,778	TL(DBET)
1,215,612,559,727	697,917,429,555	1,287,419,060,851	1,461,478,909,568	1,566,367,957,302	1,316,451,509,457	1,104,063,814,321	1,075,589,237,036	TA
287,111,977,402	280,081,281,992	286,554,793,106	279,661,254,738	297,286,553,972	290,196,763,451	287,534,465,299	288,468,729,258	OE
13,399,407,857	8,117,891,662	7,005,133,190	21,164,144,681	8,278,258,676	14,833,791,486	14,390,836,686	20,005,798,619	صافي الدخل بعد الضرائب
250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	الأسهم العادية
0.904	0.78	0.89	0.92	0.91	0.93	0.96	0.93	قيمة Q
0.604	0.67	0.61	0.59	0.59	0.59	0.63	0.55	disESG
0.011	0.012	0.005	0.014	0.005	0.011	0.013	0.019	ROA
0.047	0.029	0.024	0.076	0.028	0.051	0.050	0.069	ROE
0.749	0.599	0.777	0.809	0.810	0.780	0.740	0.732	Lev
12.072	11.844	12.110	12.165	12.195	12.119	12.043	12.032	Log F Size
0.054	0.032	0.028	0.085	0.033	0.059	0.058	0.080	EPS

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

		0.56	0.68	0.75	0.54	0.23	-0.67	الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر
		قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-67) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف المنصور للاستثمار يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin 's Q) في سنة 2016 بنسبة (0.96) وهي دلالة على أنّ أداء الإدارة عالي ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر إغلاق سهم المصرف ، أما الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة في سنة 2021 إذ بلغت (67 %)، وهو الذي يفسر الارتباط العكسي، أما أعلى عائد على الموجودات فكان في 2019 بنسبة (1.4%)، والعائد على حق الملكية كان أعلى عائد في 2019 (7.6%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2018 (81%) وحجم الشركة (اللوجاريم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2021 (12.195) ومتوسط ربحية السهم كان في سنة 2019 هو الأفضل إذ كان المتوسط (0.085) ، كما يُلاحظ أنّ الارتباط عكسي قوي بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (-0.67)، والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (0.23) ، والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.54) والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.75)، والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة وحجم الشركة (0.68) والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.56).

6.3.4.4 سادساً : مصرف الشرق الأوسط للاستثمار

الجدول (4-68) القيمة السوقية لأسهم مصرف الشرق الأوسط للاستثمار

السنوات	أسعار الإغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015	0.510	250,000,000,000	127,500,000,000
2016	0.430	250,000,000,000	107,500,000,000
2017	0.350	250,000,000,000	87,500,000,000
2018	0.130	250,000,000,000	32,500,000,000
2019	0.100	250,000,000,000	25,000,000,000
2020	0.120	250,000,000,000	30,000,000,000
2021	0.200	250,000,000,000	50,000,000,000
المتوسط	0.263		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الجدول (4-69) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار

مصرف الشرق الأوسط $Q = (MVE + DEBT) / TA$								
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
MVE	127,500,000,000	107,500,000,000	87,500,000,000	32,500,000,000	25,000,000,000	30,000,000,000	50,000,000,000	65,714,285,714
TL(DBET)	368,521,403,000	369,489,006,000	509,539,000,000	533,282,269,000	390,941,198,000	382,977,651,000	375,540,499,000	418,613,003,714
TA	630,945,817,000	656,850,484,000	770,690,000,000	800,749,802,000	658,231,494,000	647,868,750,000	640,721,811,000	686,579,736,857

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

267,966,733,143	265,181,312,000	264,891,099,000	267,290,296,000	267,467,533,000	261,151,000,000	287,361,478,000	262,424,414,000	OE
1,197,010,714	(2,095,830,000)	290,173,000	78,677,000	(2,295,243,000)	(581,555,000)	11750404000	1,232,449,000	صافي الدخل بعد الضرائب
250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	الأسهم العادية
0.704	0.66	0.64	0.63	0.71	0.77	0.73	0.79	قيمة Q
0.613	0.67	0.67	0.66	0.66	0.60	0.54	0.49	disESG
0.002	-0.003	0.000	0.000	-0.003	-0.001	0.018	0.002	ROA
0.004	-0.008	0.001	0.000	-0.009	-0.002	0.041	0.005	ROE
0.606	0.586	0.591	0.594	0.666	0.661	0.563	0.584	Lev
11.835	11.807	11.811	11.818	11.903	11.887	11.817	11.800	Log F Size
0.005	-0.008	0.001	0.000	-0.009	-0.002	0.047	0.005	EPS
		0.21	0.28	0.26	0.21	0.22	-0.81	الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر
		قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-69) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin 's Q) في سنة 2017 بنسبة (0.77) وهي دلالة على أنّ أداء الإدارة متوسط ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع المديونية ، أمّا الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة في سنة 2021 إذ بلغت (67 %) وهو الذي يفسر الارتباط العكسي، أمّا أعلى عائد على الموجودات فكان في 2016 بنسبة (1.8%)، والعائد على حق الملكية كان أعلى عائد في 2016 (4.1%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2017 (66.1%) وحجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2017 (11.887) ومتوسط ربحية السهم كان في سنة 2016 هو الأفضل إذ كان المتوسط (0.047) ، كما يُلاحظ أنّ الارتباط عكسي قوي بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (-0.81) ، والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (0.22) ، والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.21) والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.26)، والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة وحجم الشركة (0.28) والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.21).

7.3.4.4 سابعاً : مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

الجدول (4-70) القيمة السوقية لأسهم مصرف جيهان

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2016	2.750	255,000,000,000	701,250,000,000
2017	2.750	255,000,000,000	701,250,000,000
2018	2.650	255,000,000,000	675,750,000,000
2019	2.520	255,000,000,000	642,600,000,000
2020	2.290	255,000,000,000	583,950,000,000
2021	2.290	255,000,000,000	583,950,000,000
المتوسط	2.542		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الجدول (4-71) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin's Q) لمصرف جيهان

مصرف جيهان $Q = (MVE + DEBT) / TA$								السنوات
المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
648,125,000,000	583,950,000,000	583,950,000,000	642,600,000,000	675,750,000,000	701,250,000,000	701,250,000,000		MVE
426,752,501,714	977,457,478,000	431,643,416,000	340,979,043,000	368,760,525,000	292,408,535,000	341,973,795,000	234,044,720,000	TL(DBET)
732,284,917,000	285,572,468,000	709,629,584,000	632,481,339,000	659,759,033,000	609,898,212,000	643,074,676,000	608,121,629,000	TA
305,532,415,286	285,572,468,000	277,986,168,000	291,502,296,000	290,998,508,000	317,489,677,000	301,100,881,000	374,076,909,000	OE
11,357,008,429	8,378,449,000	3,333,968,000	503,790,000	4,321,560,000	16,388,796,000	19,714,632,000	26,857,864,000	صافي الدخل بعد الضرائب
255,000,000,000	255,000,000,000	255,000,000,000	255,000,000,000	255,000,000,000	255,000,000,000	255,000,000,000	255,000,000,000	الأسهم العادية
1.349	1.24	1.43	1.56	1.58	1.63	1.62		قيمة Q
0.575	0.60	0.60	0.60	0.57	0.64	0.44		disESG
0.017	0.007	0.005	0.001	0.007	0.027	0.031	0.044	ROA
0.035	0.029	0.012	0.002	0.015	0.052	0.065	0.072	ROE
0.554	0.774	0.608	0.539	0.559	0.479	0.532	0.385	Lev
11.850	12.101	11.851	11.801	11.819	11.785	11.808	11.784	Log F Size
0.045	0.033	0.013	0.002	0.017	0.064	0.077	0.105	EPS

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

		0.34	-0.94	-0.97	0.31	0.41	-0.29	الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر
		قيمة الشركة و متوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-71) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف جيهان يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin 's Q) في سنة 2017 بنسبة (0.77) هي دلالة على أنّ أداء الإدارة عالٍ جداً ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر أغلاق السهم ، أما الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة في سنة 2017 إذ بلغت (64 %) ومع ذلك فالارتباط العكسي، أما أعلى عائد على الموجودات فكان في 2016 بنسبة (3.1%)، والعائد على حق الملكية فكان أعلى عائد في 2016 (6.5%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2021 (77.4%) وحجم الشركة (اللوغار يتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2021 (12.101) ومتوسط ربحية السهم كان في سنة 2016 هو الأفضل إذ كان المتوسط (0.077) ، كما يُلاحظ أنّ الارتباط عكسي ضعيف بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (-0.29) ، والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (0.41)، والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.31) والارتباط عكسي قوي جداً بين قيمة الشركة والرافعة المالية (-0.97)، والارتباط عكسي قوي جداً بين قيمة الشركة وحجم الشركة (-0.94) والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.34).

8.3.4.4 ثامناً : مصرف عبر العراق

الجدول (4-72) القيمة السوقية لأسهم مصرف عبر العراق

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015	0.700	264,000,000,000	184,800,000,000
2016	0.700	264,000,000,000	184,800,000,000
2017	0.700	264,000,000,000	184,800,000,000
2018	0.700	264,000,000,000	184,800,000,000
2019	0.700	264,000,000,000	184,800,000,000
2020	0.700	264,000,000,000	184,800,000,000
2021	0.700	264,000,000,000	184,800,000,000
المتوسط	0.700		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الجدول (4-73) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin 's Q) لمصرف عبر العراق

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
MVE	184,800,000,000	184,800,000,000	184,800,000,000	184,800,000,000	184,800,000,000	184,800,000,000	184,800,000,000	184,800,000,000
TL(DBET)	105,106,741,000	139,319,375,000	74,166,522,000	53,972,912,000	79,706,032,000	73,702,477,000	111,167,351,000	91,020,201,429

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

362,871,037,8 57	376,076,748,0 00	341,896,041,00 0	346,646,881,0 00	327,734,866,0 00	351,928,538,0 00	415,850,976,000	379,963,215,00 0	TA
271,850,836,4 29	264,909,397,0 00	268,193,564,00 0	266,940,849,0 00	273,761,954,0 00	277,762,016,0 00	276,531,601,000	274,856,474,00 0	OE
6,822,276,143	(2,171,795,00 0	2,983,064,000	1,323,004,000	6,483,791,000	10,244,632,00 0	15,054,335,000	13,838,902,000	صافي الدخل بعد الضرائب
264,000,000,0 00	264,000,000,0 00	264,000,000,00 0	264,000,000,0 00	264,000,000,0 00	264,000,000,0 00	264,000,000,000	264,000,000,00 0	الأسهم العادية
0.759	0.79	0.76	0.76	0.73	0.74	0.78	0.76	قيمة Q
0.660	0.68	0.68	0.68	0.68	0.73	0.65	0.52	disESG
0.018	-0.006	0.009	0.004	0.020	0.029	0.036	0.036	ROA
0.025	-0.008	0.011	0.005	0.024	0.037	0.054	0.050	ROE
0.247	0.296	0.216	0.230	0.165	0.211	0.335	0.277	Lev
11.559	11.575	11.534	11.540	11.516	11.546	11.619	11.580	Log F Size
0.026	-0.008	0.011	0.005	0.025	0.039	0.057	0.052	EPS
		-0.16	0.76	0.90	-0.17	-0.27	-0.29	الارتباط بين قيمة الشركة وباقى العناصر
		قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-73) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف عبر العراق يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin Q's) في سنة 2021 بنسبة (0.79) هي دلالة على أنّ أداء الإدارة اعلى من متوسط ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع المديونية، أمّا الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة في سنة 2017 إذ بلغت (73 %) وهو ما يفسر الارتباط العكسي، أمّا اعلى عائد على الموجودات فكان في 2016 بنسبة (3.6%)، والعائد على حق الملكية كان اعلى عائد في 2016 (5.4%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2016 (33.5%) وحجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2016 (11.619) ومتوسط ربحية السهم كان في سنة 2016 هو الأفضل إذ كان المتوسط (0.057)، كما يُلاحظ أنّ الارتباط عكسي ضعيف بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (-0.29)، والارتباط عكسي ضعيف بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (-0.27)، والارتباط عكسي جداً بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (-0.17) والارتباط طردي قوي جداً بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.90)، والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة وحجم الشركة (0.76) والارتباط عكسي ضعيف جداً بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (-0.16).

9.3.4.4 تاسعاً: المصرف الدولي الإسلامي

الجدول (4-74) القيمة السوقية لأسهم المصرف الدولي الإسلامي

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2016	1.000	100,000,000,000	100,000,000,000
2017	1.000	100,000,000,000	100,000,000,000
2018	1.000	100,000,000,000	100,000,000,000
2019	1.000	100,000,000,000	100,000,000,000
2020	1.960	100,000,000,000	196,000,000,000
2021	1.700	260,846,000,000	443,438,200,000
2022	1.750	260,846,000,000	456,480,500,000
المتوسط	1.344		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الجدول (4-75) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin's Q) للمصرف الدولي الإسلامي

المصرف الدولي الإسلامي $Q = (MVE + DEBT) / TA$								
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط
MVE	100,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	196,000,000,000	443,438,200,000	456,480,500,000	213,702,671,429
TL(DBET)	15,503,768,279	26,919,312,291	66,209,257,051	88,000,424,000	118,784,555,000	272,965,763,000	347,595,842,000	133,711,274,517
TA	115,778,440,550	127,305,397,532	166,906,665,555	186,801,174,000	219,325,557,000	533,339,298,000	619,776,853,000	281,319,055,091
OE	100,274,672,271	100,386,085,241	100,697,408,504	98,800,750,000	100,541,002,000	260,373,535,000	272,181,011,000	147,607,780,574
صافي الدخل بعد الضرائب	73,681,753	111,174,869	311,323,263	(1,896,658,000)	1,360,520,000	2,038,076,000	11,807,476,000	1,972,227,698
الأسهم العادية	100,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	260,846,000,000	260,846,000,000	145,956,000,000
قيمة Q	1.00	1.00	1.00	1.01	1.44	1.34	1.30	1.153
disESG	0.45	0.66	0.74	0.74	0.74	0.74	0.74	0.687
ROA	0.001	0.001	0.002	-0.010	0.006	0.004	0.019	0.003
ROE	0.001	0.001	0.003	-0.019	0.014	0.008	0.043	0.007
Lev	0.134	0.211	0.397	0.471	0.542	0.512	0.561	0.404

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

11.360	11.792	11.727	11.341	11.271	11.222	11.105	11.064	Log F Size
0.008	0.045	0.008	0.014	-0.019	0.003	0.001	0.001	EPS
		0.60	0.73	0.73	0.61	0.60	0.45	الارتباط بين قيمة الشركة وبقاى العناصر
		قيمة الشركة و متوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-75) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف الدولي الإسلامي يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin's Q) في سنة 2019 بنسبة (1.44) هي دلالة على أنّ أداء الإدارة عالٍ جداً ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى سعر إغلاق السهم ، أمّا الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة في السنوات من 2017 إلى 2021 إذ بلغت (74 %) وهو ما يفسر الارتباط الطردي، أمّا أعلى عائد على الموجودات فكان في 2021 بنسبة (1.9%)، والعائد على حق الملكية كان أعلى عائد في 2021 (4.3%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2021 (56.1%) وحجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2021 (11.795) ومتوسط ربحية السهم كان في سنة 2016 هو الأفضل إذ كان المتوسط (0.045) ، كما يُلاحظ أنّ الارتباط طردي متوسط بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (0.45) ، والارتباط طردي قوي قيمة الشركة والعائد على الموجودات (0.60) ، والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.61) والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.73)، والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة وحجم الشركة (0.73) والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.60).

10.3.4.4 عاشرًا : مصرف نور العراق

الجدول (4-76) القيمة السوقية لأسهم مصرف نور العراق

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2016	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2017	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2018	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2019	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2020	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2021	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
المتوسط	1.000		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

الجدول (4-77) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin's Q) لمصرف نور العراق

مصرف نور العراق (MVE) / TA + Q = DEBT							
المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	MVE
32,370,701,857	34,449,916,000	8,452,712,000	25,136,499,000	52,291,554,000	26,797,265,478	47,096,264,664	TL(DBET)
285,951,337,818	283,895,244,000	262,037,507,000	278,822,918,000	309,247,796,000	283,779,938,367	297,924,623,539	TA
253,580,635,961	249,445,328,000	253,584,795,000	253,686,419,000	256,956,242,000	256,982,672,889	250,828,358,875	OE
2,274,338,560	(1,539,467,000)	22,210,000	2,853,943,000	5,973,569,000	6,196,179,574	139,596,787	صافي الدخل بعد الضرائب
250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	الأسهل العادية
0.988	1.00	0.99	0.99	0.98	0.98	1.00	قيمة Q
0.555	0.67	0.62	0.62	0.60	0.54	0.28	disESG
0.008	-0.005	0.000	0.010	0.019	0.022	0.000	ROA
0.009	-0.006	0.000	0.011	0.023	0.024	0.001	ROE
0.111	0.121	0.032	0.090	0.169	0.094	0.158	Lev
11.456	11.453	11.418	11.445	11.490	11.453	11.474	Log F Size
0.009	-0.006	0.000	0.011	0.024	0.025	0.001	EPS
	-0.92	-0.09	0.13	-0.92	-0.92	-0.19	الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر
	قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-77) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف نور العراق (علماً أنّ مصرف لم يكن مدرجاً في السوق سنة 2015) يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin's Q) في السنتين 2017 و 2021 بنسبة (1) هي دلالة على أنّ أداء الإدارة عالٍ جداً ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى سعر إغلاق السهم، أما الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة في سنة 2021 إذ بلغت (67%) وهو ما يفسر الارتباط العكسي، أما أعلى عائد على الموجودات فكان في 2017 بنسبة (2.2%)، والعائد على حق الملكية كان أعلى عائد في 2017 (2.4%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2016 (16.9%) وحجم الشركة (اللوجاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2016 (11.474) ومتوسط ربحية السهم كان في سنة 2017 هو الأفضل إذ كان المتوسط (0.025)، كما يُلاحظ أنّ الارتباط عكسي ضعيف جداً بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (-0.19)، والارتباط عكسي قوي جداً بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (-0.92)، والارتباط عكسي قوي جداً بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (-0.92) والارتباط طردي ضعيف جداً بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.13)، والارتباط عكسي ضعيف جداً بين قيمة الشركة وحجم الشركة (-0.09) والارتباط عكسي قوي جداً بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (-0.92).

11.3.4.4 احدى عشر : مصرف العالم الإسلامي

الجدول (4-78) القيمة السوقية لأسهم مصرف العالم الإسلامي

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2016	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2017	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2018	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2019	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2020	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
2021	1.000	250,000,000,000	250,000,000,000
المتوسط	1.000		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الجدول (4-79) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin's Q) لمصرف العالم الإسلامي

مصرف العالم الإسلامي $Q = (MVE + DEBT) / TA$							
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
MVE	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000
TL(DBET)	8,038,829,000	38,852,861,000	12,959,827,000	27,725,463,000	89,753,824,000	67,048,989,000	40,729,965,500
TA	258,755,730,000	290,690,765,000	264,238,003,000	278,805,689,000	342,432,349,000	332,373,631,000	294,549,361,167
OE	250,716,901,000	251,837,904,000	251,278,176,000	251,080,226,000	252,678,525,000	265,324,642,000	253,819,395,667
صافي الدخل بعد الضرائب	704,780,000	1,060,003,000	(983,592,000)	(50,442,000)	1,292,900,000	873,613,000	482,877,000
الأسهم العادية	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000
قيمة Q	1.00	0.99	1.00	1.00	0.99	0.95	0.988
disESG	0.46	0.46	0.54	0.48	0.52	0.52	0.497
ROA	0.003	0.004	-0.004	0.000	0.004	0.003	0.001
ROE	0.003	0.004	-0.004	0.000	0.005	0.003	0.002
Lev	0.031	0.134	0.049	0.099	0.262	0.202	0.146
Log F Size	11.413	11.463	11.422	11.445	11.535	11.522	11.467
EPS	0.003	0.004	-0.004	0.000	0.005	0.003	0.002
الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر	-0.37	-0.23	-0.25	-0.48	-0.61	-0.27	
	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

من الجدول (4-79) الذي يوضح قيم معادلة Q لمصرف العالم الإسلامي (علماً أنّ المصرف لم يكن مدرجاً في السوق سنة 2015) يُلاحظ أنّ المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin's Q) في السنين 2016 و 2018 و 2019 بنسبة (1) هي دلالة على أنّ أداء الإدارة عالٍ جداً ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى سعر إغلاق السهم، أما الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة في سنة 2018 إذ بلغت (54%) وهو ما يفسر الارتباط العكسي، أما أعلى عائد على الموجودات فكان في 2017 و 2020 بنسبة (0.4%)، والعائد على حق الملكية كان أعلى عائد في 2020 (0.5%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2020 (26.2%) وحجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2017 (11.463) ومتوسط ربحية السهم كان في سنة 2020 هو الأفضل إذ كان المتوسط (0.005)، كما يُلاحظ أنّ الارتباط عكسي ضعيف بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (-0.37)، والارتباط عكسي ضعيف بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (-0.23)، والارتباط عكسي ضعيف بين قيمة الشركة وحجم الشركة (-0.61) والارتباط عكسي متوسّط بين قيمة الشركة والرافعة المالية (-0.48)، والارتباط عكسي قوي بين قيمة الشركة وحجم الشركة (-0.27) ومتوسط ربحية السهم (-0.27).

12.3.4.4 اثني عشر : المصرف الأهلي العراقي

الجدول (4-80) القيمة السوقية لأسهم المصرف الأهلي العراقي

السنوات	أسعار الأغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2015	0.550	250,000,000,000	137,500,000,000
2016	0.410	250,000,000,000	102,500,000,000
2017	0.470	250,000,000,000	117,500,000,000
2018	0.340	250,000,000,000	85,000,000,000
2019	0.610	250,000,000,000	152,500,000,000
2020	0.920	250,000,000,000	230,000,000,000
2021	1.230	250,000,000,000	307,500,000,000
المتوسط	0.647		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية لهيأة الأوراق المالية العراقية

الجدول (4-81) المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وقيمة الشركة وفق معادلة (Tobin's Q) للمصرف الأهلي العراقي

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
MVE	137,500,000,000	102,500,000,000	117,500,000,000	85,000,000,000	152,500,000,000	230,000,000,000	307,500,000,000	161,785,714,286
TL(DBET)	327,879,317,000	291,865,737,000	318,261,007,000	267,907,313,000	376,161,143,000	586,481,915,000	1,505,479,691,000	524,862,303,286
TA	592,231,994,000	579,598,327,000	603,980,329,000	525,757,058,000	632,802,650,000	893,964,966,000	1,821,341,840,000	807,096,737,714
OE	264,352,677,000	287,732,590,000	285,719,322,000	257,849,745,000	256,641,507,000	307,483,051,000	315,862,149,000	282,234,434,429

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الرابع

10,852,032,349	26,122,025,000	19,828,039,000	9,164,205,000	-7,912,541,000	2,965,436,000	23,501,801,000	2,295,261,442	صافي الدخل بعد الضرائب
250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	الأسمم العادية
0.800	1.00	0.91	0.84	0.67	0.72	0.68	0.79	قيمة Q
0.630	0.72	0.69	0.61	0.66	0.66	0.54	0.53	disESG
0.012	0.014	0.022	0.014	-0.015	0.005	0.041	0.004	ROA
0.036	0.083	0.064	0.036	-0.031	0.010	0.082	0.009	ROE
0.596	0.827	0.656	0.594	0.510	0.527	0.504	0.554	Lev
11.864	12.260	11.951	11.801	11.721	11.781	11.763	11.772	Log F Size
0.043	0.104	0.079	0.037	-0.032	0.012	0.094	0.009	EPS
		0.60	0.89	0.95	0.57	0.19	0.55	الارتباط بين قيمة الشركة وباقي العناصر
		قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم	قيمة الشركة وحجم الشركة	قيمة الشركة والرافعة المالية	قيمة الشركة والعائد على حق الملكية	قيمة الشركة والعائد على الموجودات	قيمة الشركة ونسبة الإفصاح	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف وبرنامجي Excel & SPSS

من الجدول (4-81) الذي يوضح قيم معادلة Q للمصرف الأهلي العراقي يُلاحظ أن المصرف قد سجل أعلى نسبة لقيمة الشركة بعد تطبيق IFRS وفق معادلة مقياس (Tobin's Q) في سنة 2021 بنسبة (1) هي دلالة على أن أداء الإدارة عالٍ جداً ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى سعر إغلاق السهم، أما الإفصاح وفق متطلبات معيار الاستدامة الخاص بالمصارف التجارية فكانت أعلى نسبة في سنة 2021 إذ بلغت (72%) وهو ما يفسر الارتباط الطردي، أما أعلى عائد على الموجودات فكان في 2016 بنسبة (4.1%)، والعائد على حق الملكية كان أعلى عائد في 2021 (8.3%)، والرافعة المالية كانت الأعلى في 2021 (82.7%) وحجم الشركة (اللوجاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) في سنة 2021 (12.260) ومتوسط ربحية السهم كان في سنة 2021 هو الأفضل إذ كان المتوسط (0.104)، كما يُلاحظ أن الارتباط طردي متوسط بين نسبة الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة (0.55)، والارتباط طردي ضعيف بين قيمة الشركة والعائد على الموجودات (0.19)، والارتباط طردي متوسط بين قيمة الشركة والعائد على حق الملكية (0.57) والارتباط طردي قوي جداً بين قيمة الشركة والرافعة المالية (0.95)، والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة وحجم الشركة (0.89) والارتباط طردي قوي بين قيمة الشركة ومتوسط ربحية السهم (0.60).

الخلاصة :

في هذا المبحث تمّ قياس قيم الشركات (المصارف) عينة البحث سواءً كانت مصارف تجارية أم استثمارية والتي أسهمها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مع ملاحظة أن المصارف التجارية المدرجة أسهمها في السوق تم أخذها بالكامل وقد بلغ عددها ثمانية مصارف، أما المصارف الاستثمارية العاملة والمدرجة فيصل عددها إلى 29 مصرفاً وعدد كبير منها مصارف حديثة جداً مدرجة منذ سنتين أو ثلاث في السوق لذلك لم يتم أخذها ضمن العينة وتم أخذ 12 مصرفاً فقط، كما يمكن القول بناءً على المصارف التي تم تحليل قوائمها في العينة البالغة 20 مصرفاً أن هنالك ارتباطاً وتأثيراً يتفاوت بين الطردي والعكسي وبين الضعيف والمتوسط والقوي.

المبحث الخامس : اختبار فرضيات البحث

من أجل إثبات فرضيات البحث أو نفيها ستستخدم مجموعة من الأدوات والوسائل الإحصائية لاختبار فرضيات البحث كالآتي:

4-5-1 اختبار الفرضيات الوصفية

اختبار الفرضية الأساسية الأولى: إن تطبيق IFRS يسهم في تحسين الإفصاح وفق متطلبات SASB.

الجدول (4-82) نسب الإفصاح وفق متطلبات معياري المصارف التجارية والاستثمارية للمصارف عينة البحث

اسم المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
مصرف الإقليم التجاري	0.36	0.42	0.50	0.50	0.57	0.64	0.68	0.52
مصرف الخليج	0.46	0.50	0.50	0.56	0.64	0.57	0.57	0.54
مصرف بابل	0.53	0.61	0.61	0.72	0.72	0.69	0.69	0.65
مصرف بغداد	0.57	0.61	0.64	0.64	0.64	0.64	0.71	0.64
مصرف الاتحاد العراقي	0.32	0.36	0.46	0.46	0.46	0.46	0.53	0.44
مصرف الائتمان العراقي	0.25	0.42	0.49	0.49	0.56	0.56	0.56	0.48
مصرف سومر	0.18	0.40	0.46	0.57	0.57	0.57	0.64	0.48
المصرف التجاري العراقي	0.46	0.49	0.53	0.56	0.63	0.63	0.63	0.56
مصرف آشور الدولي للاستثمار	0.56	0.55	0.59	0.53	0.53	0.64	0.70	0.59
مصرف التنمية الدولي للاستثمار	-	0.60	0.56	0.56	0.59	0.64	0.64	0.60
المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار	0.37	0.67	0.67	0.67	0.67	0.70	0.70	0.64
مصرف الاستثمار العراقي	0.46	0.57	0.57	0.57	0.60	0.60	0.61	0.57
مصرف المنصور للاستثمار	0.55	0.63	0.59	0.59	0.59	0.61	0.67	0.60
مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	0.49	0.54	0.60	0.66	0.66	0.67	0.67	0.61
مصرف جيهان للاستثمار والتمويل	-	0.44	0.64	0.57	0.60	0.60	0.60	0.58
مصرف عبر العراق	0.52	0.65	0.73	0.68	0.68	0.68	0.68	0.66
المصرف الدولي الإسلامي	0.44	0.66	0.74	0.74	0.74	0.74	0.74	0.69
مصرف نور العراق الإسلامي	-	0.28	0.54	0.60	0.62	0.62	0.67	0.56
مصرف العالم الإسلامي	-	0.46	0.46	0.54	0.48	0.52	0.52	0.50
المصرف الأهلي العراقي	0.53	0.54	0.66	0.66	0.61	0.69	0.72	0.63
المتوسط	0.35	0.52	0.58	0.59	0.61	0.62	0.65	0.58

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإفصاح في المبحثين الثاني والثالث من الفصل الرابع من الجدول (4-82) يُلاحظ التطور في نسب الإفصاح من سنة إلى أخرى بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية كون الكثير من متطلبات معياري محاسبة الاستدامة للمصارف التجارية والمصارف الاستثمارية تطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية، وعليه يمكن إثبات الفرضية على أغلب المصارف عينة البحث بأن إفصاحها قد تطور.

4-5-2 اختبار فرضيات الارتباط

لاختبار فرضيات البحث ، استخدم الباحثون أدناه :

(Abdi et al.,2022:5059-5073) و (Salem et al.,2020:6) و (Albitar et al.,2020:435- (437) و (Velte,2022:1010-1012) و (Gal & Akisik ,2020) و (Lai et al.,2014) و (Cortesi & Vena,2019) و (Berthelot et al.,2012) و (Bernardi & Stark,2016)

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الخامس

مجموعة مؤشرات تدل قياس الأداء المالي وغير المالي في نموذج انحدار متعدد ، وعلى ضوء ما سبق يمكن استنتاج نموذج نقيس به المتغيرات : التكامل بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المالية وتأثيرها في قيمة الشركة عن طريق الآتي:

$$\text{Tobin's Q} = \sigma + \beta_1 \text{disESG} + \beta_2 \text{ROA} + \beta_3 \text{ROE} + \beta_4 \text{Lev} + \beta_5 \text{Log Firm Size} + \beta_6 \text{EPS}$$

4-5-2-1 اختبار الفرضية الثانية :

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ارتباط بين تكامل تطبيق IFRS و SASB وقيمة الشركة.
الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ارتباط بين تكامل تطبيق IFRS و SASB وقيمة الشركة.

$$\text{Tobin's Q} = \sigma + \beta_1 \text{disESG} + \beta_2 \text{ROA} + \beta_3 \text{ROE} + \beta_4 \text{Lev} + \beta_5 \text{Log Firm Size} + \beta_6 \text{EPS}$$

الجدول (4-83) نتائج الانحدار المتعدد (اختبار الفرضية الثانية)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة ف	دلالة F Sig.	بيتا B	قيمة ت	دلالة t Sig.
قيمة الشركة	نسبة الإفصاح عن أبعاد محاسبة الاستدامة	0.621	0.386	1.361	.036	-.416-	-.494-	.022
	العائد على الموجودات							.036
	العائد على حقوق الملكية							.058
	الرافعة المالية							.686
	حجم الشركة							.107
	ربحية السهم							.102

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من أجل معرفة العلاقة بين تكامل معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المالية لمحاسبة الاستدامة الخاصة بالمصارف التجارية والمصارف الاستثمارية وقيمة الشركة ، يُلاحظ في الجدول (4-83) أنّ هنالك ارتباطاً بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المالية لمحاسبة الاستدامة وقيمة الشركة، وعليه يستبعد الفرض الصفري ويُقبل الفرض البديل. كما أظهرت نتائج نموذج الانحدار المتعدد أنه معنوي بدلالة قيمة ف (1.361) كما في الجدول المذكور أعلاه الذي اعتبرت فيه متغيرات (نسبة الإفصاح عن متطلبات محاسبة الاستدامة – العائد على الموجودات – العائد على حقوق الملكية – الرافعة المالية – حجم الشركة – ربحية السهم) متغيرات مستقلة ومتغير قيمة الشركة (متغير تابع). إذ تفسر النتائج أنّ المتغيرات المستقلة تفسر 38.6% من التباين الحاصل في قيمة الشركة ذلك بالنظر الى معامل التحديد (R^2)، كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين نسبة الإفصاح عن أبعاد محاسبة الاستدامة وقيمة الشركة إذ تؤثر نسبة الإفصاح بصورة عكسية في قيمة الشركة وبمقدار (-.416-) وأنّ قيمة ت المحسوبة بلغت (-.494-) وبدلالة (.022) اقل من (0.05) . كذلك جاءت قيمة بيتا لمتغير العائد على الموجودات بقيمة (-31.953-) والتأثير عكسي على قيمة الشركة وأنّ قيمة ت المحسوبة بلغت (-2.077-) وبدلالة (.036) اقل من (0.05)، وجاءت قيمة بيتا لمتغير العائد على حقوق الملكية بقيمة (-14.718-) بالتأثير العكسي السلبي على قيمة الشركة وأنّ قيمة ت المحسوبة بلغت (-.740-) وبدلالة (.058) أكثر من (0.05) ، أمّا قيمة بيتا لمتغير الرافعة المالية بقيمة (.287) إذ كان طردياً إيجابياً على قيمة الشركة وأنّ قيمة ت المحسوبة بلغت (.413) وبدلالة (.686) أكثر من (0.05) ويعني ذلك إذا ازدادت نسبة الرافعة المالية بمقدار وحدة ستتحسن قيمة الشركة بمقدار (.287) ، كما جاءت قيمة بيتا لمتغير حجم الشركة بقيمة (-1.220-) إذ كان التأثير عكسياً سلبياً على قيمة الشركة وأنّ قيمة ت المحسوبة بلغت (-1.732-) وبدلالة (.107) أكثر من (0.05) ، أمّا قيمة بيتا

الفصل الرابع: تحليل التكامل بين تطبيق IFRS & SASB وتأثيرهما في قيمة الشركة.....المبحث الخامس

لمتغير ربحية السهم بقيمة (31.833) إذ كان التأثير طردي إيجابي على قيمة الشركة وأن قيمة ت المحسوبة بلغت (1.757) وبدلالة (102). أكثر من (0.05). كما نستطيع كتابة معادلة الانحدار وفق الآتي:
 قيمة الشركة = 3.312 - 3.416 (نسبة الإفصاح عن متطلبات محاسبة الاستدامة) - 31.953 (العائد على الموجودات) - 14.718 (العائد على حقوق الملكية) + 0.287 (الرافعة المالية) - 1.220 (حجم الشركة) + 31.838 (ربحية السهم)

$$\text{Tobin's } Q = 3.312 - 3.416 \text{ disESG} - 31.953 \text{ ROA} - 14.718 \text{ ROE} + 0.287 \text{ Lev} - 1.220 \text{ Log Firm Size} + 31.838 \text{ EPS}$$

4-2-5-2 اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ارتباط بين تكامل تطبيق (IFRS) و SASB وسعر إغلاق السهم.
 الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ارتباط بين تكامل تطبيق (IFRS) و SASB وسعر إغلاق السهم.

$$SP = \sigma + \beta_1 \text{ disESG} + \beta_2 \text{ ROA} + \beta_3 \text{ ROE} + \beta_4 \text{ Lev} + \beta_5 \text{ Log Firm Size} + \beta_6 \text{ EPS}$$

الجدول (4-84) نتائج الانحدار المتعدد (اختبار الفرضية الثالثة)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة ف F	دلالة F Sig.	بيتا B	قيمة ت t	دلالة t Sig.
سعر إغلاق السهم	نسبة الإفصاح عن أبعاد محاسبة الاستدامة	0.576	0.332	1.078	.424	-1.002-	-0.458-	.655
	العائد على الموجودات					-45.272-	-1.134-	.277
	العائد على حقوق الملكية					-72.268-	-1.400-	.185
	الرافعة المالية					.406	.225	.825
	حجم الشركة					-2.395-	-1.310-	.213
	ربحية السهم					97.720	2.079	.058

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من أجل معرفة العلاقة بين تكامل معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المالية لمحاسبة الاستدامة الخاصة بالمصارف التجارية والمصارف الاستثمارية وسعر إغلاق السهم، نلاحظ في الجدول (4-82) أن هنالك ارتباطاً بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المالية لمحاسبة الاستدامة وسعر إغلاق السهم، وعليه يُستبعد الفرض الصفري ويُقبل الفرض البديل. كما أظهرت نتائج نموذج الانحدار المتعدد بأنه معنوي بدلالة قيمة ف (1.078) كما في الجدول المذكور الذي اعتبرت فيه متغيرات (نسبة الإفصاح عن متطلبات محاسبة الاستدامة - العائد على الموجودات - العائد على حقوق الملكية - الرافعة المالية - حجم الشركة - ربحية السهم) متغيرات مستقلة، ومتغير سعر إغلاق كمغير تابع. إذ تفسر النتائج أن المتغيرات المستقلة تفسر 33.2% من التباين الحاصل في سعر إغلاق السهم ذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2)، كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين نسبة الإفصاح عن أبعاد محاسبة الاستدامة وسعر إغلاق السهم إذ تؤثر نسبة الإفصاح بصورة عكسية في سعر السهم وبمقدار (-1.002-) إذا ازدادت نسبة الإفصاح بمقدار وحدة واحدة وأن قيمة ت المحسوبة بلغت (-458-). كذلك جاءت قيمة بيتا لمتغير العائد على الموجودات بقيمة (-45.272-) والتأثير عكسي على سعر إغلاق السهم وأن قيمة ت المحسوبة بلغت (-1.134-)، وجاءت قيمة بيتا لمتغير العائد على حقوق الملكية بقيمة (-72.268-) كذلك التأثير عكسي على سعر إغلاق السهم وأن قيمة ت المحسوبة بلغت (-1.400-)، أما قيمة بيتا لمتغير الرافعة المالية بقيمة (.406) إذ كان التأثير طردياً إيجابياً على سعر إغلاق السهم وأن قيمة ت المحسوبة بلغت (.225) ويعني ذلك إذا

ازداد مستوى الرافعة المالية بمقدار وحدة سيتحسن سعر إغلاق السهم ، كما جاءت قيمة بيتا لمتغير حجم الشركة بقيمة (-2.395-) إذ كان التأثير عكسياً سلبياً على سعر إغلاق السهم وأن قيمة ت المحسوبة بلغت (-1.310-)، أما قيمة بيتا لمتغير ربحية السهم فجاءت بقيمة (97.720) إذ كان التأثير طردياً إيجابياً على سعر إغلاق السهم وأن قيمة ت المحسوبة بلغت (2.079) . كما نستطيع كتابة معادلة الانحدار وفق الآتي:

$$\text{سعر الإغلاق} = 28.811 - 1.002 \text{ disESG} - 45.272 \text{ ROA} - 72.268 \text{ ROE} + .406 \text{ Lev} - 2.395 \text{ Firm Size} + 97.720 \text{ EPS}$$

4-5-2-3 اختبار الفرضية الرابعة

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ارتباط موجبة بين سعر إغلاق السهم وقيمة الشركة.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ارتباط موجبة بين سعر إغلاق السهم وقيمة الشركة.

الجدول (4-85) نتائج الانحدار البسيط (اختبار الفرضية الرابعة)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة ف F	دلالة ف Sig.	بيتا B	قيمة ت t	دلالة ت Sig.
قيمة الشركة	سعر إغلاق السهم	.921	.848	100.206	.000	.370	10.010	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من أجل معرفة العلاقة بين سعر إغلاق السهم وقيمة الشركة ، يُلاحظ في الجدول (4-83) أن نتائج نموذج الانحدار المتعدد أظهرت بأنه معنوي بدلالة قيمة ف (100.206) كما في الجدول المذكور الذي اعتُبر فيه سعر إغلاق السهم متغيراً مستقلاً، ومتغير قيمة الشركة كمتغير تابع. إذ أن هنالك ارتباطاً بين سعر إغلاق السهم وقيمة الشركة، وعليه يُستبعد الفرض الصفرى ويُقبل الفرض البديل. كما تفسر النتائج إن المتغيرات المستقلة تفسر 84.8% من التباين الحاصل في قيمة الشركة، ذلك بالنظر الى معامل التحديد (R²)، وجاءت قيمة بيتا لمتغير سعر إغلاق السهم بقيمة (0.370) بالتأثير الطردي الإيجابي على قيمة الشركة وأن قيمة ت المحسوبة بلغت (10.010) وبدلالة (0.000) اقل من (0.01) . كما نستطيع كتابة معادلة الانحدار وفق الآتي: قيمة الشركة = 0.37 + 0.55 سعر الإغلاق

$$\hat{Y} = 0.55 + 0.37sp$$

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

بعد تقديم الجانب النظري والعملي لمتغيرات البحث يمكن استنتاج النتائج الخاصة بكل الجانبين ، وفي هذا المبحث اهم الاستنتاجات النظرية والعملية.

1.1.5 الاستنتاجات النظرية

1. إن التكامل يدمج معاً الإفصاحات المالية وغير المالية لتعزيز نهج أكثر تماسكاً وفعالية لتقارير الشركات التي تهدف إلى مساعدة المستثمرين في التغلب على الانفصال المحتمل في معالجة أنواع مختلفة من المعلومات .
2. يسهم اعتماد الإبلاغ المتكامل في معالجة عدد من المشكلات ضمن تقارير الاستدامة التقليدية، مثل ضعف حساب جميع مصادر خلق القيمة ، والتداخلات بين الاستدامة والأداء المالي.
3. يرجع السبب الأساس لتوحيد الإبلاغ عن المعلومات غير المالية إلى تحسين شفافية المعلومات الاجتماعية والبيئية التي تبلى عنها الشركات ، من أجل ضمان قابليتها للمقارنة عبر القطاعات وعلى الصعيد الدولي.
4. يتأثر سوق رأس المال بعد اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل الزامي ، إذ يتمثل التأثير في تحسين السيولة وانخفاض تكلفة رأس المال ، فضلاً عن تحسين المعلومات.
5. يسهم اعتماد IFRS في البلدان النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية الخارجية فهو يسهم في تنمية السوق بشكل خاص والاقتصاد الكلي للبلد، لأن المعلومات عالية الجودة تُعد أمراً بالغ الأهمية من أجل الأداء الفعال لأسواق المال.
6. إن هناك مخاوف مستمرة من أن التقارير المالية التقليدية لا تمثل بشكل كافٍ الأبعاد المتعددة لقيمة الشركة. إذ أدى ذلك إلى البحث عن مقاييس مالية جديدة أو مقاييس غير مالية إضافية للقيمة والأداء ويرتبط بهذه التطورات نزعة متزايدة للشركات لإصدار تقارير غير مالية للأغراض العامة .
7. إن المسؤولية الاجتماعية ليست دائماً كلفة أنفقت، بل هي تعزيز لعائد مالي محتمل. كما تحتاج الشركات الدعم الكافي للاستمرار في إنفاقها الاجتماعي من أصحاب المصلحة الداخليين (الملاك – الموظفين) والخارجيين (الزبائن والموردين).
8. يقدم الإبلاغ عن أداء الاستدامة عدة فوائد للشركة، منها: تحسين المصداقية وتقليل المخاطر القانونية وتحسين علاقات الموردين وزيادة الوصول إلى رأس المال وزيادة السلوك الأخلاقي.

2.1.5 الاستنتاجات العملية

1. هنالك ارتباط وتأثير بين تكامل معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير محاسبة الاستدامة المالية وقيمة الشركة وهذا الارتباط متفاوت بين الطردي والعكسي والقوي والمتوسط، وسبب التفاوت يرجع الى حجم الشركة وإدارتها والوعي الثقافي الخاص بالمستثمرين والزبائن والهيئات التنظيمية .
2. إن البيئة المؤسسية المحيطة بكل شركة يمكن أن تؤثر في سلوك الشركات وكفاءة الهياكل التنظيمية. فيما يتعلق بمحاسبة الاستدامة تحديداً ، ويلاحظ تأثير البنك المركزي العراقي في المصارف بوجود حوكمة فعالة داخل المصارف، وأسهم ذلك في تحسين إبلاغ وجود معلومات الاستدامة.
3. يفضل المستثمرون عدم الاستثمار في الشركات التي تفشل في الإفصاح الاختياري بالمعلومات المتعلقة بأدائها الخاص بأبعاد محاسبة الاستدامة. وعن طريق تحليل قوائم المصارف يظهر أن أغلب المصارف ذات الإفصاح الأقل للمعلومات الخاصة بالاستدامة كان سعر سهمها يميل إلى الانخفاض.
4. تسهم الممارسات المستدامة في زيادة الإيرادات وخفض التكاليف، إذ يمكن زيادة الإيرادات عن طريق زيادة الودائع بسبب تحسين سمعة المصرف.

5. ساهم اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في تطوير الإفصاح عن معلومات محاسبة الاستدامة من سنة إلى أخرى بسبب تداخل متطلبات بعض المعايير.
6. إنَّ للأداء الاجتماعي للشركات تأثيراً قوياً إذ أنَّ التقييمات المحسَّنة للشركة تؤدي إلى اتجاهات وتقييمات محسَّنة للمنتج ، وزيادة التمايز في المنافسة ، تطوير الشهرة أو "رأس المال المعنوي" الذي يولد حماية "شبيهة بالتأمين" ضد المعلومات السلبية، وظهر ذلك عند بعض المصارف عينة البحث.
7. حجم الشركة والأداء المالي، فلحجم الشركة الذي يقاس بإجمالي الموجودات، أو المبيعات، أو عدد الموظفين، أو القيمة السوقية) اثر إيجابي على اعتماد الإبلاغ عن الاستدامة.
8. إنَّ ممارسات الإبلاغ الحالية أدت إلى فصل الإبلاغ المالي عن غير المالي ، مما أدى إلى إنتاج العديد من التقارير المستقلة عن الأداء التنظيمي. وقد أدى ذلك إلى عدم تكامل وترابط المعلومات المالية والاجتماعية والبيئية. إذ أنَّ الكثير من المصارف عينة البحث لديها مساهمات تشمل اغلب أبعاد محاسبة الاستدامة، ألاَّ أنها لم تكن مترجمة بإبلاغ يسهل تميزه.
9. إنَّ الإفصاح عن الاستدامة وفق متطلبات المعايير ذات العلاقة بالصناعة يرتبط ارتباطاً إيجابياً بأسعار الأسهم، وبالنتيجة يصبُّ في قيمة الشركة ، إذ أنَّ المستثمرين يقدرون المعلومات الإضافية والتكميلية التي تقدمها إفصاحات الاستدامة الخاصة بالمصارف في محاولة للحد من عدم تناسق المعلومات ، وقد لوحظ الارتباط السلبي للمصارف عينة البحث كون مؤشر الإبلاغ عن الاستدامة بشكل عام لا يلبي الطموح.
10. تحافظ الشركات ذات الحوكمة الجيدة على الموارد المالية بشكل أكثر كفاءة وفعالية عن طريق التركيز على تعظيم ثروة المساهمين ، وإضافة القيمة الاقتصادية المستمرة فضلاً عن تأكيد النمو المستدام .
11. إنَّ الأداء المالي و غير المالي لدى كثير من المصارف عينة البحث ضعيف ويفتقر إلى الاستراتيجيات الفعالة في استغلال السيولة المرتفعة أو محدودية الأنشطة التي تمارسها، فضلاً عن غياب نموذج الأعمال الفعال في تكوين المحفظة الاستثمارية.

المبحث الثاني : التوصيات

بعد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الجانبين النظري والعملي يمكن الخروج بجملة من التوصيات كالاتي:

1. اهتمام الشركات بالإبلاغ المتكامل والعمل بشكل طوعي على إصدار تقارير متكاملة مستفيدة من تجارب الشركات العالمية التي قامت بالإبلاغ المتكامل منذ سنوات للاستفادة من مزايا الإبلاغ المتكامل.
2. ينبغي على إدارات الشركات المعنية بصياغة نماذج الأعمال واستراتيجياتها الاستفادة من نماذج الإبلاغ المتكامل لما يضيفه من مزايا لخلق القيمة المستدامة وربط الأداءين المالي بغير المالي في تحليل البيئتين الداخلية والخارجية.
3. الاستفادة من مزايا توحيد المعلومات غير المالية لتحسين الشفافية في الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية التي تقدمها الشركات المبلغة، لجذب المستثمرين من بيئة السوق المحلية والدولية.
4. بخلاف المصارف ينبغي على الشركات الأخرى المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الاستفادة من مزايا معايير الإبلاغ المالي الدولية والعمل على اعتمادها طوعياً للاستفادة من مزايا هذه المعايير فضلاً عن جذب المستثمرين.
5. اهتمام إدارة سوق العراق للأوراق المالية بتجارب المصارف المطبقة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل إلزامي والترويج لها وتحليلها وإعداد دراسات لما أضافته هذه المعايير من قيمة للمصارف والسوق والاقتصاد بشكل عام لحث الشركات على الاعتماد طوعياً قبل إلزامها بذلك.
6. على إدارات الشركات العمل على إصدار تقارير خاصة بممارستها المستدامة تغطي أبعاد محاسبة الاستدامة إذا ما أرادت بيان أدائها وتعظيم قيمة الشركة بسبب مطالبات أصحاب المصلحة ووعي المستثمرين بأهمية التقارير التي تتضمن معلومات غير مالية.
7. من المهم تحليل النفقات الاجتماعية ومعرفة أثارها المستقبلية لكي تستمر الشركة بتعزيزها إذا ما أرادت الدعم والشرعية من جميع أصحاب المصلحة.
8. البحث والتحليل الكافي من إدارة الشركة في منافع الإبلاغ عن الممارسات المستدامة للحصول على التمويل الكافي والاستفادة من فرص ارتفاع أسعار أسهمها السوقية وتشجيع السلوك الأخلاقي بين موظفي الشركة.
9. لا بد لإدارة المصرف التي لديها ممارسات مستدامة وقيمتها أو سعر سهمها منخفض، من أن تراجع سياساتها الخاصة بالإبلاغ والعمل على إصدار تقرير خاص بالاستدامة على الأقل أو السير باتجاه التقارير المتكاملة مع تعزيز ممارساتها بشكل أكبر والإبلاغ عنها بشكل أفضل إذا ما أرادت تعظيم قيمة المصرف.
10. يفضل أن تراجع إدارة سوق العراق للأوراق المالية والمعنيين في البنك المركزي حوكمة الشركات في المصارف وإلزام المصارف بالحوكمة الفعالة أو تطوير الحوكمة الحالية لديها مع تحسين الإبلاغ عنها بشكل أفضل.
11. ينبغي على المصارف التي تعاني من انخفاض أسعار أسهمها المدرجة في السوق، البحث عن أسباب الانخفاض التي أحدها عدم الإفصاح الكافي عن الممارسات المستدامة سواء أكانت معلومات تعزيرية ضمن القوائم المالية التقليدية أم تقرير استدامة مستقل.
12. يمكن لأقسام بحوث السوق في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البحث في مزايا الممارسات المستدامة والإبلاغ عنها لتعظيم الإيرادات وتخفيض تكاليف الودائع.
13. لا بد للمصارف من الاستفادة من البحوث المقدمة في العراق والتي تعنى بفحص مزايا اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية على الاستدامة بغية الوصول إلى اعتماد معايير محاسبة الاستدامة المالية.

- 14 من المهم تحليل الأداء الاجتماعي للمصارف المنافسة ومعرفة كيف استفادت من ذلك في أدائها المالي وحصتها من بين المصارف من ناحية الودائع والقروض وغيرها من المنتجات المصرفية.
- 15 على المصارف ذات المركز المالي القوي والحصة السوقية الكبيرة التي أبلغت عن ممارساتها المستدامة وأثرت فيها بشكل إيجابي تعزيز هذه الممارسات والإبلاغ عنها.
- 16 الاهتمام بشكل أكثر جدية بآليات الإبلاغ الحالية من قبل المصارف للإبلاغ عن أدائها السنوي بشكل يوضح لأصحاب المصلحة صورة شاملة عن الأداء المالي والأداء غير المالي الخاص بالاستدامة عن طريق الاستفادة من التجارب العالمية والبحوث والدراسات المقدمة في هذا المجال.
- 17 الاهتمام بتحسين الإفصاح وتطويره بطريقة يتفق فيها مع متطلبات معايير محاسبة الاستدامة المالية لما للإفصاح الجيد من أثر في سعر السهم وجذب المستثمرين.
- 18 . ينبغي أن يكون الهدف الأساسي لأي شركة هو خلق قيمة لجميع أصحاب المصلحة، مثل المستثمرين والموظفين والزبائن والمجتمع ، ووفقا لذلك فلا بد من الحوكمة الفعالة ذات المراجعة المستمرة.
- 19 لابد لإدارات المصارف من تحسين استراتيجياتها وخططها والعمل على إيجاد الابتكارات الخاصة بمواردها للاستفادة منها بشكل أكبر وتعظيم القيمة وتطوير الأداء وتحسين الحصة السوقية.

المراجع والمصادر

المراجع العربية:

القرآن الكريم

أولاً : التقارير والوثائق الرسمية:

1. التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية من 2015 إلى 2021 .
2. البيانات المالية لمصرف الإقليم التجاري من 2015 إلى 2021 .
3. البيانات المالية لمصرف الخليج التجاري من 2015 إلى 2021 .
4. البيانات المالية لمصرف بابل من 2015 إلى 2021 .
5. البيانات المالية لمصرف بغداد من 2015 إلى 2021 .
6. البيانات المالية لمصرف الاتحاد العراقي من 2015 إلى 2021 .
7. البيانات المالية لمصرف الائتمان العراقي من 2015 إلى 2021 .
8. البيانات المالية لمصرف سومر من 2015 إلى 2021 .
9. البيانات المالية للمصرف التجاري العراقي من 2015 إلى 2021 ..
10. البيانات المالية لمصرف آشور الدولي للاستثمار من 2015 إلى 2021 .
11. البيانات المالية لمصرف التنمية الدولي للاستثمار من 2015 إلى 2021 .
12. البيانات المالية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار من 2015 إلى 2021 .
13. البيانات المالية لمصرف الاستثمار العراقي من 2015 إلى 2021 .
14. البيانات المالية لمصرف المنصور للاستثمار من 2015 إلى 2021 .
15. البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار من 2015 إلى 2021 .
16. البيانات المالية لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي من 2016 إلى 2021 .
17. البيانات المالية لمصرف عبر العراق من 2015 إلى 2021 .
18. البيانات المالية للمصرف الدولي الإسلامي من 2015 إلى 2021 .
19. البيانات المالية لمصرف نور العراق الإسلامي من 2016 إلى 2021 .
20. البيانات المالية لمصرف العالم الإسلامي من 2016 إلى 2022 .
21. البيانات المالية للمصرف الأهلي العراقي من 2015 إلى 2021 .

ثانياً : الكتب:

توفيق ، جميل احمد (1987). *أساسيات الإدارة المالية ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان.*

ثالثاً : الرسائل والاطاريح

1. الإبراهيمي ، حسن عبد الكريم ، (2021)، *توظيف معايير محاسبة الاستدامة " معيار المصارف التجارية لتحسين الإفصاح والشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين ،رسالة ماجستير منشورة ، جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد - قسم المحاسبة.*
2. البطاط ، علي عودة زكي جابر (2021). *توظيف المعلومات المالية وغير المالية (معايير SASB) في تعزيز شفافية الإبلاغ وثقة المستثمرين وقيمة الشركة ،رسالة ماجستير منشورة ، جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد - قسم المحاسبة ، .*
3. الشمري ، مشتاق طالب عبد الأمير (2022). *توظيف التفكير الهندسي للمدقق الداخلي في بيئة المعلومات المحاسبية لتعزيز قيمة الشركة ، أطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد - قسم المحاسبة .*

4. عباس ، زيد نعمة (2022). تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وتأثيرها في إدارة الأرباح وانعكاسه على قرارات المستثمرين ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد – قسم المحاسبة .
5. المعموري، محمد عبد الرسول جابر (2019). تأثير تطبيقات الحوكمة ومعايير محاسبة الاستدامة ودورها في تحسين الأداء والإبلاغ المالي لتعزيز الثقة في البيانات المالية ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد – قسم المحاسبة .
6. الموسوي، علاء حسن يوسف (2017). العلاقة بين المسؤولية البيئية والأبعاد المحاسبية للرفاهية الاجتماعية واثرها على تعظيم قيمة الشركة ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة القادسية- كلية الإدارة والاقتصاد – قسم المحاسبة.

رابعاً : الدوريات العربية

1. حمزة ، حسن كريم وعبد الحميد ، غسان رشاد (2012). سوق العراق للأوراق المالية نشأته - تحليل وتقييم مؤشراته . "مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 24 : 2012.

Foreign References

First: official reports and documents

COMMERCIAL BANKS, Sustainability Accounting Standard,2018.

Investment BANKS, Sustainability Accounting Standard,2018.

Second: Books

1. Alibhai, Salim, Erwin Bakker& T.V. Balasubramanian, Kunal Bharadva, Asif Chaudhry, Danie Coetsee, James Dougherty, Chris Johnstone, Patrick Kuria, Christopher Naidoo, J Ramanarayanan, Darshan Shah, Minette van der Merwe (2020). *Interpretation and Application of IFRS Standards*,(2nd ed.), John Wiley & Sons, Inc.
2. Alibhai, Salim, Christopher Naidoo& Erwin Bakker, Edward Rands, T.V. Balasubramanian, Darshan Shah, Kunal Bharadva Candice Unsworth, Asif Chaudhry Minette van der Merwe, Danie Coetsee, Santosh Varughese, Chris Johnstone, Paul Yeung, Patrick Kuria, (2018). *Interpretation and Application of IFRS Standards*, John Wiley & Sons, Inc.
3. Aras, Güler & Crowther, avid (2009). *Global Perspectives on Corporate Governance and CSR*, Gower Publishing Limited.
4. Aras, Güler & Ingley, Coral (2017). *Corporate Behavior and Sustainability*, Routledge 2 Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon OX14 4RN.
5. Atrill, Peter, (2009). *Financial Management for Decision Makers* ,(5th ed.). Pearson Education Limited, England.
6. Bacchus, Lez Rayman & Walsh, Philip R Walsh (2021). *Corporate Responsibility and Sustainable Development, An Integrative Perspective*, Routledge of the Taylor & Francis Group.

7. Baker, H. Kent & Nofsinger, John R.(2012). *SOCIALLY RESPONSIBLE FINANCE AND INVESTING, Financial Institutions, Corporations, Investors, and Activists*, John Wiley & Sons, Inc.
8. Banik, Arindam & Ananda Das Gupta, Pradip K. Bhaumik (2015). *Corporate Governance, Responsibility and Sustainability, Initiatives in Emerging Economies*, Palgrave Macmillan in the US is a division of St Martin's Press LLC.
9. Berk, Jonathan & Demarzo, Peter (2017). *Corporate Finance*, (4th ed.). Pearson Education, Inc., 75 Arlington Street, Boston.
10. Berk& Demarzo, Jonathan, Peter (2014). *Corporate Finance*, (3th ed.). Pearson Education, Inc., 75 Arlington Street, Boston.
11. Bini, Laura & Bellucci, Marco (2020). *Integrated Sustainability Reporting Linking Environmental and Social Information to Value Creation Processes*, Springer Nature Switzerland AG.
12. Brealey, Richard A. & Stewart C. Myers, Alan J. Marcus (2001). *Fundamentals of Corporate Finance*, (3th ed.). McGraw-Hill Companies, Inc., United States of America.
13. Brealey, Richard A. & Stewart C. Myers, Alan J. Marcus (2011). *PRINCIPLES OF CORPORATE FINANCE*, (10th ed.). McGraw-Hill Companies, Inc., United States of America.
14. Brealey, Richard A., Stewart C. Myers, Alan J. Marcus (2017): *PRINCIPLES OF CORPORATE FINANCE*, (12th ed.). McGraw-Hill Companies, Inc., United States of America.
15. Brigham, Eugene F. & Houston, Joel F. (2004). *Fundamentals OF Financial management*, (10th ed.), Thomson South-Western.
16. Brigham, Eugene F. & Houston, Joel F. (2007): *Fundamentals OF Financial management*, (11th ed.). Thomson South-Western.
17. Brigham, Eugene F.& Ehrhardt, Michael C. (2014). *Financial Management: Theory and Practice*, (14th ed.). South-Western, Cengage Learning.
18. Brink, Alexander (2011). *Ethical Economy. Studies in Economic Ethics and Philosophy*, Springer Dordrecht Heidelberg London New York.
19. Brockett, Ann M., & Rezaee, Zabihollah (2012). *Corporate Sustainability, Integrating Performance and Reporting*, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.
20. Busco, Cristiano & Mark L. Frigo, Angelo Riccaboni, Paolo Quattrone (2013). *Integrated Reporting Antecedents and Perspectives for Organizations and Stakeholders*, Springer International Publishing Switzerland.
21. Çalıyurt, Kıymet Tunca, (2021). *Accounting, Finance, Sustainability, Governance & Fraud: Theory and Application*, (2nd ed.). Springer Nature Singapore Pte Ltd.

22. Carroll, Archie B & Jill A. Brown, Ann K. Buchholtz (2018). *Business & Society, Ethics, Sustainability, and Stakeholder Management, Cengage Learning*, (10th ed.). Cengage Learning products are represented in Canada by Nelson Education, Ltd.
23. Chandler, David (2015). *Corporate Social Responsibility a Strategic Perspective* , Business Expert Press, LLC.
24. Cinquini, Lino & Luca, Francesco De (2022). *Non-financial Disclosure and Integrated Reporting Theoretical Framework and Empirical Evidence*, Springer Nature Switzerland AG.
25. Coombs, W. Timothy & Holladay, Sherry J. (2012). *Managing Corporate Social Responsibility, A Communication Approach*, A John Wiley & Sons, Ltd., Publication.
26. Damodaran, Aswath, (2015). *Applied Corporate Finance*,(4th ed.). John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.
27. Damodaran, Aswath, (2012). *Investment Valuation Tools and Techniques for Determining the Value of Any Asset*, (3th ed.). John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.
28. Das, Jitendra K., Shallini Taneja and Hitesh Arora, (2021). *Corporate Social Responsibility and Sustainable Development Strategies, Practices and Business Models*, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, an Informa business.
29. Davies, Tony & Crawford, Ian (2014). *Corporate Finance and Financial Strategy, Optimizing Corporate and Shareholder Value*, Pearson Education Limited, United Kingdom.
30. Eccles, Robert G. & Krzus, Michael P. (2010). *One Report, Integrated Reporting for a Sustainable Strategy*, John Wiley & Sons, Inc.
31. Elliott, Barry & Elliott, Jamie (2019). *Financial Accounting and Reporting*, (19th ed.). Pearson Education Limited, Slovakia by Neografia.
32. Epstein, Marc J. & Buhovac, Adriana Rejc (2014). *Making Sustainability Work Best Practices in Managing and Measuring Corporate Social, Environmental, and Economic Impacts*, (2nd ed.), Greenleaf Publishing Limited, uk.
33. Farache, Francisca & Georgiana Grigore, Alin Stancu, David McQueen (2020). *Values and Corporate Responsibility CSR and Sustainable Development*, Springer Nature Switzerland.
34. Fernando, A. C. & K. P. Muraleedharan, E. K. Satheesh (2017). *Corporate Governance Principles, Policies and Practices*, (3th ed.). Pearson India Education Services Pvt. Ltd.
35. Filho, Walter Leal (2019). *Social Responsibility and Sustainability, How Businesses and Organizations Can Operate in a Sustainable and Socially Responsible Way*, Springer Nature Switzerland AG.

36. Fung, Hung-Gay & Sheryl A. Law, Jot Yau (2010). *Socially Responsible Investment in a Global Environment*, Edward Elgar Publishing Limited.
37. Hawkins, David E. (2006). *Corporate Social Responsibility Balancing Tomorrow's Sustainability and Today's Profitability*, Palgrave Macmillan.
38. Horvath, Peter & Putter, Judith M. (2017). *Sustainability Reporting in Central and Eastern European Companies International Empirical Insights* , Springer International Publishing, AG.
39. Idowu, Samuel O., & Louche Céline (2011). *Theory and Practice of Corporate Social Responsibility*, Springer Heidelberg Dordrecht London New York.
40. Idowu, Samuel O., & Baldo, Mara Del (2019). *Integrated Reporting, Antecedents and Perspectives for Organizations and Stakeholders*, Springer Nature Switzerland AG.
41. Idowu, Samuel O. & Catalina Sitnikov, Lars Moratis, (2019). *ISO 26000 - A Standardized View on Corporate Social Responsibility, Practices, Cases and Controversies* , Springer International Publishing AG, part of Springer Nature.
42. Jeter, Debra C. & Chaney, Paul K. (2018). *Advanced Accounting*, (7th ed.). John Wiley & Sons, Inc.
43. Keasey, Kevin & Steve Thompson, Mike Wright (2005). *Corporate Governance Accountability, Enterprise and International Comparisons* , John Wiley & Sons Ltd.
44. Kieso, Donald E. & Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2019). *Intermediate Accounting*, (17th ed.). John Wiley & Sons .
45. Kotler, Philip & Lee, Nancy (2005). *Corporate Social Responsibility*, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.
46. Laine, Matias & Helen Tregidga, Jeffrey Unerman, *Sustainability Accounting and Accountability*, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, an informa business, (3th ed.). 2022.
47. Lee, Ki-Hoon & Vachon, Stephan (2016). *Business Value and Sustainability an Integrated Supply Network Perspective* , Springer Nature.
48. Lemke, Claudia, (2020). *Accounting and Statistical Analyses for Sustainable Development, Multiple Perspectives and Information-Theoretic Complexity Reduction*, Springer Gabler.
49. McMenamin, Jim (2005). *Financial Management an Introduction* ,(2nd ed.). Taylor & Francis or Routledge's collection, New York.
50. Minciullo, Marco, (2019). *Corporate Governance and Sustainability, The Role of the Board of Directors*, Palgrave Macmillan.
51. Mio, Chiara, (2016). *Integrated Reporting a New Accounting Disclosure*, Palgrave Macmillan imprint is published by Springer Nature.

52. Mishkin, Frederic S. & Eakins, Stanley G. (2012). *Financial Markets and Institutions*, (7th ed.), Pearson Education, Inc. United States of America.
53. Mishkin, Frederic S. & Eakins, Stanley G. (2015). *Financial Markets and Institutions*, (8th ed.), Pearson Education, Inc. United States of America.
54. Mohapatra, Sanjay & Pillai, Sreejesh Surendran (2013). *Case Studies in Business Ethics and Corporate Governance*, Pearson India Education Services Pvt. Ltd.
55. Palepu, Krishna g. & Paul m. Healy, Erik peek (2013). *business analysis and valuation, IFRS*, (3rd ed.). Cengage learning EMEA.
56. Pike, Richard & Neale, Bill (2006). *Corporate Finance and Investment Decisions & Strategies*, (5th ed.), Pearson Education Limited.
57. Pitelis, Christos N. & Jack Keenan, Vicky Pryce (2011). *Green Business, Green Values, and Sustainability*, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, an informa business.
58. Quiry, Pascal & Maurizio Dallochio, Yann Le Fur, Antonio Salvi (2009). *Corporate Finance Theory and Practice*, (2nd ed.). John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex, United Kingdom.
59. Ross, Stephen A. & Randolph W. Westerfield, Bradford D. Jordan (2008). *Fundamentals Of Corporate Finance*, (8th ed.). McGraw-Hill Companies, Inc., New York.
60. Ross, Stephen A. & Randolph W. Westerfield, Bradford D. Jordan (2013). *Fundamentals Of Corporate Finance*, (10th ed.). McGraw-Hill Companies, Inc., New York.
61. Ross, Stephen A. & Randolph W. Westerfield, Bradford D. Jordan (2003). *Fundamentals Of Corporate Finance*, (6th ed.). McGraw-Hill Companies, Inc., New York.
62. Ross, Stephen A. & Randolph W. Westerfield, Jeffrey F. Jaffe, Bradford D. Jordan (2011). *Corporate Finance Core Principles & Applications*, (3rd ed.). McGraw-Hill Companies, Inc.
63. Schaltegger, Stefan & Martin Bennett, Roger Burritt (2006). *Sustainability Accounting and Reporting*, Springer Nature Switzerland AG.
64. Simpsonm, Justine & Taylor, John (2013). *Corporate Governance, Ethics and CSR*, Kogan Page Limited.
65. Sincere, Michael (2004). *Understanding Stocks*, McGraw-Hill Companies, Inc. United States of America.
66. Solomon, Jill & Solomon, Aris X (2004). *Corporate Governance and Accountability*, John Wiley & Sons Ltd.
67. Subramanyam, K. R. (2014) *Financial Statement Analysis, Eleventh*, McGraw-Hill Education, New York .

68. Thompson, Arthur A. & Margaret A. Peteraf, John E. Gamble, A.J. Strickland, (2020): *CRAFTING AND EXECUTING STRATEGY, The Quest for Competitive Advantage*, (22nd ed.). McGraw-Hill Education.
69. Vevere, Velga & Svirina, Anna (2020). *Business Ethics and Corporate Social Responsibility*, Ekonomikas un kulturas augstskola.

Third: PERIODICALS:

1. Abdelmotaal, Heba & Abdel-Kader, Magdy (2016). The use of sustainability incentives in executive remuneration contracts: Firm characteristics and impact on the shareholders' returns, *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 17 No. 3, pp. 311-330.
2. Abdi, Yaghoub & Xiaoni Li, Xavier Camara-Turull (2022). Exploring the impact of sustainability (ESG) disclosure on firm value and financial performance (FP) in airline industry: the moderating role of size and age, *Environment, Development and Sustainability*, 24:5052–5079.
3. Abeysekera, Indra (2013). A template for integrated reporting, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 14 No. 2, pp. 227-245.
4. Adams, Carol A. & Patty, McNicholas (2007). Making a difference Sustainability reporting accountability and organizational change, *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 20 No. 3, pp. 382-402.
5. Adams, Carol A. (2017). Conceptualising the contemporary corporate value creation process. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 30(4), 906–931.
6. Agostino, Mariarosaria & Danilo Drago, Damiano B. Silipo (2011). The value relevance of IFRS in the European banking industry. *Rev. Quant. Financ. Account.* 36, 437–457.
7. Ahmed, Kamran & Keryn Chalmersb, Hichem Khelif (2013). A Meta-analysis of IFRS Adoption Effects, *The International Journal of Accounting* 48, 173–217.
8. Ahmed, Zahoor & Muhammad Wasif Zafar, Sajid Ali, Danish (2020). Linking urbanization, human capital, and the ecological footprint in G7 countries: An empirical analysis, *Sustainable Cities and Society*, Volume 55, April, 102064.
9. Akisik, Orhan & Gal, Graham (2020). Integrated reports, external assurance and financial performance an empirical analysis on North American firms, *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, Vol. 11 No. 2, pp. 317-350.
10. Albitar, Khaldoon & Khaled Hussainey, Nasir Kolade, Ali Meftah Gerged (2020). ESG disclosure and firm performance before and after IR The moderating role of governance mechanisms, *International Journal of Accounting & Information Management*, Vol. 28 No. 3, pp. 429-444.

11. Alfaro, Saudi-Yulieth Enciso & Sánchez, Isabel-María García (2022). Corporate governance and environmental sustainability: Addressing the dual theme from a bibliometric approach, *Corp Soc Responsib Environ Manag.*, 1–17.
12. Alhaddi, Hanan (2015). Triple bottom line and sustainability: A literature, review. *Business and Management Studies*, 1(2), 6–10.
13. Almeida, María del Mar Alonso & Josep Llach, and Frederic Marimon (2014). A Closer Look at the ‘Global Reporting Initiative’ Sustainability Reporting as a Tool to Implement Environmental and Social Policies: A Worldwide Sector Analysis, *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 21, 318–335.
14. Al-mulali, Usama & Choong Weng-Wai, Low Sheau-Ting, Abdul Hakim Mohammed (2015). Investigating the environmental Kuznets curve (EKC) hypothesis by utilizing the ecological footprint as an indicator of environmental degradation, *Ecological Indicators*, Volume 48, January, 2015, Pages 315-323.
15. AlMutawaa, Abdullah & Hewaidy, Aly M (2010). Disclosure Level and Compliance with IFRSs: An Empirical Investigation of Kuwaiti Companies, *International Business & Economics Research Journal*, Number 5, May.
16. Alsayegh, Maha Faisal & Rashidah Abdul Rahman, and Saeid Homayoun (2020). Corporate Economic, Environmental, and Social Sustainability Performance Transformation through ESG Disclosure, *Sustainability*, 12, 3910.
17. Al-Shaer, Habiba (2020). Sustainability reporting quality and post-audit financial reporting quality: Empirical evidence from the UK, *Bus Strat Env.*; 1–19.
18. Álvarez, Isabel Gallego & Ortasb, Eduardo (2017). Corporate environmental sustainability reporting in the context of national cultures: A quantile regression approach, *International Business Review* 26, 337–353.
19. Al-Akra, Mahmoud & Ian A. Eddie, Muhammad Jahangir Ali (2010). The influence of the introduction of accounting disclosure regulation on mandatory disclosure compliance: Evidence from Jordan, *The British Accounting Review*. 42, 170–186.
20. Ameer, Rashid & Othman, Radiah (2012). Sustainability Practices and Corporate Financial Performance: A Study Based on the Top Global Corporations, *J Bus Ethics*, 108:61–79.
21. Amran, Azlan & Haniffa, Roszaini (2011). Evidence in Development of Sustainability Reporting: A Case of a Developing Country, *Business Strategy and the Environment*, 20, 141–156.
22. Amran, Azlan & Say Keat Ooi, Riduan Toani Mydin, S. Susela Devi (2015). The Impact of Business Strategies on Online Sustainability Disclosures, *Business Strategy and the Environment*, 24, 551–564.
23. Andersson, Svante & Göran Svensson, Francisco-Jose Molina-Castillo, Carmen Otero-Neira, John Lindgren, Niklas P. E. Karlsson, Hélène Laurell (2022). Sustainable development—Direct and indirect effects between economic, social,

- and environmental dimensions in business practices, *Corp Soc Responsib Environ Manag.*;29:1158–1172.
24. Andrew, Jane & Baker, Max (2020). Corporate Social Responsibility Reporting: The Last 40 Years and a Path to Sharing Future Insights, *A Journal of Accounting, Finance and Business Studies (ABACUS)*.
 25. Aouadi, Amal & Marsat, Sylvain (2018). Do ESG Controversies Matter for Firm Value? Evidence from International Data, *J Bus Ethics*, 151,1027–1047.
 26. Aubert, Francois & Grudnitski, Gary (2011). The Impact and Importance of Mandatory Adoption of International Financial Reporting Standards in Europe, *Journal of International Financial Management and Accounting*, 22:1.
 27. Arena, Claudia & Saverio Bozzolan, Giovanna Michelon (2014). Environmental Reporting: Transparency to Stakeholders or Stakeholder Manipulation? An Analysis of Disclosure Tone and the Role of the Board of Directors, *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*.
 28. Armstrong, Christopher S., Mary E. Barth, Alan D. Jagolinzer, Edward J. Riedl, (2010). Market Reaction to the Adoption of IFRS in Europe, *The Accounting Review*, Vol. 85, No. 1.
 29. Arowoshegbe, AMOS O. & Emmanuel, Uniamikogbo (2016). Sustainability and Triple Bottom Line: An Overview of Two Interrelated Concepts, *Igbinedion University Journal of Accounting*, Vol. 2 August.
 30. Arribas, Iván, María Dolores Espinosa, Fernando García, Paula Beatriz Morales-Bañuelos, (2019): The Inclusion of Socially Irresponsible Companies in Sustainable Stock Indices, *Sustainability*, 11, 2047.
 31. Baboukardos, Diogenis & Rimmel, Gunnar (2016). Value relevance of accounting information under an integrated reporting approach: A research note, *Journal of Accounting and Public Policy*, Volume 35, Issue 4, July–August.
 32. Bacinello, Edilson & Géron Tontini, Anete Alberton (2019). Influence of maturity on corporate social responsibility and sustainable innovation in business performance, *Corp Soc Resp Env Ma.*;1–11.
 33. Bansal , Pratima & DesJardine, Mark R. (2014). Business sustainability: It is about time, *Strategic Organization*, Vol. 12(1) 70–78.
 34. Bansal, Pratima & Jijun Gao, Israr Qureshi (2014). The Extensiveness of Corporate Social and Environmental Commitment across Firms over Time, *European Group for Organizational Studies*, Volume 35, Issue 7.
 35. Barnabè, Federico & Maria Cleofe Giorgino, Martin Kunc (2019). Visualizing and managing value creation through integrated reporting practices: a dynamic resource-based perspective. *J Manag Gov* , 23, 537–575.

36. Bassemir, Moritz & Farkas, Zoltán Novotny (2018). IFRS Adoption, Reporting Incentives, and Financial Reporting Quality in Private Firms, *JBFA Journal of Business Finance & Accounting*, Volume 45, Issue 7-8, July/August, Pages 759-796
37. Behl, Abhishek & P. S. Raghu Kumari, Harnesh Makhija, Dipasha Sharma (2022). Exploring the relationship of ESG score and firm value using cross-lagged panel analyses: case of the Indian energy sector. *Ann Oper Res* 313, 231–256.
38. Belenes, Marioara & Victoria Bogdan, Dorina Nicoleta Popa (2021). Disclosure Dynamics and Non-Financial Reporting Analysis. The Case of Romanian Listed Companies, *Sustainability*, 13, 4732.
39. Benjamin, Samuel Jebaraj & Biswas, Pallab Kumar (2022). Does winning a CSR Award increase firm value? *International Journal of Disclosure and Governance*, 19:313–329.
40. Beretta, Valentina & Chiara Demartini, Sara Trucco (2019). Does environmental, social and governance performance influence intellectual capital disclosure tone in integrated reporting? *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 20 No. 1, pp. 100-124.
41. Bernardi & Stark, Cristiana, Andrew W., (2016): Environmental, social and governance disclosure, integrated reporting, and the accuracy of analyst forecasts, *The British Accounting Review*.
42. Berthelot, Sylvie & Michel Coulmont, Vanessa Serret (2012). Do Investors Value Sustainability Reports? A Canadian Study, *Corp. Soc. Responsib. Environ. Mgmt.* Volume 19, Issue 6, November/December, Pages 355-363.
43. Beske, Felix & Ellen Haustein, Peter C. Lorson (2020). Materiality analysis in sustainability and integrated reports, *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, Vol. 11 No. 1.
44. Bhatia, Sandhya & Tripathy, Arindam (2018). Impact of IFRS adoption on reporting of firm efficiency: case of Indian IT firms, *Int. J. Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, Vol. 14, Nos. 2/3, 2018.
45. Bilgili, Faik & Recep Ulucak, Emrah Koçak & Salih Çağrı İlkay (2020). Does globalization matter for environmental sustainability? Empirical investigation for Turkey by Markov regime switching models, *Environmental Science and Pollution Research*, volume 27, pages 1087–1100.
46. Boapeah, Henry Agyei & Michael Machokoto, Joseph Amankwah-Amoah, Abongeh Tunyi & Samuel Fosu (2020). IFRS adoption and firm value: African evidence, *Accounting Forum.*, Volume 44, - Issue 3.
47. Bolourian, Soudabeh & Andrew Angus, Leila Alinaghian, (2021). The impact of corporate governance on corporate social responsibility at the board-level: A critical assessment, *Journal of Cleaner Production*, 291, 125752.
48. Bova, Francesco & Pereira, Raynolde (2012). The Determinants and Consequences of Heterogeneous IFRS Compliance Levels Following Mandatory

- IFRS Adoption: Evidence from a Developing Country, *Journal of International Accounting Research*, 11 (1): 83–111.
49. Brammer, Stephen & Pavelin, Stephen (2006). Voluntary Environmental Disclosures by Large UK Companies, *Journal of Business Finance & Accounting*, 33(7) & (8), 1168–1188, September/October.
50. Brochet, Francois & Alan D. Jagolinzer, Edward J. Riedl (2013). Mandatory IFRS Adoption and Financial Statement Comparability, *Contemporary Accounting Research*, Volume 30, Issue 4, Winter, 1373-1400.
51. Brower, Jacob & Mahajan, Vijay (2013). Driven to Be Good: A Stakeholder Theory Perspective on the Drivers of Corporate Social Performance, *Journal of Business Ethics*, volume 117, pages 313–331.
52. Brown, Philip (2011). International Financial Reporting Standards: what are the benefits? *Accounting and Business Research*, Vol. 41, No. 3, August, 269–285.
53. Brüggemann, Ulf & Jörg Markus Hitz, Thorsten Sellhorn (2013). Intended and Unintended Consequences of Mandatory IFRS Adoption: A Review of Extant Evidence and Suggestions for Future Research, *European Accounting Review*, Vol. 22, No. 1, 1–37.
54. Burritt, Roger L. & Schaltegger, Stefan (2010). Sustainability accounting and reporting: fad or trend? *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 23 No. 7, 829-846.
55. Caglio, Ariela & Gaia Melloni, Paolo Perego (2020). Informational Content and Assurance of Textual Disclosures: Evidence on Integrated Reporting, *European Accounting Review*, Volume 29, Issue 1.
56. Camodeca, Renato & Alex Almici, Umberto (2018). Sustainability Disclosure in Integrated Reporting: Does It Matter to Investors? A Cheap Talk Approach, *Sustainability*, 10(12), 4393.
57. Cañamero, Borja Diez & Tania Bishara, Jose Ramon Otegi-Olaso, Rikardo Minguez, José María Fernández (2020). Measurement of Corporate Social Responsibility: A Review of Corporate Sustainability Indexes, Rankings and Ratings, *Sustainability*, 12, 2153.
58. Castello, Itziar & Lozano, Josep M. (2011). Searching for New Forms of Legitimacy Through Corporate Responsibility Rhetoric, *Journal of Business Ethics*, 100:11–29.
59. Chams, Nour & Blandón, Josep García (2019). Sustainable or not sustainable? The role of the board of directors, *Journal of Cleaner Production*, Volume 226, 20 July, 1067-1081.
60. Chand, Parmod & Lorne Cummings, Chris Patel (2012). The Effect of Accounting Education and National Culture on Accounting Judgments: A Comparative Study of Anglo Celtic and Chinese Culture, *European Accounting Review*, Vol. 21, No. 1, 153–182.

61. Chen, Roger C. Y. & Shih-Wei Hung, Chen-Hsun Lee (2017). Does corporate value affect the relationship between Corporate Social Responsibility and stock returns? *Journal Of Sustainable Finance & Investment*.
62. Chiu, Iris H-Y (2022). The EU Sustainable Finance Agenda: Developing Governance for Double Materiality in Sustainability Metrics, *European Business Organization Law Review*, 23:87–123.
63. Cho, Charles H. & Martin Freedman, Dennis M. Patten, (2012). Corporate disclosure of environmental capital expenditures A test of alternative theories, *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 25 No.3, 486-507.
64. CHOI, JAEPIL & WANG, HELI (2009). Stakeholder Relations and The Persistence of Corporate Financial Performance, *Strategic Management Journal*, 30: 895–907.
65. Christensen, Hans B. & Luzi Hail, Christian Leuz (2021). Mandatory CSR and sustainability reporting: economic analysis and literature review, *Review of Accounting Studies*, 26:1176–1248.
66. Christensen, Hans B. & Edward Lee, Martin Walker, Cheng Zeng (2015). Incentives or Standards: What Determines Accounting Quality Changes around IFRS Adoption? *European Accounting Review*, Vol. 24, No. 1, 2015, 31–61.
67. Churet, Cécile & Robeco SAM, Robert G. Eccles (2014). Integrated Reporting, Quality of Management, and Financial Performance, *Journal of Applied Corporate Finance* , Volume 26 Number 1 Winter.
68. Cieslewicz, Joshua K. (2014). Relationships between national economic culture, institutions, and accounting: Implications for IFRS, *Critical Perspectives on Accounting*, 25, 511–528.
69. Clarkson, Peter & J. Douglas Hanna, Gordon D. Richardson, Rex Thompson (2011). The impact of IFRS adoption on the value relevance of book value and earnings. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 7 (1):1–17.
70. Corbella, Silvano & Cristina Florio, Alice Francesca Sproviero, Riccardo Stacchezzini, (2019): Integrated reporting and the performativity of intellectual capital. *J Manag Gov*, 23, 459–483.
71. Cortesi ,Alessandro & Vena, Luigi (2019). Disclosure quality under Integrated Reporting: A value relevance approach, *Journal of Cleaner Production*, 220, 745-755.
72. Crane ,Andrew & Guido Palazzo, Laura J. Spence, Dirk Matten (2014). Contesting the value of “creating shared value”. *Calif. Manag. Rev.*, 56 (2), 130–153.
73. Crifo, Patricia & Elena Escrig-Olmedo, Nicolas Mottis (2019). Corporate Governance as a Key Driver of Corporate Sustainability in France: The Role of Board Members and Investor Relations, *Journal of Business Ethics* ,159, pages 1127–1146.

74. Daske, Holger & Luzzi Hail, Christian Leuz, Rodrigo Verdi (2013). Adopting A Label: Heterogeneity in The Economic Consequences Around IAS/IFRS Adoptions, *Journal of Accounting Research*, Vol. 51 No. 3 June.
75. Delsena, Lei & Lehr, Alex (2019). Value matters or values matter? An analysis of heterogeneity in preferences for sustainable investments, *Journal of Sustainable Finance & Investment*, VOL. 9, NO. 3.
76. Dewri, Leo Vashkor (2022). A Critical Assessment of Interrelationship Among Corporate Governance, Financial Performance, Refined Economic Value Added to Measure Firm Value and Return on Stock. *J Know. Econ.* 13, 2718–2759.
77. Dienes, Dominik & Remmer Sassen, Jasmin Fischer (2016). What are the drivers of sustainability reporting? A systematic review, *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, Vol. 7 No. 2.
78. Dima, Jamali & Asem M. Safieddine, Myriam Rabbath (2008). Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Synergies and Interrelationships, Journal compilation, Volume 16, Number 5 September.
79. Domingues, Ana Rita & Rodrigo Lozano, Kim Ceulemans, Tomas B. Ramos, (2017). Sustainability reporting in public sector organisations: Exploring the relation between the reporting process and organisational change management for sustainability, *Journal of Environmental Management* , 192, 292-301.
80. Downesa, Jimmy F. & Vanessa Flagmeierb, David Godsellc, (2018). Product market effects of IFRS adoption, *Journal of Accounting and Public Policy*, Volume 37, Issue 5, September–October, Pages 376-401.
81. Dragu, Ioana Maria & Tudor, Adriana Tiron (2013). The Integrated Reporting Initiative from an Institutional Perspective: Emergent Factors, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 92 (2013) 275 – 279.
82. Dumay, John & Cristianna Bernardi, James Guthrie, Paola Demartini (2016). Integrated reporting: A structured literature review. *Accounting Forum*, 40(3), 166–185.
83. Dumay, John & Cristiana Bernardi, James Guthrie, Matteo La Torre (2017). Barriers to implementing the International Integrated Reporting Framework, A contemporary academic perspective, *Meditari Accountancy Research*, Vol. 25 No. 4, pp. 461-480.
84. Dunham, Laura & R. Edward Freeman, Jeanne Liedtka (2006). Enhancing Stakeholder Practice: A Particularized Exploration of Community, *Business Ethics Quarterly*, Volume 16, Issue 1.
85. Elbannan, Mohamed A. (2011). Accounting and stock market effects of international accounting standards adoption in an emerging economy. *Rev Quant Finan Acc*, 36, 207–245.

86. Endo, Kazumi (2020). Corporate governance beyond the shareholder–stakeholder dichotomy: Lessons from Japanese corporations' environmental performance, *Bus Strat Env.* , Volume29, Issue4, May, Pages 1-9.
87. Falcone, Pasquale Marcello & Sara González García, Enrica Imbert, Lucía Lijó, María Teresa Moreira, Almona Tani, Valentina Elena Tartiu, Piergiuseppe Morone (2019). Transitioning towards the bio-economy: Assessing the social dimension through a stakeholder lens, *Corp Soc Resp Env Ma.* ; 26:1135–1153.
88. Fang , Yiwei & Franco Fiordelisi, Iftekhhar Hasan, Woon Sau Leung, Gabriel Wong (2023). Corporate culture and firm value: Evidence from crisis, *Journal of Banking and Finance*, 146, 106710.
89. Fasan, Marco & Mio, Chiara (2016). Fostering Stakeholder Engagement: The Role of Materiality Disclosure in Integrated Reporting, Business Strategy and the Environment.
90. Ferrero, Jennifer Martínez & Isabel M. Garcia-Sanchez, Beatriz Cuadrado - Ballesteros (2015). Effect of Financial Reporting Quality on Sustainability Information Disclosure, *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, Volume22, Issue1, January/February, Pages 45-64.
91. Flores, Eduardo & Marco Fasan, Wesley Mendes-da-Silva, Joelson Oliveira Sampaio (2019). Integrated reporting and capital markets in an international setting: The role of financial analysts, *Bus Strat Env.*;1–16.
92. Flower, John, (2015): The international integrated reporting council: A story of failure. *Critical Perspectives on Accounting*, 27,1–17.
93. Fonseka, Mohan & Theja Rajapakse, Ao-Liang Tian (2019). The Effects of Environmental Information Disclosure and Energy Types on the Cost of Equity: Evidence from the Energy Industry in China. *ABACUS*, Vol. 55, No. 2,
94. Friede, Gunnar & Timo Busch, Alexander Bassen (2015). ESG and financial performance: aggregated evidence from more than 2000 empirical studies, *Journal of Sustainable Finance & Investment*, Vol. 5, No. 4, 210–233.
95. G. , Ezhilarasi & Kabra, K. C. (2017). The Impact of Corporate Governance Attributes on Environmental Disclosures: Evidence from India, *Indian Journal of Corporate Governance*, 10(1).
96. Gal, Graham & Akisik, Orhan (2019). The impact of internal control, external assurance, and integrated reports on market value, *Corp Soc Resp Env Ma.*,1–14.
97. George, Emmanuel T. De & Xi Li, Lakshmanan Shivakumar (2016). A review of the IFRS adoption literature, *Review of Accounting Studies volume*, 21, pages 898–1004.
98. Gerwing , Tobias & Peter Kajüter, Maximilian Wirth (2022). The role of sustainable corporate governance in mandatory sustainability reporting quality, *Journal of Business Economics*, 92:517–555.

99. Grewal, Jody & Clarissa Hauptmann, George Serafeim (2021). Material Sustainability Information and Stock Price Informativeness, *Journal of Business Ethics*, 171.
100. Gull, Seema & Anand Hanchinal, Salma M. B. (2013). SOCIAL ACCOUNTING-A survey, *International Journal of Application or Innovation in Engineering & Management (IJAIEEM)*, Volume 2, Issue 5, May.
101. Guluma, Tolossa Fufa (2021). The impact of corporate governance measures on firm performance: the influences of managerial overconfidence, *Futur Bus J*, 7(1):50.
102. Hahn, Rüdiger & Kühnen, Michael (2013). Determinants of Sustainability Reporting: A Review of Results, Trends, Theory, and Opportunities in an Expanding Field of Research. *Journal of Cleaner Production*, Vol. 59, 5-21.
103. Harjoto, Maretno A. & Jo, , Hoje (2011). Corporate Governance and CSR Nexus, *Journal of Business Ethics volume*, 100, pages45–67.
104. Harrison, Jeffrey S. & Coombs, Joseph E. (2012). The Moderating Effects from Corporate Governance Characteristics on the Relationship Between Available Slack and Community-Based Firm Performance, *Journal of Business Ethics volume*, 107, pages409–422.
105. Hashmi et al., Syed Danial, Saqib Gulzar, Zeshan Ghafoor, Iram Naz, (2020): Sensitivity of firm size measures to practices of corporate finance: evidence from BRICS, *Futur Bus J*, 6(1):9.
106. Higgins, Colin & Coffey, Brian (2016). Improving how sustainability reports drive change: A critical discourse analysis. *Journal of Cleaner Production*, 136, 18–29.
107. Hong , Bryan & Zhichuan Li1, Dylan Minor (2016). Corporate Governance and Executive Compensation for Corporate Social Responsibility. *J Bus Ethics*, 136, 199–213.
108. Horisch, Jacob & Stefan Schaltegger, R. Edward Freeman (2020). Integrating stakeholder theory and sustainability accounting: A conceptual synthesis, *Journal of Cleaner Production*, 275,124097.
109. Horton, Joanne & George Serafeim, Ioanna Serafeim (2013). Capital Market, Does Mandatory IFRS Adoption Improve the Information Environment, *Contemporary Accounting Research*, Volume30, Issue1, Spring, Pages 388-423.
110. Houqe, Muhammad Nurul & Reza M. Monem, Tony van Zijl (2016). The Economic Consequences of IFRS adoption: Evidence from New Zealand, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Volume 27, Pages 40-48.
111. Hussain, Nazim, Ugo Rigoni & René P. Orij (2018). Corporate Governance and Sustainability Performance: Analysis of Triple Bottom Line Performance, *Journal of Business Ethics*, volume 149, pages411–432.

112. Ismail, Wan Adibah Wan & Khairul Anuar Kamarudin, Tony van Zijl, Keitha Dunstan, (2013): Earnings quality and the adoption of IFRS based accounting standards: evidence from an emerging market, *Asian Review of Accounting*, Vol. 21 No. 1, pp. 53-73.
113. Izzo, Maria Federica & Mirella Ciaburri, Riccardo Tiscini (2020). The challenge of sustainable development goal reporting: The first evidence from Italian listed companies, *Sustainability*, 12(8), 1–18.
114. Jensen, Julia Catharina & Berg, Nicola (2012). Determinants of Traditional Sustainability Reporting Versus Integrated Reporting. An Institutional Approach, *Business Strategy and the Environment*, 21, 299–316.
115. Ji , Zhiying & Xiao Yu, Jiefei Yang (2020). Environmental information disclosure in capital raising, *Aust Econ Pap.* 1–32.
116. Jiao, Tao & Miriam Koning, Gerard Mertens, Peter Roosenboom, (2012): Mandatory IFRS adoption and its impact on analysts' forecasts, *International Review of Financial Analysis* , 21, 56–63.
117. Jo, Hoje & Harjoto, Maretno A. (2011). Corporate Governance and Firm Value: The Impact of Corporate Social Responsibility. *J Bus Ethics* 103, 351–383.
118. Jo , Hoje & Harjoto, Maretno A. (2012). The Causal Effect of Corporate Governance on Corporate Social Responsibility, *Journal of Business Ethics* , volume 106, pages53–72.
119. Jose, Thejo (2017). Need for Harmonization of Sustainability Reporting Standards, *Journal of Finance and Economics*, Vol. 5, No. 6, 2017.
120. Judge, William & Shaomin Li, and Robert Pinsker (2010). National adoption of international accounting standards: an institutional perspective”, *Corporate Governance, An International Review*, Vol. 18 No. 3, pp.161-174.
121. Junior , Renzo Mori & Peter J. Best, Julie Cotter (2014). Sustainability Reporting and Assurance: A Historical Analysis on a World-Wide Phenomenon, *J Bus Ethics*, 120:1–11.
122. Kerscher , Alexander Nikolaus & Schäfers, Wolfgang (2015). Corporate social responsibility and the market valuation of listed real estate investment companies, *Z Immobilienökonomie*, 1:117–143.
123. Khodair, Mohamed M. A. (2019). Examining the impact of Sustainability Accounting on the Financial Reporting -A- Field Study, *ATASU*, Volume 23_Issue 2, Pages 1139-1156.
124. Kim, Jeong-Bon & Haina Shi, Jing Zhou (2014). International Financial Reporting Standards, institutional infrastructures, and implied cost of equity capital around the world, *Review of Quantitative Finance and Accounting*, volume 42, pages469–507.

125. Kolk , Ans & Perego, Paolo, (2014). Sustainable Bonuses: Sign of Corporate Responsibility or Window Dressing? *J Bus Ethics*, 119:1–15.
126. Kolk, Ans & Pinkse, Jonatan (2010). The integration of corporate governance in corporate social responsibility disclosures. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 17(1), 15–26.
127. Kouki, Ahmed (2018). "IFRS and value relevance: A comparison approach before and after IFRS conversion in the European countries", *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 19 No. 1, pp. 60-80.
128. Krištofik, Peter& Marzanna Lament, Hussam Musa (2016). The Reporting of Non-Financial Information and The Rationale for Its Standardization, *journal Economics and Management* , (E&M), 2, XIX.
129. Kumar, Surender & Shetty, Shivananda (2018). Does environmental performance improve market valuation of the firm: evidence from Indian market. *Environ Econ Policy Stud* 20, 241–260.
130. Kuo et al., Lopin, Chin Chen Yeh, Hui-Cheng Yu, (2012). Disclosure of corporate social responsibility and environmental management: Evidence from China. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 19(5), 273–287.
131. Kwakye, Teddy Ossei & Emerald Edem Welbeck, Godfred Matthew Yaw Owusu, Fred Kwasi Anokye (2018). Determinants of intention to engage in Sustainability Accounting & Reporting (SAR): the perspective of professional accountants, *International Journal of Corporate Social Responsibility*, 3:11.
132. Lai , Alessandro & Gaia Melloni, Riccardo Stacchezzini (2017). "What does materiality mean to integrated reporting preparers? An empirical exploration", *Meditari Accountancy Research*, Vol. 25, Issue: 4, pp.533-552.
133. Lai, Alessandro & Gaia Melloni, Riccardo Stacchezzini (2014). Corporate Sustainable Development: is 'Integrated Reporting' a Legitimation Strategy, *Business Strategy and the Environment*.
134. Lang , Larry H. P.& Rene M. Stulz, Ralph A. Walkling (1989). Managerial Performance, Tobin's Q, And the Gains from Successful Tender Offers, *Journal of Financial Economics*, 24 ,137-154.
135. Lazkano, Larraitz & Beraza, Ana (2019). Social Accounting for Sustainability: A Study in the Social Economy, *Sustainability*, 11, 6894.
136. Lee, Kin-Wai & Yeo, Gillian Hian-Heng (2016). The association between integrated reporting and firm valuation. *Rev Quant Finan Acc* 47, 1221–1250.
137. Lenz, Isabell & Hauke A. Wetzel, Maik Hammerschmidt (2017). Can doing good lead to doing poorly? Firm value implications of CSR in the face of CSI, *J. of the Acad. Mark. Sci.* 45, 677–697.

138. Levy, David L. & Halina Szejnwald Brown, Martin de Jong (2010). The Contested Politics of Corporate Governance the Case of the Global Reporting Initiative, *Business & Society*, Volume 49, Number 1, March,88-115.
139. Lockwood, Michael& Julie Davidson, Allan Curtis, Elaine Stratford, Rod Griffith, (2010): Governance Principles for Natural Resource Management, *Society and Natural Resources*, 23:986–1001.
140. Lodhia , Sumit & Stone, Gerard (2017). Integrated Reporting in an Internet and Social Media Communication Environment: Conceptual Insights, Australian, *Accounting Review*, No. 80 Vol. 27 Issue 1.
141. Lozano, Rodrigo & Benjamin Nummert, Kim Ceulemans (2016). Elucidating the relationship between sustainability reporting and organizational change management for sustainability, *Journal of Cleaner Production*, 125, 168–188.
142. Mandojana & Correa, Natalia Ortiz de, Juan Alberto Aragon (2015). Boards and Sustainability: The Contingent Influence of Director Interlocks on Corporate Environmental Performance, *business Strategy and the Environment*, 24, 499–517.
143. Mantzaria, Elisavet & Christos Sigalasb, Tony Hinesc, (2017). Adoption of the International Financial Reporting Standards by Greek non-listed companies: The role of coercive and hegemonic pressures, *Accounting Forum*, Volume 41, Issue 3.
144. Manyara, Symon M. & Benuto, Lorraine (2014). Adoption of International Financial Reporting Standards Improves Access to Equity Capital in Australia, *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, Volume 18, Number 2.
145. Maria, Isabel & Garcia-Sanchez, Lazaro Rodriguez-Ariza, Jose´ -Valeriano Frias- Aceituna (2013). The cultural system and integrated reporting, *International Business Review*, Volume 22, Issue 5, October, Pages 828-838.
146. Melloni, Gaia & Ariela Caglio, Paolo Perego (2017). Saying more with less? Disclosure conciseness, completeness and balance in integrated reports, *Journal of Accounting and Public Policy*, 36(3), 220–238.
147. Naciti, Valeria (2019). Corporate governance and board of directors: The effect of a board composition on firm sustainability performance, *Journal of Cleaner Production* , 237, 117727.
148. Nechi, Salem & Belaid Aouni, Zouhair Mrabet (2020). Managing sustainable development through goal programming model and satisfaction functions, *Annals of Operations Research*, 293, pages747–766.
149. Nguyen, Phong &Adomako, Samuel (2021). Environmental proactivity, competitive strategy, and market performance: The mediating role of environmental reputation, *Bus Strat Env.*;30:2008–2020.
150. Nicholls, Jeremy Andrew (2020). Integrating financial, social and environmental accounting, Sustainability Accounting, *Management and Policy Journal*, Vol. 11 No. 4.

151. Ntim, Collins G.& Soobaroyen, Teerooven (2013). Corporate Governance and Performance in Socially Responsible Corporations: New Empirical Insights from a Neo-Institutional Framework, *Corporate Governance: An International Review*, Volume21, Issue5 Special Issue: September.
152. Nurunnabi, Mohammad (2015). The impact of cultural factors on the implementation of global accounting standards (IFRS) in a developing country, *Advances in Accounting*, 31 ,2015. 136–149
153. Opferkuch, Katelin & Sandra Caeiro, Roberta Salomone, Tomás B. Ramos (2021). Circular economy in corporate sustainability reporting: A review of organizational approaches, *Bus Strat Env.*;1–22.
154. Ozili, Peterson K., Sustainability accounting,https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3803384 .
155. Palea, Vera (2018). Financial reporting for sustainable development: Critical insights into IFRS implementation in the European Union, *Accounting Forum*, Volume 42, - Issue 3.
156. Patten, Dennis M.& Yi Ren, Na Zhao (2015). Standalone Corporate Social Responsibility Reporting in China: An Exploratory Analysis of its Relation to Legitimation, *Social and Environmental Accountability Journal*, Vol. 35, No. 1, 17–31.
157. Paun, Dorothy (2018). Corporate sustainability reporting: An innovative tool for the greater good of all. *Business Horizons*, 61(6), 925–935.
158. Pawsey, Nicholas L.(2017). IFRS adoption: A costly change that keeps on costing. *Accounting Forum*, 41(2), 116–131.
159. Perrini, Francesco & Tencati, Antonio (2006). Sustainability and Stakeholder Management: The Need for New Corporate Performance Evaluation and Reporting Systems, *Business Strategy and the Environment* ,15, 296–308.
160. Post, Corinne & Noushi Rahman, Emily Rubow (2011). Green Governance: Boards of Directors' Composition and Environmental Corporate Social Responsibility, *Business & Society*, 50(1) 189–223.
161. Quirós, María Mar Miralles& José Luis Miralles-Quirós, Luis Miguel Valente Gonçalves, (2018): The Value Relevance of Environmental, Social, and Governance Performance: The Brazilian Case, *Sustainability*, 10, 574.
162. Quirós, María Mar Miralles & José Luis Miralles-Quirós, Julio Daza Izquierdob (2021). The assurance of sustainability reports and their impact on stock market prices, *Management Letters / Cuadernos de Gestión*, 21/1,47-60.
163. Rafique, Muhammad Zahid & Abdul Majeed Nadeem, Wanjun Xia, Majid Ikram, Hafiz Muhammad Shoaib, Umer Shahzad (2022). Does economic complexity matter for environmental sustainability? Using ecological footprint as an indicator, *Environment, Development and Sustainability* , 24:4623–4640.

164. Rashid, Hafiz Abdur & Fatima Amin, Ayesha Farooqui (2012). International Financial Reporting Standards (IFRS) and Its Influence on Pakistan, *Journal of Applied Finance & Banking*, vol.2, no.2, pp 1-13.
165. Roca, Laurence Clément & Searcy, Cory (2012). An analysis of indicators disclosed in corporate sustainability reports. *Journal of Cleaner Production*, 20(1), 103–118.
166. Rodrigue, Michelle & Michel Magnan, Charles H. Cho (2013). Is Environmental Governance Substantive or Symbolic? An Empirical Investigation, *J Bus Ethics*, 114:107–129.
167. Rosati, Francesco & Lourenço Galvão Diniz Faria (2019). Addressing the SDGs in sustainability reports: The relationship with institutional factors, *Journal of Cleaner Production*, 215, 1312–1326.
168. Rossi, Francesca Mane & Adriana Tiron-Tudor, Giuseppe Nicolò, Gianluca Zanellat (2018). Ensuring more sustainable reporting in Europe using non-financial disclosure-de facto and de jure evidence, *Sustainability (Switzerland)*, 10(4), 1162.
169. Rudolpha, Alexandra & Figgeb, Lukas (2017). Determinants of Ecological Footprints: What is the role of globalization?, *Ecological Indicators*, 81, 348–361.
170. Rupley, Kathleen Hertz & Darrell Brown, Scott Marshall (2017). Evolution of corporate reporting: From stand-alone corporate social responsibility reporting to integrated reporting. *Research in Accounting Regulation*, 29(2), 172–176.
171. Salem, Issal Haj & Salma Damak Ayadi, Khaled Hussainey (2020). The joint effect of corporate risk disclosure and corporate governance on firm value. *Int J Discl Gov*, 17, 123–140.
172. Samaha, Khaled & Khelif, Hichem (2016). Adoption of and compliance with IFRS in developing countries, *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 6(1), 33–49.
173. Sato, Shun & Takeda, Fumiko (2017). IFRS adoption and stock prices of Japanese firms in governance system transition, *The International Journal of Accounting*, 52(November), 319–337.
174. Sannino, Giuseppe & Manuela Lucchese, Giovanni Zampone, Rosa Lombardi (2020). Cultural dimensions, Global Reporting Initiatives commitment, and corporate social responsibility issues: new evidence from Organisation for Economic Co-operation and Development banks, *Corp Soc Responsib Environ Manag.*, 1–11.
175. Sauaia, Antonio Carlos Aidar & Junior, Francisco Henrique Figueiredo Castro (2002). Is The Tobin's Q a Good Indicator of a Company's Performance? *Developments In Business Simulation and Experiential Learning*, Volume 29.

176. Schaltegger, Stefan & Burritt, Roger L. (2010). Sustainability accounting for companies: Catchphrase or decision support for business leaders? *Journal of World Business* 45, 375–384.
177. Schiehl, Eduardo & Kolahgar, Sam (2020). Financial materiality in the informativeness of sustainability reporting, *Bus Strat Env.*, 1–16.
178. Schneider, Anselm (2015). Reflexivity in Sustainability Accounting and Management: Transcending the Economic Focus of Corporate Sustainability, *Journal of Business Ethics*, volume 127, pages 525–536.
179. Schneider, Anselm & Meins, Erika (2012). Two Dimensions of Corporate Sustainability Assessment: Towards a Comprehensive Framework, *Business Strategy and the Environment*, 21, 211–222.
180. Setia, Neelam & Subhash Abhayawansa, Mahesh Joshi, Anh Vu Huynh (2015). Integrated reporting in South Africa: some initial evidence, *Management and Policy Journal*, Vol. 6 No. 3, pp. 397-424.
181. Shaukat, Amama & Yan Qiu, Grzegorz Trojanowski, (2016). Board Attributes, Corporate Social Responsibility Strategy, and corporate Environmental and Social Performance, *Journal of Business Ethics*, volume 135, pages 569–585.
182. Siew, R. Y. J. (2015). A review of corporate sustainability reporting tools (SRTs). *Journal of Environmental Management*, 164, 180–195.
183. Simnett, Roger & Ann Vanstraelen, Wai Fong Chua, (2009). Assurance on Sustainability Reports: An International Comparison, *The Accounting Review*, Vol. 84, No. 3, pp. 937–967.
184. Singh, Partap (2013). Social Accounting: A Helping Tool of Corporate Social Responsibility, *International Journal of Latest Transactions in Engineering and Science*, Vol. 1 Issue 2, 17-24.
185. Soderstrom, Naomi S. & Sun, Kevin Jialing (2007). IFRS Adoption and Accounting Quality: A Review, *European Accounting Review*, Vol. 16, No. 4, 675–702.
186. Stacchezzini, Riccardo & Gaia Melloni, Alessandro Lai (2016). Sustainability management and reporting: The role of integrated reporting for communicating corporate sustainability management, *Journal of Cleaner Production*, Volume 136, Part A, 10 November, Pages 102-110.
187. Ștefănescu, Cristina Alexandrina & Adriana Tiron-Tudor, Ecaterina Monica MOISE (2021). Eu non-financial reporting research – insights, gaps, patterns and future agenda, *Journal of Business Economics and Management*, Volume 22 Issue 1: 257–276.
188. Stolowy, Herve & Paugam, Luc (2018). The expansion of non-financial reporting: an exploratory study, *Accounting and Business Research*, Volume 48, Issue 5: Pages 525-548.

189. Taplin, James R. D.& David Bent, David Aeron-Thomas (2006). Developing a Sustainability Accounting Framework to Inform Strategic Business Decisions: A Case Study from the Chemicals Industry, *Business Strategy and the Environment*,15, 347–360.
190. Tate , Wendy L.& Bals, Lydia (2018). Achieving Shared Triple Bottom Line (TBL) Value Creation: Toward a Social Resource-Based View (SRBV) of the Firm. *J Bus Ethics*, 152, 803–826.
191. Tawfik, Omar Ikbali& Saifaldin Hashim Kamar, Zaroug Osman BILAL, (2021). The Effect of Sustainable Dimensions on the Financial Performance of Commercial Banks: A Comparative Study in Emerging Markets, *Journal of Asian Finance, Economics and Business* , Vol 8 No 3, 1121–1133.
192. Tettamanzi, Patrizia& Giorgio Venturini, Michael Murgolo (2022). Sustainability and Financial Accounting: A Critical Review on the ESG Dynamics, *Environmental Science and Pollution Research* ,29:16758–16761.
193. Thavikulwat, Precha (2004). Determining The Value of a Firm, *Developments in Business Simulation and Experiential Learning*, Volume, 31.
194. Thomson, I. (2015). But does sustainability need capitalism or an integrated report? a commentary on ‘The international integrated reporting council: A story of failure’ by Flower, *J. Critical Perspectives on Accounting*, 27, 18–22.
195. Toth, Arpad& Alex Suta1, Ferenc Szauter (2022). Interrelation between the climate-related sustainability and the financial reporting disclosures of the European automotive industry, *Clean Technologies and Environmental Policy* ,24:437–445.
196. Truant, Elisa & Laura Corazza, Simone Domenico Scagnelli (2017). Sustainability and Risk Disclosure: An Exploratory Study on Sustainability Reports, *Sustainability*, 9, 636.
197. Tsalis, T. A. & Malamateniou, K. E., Koulouriotis, D., Nikolaou, I. E. (2020). New challenges for corporate sustainability reporting: United Nations' 2030 Agenda for sustainable development and the sustainable development goals, *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, Volume27, Issue4, July/August, Pages 1617-1629.
198. Tuan, Luu Trong (2012). Corporate social responsibility, ethics, and corporate governance, *Social Responsibility Journal*, VOL. 8 NO. 4, pp. 547-560.
199. Vadera, M.L. & Harsha, Pragya Priyadarshini (2018). Social Accounting: A Technique to Measure Car Practices, *Annals of Management Research*, Volume 8, Number 1, January - February.
200. Velte, Patrick (2022). Archival research on integrated reporting: a systematic review of main drivers and the impact of integrated reporting on firm value, *J Manag Gov* 26, 997–1061.

201. Vigante, Inese & Vigante, Ruta (2013). Social Accounting and Its Contribution to Society, *Buhalterinēs apskaitos teorija ir praktika*, 14.
202. Villiers, Charl de & Sharma, Umesh (2020). A critical reflection on the future of financial, intellectual capital, sustainability and integrated reporting, *Critical Perspectives on Accounting*, Volume 70, July, 101999.
203. Villiers, Charl de & Pei-Chi Kelly Hsiao, Warren Maroun (2017). Developing a Conceptual Model of influences around Integrated Reporting, New Insights, and Directions for Future Research, *Meditari Accountancy Research*, Vol. 25 No. 4, pp. 450-460.
204. Wang, Mao-Chang (2016). The relationship between environmental information disclosure and firm valuation: the role of corporate governance, *Qual Quant*, 50, 1135–1151.
205. Wood, Donna J. (2010). Measuring Corporate Social Performance: A Review, *International Journal of Management Reviews*, Volume12, Issue1, Special Issue: Corporate Social Responsibility, March, Pages 50-84.
206. Wood, Richard & Konstantin Stadler, Tatyana Bulavskaya, Stephan Lutter, Stefan Giljum, Arjan de Koning, Jeroen Kuenen, Helmut Schütz, José Acosta-Fernández, Arkaitz Usubiaga, Moana Simas, Olga Ivanova, Jan Weinzettel, Jannick H. Schmidt, Stefano Merciai, Arnold Tukker (2015). Global Sustainability Accounting Developing EXIOBASE for Multi-Regional Footprint Analysis, *Sustainability*, 7, 138-163.
207. Xie, Jun & Wataru Nozawa, Michiyuki Yagi, Hidemichi Fujii, Shunsuke Managi (2018). Do environmental, social, and governance activities improve corporate financial performance? *Bus Strat Env.*,1–15.
208. Yao, Sheng & Yuan Hong, Chen-Miao Lin (2019). Environmental Information Disclosure and Financial Constraint, *Asia-Pacific Journal of Financial Studies*, 48, 666–689.
209. Yavas, Çigdem Vural (2020). Economic policy uncertainty, stakeholder engagement, and environmental, social, and governance practices: The moderating effect of competition, *Corp Soc Responsib Environ Manag.*,1–21.
210. Yongvanich, Kittiya & Guthrie, James (2006). An Extended Performance Reporting Framework for Social and Environmental Accounting, *Business Strategy and the Environment*, 15, 309–321.
211. Yu, Ellen Pei-yi & Christine Qian Guo, Bac Van Luu (2018). Environmental, social and governance transparency and firm value, *business Strategy and the Environment*, Volume27, Issue7, November, Pages 987-1004.
212. Zakari, Mohamad Abulgasem (2014). Challenges of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption in Libya, *International Journal Accounting and Financial Reporting*, Vol. 4. No. 2, pp 390-412.

213. Zeff, Stephen A. (2012). The Evolution of the IASC into the IASB, and the Challenges it Faces, *The Accounting Review*, Vol. 87, No. 3, pp. 807–37.
214. Zeng, Ka & Eastin, Joshua (2012). Do Developing Countries Invest Up? The Environmental Effects of Foreign Direct Investment from Less-Developed Countries, *World Development* Vol. 40, No. 11, pp. 2221–2233.
215. Zhao, Danny & Huang, Xiang (2022). Environmental, social and governance factors and assessing firm value: valuation, signalling and stakeholder perspectives, *Accounting & Finance*, Volume 62, Issue S1, April 2022, Pages 1983-2010.
216. Zhao, Danny & Huang, Xiang (2022). An integrated theory of the firm approach to environmental, social and governance performance, *Accounting & Finance*, Volume 62, Issue S1, April, Pages 1567-1598.

Fourth: Thesis & Dissertation

- 1- Bayoud, Nagib Salem Muhammad (2012). *Corporate social responsibility disclosure and organizational performance: the case of Libya, a mixed methods study*, Dissertation of Doctor, University of Southern Queensland.
- 2- Hilliard, Theresa Diponio (2013). *The Effects of Adopting IFRS: The Canadian Experience*, Dissertation of Doctor, Robinson College of Business of Georgia State University.
- 3- Kamara, Henry Yamba (2020). *A Critical Appraisal of Stakeholders' Views about the Role of Corporate Social Responsibility (CSR) in Achieving Sustainable Development: The Case of Sierra Leone*, Dissertation of Doctor, Cardiff Metropolitan University, UK.
- 4- Vandangombo, Danaasuren (2012). *Accounting (Ability): Democratising the Environmental Impact Assessment in Mongolian Mining*, Dissertation of Doctor, Victoria University of Wellington .

المواقع الإلكترونية

1. <http://www.isx-iq.net>
2. <https://hbr.org/2022/02/we-need-universal-esg-accounting-standards>

الملاحق

ملحق (1)

موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف التجاري FN-IB)

مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	النية الإفصاح عن المؤشر
أولاً : أمن البيانات	1- عدد انتهاكات البيانات. 2- النسبة المئوية التي تنطوي على معلومات التعريف الشخصية. 3- عدد أصحاب الحسابات المتأثرين.	كمّي كمّي كمّي
	وصف أسلوب تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات	وصفي
المجموع	(2) مؤشر	
ثانياً : الشمول المالي وبناء القدرات	1- عدد القروض المستحقة المؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع. 2- مبلغ القروض المستحقة المؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	كمّي كمّي
	1- عدد القروض المتأخرة وغير المستحقة المؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع. 2- مبلغ القروض المتأخرة وغير المستحقة المؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	كمّي كمّي
	عدد حسابات التحقق من التجزئة بدون تكلفة المقدمة للعملاء غير المتعاملين مع المصارف في السابق أو التمويل الأصغر	كمّي
	عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء غير المتعاملين مع المصارف ، أو الذين يعانون من نقص في الخدمات المصرفية ، أو التمويل الأصغر.	كمّي
المجموع	(4) مؤشر	
ثالثاً : دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الائتمان	التعرض للائتمان التجاري والصناعي حسب الصناعة وصف نهج دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الائتمان.	كمّي وصفي
المجموع	(2) مؤشر	
رابعاً : أخلاقيات العمل	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة للإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيال أو التداول من الداخل أو مكافحة الاحتكار أو السلوك المناهض للمنافسة أو التلاعب بالسوق أو سوء التصرف أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية الأخرى ذات الصلة. وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	كمّي وصفي
المجموع	(2) مؤشر	
خامساً : إدارة المخاطر النظامية	درجة تصنيف المصرف على مستوى النظام أو عالمياً، حسب الفئة وصف نهج دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال واستراتيجية الشركة طويلة الأجل وأنشطة الأعمال الأخرى.	كمّي وصفي
مجموع مقاييس النشاط (2) مؤشر		
مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة (12) مؤشر		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معيار المصارف التجارية 2018

ملحق (2)

مقاييس النشاط وفق (معيار المصارف التجارية FN-CB)

مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	النية الإفصاح عن المؤشر
مقاييس النشاط	1- عدد الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع: (أ) الشخصية و (ب) المشاريع الصغيرة	كمّي
	2- قيمة الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع: (أ) الشخصية و (ب) المشاريع الصغيرة	كمّي
مجموع مقاييس النشاط (2) مؤشر	1- عدد القروض حسب القطاع: (أ) الشخصية (ب) المشاريع الصغيرة (ج) الشركات	كمّي
	2- قيمة القروض حسب القطاع: (أ) الشخصية (ب) المشاريع الصغيرة (ج) الشركات	كمّي
المجموع الكلي	(14) مؤشر	

ملحق (3)

موضوعات الإفصاح عن الاستدامة وفق (معيار المصارف الاستثمارية FN- IB)

مواضيع الاستدامة	المؤشرات الخاصة بكل موضوع	النية الإفصاح عن المؤشر
أولاً : التنوع والشمول للموظفين	نسبة التمثيل الجنساني والعرقي/الإثني ل : (1) الإدارة التنفيذية. (2) الإدارة غير التنفيذية. (3) المهنيين. (4) جميع الموظفين الآخرين	كمّي
		كمّي
		كمّي
		كمّي
المجموع	(1) مؤشر	
ثانياً : دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطة الاستثمار المصرفي والوساطة	الإيرادات من: (1) الاكتتاب. (2) الاستشارات . (3) معاملات التوريق التي تتضمن تكامل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ، حسب الصناعة	كمّي
		كمّي
		كمّي
المجموع	(3) مؤشر	كمّي
		وصفي
ثالثاً : أخلاقيات العمل	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيايل، والتداول من الداخل، ومكافحة الاحتكار، ومكافحة السلوك التنافسي أو التلاعب بالسوق أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية الأخرى ذات العلاقة. وصف سياسات وإجراءات التبليغ عن المخالفات.	كمّي
		وصفي
المجموع	(2) مؤشر	
رابعاً : النزاهة المهنية	(1) عدد . (2) النسبة المئوية للموظفين المشمولين بسجل من التحقيقات المتعلقة بالاستثمار ، أو الشكاوى التي بدأها المستهلك ، أو الدعاوى المدنية الخاصة ، أو الإجراءات التنظيمية الأخرى	كمّي

الملاحق

كمّي	عدد قضايا الوساطة والتحكيم المرتبطة بالنزاهة المهنية ، بما في ذلك واجب العناية ، حسب الطرف	
كمّي	إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالنزاهة المهنية ، بما في ذلك العناية الواجبة..	
وصفي	وصف نهج ضمان النزاهة المهنية ، بما في ذلك العناية الواجبة	
	(4) مؤشر	المجموع
كمّي	درجة التصنيف الائتماني للمصرف	خامساً:
وصفي	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الضغط الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال ، واستراتيجية الشركة طويلة الأجل ، وأنشطة الأعمال الأخرى	إدارة المخاطر النظامية
	(2) مؤشر	المجموع
كمّي	نسبة إجمالي المكافآت المتغيرة للمخاطرين الجوهريين	سادساً:
كمّي	النسبة المئوية للمكافأة المتغيرة للمتحويلين للمخاطر المادية التي تم تطبيق أحكام الاسترداد أو الاسترداد عليها.	حوافز الموظفين والمخاطرة
وصفي	مناقشة السياسات المتعلقة بالإشراف والرقابة والتحقق من تسعير المتداولين للأصول والالتزامات من المستوى 3.	
	(3) مؤشر	المجموع
	مجموع مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة والمقاييس المحاسبية (15) مؤشر	

ملحق (4)

موضوعات الإفصاح عن مقاييس النشاط (معيار المصارف الاستثمارية FN- IB)

مؤشرات مقياس النشاط	النية الإفصاح عن المؤشر
(1) عدد (أ) معاملات الاكتتاب ، (ب) معاملات الاستشارية ، و (ج) معاملات التوريق.	كمّي
(2) قيمة (أ) معاملات الاكتتاب ، (ب) معاملات الاستشارية ، و (ج) معاملات التوريق	كمّي
(1) عدد الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.	كمّي
(2) قيمة الاستثمارات والقروض المسجلة الملكية حسب القطاع.	كمّي
(1) عدد المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية	كمّي
(2) قيمة المعاملات التي تتم في السوق (أ) الدخل الثابت ، (ب) حقوق الملكية ، (ج) العملة ، (د) المشتقات ، (هـ) المنتجات السلعية	كمّي
مجموع مقاييس النشاط (3) مؤشر	
المجموع الكلي (18) مؤشر	

Abstract

This research aims to measure the impact on the value of banks in light of the integration of the application between the international financial reporting standards IFRS and the financial standards for sustainability accounting SASB, as well as measuring the performance indicators of the research sample banks, by means of the impact and correlation measurement model. Accordingly, the study was conducted on a sample of 20 Iraqi commercial and investment banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2015-2021), that is, by 136 observations (bank/year). The research variables were measured based on the models developed by the previous literature, where the effect of applying the International Financial Reporting Standards IFRS was measured by means of financial performance indicators (return on assets - return on equity - financial leverage - company size (total assets) -the share profitability {before the year of application 2015 until 2021}). Hence, the variable of financial sustainability accounting standards, the percentage of disclosure of sustainability accounting information for commercial and investment banks was measured according to the standards of commercial banks FN-CB (14 indicators) and the standard of investment banks FN-IB (18 indicators). The dependent variable which is the value of the company, was measured using the measurement model (Tobin's Q) for the research sample companies (Sauaia & Junior, 2002). Additionally, the integration effect between the criteria for the two groups was measured by means of the multiple regression model, as well as the statistical methods to test the research hypotheses and knowing the size of the correlation and the coefficient of determination using both the statistical package for social sciences (SPSS v23) and the spreadsheet program (Excel). This study is significant because it showed that there is a correlation and impact between the integration of international financial reporting standards and financial sustainability accounting standards and the value of the company, and this correlation varies between positive and negative, strong and medium. Perhaps the reason for the inconsistency is due to the size of the company, its management, and the cultural awareness of investors, customers, and regulatory bodies.

**Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Karbala
College of Economic and Administration
Accounting of Department**



**Integration between the application of international
financial reporting standards and financial standards
for sustainability accounting and its impact in the
value of the company**

**(Applied research of the commercial and investment banks listed
in the Iraq Stock Exchange)**

**A submitted Thesis to Board of the College of Administration and
Economics - University of Karbala, as a part for Requirements of
the Degree of Doctor of Philosophy in Accounting sciences.**

**By
Hayder Jameel Ahmed Al -Gburi**

Supervised Under

Prof. Dr. Assad Mohammed Ali Wahhab

1444 A.H

2023 A.D.